المركز الديمقراطي العربي
برلين- ألمانيا

الاستيطان، التسوية
ومستقبل الدولة الفلسطينية
من المفاوضات العاثرة الى اطروحات الحل المتباينة

الدكتور لبيد عماد

رقم التسجيل: VR.3373.6378.B

المركز الديمقراطي العربي

الاستيطان، التسوية ومستقبل الدولة الفلسطينية

The Settlement, Compromise and the Future of the Palestinian State
From Fruitless Negotiations to Dissimilar Solutions

Dr. LEBID Imad

DEMOCRATIC ARABIC CENTER
Germany: Berlin 10315
Gensinger- Str: 112
http://democraticac.de

الاستيطان ،التسوية ومستقبل الدولة الفلسطينية :

من المفاوضات العاثرة الى أطروحات الحل المتباينة .

/د لبهد عماد ،استاذ محاضر

جامعة سطيف2،الجزائر .

- الناشر

المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية

برلين – ألمانيا

رئيس المركز الديموقراطي العربي

أ/ عمار شرعان

- رقم التسجيل : VR3373.6378.B

: - عدد الصفحات 185

- الطبعة الاولى ماي2020م.

لايسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه أو تخزينه في نطاق استعادة المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال، دون إذن خطي مسبق من الناشر.

جميع حقوق الطبع محفوظة :للمركز الديمقراطي العرب ببرلين –ألمانيا.

All rights reserved No part of this book maybereproduced. Stored in retrievalSystem or transmitted in anydorm or by anymeanswithoutprior Permission inwriting of the publisher .

المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية

Germany:

Tel: 0049-Code Germany-Berlin 10315 Gensinger Str. : 112
030-89005468/030- 89899419/030-57348845
Mobiltelefon: 0049174278717
E-mail: book@democraticac. de .

الاهداء :

اهدي ثمرة مجهودي هذا الى:

الوالديه الكريمين.

زوجتي ،قرتا عيناي: أصالة ومارية .

إخوتي وأخواتي وكل الأحبة والأصدقاء.

كل الشرفاء والأحبة في فلسطين الحبيبة.

فهرس المحتويات :

- **المحور الأول: ثنائية الاستيطان والتسوية في مسار الصراع : مدخل تاريخي .**

- بوادر و مراحل الاستيطان الصهيوني في فلسطين.....ص9
- مرجعيات التسوية السياسية الفلسطينية الإسرائيلية.....ص32
- ارهاصات قرار التفاوض الفلسطيني الإسرائيلي..... ...ص37

- **المحور الثاني: قضايا المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية (1991-2017م).**

- القضايا المدرجة ضمن المرحلة الانتقالية.....ص 51
- القضايا المدرجة ضمن مرحلة الوضع النهائي.....ص 76
- واقع قضية الاستيطان في المسار التفاوضي الفلسطيني الاسرائيلي).....ص 105

- **المحور الثالث : الأطروحات السياسية الراهنة في ظل طبيعة معالجة قضايا التفاوض .**

- أطروحة استمرارية الحل المرحلي .....ص 121
- أطروحة الحل أحادي الجانب.....ص 126
- أطروحة الحل الثنائي النهائي و التوافقي.....ص 131

- **المحور الرابع : دلالات ومسارات الحل في ظل المشهد التفاوضي و الاستيطاني .**

- دلالات حل الدولتين كمقاربة للحل النهائي.....ص134
- دلالات حل الدولة الواحدة كمقاربة للحل النهائي.....ص150
- دلالات مطلب الاعتراف بيهودية إسرائيل على مسار الحل النهائي.....ص161

مقدمة :

تعتبر المفاوضات إحدى أهم الآليات السياسية التي يتم اللجوء إليها لحل النزاعات الدولية،حيث يأتي التفاوض في كثير من الحالات تتويجا لاستعصاء الحلول العسكرية العنفية المبنية على المنطلقات الصفرية"،ليطرح حلولا وسطية تستند إلى قاعدة" رابح – رابح "المبنية على كفالة الحدّ الأدنى من المكاسب المستهدفة بين طرفين أو أكثر متناقضين في الأهداف والمصالح ومتباعدين في الرؤى والتصورات.

عرف الصراع العربي الصهيوني عموما والفلسطيني الإسرائيلي خصوصا مراحل متباينة،كانت بدايتها مرحلة"عنفية "ميّزها الصدام العسكري المباشر— وشهدت هذه المرحلة عدة حروب ومواجهات عسكرية تزامنت مع وجود بعض أطروحات ومبادرات التسوية السياسية،إذ عرفت هذه الفترة (1948 -1991م) العديد من مشاريع التسوية السياسية التي تقدم بها عديد الأطراف وعلى رأسهم الجانب الأمريكي والأوروبي ،ناهيك عن المبادرات العربية والاسلامية و بعض الشخصيات الاسرائيلية،ويمكن ارجاع سبب فشلها لعدم استيفائها القبول من أحد أطراف الصراع ،في ظل ما ميز هذه الفترة من ميزان قوى غير متكافئ، وامتدت هذه المرحلة من فترة ظهور إسرائيل إلى غاية بداية التسعينات من القرن الماضي.

وعليه، فمع ما ميّز فترة نهاية الثمانينات وبداية التسعينات من تحولات كبيرة في متغيّرات البيئة الدولية والاقليمية ، تحوّلت أيضا المواقف والخيارات الفلسطينية والإسرائيلية كانعكاس لذلك، حيث أثّرت العديد من المعطيات الداخلية والأحداث الجديدة على فواعل الصراع بما جعلهم ينزعون باتجاه "الخيار التفاوضي"كآلية تسوية جديدة جاءت نتاجا لاستعصاء حلول وبدائل المرحلة السابقة وانسدادها.

قدم الفلسطينيون العام 1988م تنازلات تاريخية بغية الوصول إلى تسوية سلمية تارخية شاملة، وابرز ما ميز هذه التنازلات تخليهم عن 78٪من أراض فلسطين التاريخية والاكتفاء بإنشاء دولة لهم عاصمتها القدس الشرقية على ما مساحته 22٪ من الأراضي التي احتلتها "اسرائيل" ،ولقد رافق هذه التنازلات الاعتراف الفلسطيني التاريخي بحق "اسرائيل" في الوجود كدولة لشعب ،والاعتراف بكافة القرارت الأممية في هذا الشأن .

خطى الفلسطينيون خطوات إضافية أكثر جرأة من الأولى مع بداية التسعينات من القرن الماضي من خلال القبول بالجلوس إلى طاولة المفاوضات ونهج التفاوض كخيار استراتيجي للوصول إلى المبتغى الفلسطيني في تكوين دولة مستقلة ،فكانت موقعة "اتفاقات اسلو" 1993م التي عرفت تنازلات على ما لا يجب التنازل عليه إلى وقت مضى .

لقد كان إعلان المبادئ (أوسلو 1993م) إيذانا بالانطلاق الرسمي للمفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية المباشرة التي كان يراد من خلالها الوصول إلى تسوية عادلة ترسّخ لمقاربة جديدة وبنّاءة في معالجتها لقضايا الصراع الجوهرية بالاستناد إلى المرجعيات الأممية السابقة الواردة في هذا الشأن (خاصة القرارين 242 و194). وفي الوقت الذي انطلق الطرح التفاوضي"الأوسلوي" على أساس تقسيم قضايا الصراع إلى"انتقالية"تتميز بسهولة البث فيها ومعالجتها،كقضايا الأسرى،الاقتصاد،المياه،الترتيبات الأمنية..، و"نهائية"معقّدة تأجلّ لمرحلة لاحقة كالاستيطان والقدس واللاّجئين وحدود الدولة، بنى المنظّر الفلسطيني إستراتيجيته وموقفه من المفاوضات عموما وقضاياها الأساسية خصوصا على آمال التسوية التدريجية الواردة في هذا الطرح وفق الورقة الأمريكية الإسرائيلية، وكان اعتقاده أن المرحلة الانتقالية تقود إلى "الدولة الفلسطينية المأمولة "في المرحلة النهائية عن طريق معالجة جذرية للمسائل والقضايا المستعصية وعلى رأسها قضايا الوضع النهائي و قضية التوسع الاستيطاني كإحدى أهم العقبات وأخطرها ، في حين بنى الإسرائيليون إستراتيجيتهم و موقفهم التفاوضي بصفة عامة واتجاه هذه القضايا بصفة خاصة ،وفق منظور ومنطلقات آخرى.

ثم إن ملامح التباعد والتناقض في الأهداف التفاوضية لكل من الفلسطينيين والإسرائيليين تبدو واضحة للعيان،ويظهر ذلك جليا في الانسداد شبه النهائي للمسار التفاوضي،و ازدياد التنافر والتصادم حول قضايا الصراع الجوهرية من جهة،ومن جهة أخرى تنامي الزحف الاستيطاني الإسرائيلي الاحلالي الأبرتهادي على أرض الواقع، وعدم مقدرة هذا المسار في الوصول إلى تسوية ثنائية عادلة ونهائية تكفل الحد الأدنى من الحقوق،خاصة الحق الفلسطيني في ايقاف التوسع الاستيطاني التهويدي على الأرض والسكان .

يهدف الكتاب إلى التطرق بالوصف والتحليل والاستشراف لمختلف قضايا التفاوض الفلسطيني الإسرائيلي،ومدى إمكانية الوصول حقا إلى حل وتوافق نهائي فلسطيني إسرائيلي حولها استنادا إلى معطيات وجدلية المفاوضات ومعطيات التوسع الاستيطاني الحالية،كما يحاول من خلال ذلك طرح مختلف مسارات الحل المنبثقة عن الواقع السياسي في المنطقة في السنوات الأخيرة،وربطها مباشرة بمجمل الدلالات والأطروحات السياسية الناتجة عن هذا الواقع أو التي يمكن أن تقود اليه، في محاولة لاستشراف مآلات الصراع من خلال مختلف سياقات الحل النهائي المستقبلية المطروحة للنقاش الفكري والسياسي .

- المحور الأول: ثنائية الاستيطان والتسوية في مسار الصراع : مدخل تاريخي.

ساد الاعتقاد لدى العرب عموما والفلسطينيين خصوصا أن وعد بلفور هو جوهر المشكلة الاستعمارية الصهيونية الاستيطانية الاحلالي ة التي حلّت بفلسطين،ومع انه لا يمكن إنكار ما لهذا الوعد من آثار سياسية وقانونية وبسيكولوجية...على القضية الفلسطينية،إلا أن الدارس والمتتبع لتاريخ الفكر السياسي الاستيطاني الصهيوني يدرك انه نتاج صيرورة تنظيرات فكرية يهودية،وصهيونية غربية امتدت لعشرات السنين قبله،وسعت لبلورة فكر سياسي استيطاني يهودي يكون فيه التجانس بين المعتقدات الدينية التوراتية التلموذية القديمة(مفهوم العودة وأرض الميعاد في التوراة والتلموذ)، والأفكار الاستعمارية الاستيطانية الصهيونية الحديثة(المفهوم السياسي للعودة وأرض الميعاد التي جاءت به الصهيونية خاصة أفكار "تيودور هرتزل") .

1 – بوادر ومراحل الفكر الإستيطاني الصهيوني في فلسطين:

يعتبر الاستيطان الصهيوني في فلسطين مزيجا معقدا من الأساطير والتنظيرات الدينية ونتاجا متشابكا ومتداخلا لمجموع تراكمات تاريخية ايديولوجية دينية،فالفكر اليهودي بأساطيره التوراتية والتلموذية لم يكن لوحده المنظر للفعل الاستيطاني،بل كان للفكر الغربي المسيحي– الأوروبي خصوصا –دورا مهما جدا في بناء هذه التصورات وتدعيمها وتطبيقها على أرض الواقع ،وفق ما يطلق عليه دور"صهيونية الأغيار""في بلورة المشروع الاستيطاني الصهيوني في فلسطين ماضيا وحاضرا".

– بوادر الفكر الاستيطاني الصهيوني في فلسطين:

يمكن تقسيم الفكر الاستيطاني الصهيوني من جهة بوادر ظهوره إلى قسمين: فكر استيطاني صهيوني غربي ظهر وتطور في ظل المسيحية البروتيستانية التي كان لها رواد كثيرون ساهموا في التنظير لهذا الفكر حتى القرن الثامن عشر ، وفكر استيطاني استعماري يهودي نظّر له مفكرون يهود من فترة زمنية طويلة.

أ–بوادر الفكر الاستيطاني الصهيوني الغربي : لقد بدأت فكرة الاستيطان الصهيوني في فلسطين بصورة جلية تلوح في الأفق بعد ظهور حركة الإصلاح الديني في أوروبا على يد "مارتن لوثر لينغ"، إذ بدأ أصحاب المذهب البروتستانتي في ترويج فكرة تقضي بأن اليهود ليسوا من النسيج الحضاري الغربي لهم ما لهم من حقوق وعليهم ما عليهم من واجبات،وإنما هم شعب الله المختار ووطنهم المقدس

فلسطين أرض الميعاد ويجب أن يعودوا إليه [1]، ففي هذه الفترة إمتزج تاريخ أوروبا الديني والاجتماعي والفكري والسياسي مع النسيج الصهيوني وأساطيره، مما أدى إلى تداخل خيوط مختلفة وكثيرة لهذا الفكر الصهيوني في الثقافة الغربية وفي طليعتها الخيوط الدينية، و قد تم غرسها في البيئة غير اليهودية والتي كانت متوافقة مع تلك التي أصبحت تشكل في النهاية المنطق الروحي الباطني للصهيونية اليهودية السياسية فيما بعد في شكل الأحلام الإسترجاعية،وأساطير الشعب المختار والميثاق وعودة المسيح المنتظر والإعداد للخلاص المسيحي، فقد جعلت أسطورة الشعب المختار اليهود أمة مفضّلة عن الآخرين،بينما كانت أسطورة الميثاق تركز على الإرتباط السرمدي بين هذا الشعب المختار والأرض المقدسة كما وعد الله[2]،ونجد من بين المفكرين الذين نظّروا لهذا الأمر في هذه الفترة، المفكر الإنجليزي"سير هنري" في كتابه"عودة اليهود" سنة 1621م والذي توقع فيه إقتراب عودة اليهود إلى أرض الميعاد، وكذا المفكر الإنجليزي الأخر"جون آثربي"سنة 1642م والذي حدّد في كراسه سنة1661م موعدا لظهور المسيح والخلاص المسيحي،بالإضافة إلى الضابط الإنجليزي"بروزرز" الذي أكّد في مؤلفه لسنة 1774م أن عام 1779م سيشهد ظهور المسيح المنقذ ودعا اليهود إلى العودة إلى فلسطين.وكانت أولى الدعوات لتحقيق الفكرة الاستيطانية الصهيونية في فلسطين ما قام به التاجر الدانمركي "أوليغيربولي" عام 1695م ،حيث أعدّ خطة توطين اليهود في فلسطين،وقام بتسليمها إلى ملوك أوروبا في ذلك الوقت، وبالرغم من أن هذه الدعوة لتوطينهم لم يتمخض منها أي نتيجة عملية إلا أنها كانت مؤشرا للقوى الحاكمة في بريطانيا وأوروبا عامة كي تولي فلسطين مزيدا من اهتمامها، وتدرس بحدّية الفائدة المجنية من وراء توطين اليهود فيها.

وفي القرن التاسع عشر،اشتدت حملة الدعوات للمشروع الاستيطاني اليهودي في فلسطين انطلاقا من أوروبا مستغلة المناخ السياسي السائد عقب نشوب الحرب بين الدولة العثمانية و"محمد على باشا"(176- 1847م) وازدياد الأطماع الاستعمارية الأوروبية لتقسيم تركة "الرجل المريض" وكذا بدايات ظهور المسألة الشرقية،وفي هذا السياق نجد السياسي البريطاني "اللورد موسى منتيفري" (1784- 1884م) يعرض مشروعا استعماريا استيطانيا على"محمد علي باشا" عام 1832م من

---

[1]- عبد الوهاب المسيري،**الموسوعة الموجزة: موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية**،م6،القاهرة : دار الشرق،2004م ، ص 74.

[2]- رجينا الشريف، أحمد عبد الله عبد العزيز، **الصهيونية غير اليهودية في إنجلترا والصهيونية العنصرية**، م2، بيروت: دار الحمراء،1977م ، ص20.

أجل تأجير مائتي قرية لليهود في فلسطين لمدة 50 سنة.وعقب ذلك وجه اللورد "بالمرستون" (1784- 1865م) وزير خارجية بريطانيا رسالة إلى السفير البريطاني لدى الدولة العثمانية يطلب فيها توصية السلطات بتشجيع هجرة اليهود إلى فلسطين،وكذلك اللورد "تشافتسبوري" (1801-1885م) والذي تربطه صلة قرابة "ببالمرستون"،حيث يعتبر من أبرز العناصر البريطانية تشجيعا لهجرة اليهود وتوطينهم في فلسطين حيث دعا إلى حل المسالة الشرقية عن طريق استعمار اليهود لفلسطين، وطالب بحماية رسمية لهم، [1].أما "شارل هنري تشرتشل" (1814-1877م) الذي يرى ضرورة هجرة اليهود إلى فلسطين وإستيطانهم فيها،فقد قام باتصالات عدة مع زعماء يهود وحثّهم على الهجرة إلى فلسطين،حيث قال في رسالة له عام(1841م):"لا أستطيع أن أخفي رغبتي الجامحة في أن أرى مواطنيك (اليهود) يعملون جاهدين مرة أخرى لبعث وجودهم كشعب، وأنا أعتقد أن هذا الهدف يمكن تحقيقه" .

كما يذهب"لورانس أليفانت" (1829- 1888م) إلى تشجيع الاستيطان اليهودي ليس في فلسطين فحسب وإنما أيضا في الضفة الشرقية للأردن،إذ أصدر سنة 1880م كتابه"أرض جلعاد" في مسألة توطين اليهود في فلسطين لتوطين اليهود فيها، إعتقادا منه بأن العملية ستعجل بعودة المسيح،ويعتبر"ويليام هشلر" (1845- 1931م) كذلك من أهم المؤيدين للمشاريع الإستيطانية اليهودية حيث كان يجمع التبرعات لجمعية "أحباء صهيون" لحثهم على الهجرة.

غير ان "جيمس بلفور " يعتبر من أهم هذه الشخصيات–من الاغيار– التي رسمت منعرجا خطيرا في مسار المشروع الاستيطاني الصهيوني في فلسطين،وهو سياسي بريطاني(1848م -1930) يعتبر من أكان حزب الحصافظينوهو صاحب التصريح الاستعماري المعروف باسم"وعد بلفور "عام 1917م يقول عنه "بترغرونز "في كتابه" إسرائيل في العقل الأمريكي" : "لقد كان بلفور أكثر فهماً من هرتزل للطموحات الصهيونية فقد اصدر وعده في1917/11/02م في عهد حكومة"لويد جورج"[*] ،ويقول الدكتور المسيري عنه "تلّقي بلفور تعليماً دينياً من والدته في طفولته ،وتشبع بتعاليم العهد القديم خصوصا في تفسيراتها الحرفية البروتستانتية،وترجع رؤية بلفور لليهود متأثرة بالرؤية الألفية

[1]- رجينا الشريف، أحمد عبد الله عبد العزيز، **المرجع السابق الذكر**،ص17.

التي تراهم شعبا مختارا،ومجرد وسيلة للتعجيل بالخلاص، وكانت تلك من أبرز معتقداته التي ورثها منذ طفولته وتربى عليها في إحدى الكنائس الإنجيلية الاسكوتلاندية[1].

من هنا يتضح أن عملية الاستيطان الصهيوني في فلسطين،قد تم الإعداد والتنظير لها وتهيئتها في المحافل الفكرية والسياسية للدول الإستعمارية الغربية بمفكريها وحكامها، وساستها وفلاسفتها، وخاصة فرنسا وبريطانيا،حيث وجدت هذه الدول في توطين اليهود بفلسطين فوائد جمّة تخدم مصالحهم الإستعمارية، وللوصول إلى ذلك كان لابد من المشاريع الإستيطانية أن تلقى الدعم والتأييد من الأوساط اليهودية.

ب- **بوا در الفكر الاستيطاني الصهيوني اليهودي** :ما من شك بأن الصهيونية اليهودية قد بدأت كحركة أقلية يهودية،إذ كان الفكر اليهودي حتى القرن التاسع عشر 19م معاديا للصهيونية بشكل عام،ويركّز على الإصلاح الديني، وكانت الصهيونية بعدم ربطها بين الدين والقومية تعارض الرأي التلموذي القائل "أن القوانين التي يجب إطاعتها هي قوانين البلاد التي يعيش فيها اليهود"،إذ كانت اليهودية التقليدية تعارض علمانية الصهيونية السياسية قبل أن تأخذ الطبعة الدينية، وفي ذلك يرى الباحث عيد الوهاب المسيري أنه"عندما ظهرت الصهيونية أول ما ظهرت على المسرح السياسي الدولي كانت الإستجابة اليهودية أبعد ما تكون عن الترحيب،حيث أن كل المنظمات اليهودية الرئيسية إتخذت منها موقفا معارضا أو موقفا غير صهيوني،أي غير مكترث بالصهيونية على أساس أن فكرة الدولة اليهودية تتعارض مع عقيدة الخلاص اليهودي وأن التفسير الصهيوني لليهودية على أنها إنتماء قومي لا ديني يتعارض مع الدين اليهودي[2].

لقد جعل هذا الأمر منظري الصهيونية الاستيطانية يعتمدون على استراتيجيات محددة تجاه يهود الشتات منها الهجوم عليهم "من أعلى" عن طريق التحالف مع السلطات الإمبريالية الغربية وخلخلة وضعهم القانوني والإجتماعي بهدف تهجيرهم إلى فلسطين،ترغيبا وترهيبا.ولعل من أبرز المفكرين الصهاينة اليهود الذين نظّروا لمفهوم العودة للاستيطان بفلسطين"،نجد:

---

[1] - عبد الوهاب المسيري،**موسوعة اليهود و اليهودية و الصهيونية**،م 6 ،المرجع السابق الذكر ،ص 08.

[2] – عبد الوهاب المسيري، **الإيديولوجية الصهيونية: دراسة حالة في علم الاجتماع المعرفة**، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب،1983م،ص46.

– الحاخام "يهوذا القلعي" (1798– 1878م)[*]: حيث إقترح "القلعي"إقامة مستعمرات يهودية في فلسطين، لكي تكون بدورها مقدمة ضرورية "للخلاص المنتظر"على أساس الإعتقاد بأن المسيح الأول سوف يسبق مجيء المسيح المنتظر ويقود اليهود في حروب "يأجوج ومأجوج" لفتح فلسطين بحد السيف[1]، ففي عام 1843م وضع كتابه "الخلاص الثالث"،ودعا فيه إلى تشجيع الاستيطان في فلسطين وأعتبر العودة بمثابة بداية للخلاص،كما دعا إلى تأسيس شركة على غرار الشركات الاستيطانية الأوروبية كالشركة البريطانية للهند الشرقية،وعلى الرغم من أنه رجل دين يهودي إلا أنه طالب بتحرر اليهود من انتظار المسيح وعليهم أن يختاروا قادتهم بأنفسهم ويغادروا أرض المنفى إلى أرض الميعاد.

– "الحاخام زفي هيرشر كلنيشر" Robbi zvi hirscher(1795–1874م)[*]أكّد في كتابه المعنون ب "البحث عن صهيون" أن خلاص اليهود لن يتحقق على يد المسيح المنتظر وإنما عن طريق العمل الذاتي اليهودي، فالخلاص عنده يأتي من أسباب طبيعية نتيجة الجهد الإنساني،وعن طريق إرادة الحكومات لجمع شمل إسرائيل المبعثرة في الأرض من خلال تشجيع الاستيطان اليهودي وشراء الأراضي في فلسطين والاعتماد على الزراعة في ربط اليهودي بفلسطين،وقد وعد اليهود بأن الخالق سوف يعجّل بيوم الخلاص المرتقب حين يرى إقبالهم على الذهاب إلى فلسطين وتطوعهم للاستيطان[2].كما تجوّل"زفي" في أنحاء مختلفة من أوروبا سعيا وراء تأمين مستلزمات أفكاره الاستيطانية فنجح في إقناع بعض اليهود في شراء أراضي في نواحي مدينة يافا سنة 1866م، وفي سنة 1872م وضع كتابه "السعي الصهيوني" يتحدث فيه عن الهجرة والاستيطان والعمل في فلسطين، وقد دعا إلى استعمارها وأعتبر أن الله لم يرسل مؤسسة لتهجير اليهود إلى فلسطين،وإنما عليهم هم أعمال هذه الهجرة والاستيطان والعمل فيها[3].

---

* **يهود القلعي (1798– 1878م)**: رجل دين يهودي، ولد في سرايفو، وابن أحد زعماء اليهود الصرب، عاش في البلقان وفلسطين وعمل حاخام في سن مبكرة، مات سنة 1878م وله كتاب "اسمعي يا إسرائيل".

[1]– سهيل حسين الفتلاوي، **جذور الحركة الصهيونية**،الأردن:دار وائل للنشر ،2002م، ص93.

* "**كلنيشر**" (**1795–1874م**): ولد في غرب بولونيا، يهودي الأصل، ألماني الجنسية.

[2]– سهيل حسين الفتلاوي، **المرجع السابق الذكر**، ص96.

[3]–لطفي العايب ، ترجمة لطفي العايب، موس عنز، **الفكرة الصهيونية: النصوص الأساسية**، ، بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، 1970م، ص9.

– **"موسى هيس" Moses hess (1812–1875م)**[*]: يعدّ من كبار المفكرين الصهاينة، وضع أفكاره في كتاب اسماه "روما والقدس"سنة 1862م،حيث أنكر فيه الحل القائل بذوبان اليهود في المجتمعات الأوروبية،وتكلم فيه عن اضطهاد اليهود من قبل الألمان وعن الطموح القومي اليهودي وأوضح أن الشعب اليهودي شعب بائس مطعون به،محتقر، مبعثر،كما هاجم المسيحية والإسلام وجدّد اليهودية وحركات الإصلاح الديني.

يرى "هيس" أن بعث"الأمة اليهودية"إلى حياة ثانية يستوجب أن تبقى فكرة البعث السياسي حية، وأن توقظ هذه الفكرة وهذا الأمل عندما تتهيأ الظروف السياسية في الشرق، لدرجة أن تسمح لتنظيم العودة إلى فلسطين.ولما كان"موس هيس"واثقا بأن فرنسا ستقدّم دعمها لليهود، فقد أهاب بأبناء شعبه أن يقيموا المستعمرات في الأرض المقدسة مطمئنا إياهم بأنها ستبارك وستساعد هذا المشروع الذي يمتد من السويس إلى القدس،ومن الأردن إلى البحر المتوسط،ويرى أن قيام الدولة اليهودية يكون بمؤازرة فرنسا الاستعمارية المؤيدة للحركة الصهيونية،واعتبر استيطان فلسطين ضامنة لخلاص اليهود من الاضطهاد الأوروبي ويقضي على عزلتهم وغلبة الجانب القومي لليهودية على الجانب الديني[1].

– **"بيريتز سمولنسكين" peretz smolenskin (1842–1885م)**:نشر كتاب بعنوان "المتجول في سبيل الحياة"،دعا فيه اليهود للهجرة إلى فلسطين وحذّرهم من الهجرة إلى غيرها،لأن ذلك يعني انتقالهم من نفي إلى نفي آخر كما أن الصهيونية هي الحل الوحيد،ودعا في مقالاته عام 1881م إلى الهجرة الجماعية والإستيطان في فلسطين التي يمكن أن تعيل 14 مليون يهودي حسبه، وحاول أن يؤكد في كتاباته على البؤس والاقتلاع مشدّدا على أن "اليهود أمة" [2]،ويعتبر من دعاة القومية على حساب الدولة اليهودية حيث يؤكد على دولة قومية تضم اليهود دون تطبيق المعتقدات التي تقوم عليها الديانة اليهودية.

– **ليون بنسكر (يهوذا لايو) Leo pinsker (1821–1891)**:كان من دعاة الإدماج في المجتمع الروسي،برز نشاطه من خلال جمعية "نشر الثقافة"بين يهود روسيا،إلى غاية اندلاع العنف إثر إغتيال القيصر ألكسندر الثاني 1881م والتي استهدف اليهود بشكل خاص حيث وضع كتابه "التحرر

---

[1]– سهيل حسين الفتلاوي، **المرجع السابق الذكر**، ص99.

[2]– سهيل حسين الفتلاوي، **المكان نفسه**.

الذاتي"سنة 1882م،وحدّد مشكلة اليهود في أنهم يسكنون بين الأمم المختلفة وكوّنوا عنصرا حافظ على نفسه ولم يذب في جسم هذه الأمم" وأن "اللاّسامية (*) قد قلّصت من حقوق اليهود رغم أنهم شعب مختار، لذا فإن التحرر الحقيقي لليهود يكون بخلق قومية يهودية لهذا الشعب اليهودي تتيح له العيش على أرض واحدة محددة، وقد انعكست أفكاره في شكل نشاط من خلال دعوته لإنشاء شركة مساهمة مهمتها شراء مساحة أرض بمساهمة ممولين يهود، يمكن مع الوقت استيطانها من قبل عدة ملايين من اليهود[1].

وخلاصة القول في شأن هؤلاء المفكرين الصهاينة اليهود هو أن أغلبهم يحسب في صفّ التيار الديني الذي ينطلق من فكرة انتظار "المسيح المخلص" لقيادة اليهود وتوطينهم في فلسطين،إلا أنهم ابدوا ليونة كبيرة لفكرة "الخلاص السياسي" الذي تبنته الصهيونية. وقد استند أغلب زعماء هذا الإتجاه على نصوص توراتية وإصحاحات تلموذية تعتبر الاستيطان في أرض إسرائيل وصية من الوصايا الدينية في التوراة، ومن هذه النصوص مثلا نذكر:

- **"كل موضع تدوسه أخامص أقدامكم يكون لكم ،من النوبة جنوبا إلى لبنان شمالا، ومن الفرات شرقا إلى البحر غربا"[2]**

– "في ذلك اليوم عقد الله ميثاقا مع "أبرام"قائلا "لنسلك أعطي هذه الأرض من وادي العريش إلى النهر الكبير، نهر الفرات"[3].

يرى الباحث "جودت السعد" أنه بالرغم من وجود عامل مشترك بين هؤلاء المفكرين في من خلال إتفاقهم حول ضرورة حل "المشكلة اليهودية"،إلا أنهم وطيلة أكثر من قرن ظلّوا على تواصل دائم مع هذه الفكرة المطاطة وغير الواضحة دون أي أثر ميداني حقيقي [4]،إلى غاية ظهور شخصية يعدّ فكرها ونشاطها المنعرج الحاسم في ظهور وبلورة الصهيونية السياسية ذات الإستراتيجية الإستيطانية المدروسة،وهو "تيودور هرتزل"الذي نقل الصهيونية من إطارها الفكري النظري إلى حركة

---

* **اللاّسامية:** تعني معاداة اليهود،و يعتبر الصحفي الألماني "ولهلم مار" (1818–1904م) أول من إستعمل المصطلح في كتابه "إنتصار اليهودية على الألمانية" سنة 1879م.

[1]– عبد الرحمان أسعد، **المرجع السابق الذكر**، ص29–30.

[2]– **العهد القديم**، "التوراة"، سفر التثنية، الإصحاح 24/11.

[3]– **العهد القديم**، سفر التكوين، الاصحاح 18/15.

[4]– جودت السعد، **الشخصية اليهودية عبر التاريخ**، ط1، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات و النشر، 1985م، ص120.

سياسية ومنظمة استيطانية واعية بالضغوط والضوابط الدولية،وحاول ايضا المزج بين البعد الديني والقومي في الاعتقاد اليهودي .

– تيودور هرتزل" Theodor herzel (1860– 1904)[*] : ولد"هرتزل"سنة 1860م بمدينة "بودابست" المجرية،كان الابن الوحيد لتاجر من أثرياء المدينة،تلقى تعليمه الابتدائي والثانوي في أحد المعاهد بالمدينة،انتقل مع أسرته إلى "فيينا" ومارس المحماة ولم يلتحق بالمدارس اليهودية سوى أربعة أعوام حينما كان عمره 6 سنوات ثم انقطعت علاقته بالتعليم اليهودي فيما بعد، ولذلك لم يقدّر له أن يدرس العبرية ويتكلمها بطلاقة[1].بعد المحاماة – عام واحد– بدأ يبحث عن الشهرة والمستقبل في عالم الأدب والكتابة والصحافة فنشر ابتداء من 1885م مجموعة من المقالات وبعض المسرحيات التي لم يكن لها صدى كبير منها مسرحية "الجيتو الجديد" 1894م، كما كتب حوالي سبع عشر مسرحية إلى جانب عدد من القصص القصيرة.

في عام 1896م نشر كتابه"الدولة اليهودية"وحاول فيه أن يجد حلاّ عصريا للمشكلة اليهودية من خلال استعمار يهودي للأرجنتين أو فلسطين بدعم بريطاني،مع النظر فيما يترتب على ذلك من خلق دولة قومية يهودية ذات سيادة [2].أثار كتاب "الدولة اليهودية"ردود أفعال مؤيدة من جمعية أحباء صهيون،ومعادية من اليهود المتدينين ،وفي الدوائر اليهودية أو في غيرها، إلا أنه شعر بأن قطاعا كبيرا من اليهود انجذب إلى فكرته فبدأ يضغط لحشد مؤتمر عالمي للصهاينة، فنجح في عقد مؤتمر صهيوني في"بازل" السويسري عام 1897م بحضور 204 يهوديا من مختلف دول العالم، والذين اتفقوا على إقامة دولة يهودية في فلسطين يحميها القانون العام[3].

عرف"هرتزل" ببعد النظر ومقدرته على الانتقال والتحول من الخيال إلى الحقيقة ، وكان دائم الثقة بوجود الأمة اليهودية، فقد كان يقول "نحن شعب، أجل نحن شعب واحد"، فإليه يعود الفضل في طرح القضية اليهودية في المحافل السياسية الدولية، وتحوّل بذلك اليهود إلى قوة سياسية لها دورها

---

[*] **تيودور هرتزل (1860–1904)**: له ثلاثة أسماء: – الإسم الألماني "ثيودور" ، الإسم العبري "بنيامين زئيف"، الإسم المجري "تيفادارا".

[1]– عبد الوهاب المسيري، **موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية**،م2، **المرجع السابق الذكر**، 272.

[2]– ألن تايلر، ترجمة سام أبو غوالة ،**الحركة الصهيونية**، ، ط1، بيروت: دار الطليعة،1977م،ص12.

[3]**–** ألن تايلر، ترجمة سام أبو غوالة **المرجع السابق الذكر** ، ص14.

في المحيط السياسي الدولي [1].خاصة مع توليه رئاسة المنظمة الصهيونية العالمية،وجميع مؤتمراتها حتي وفاته إثر إصابته بانهيار عصبي جراء المعارضة التي لقيها في المؤتمر الصهيوني السادس،أين بقي مصابا بالهذيان حتي توفي في 1904/07/03م ببلدة"أدلاخ" النمساوية ودفن فيها،وفي 1949/08/17م تم نقل رفاته إلى جبل "هرتزل" في جوار القدس المحتلة تنفيذا لما قيل عن ورود هذا الأمر أو الوصية منه قبل مماته[2].

تقوم فكرة"هرتزل"على أساس أفكار "يهوذا القلعي" الداعية إلى الهجرة إلى فلسطين وإقامة الدولة اليهودية فيها وعدم انتظار ظهور المسيح المنتظر،ولكن لم يأخذ بمشروع إنشاء الشركة الاستعمارية الاستيطانية الصهيونية على غرار الشركات الإستعمارية الأوروبية التي كانت قائمة لاستعمار الأقاليم واستيطانها،واتجه إلى إنشاء المنظمة الصهيونية العالمية —كما ذكرنا– بدلا عن الشركة، حيث كان يرى أن اليهود سيوفرون على المسيح عبء كبير إذا تجمعوا وذهبوا إلى فلسطين، ومن ثم يكمل خطواتهم هذه بخطوات أخرى ويصبح رئيس دولتهم ويقودهم [3]. وقد زار فلسطين ولم يبق فيها سوى ثلاثة أيام، ولكنه يصوّرها بأبشع الصور قبل أن يحل بها المستوطنون اليهود ليحولوها إلى فردوس، وكانت كما يقول "مطمورة تحت القذارة العربية"، وحاول أن يظهر في كتاباته بأن الاستيطان لايضرّ العرب بل على العكس، إنه نعمة كبرى يستقبلها العرب كغيرهم بالترحاب البالغ بالمجتمع الجديد[4]،لذا فقد دعا إلى تنفيذ الهجرات اليهودية إلى فلسطين ضمن مخطط إستيطاني واسع وعلني ،يتم بمساعدة إحدى الدول الأوروبية الكبرى لأن الاستيطان وفق نطاق ضيق وسري لا يؤدي إلى التوفيق بين مصالح الفئات اليهودية المختلفة[5].

وعموما فإن الشيء الذي يلفت الإنتباه هو أن منظري وقادة الحركة الصهيونية الإستيطانية إبتداء من "القلعي"،إلى "هرتزل"، لم يكونوا من يهود "بني إسرائيل" وفي ذلك يذهب"حسين الفتلاوي" إلى القول أن جميعهم كانوا من المتهودين من أصول منغولية انتقلوا من روسيا إلى شرق

---

[1]– جبر الهلول، **المواثيق والعهود في ممارسات اليهود :قراءة في الفكر الديني والفكر السياسي اليهودي المعاصر** ،ط1،بيروت :المؤسسة الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع ،2004م، ص117.

[2]– مصطفى حسن علي،**اليهود هم العدو فاحذروهم،الجزائر: دار الشهاب ،1986م**، ص159

[3]– سهيل حسين الفتلاوي، **المرجع السابق الذكر**، ص103.

[4]– محمود مصطفى شاكر، **هرتزل القديمة– الجديدة وبذور الرواية العربية**، بغداد: مركز الدراسات الفلسطينية ، 1980م، ص77.

[5]– أمين عبد الله محمود، **المرجع السابق الذكر**، ص109.

وجنوب أوروبا وأصبحوا هم قادتها [1].وبالتالي اكتمل التنظير الديني والسياسي للاستيطان الصهيوني بفلسطين عن طريق تكاتف الفكر السياسي الغربي والفكر الديني والسياسي اليهودي .

- **مراحل الاستيطان الصهيوني في فلسطين:**

بدأت الاهتمامات اليهودية الجادة بفكرة استعمار فلسطين والاستيطان فيها ابتداء من أواسط الثلاثينات من القرن التاسع عشر، أما قبل ذلك التاريخ فالصلة بينهم وبين فلسطين كانت في غالبيتها مجرد صلة دينية عاطفية، ورغبة لدى بعض الفئات المتدينة في الإقامة المؤقتة قرب الأماكن المقدسة للتعبد وممارسة الطقوس الدينية ،وكان بعث الدولة اليهودية في فلسطين مرتبط لديهم بحدوث معجزة إلهية يتمخض عنها مجيء المسيح المنتظر الذي سيعيد بناء هيكل سليمان، ويقود العالم نحو الخير والسلام [2] ففي هذه الفترة كان أغلب اليهود ينادون بالاندما ج في المجتمعات والبلدان التي يعيشون فيها أي المناداة "بالاندماج"، لكن سرعان ما اندثرت هذه الفكرة لتحل محلها فكرة "القومية اليهودية" والدعوة إلى الهجرة خاصة مع نهاية القرن الثامن عشر إلى الربع الأخير من القرن التاسع عشر بتكوين جمعيات "حب صهيون"، "البيلو" [3] ، فالصهيونية العالمية فيما بعد، وبظهور هذه الحركات والمنظمات اتسع نطاق الاستيطان في فلسطين حيث اتضحت النوايا بتبلور النزعة الاستيطانية للحركة الصهيونية. ويمكن تقسيم مراحل الاستيطان الصهيوني في فلسطين إلى ثلاث فترات زمنية أساسية،وكل مرحلة تندرج في إطارها مراحل أخرى:

أ -**الإستيطان الصهيوني قبل إنشاء إسرائيل (1882-1947م)**.ويمكن تقسيم الاستيطان في هذه الفترة إلى ثلاث مراحل أساسية وهي :

- **الاستيطان الصهيوني في ظل الحكم العثماني (1882-1917م)**: أطلق البعض على الاستيطان اليهودي خلال هذه المرحلة اسم"الاستيطان الروتشيلدي" نسبة إل المليونير اليهودي "دي روتشيلد" الذي اشرف على إنشاء وإدارة هذه المستوطنات .

---

[1] - سهيل حسين الفتلاوي، **المرجع السابق الذكر**، ص107.

[2] - أمين عبد الله محمود، **مشاريع الإستيطان اليهودي منذ قيام الثورة الفرنسية حتى نهاية الحرب العالمية الأولى**، الكويت:المؤسسة الوطنية للثقافة والفنون والآداب، 1984م، ص43.

[3] - محمد حسنين هيكل، **العسكرية الصهيونية**، م1، القاهرة: مركز الدراسات الإستراتيجية، قوسة الأهرام، 1972م، ص08.

المرحلة الأولى بدأت منذ انعقاد مؤتمر لندن عام 1840م بعد هزيمة محمد علي، واستمرت حتى عام 1882م بظهور حركة أحباء صهيون،وفي هذه الفترة كانت البدايات الأولى للنشاط الاستيطاني اليهودي، غير أن مشاريع هذه المرحلة لم تلق النجاح المطلوب بسبب عزوف اليهود أنفسهم عن الهجرة إلى فلسطين ،والتوجه إلى الولايات المتحدة الأمريكية أو الانخراط في مجتمعاتهم ، ومن أبرز نشطاء هذه المرحلة اللورد "شافتسبوري" ، واللورد "بالمرستون"، "ومونتفيوري"،واستمرت هذه المرحلة حتى بداية الانتداب البريطاني على فلسطين عام 1920م.

شهدت فلسطين في العهد العثماني موجتين للهجرة الصهيونية: الموجة الأولى (1882-1903م) والموجة الثانية (1905-1914م) ومهّدت الموجتان لأن تصبح فلسطين تحت نوعين من الاستعمار، الاستعمار العثماني والاحتلال الصهيوني الاستيطاني، وقد كان تساهل الدولة العثمانية أمرا مساعدا على وجود الاستعمار الاستيطاني الصهيوني بالمعنى الذي يرتبط بالأرض.

ففي **الموجة الأولى** للهجرة الإستيطانية (1882-1903م): التي تتراوح عددها ما بين 25-30 ألف مهاجر أي بمعدل 1000 مهاجر في كل عام [1]، وأغلب مهاجريها قدموا من روسيا ورومانيا وبولندا- أي يهود الديشة [*]- تم التمهيد لإرسال الأسس التي قامت عليها جمعية "أحباء صهيون" و"البيلو" بتمويل المليونير "روتشيلد". [2]

---

[1] – عبد الوهاب المسيري، **موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية**، م2، **المرجع السابق الذكر** ، ص104.

[*] **– الديشة:** لغة المخاطبة بين اليهود الشكينار، تتكون من أسس مختلفة كالعبرية والأرامية والرومانية القديمة والألمانية التي هي الأساس في هذه اللغة.

[2] – أمين عبد الله محمود، **المرجع السابق الذكر**، ص186.

- البدايات الأولى للاستيطان الصهيوني في فلسطين(**1878-1882**):

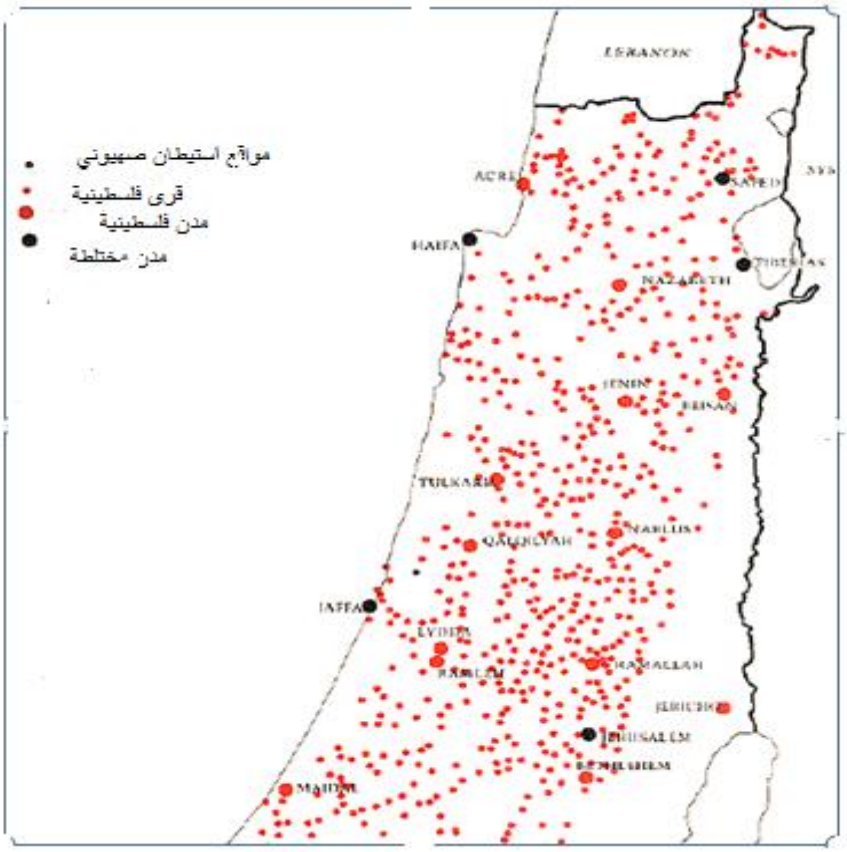

المصدر(بتصرف):الجمعية الأكاديمية الفلسطينية للشؤون الدولية(**PASSIA**،على الرابط :

http://www.passia.org/palestine_facts/MAPS/0_pal_facts_MAPS.htm

وعموما فإن هؤلاء المهاجرين في هذه الفترة اعتمدوا في استيطانهم على شعار "المحراث والسيف"وهو شعار صهيوني يجمع بين استيطان الأرض وممارسة العنف ضد أصحابها ضمن مفهوم واحد للأسلوب الصهيوني في "استيطان فلسطين".

وفي **الموجة الثانية** من الهجرة الإستيطانية (1904-1914م) ضمّت عددا من المهاجرين اليهود يتراوح بين 35-40 ألف بمعدل 3000 مهاجر سنويا ومعظمهم من العمال الروس، وقد ارتبطت هذه الموجة تاريخيا بالاضطرابات السياسية التي سادت روسيا بعد هزيمتها على يد اليابان[1]

نلاحظ أن النواة الأولى للإستيطان الصهيوني المنظم قد ظهر في ظل الحكم العثماني لفلسطين دون أي رد فعل قوي من هؤلاء، فلو تم منع الموجة الأولى لما حدثت الثانية، ولو تم تقييد ومراقبة

[1] – عبد الوهاب المسيري، **موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية**، م2، المرجع السابق الذكر، ص404.

الهجرة وشراء الأراضي وبناء المستوطنات بشدّة لما حدث هذا الأمر، غير أن التساهل والتسامح العثماني شجع الحركة الصهيونية في هذه الفترة.

وعلى الرغم من إن الدولة العثمانية لم ترحب بالاستيطان اليهودي في فلسطين،إلا أن نظام حيازة الأراضي في فلسطين في العهد العثماني ، قد ساهم على إقامة تلك المستوطنات ، حيث ظهرت طبقة من ملاكي الأراضي من العرب وغير الفلسطينيين الذين كانت تجذبهم الأسعار المرتفعة إلى بيعها . وعلى الرغم من أن الدولة العثمانية قد أصدرت في عام 1882، قانونا اعتبرت بموجبه دخلوا اليهود إلى فلسطين أمرا غير قانوني ثم أصدرت في عام 1888م قانونا آخر يمنع دخول اليهود من غير سكان الإمبراطورية (إلى فلسطين إلا لمدة ثلاثة أشهر) الا ان الصهيونية تمكنت من ذلك بطرق غير شرعية وبالتحايل .

اندلعت الحرب العالمية الأولى في 1914م فتوقفت الهجرة الاستيطانية الصهيونية كما توقفت إنشاء المستوطنات(*)، وكان عدد اليهود في فلسطين قد إرتفع خلال الثلاثين عاما السالفة من حوالي 25ألف إلى 85ألف يهودي موزعين في خمسين مركزا إستيطانيا، [1].

* – كانت آخر مستوطنة أقيمت هي"جان غموئيل" سنة1912م في منطقة "منشة"، وخلال الحرب أقيمت مستوطنتان فقط وهما "غلاتت يهوثا" 1914، "فار جاعادي" 1916م.

[1] – محمد حسنين هيكل، **المرجع السابق الذكر**،ص42.

- المدن العربية ونقاط الاستيطان اليهودي في فلسطين(**1882–1914**).

- المصدر(بتصرف):الجمعية الأكاديمية الفلسطينية للشؤون الدولية(**PASSIA**،على الرابط :

http://www.passia.org/palestine_facts/MAPS/0_pal_facts_MAPS.htm

– **الإستيطان الصهيوني في ظل الحكم البريطاني (1917–1947م)**: وفي مرحلة الانتداب البريطاني على فلسطين وحتى قيام الكيان الصهيوني ،بدأ الاستيطان الفعلي في فلسطين ،حيث تم تكثيف عمليات استملاك اليهود للأراضي الفلسطينية،وتدفق الهجرة اليهودية، وبذلك أصبح الاستيطان اليهودي يتم تحت رقابة دولة عظمى عملت على وتدعيمه،فإذا كان الاستيطان في مراحله الأولى قد اتصف بالعشوائية والاتجاه نحو مواجهة المشاكل التي تتعلق باليهود خارج فلسطين،فإنه في هذه المرحلة خضع للاعتبارات السياسية والإستراتيجية،حيث أقيم عدد من المستوطنات في المناطق الإستراتيجية وكانت على شكل مجتمعات مغلقة تشبه "الغيتو".

– الاستيطان الصهيوني في فلسطين مع بداية الانتداب البريطاني(**1920**م):

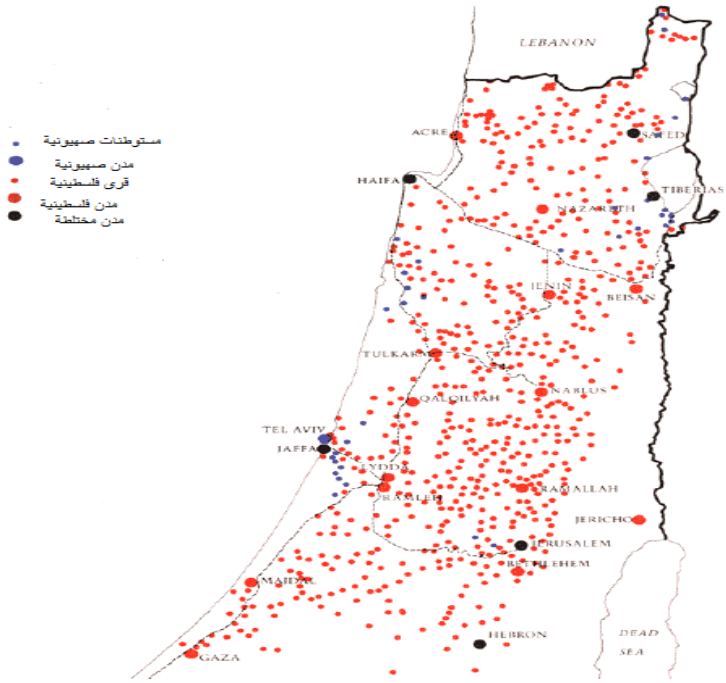

- المصدر(بتصرف):الجمعية الأكاديمية الفلسطينية للشؤون الدولية(**PASSIA**،على الرابط :

http://www.passia.org/palestine_facts/MAPS/0_pal_facts_MAPS.htm

وممّا لا شك فيه أن سلطات الانتداب البريطاني قد سهلت وبمختلف الوسائل عملية نقل ملكية الأراضي الفلسطينية إلى المنظمات الصهيونية من أجل استيطانها، فقد منحت مثلا الوكالة اليهودية أراضي حكومية واسعة مساحتها 195 ألف دونم في مناطق مختلفة من البلاد بما فيها أراضي من السهل الساحلي الفلسطيني، ووضعت كذلك حكوم ة الانتداب البريطاني في عام 1921م 175ألف دونم من أملاك ها تحت تصرف المنظمات الصهيونية من أجل إقامة المستوطنات عليها لتوطين المهاجرين،وهو ما أدى إلى قيام ثورة 1921م التي قمعتها القوات البريطانية بشدة،حيث انضم المستوطنون إلى جانب الانجليز في قمع هذه الثورة .[1] وفي هذه الفترة يمكن حصر موجتين استيطانيتين رئيسيتين وهما :موجة **الهجرة الإستيطانية الثالثة** (1919-1923م) التي ضمّت حوالي 35 ألف يهودي غالبيتهم من روسيا وبولندا من أبناء الطبقة العاملة أي الطليعة الاشتراكيةوموجة **الهجرة**

[1] - هند البديري، **أراضي فلسطين بين مزاعم الصهيونية وحقائق التاريخ**، القاهرة :جامعة الدول العربية، .1998م،ص 132.

*- **وعد بلفور** : وعد بلفور أو تصريح بلفور هو الاسم الشائع المطلق على الرسالة التي أرسلها السياسي البريطاني آرثر جيمس بلفور بتاريخ 2 نوفمبر1917 إلى اللورد "ليونيل وولتر دي روتشيلد" اليهودي يشير فيها إلى تأييد الحكومة البريطانية لإنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين.

الإستيطانية الرابعة (1924-1931م) وضمّت حوالي 82ألف يهودي غالبيتهم من روسيا وبولندا وغالبية أفرادها من البرجوازية المتوسطة.[1]

وفي سنة 1929م تم القيام بأول دراسات علمية لأغراض التخطيط الاستيطاني على المستوى القطري، ومع صدور "الكتاب الأبيض 1930م قرّرت المنظمة الإسراع في عملية الاستيطان وإقامة نقاط استيطانية قوية في المناطق التي لم يسكن بها اليهود في السابق وذلك بهدف خلق خريطة سكانية يهودية تشمل أوسع مساحة جغرافية ممكنة في حالة حدوث إمكانية تقسيم فلسطين .[2]وبذلك أحيا الانتداب البريطاني آمال اليهود في إقامة وطن قومي في أرض الميعاد بصفة شبه رسمية ،رغم أن أساس الاستيطان اليهودي قد تم وضعه في العهد العثماني.

ب –الإستيطان بعد قيام "إسرائيل":

إذا كان الاستيطان في المراحل السابقة المشار إليها كان يهدف للإعداد لإنشاء الكيان فإنه بعد إنشا ئه في عام 1948م، اتجه إلى تحقيق أهداف أخرى تتمثل في ترسيخ القاعدة البشرية والاقتصادية والعسكرية للكيان الجديد،وبما يخدم أغراضه التوسعية المستقبلية،لذلك فقد كان أول عمل قامت به الحكومة الإسرائيلية بتاريخ 7/5 /1950م هو اقرار قانون العودة، والذي بموجبه يمنح كل يهودي داخل فلسطين أو قادم من الشتات حق الاستيطان فيه، ويمكن تقسيم هذه الفترة إلى ثلاث مراحل أساسية:

– **المرحلة الأولى:مرحلة التوسع الاستيطاني (1948–1967م)**:بعد انتهاء الحرب العربية الصهيونية الأولى عام 1948م والتي أسفرت عن قيام إسرائيل بدأت مرحلة جديدة للاستيطان الصهيوني في فلسطين خاصة مع إزدياد الهجرة التي كان ضعفها في نظر الحركة الصهيونية يعني الدمار،فالهجرة أصبحت سهلة مقارنة بالفترة السابقة اعتبارا لإقامة الكيان والدعم الكبير من الاستعمار البريطاني إضافة إلى استمرار التردي في الوضع العربي عموما[3]، واتبع الكيان الصهيوني "سياسة الباب المفتوح" في قبول المهاجرين فقد جاء قانون العودة 1950 ليفسح المجال أمام اليهود بالعودة،وهو ما أطلق

---

[1] – عبد الوهاب المسيري، **موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية**، م2،**المرجع السابق الذكر**،ص416.

[2] عبد الرحمان بوعرفة ، **الاستيطان : التطبيق العملي للصهيونية** ،ط**1**،بيروت: **المؤسسة العربية لدراسات والنشر** ،**1981م**،ص204.

[3] – عبد الملك خلف التميمي **الاستيطان الأجنبي في الوطن العربي:المغرب العربي ،فلسطين،الخليج العربي،دراسة تاريخية مقارنة**،عالم المعرفة ،1983م،ص102.

عليه **موجة الهجرة الاستيطانية السابعة** : (1948-1970م)، حيث بلغ عدد المهاجرين في هذه الفترة ما يقارب 1.294000 شخص منهم 55% من الأقطار الآسياوية والإفريقية[1].

– العمليات الاستيطانية الصهيونية (عسكريا) خارج الدولة اليهودية المقترحة أمميا.

- **المصدر(بتصرف):الجمعية الأكاديمية الفلسطينية للشؤون الدولية(PASSIA،على الرابط :**

http://www.passia.org/palestine_facts/MAPS/0_pal_facts_MAPS.htm

–المرحلة الثانية: مرحلة الاحتواء الاستيطاني (1967م – 1991م). عقب الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية إثر الهزيمة التي حلّت بالعرب عام 1967م قامت سلطات الاحتلال ضمن خطة مدروسة بعمليات استيطان واسعة خاصة في مدينة القدس والضفة الغربية والخليل،واعتمدت في ذلك على تفريغ هذه المناطق من سكانها –كما في السابق – ثم بدأت أعداد كبيرة من اليهود سواء المقيمين في فلسطين أو المهاجرين الجدد في استيطان تلك المناطق [2]، حيث بلغت نسبة هجرتهم أضعاف ما كانت عليه قبل 1967م [3]، ولقد وضع الاحتلال الصهيوني مخططا استيطانيا جديدا في

[1] – يونس التكريتي، الهجرة اليهودية إلى فلسطين: طبيعتها وأسبابها ونتائجها، **مجلة مركز الدراسات الفلسطينية** ، المجلد2، العدد1، 1975م، ص68.

[2] – عبد الملك خلف التميمي، **المرجع السابق الذكر**، ص 107.

[3] – عبد الوهاب المسيري، **موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية**، م6، **المرجع السابق الذكر**، ص70.

هذه الفترة أطلق عليه اسم "الحزام الأخضر" ويهدف إلى تطويق المدن والقرى في الفلسطينية من "القدس" و "الخليل" إلى"رام الله" و "نابلس".

–المرحلة الثالثة: مرحلة بداية الأمر الواقع الاستيطاني (بعد 1991م):تعرف هذه المرحلة بم رحلة التسوية السياسية سواء بين العرب وإسرائيل،أو بين الفلسطينيين والاسرائليين (توقيع اتفاق أوسلو عام 1993، وقد نشطت حركة الاستيطان في الأراضي الفلسطينية واستمرت أعمال تسمين المستوطنات توسيعها بدرجة كبيرة،وتمكنت من خلق وقائع جديدة على الأرض كرّست ما يمكن أن نسمّية "الأمر الواقع الاستيطاني".

ففي بداية التسعينات أصبحت المخطّطات الإستيطانية الإسرائيلية تنظر للمستقبل خاصة مع اعتماد استراتيجية الفك والعزل الجغرافي بين المدن والقرى الفلسطينية بسلاسل من المستوطنات عرفت بسياسة "التطويق الاستيطاني"في مقابل تسهيل التواصل الجغرافي بين هذه المستوطنات[1].

– المنظور الصهيوني للعملية الاستيطانية:

إن محاولة استقراء المنظور الإسرائيلي للعملية الاستيطانية أو الفهم الحقيقي للسياسة الاستيطانية الإسرائيلية،يتطلب النظر اليها كوحدة متكاملة يصعب فيها الفصل بين الأفكار الصهيونية والمخططات الإسرائيلية والسياسات المحدثة على ارض الواقع. فالاستيطان في المنظور الصهيوني هو الوسيلة الوحيدة لاستيعاب الفائض البشري اليهودي المنبوذ من طرف الغرب،والذي يقابله الوقت في الوقت ذاته ضرورة تهجير وإبادة للساكن الأصلي،فالاستيطان يجب ان يكون إحلاليا إجلائيا،فلا مكان للطرف الآخر للعيش،فهذه الأرض لا تتسع سوى لشعب واحد فقط وهو الشعب اليهودي،وللوصول إلى الهدف يجب المزاوجة بين الاستيطان والتوطين[*].

يقضي مفهوم الصهيونية للاستيطان بتجميع أكبر عدد ممكن من المستوطنين في الأراضي الفلسطينية انطلاقا من الفكرة الصهيونية القائلة "أن لا صهيونية بدون استيطان،ولا دولة يهودية بدون إخلاء العرب ومصادرة أراضيهم ،وبناء على ما ورد على لسان عضو الكنيست الإسرائيلي " يشعبا هوبن فورت "فإن الاستيطان الإسرائيلي يعني" اتخاذ بلد ما وطنا يسعى إلى القضاء على وطن الغير،ودخول عنصر أجنبي جديد بهدف الاستيلاء على جزء من الأرض أو كله"،ويتميز الاستيطان

[1] – محمد حسين هيكل، **المرجع السابق الذكر**، ص414.

الإسرائيلي عن بقية النظم الاستيطانية بسمة انفرد بها وهي الاحلالية الإجلائية "الأبرتهايدية"،فالمشروع الاستيطاني الاحلالي هو المرتكز الاستراتيجي لهذا المشروع. [1]

وانطلاقا من النظر إلى السياسة الإسرائيلية في مجال الاستيطان كوحدة متكاملة يجدر فهم الخلفيات التاريخية ومجمل التشابكات العقائدية (التوراتية التلمودية)والأبعاد الاقتصادية والسياسية والأمنية والأهداف الجيواستراتيجية التي تشكل في المحصلة النهائية الخطوط العامة لرسم الأمر الواقع الاستيطاني،حيث يشكل الاحتفاظ بالأرض الناظم الأساسي للمنظور الاستيطاني الصهيوني ويتحدّد وفق منطلقات مختلفة وخلفيات متعددة،سواء كان استجابة لمتطلبات اقتصادية أو أمنية أو دينية توراتية،أو للاستخدام كورقة مساومة سياسية،مع إمكان ملاحظة تداخلات واضحة بين هذه المستويات المختلفة على حساب ما تقتضيه الضرورة الاستيطانية التي لا يجب ألاّ تتوقف عن رسم ملامح الكيان الجديد.

أ – **المنظور التاريخي الديني**: تعتبر الحركة الصهيوينة أن الربط بين الاستيطان والعقيدة اليهودية قضية ثابتة وضرورية للوصول إلى الأرض المقدسة"أرض الميعاد"وإيجاد الظروف المساعدة لاستقبالالمهاجرين اليهود وبناء المستوطنات لهم،و ينظر المفكرو والقادة الصهاينة لفلسطين على ارض صهيون التاريخية "وأن تاريخها قد توقف تماما برحيل اليهود عنها،بل أن تاريخ اليهود أنفسهم قد توقف هو الآخر برحيلهم عنها،ولن يستأنف هذا التاريخ إلا بعودتهم إليها فهو تاريخ مقدس"[2]،

لقد جسّدت الحركة الصهيونية في فلسطين العقدية التوراتية في طرحها للاستيطان،حيث ربطت ممارساتها العملية الميدانية–رغم علمانيتها–بم فهوم توراتي "عودة الشعب اليهودي إلى أرض الميعاد"،وبذلك يتم استقبال المهاجرين المستوطنين اليهود إلى فلسطين كمهاجرين إلى الأرض التي وهبها الرب لهم في القديم وانتزعت منهم بالقوة .ويتم التنظير لذلك انطلاقا من أسفار "التوراة "وتعاليم "التلموذ "،علما أنهما لم تحدد حدودا واضحة وموحدة لإسرائيل الكبرى،ويستندون إلى "التلموذ"في بعض الأحيان أكثر من التزامهم بمضمون العهد القديم نفسه [3]،حيث يعتبر التلموذ

---

[1] - حسين غازي،**الاستيطان اليهودي في فلسطين :من الصهيونية إلى الامبريالية** ،دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب ،2003م،ص21

-*- **الدياسبورا** : لفظ يهودي يعني الشتات،ويقصد به اليهود المنفيين في مختلف البلدان .

[2] - موسى القدسي دويك، **المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة**، الإسكندرية :منشاة المعارف، جلال حزي وشركاه،. 2004 ،ص 93.

[3] – عدنان السيد حسين،**التوسع في الاستراتيجية الإسرائيلية** ،ط1 ،بيروت:دار النفائس للطباعة والنشر،1989م،ص 17 .

الشعب اليهودي "شعب الله المختار "فهو الشعب المفضل على كافة الشعوب،وان كل الشعوب الاخرى قد خلقت لتخدم شعب الله المختار ،وعليه يحق لهم التوسع على حسابهم .

"لأنك شعب مقدس إلهك ... وإياك اصطفى الرب أن تكون له أمة خاصة من بين جميع الأمم على الأرض".

لقد دفع هذا الحق التاريخي الديني–وفق الإدراك اليهودي– إلى سعيهم لأن تكون الأرض ملكا لهم فقط دون سواهم،وقد ظهرت هذه المطالب على لسان منظريهم،حيث يقول "اريه نيؤور":"ان هذه الأرض التي عدنا إليها هي ارض الآباء ولا يحق لأي إنسان سوانا عليها،لقد ساعدنا الله في العودة اليها،ولن نتخلى عنها أبدا... لم يكن ذنبنا ان اقتلعنا بالقوة منها ،ومن ثم أقيم حكم غريب عليها،وهذا لا يضيع حقنا فيها" [1]،فمشكلة اليهودي المنبوذ في "الدياسبورا " [*] لا حل لها إلاّ بإقامة دولة يهودية،وإن هذه الدولة تتمثل في فلسطين أرض الميعاد والاستيطان فيها،وأساس ذلك "إذا كان هناك من شعب مختار فثمة أيضا أرض مختارة،فالأصل في استمرار الصهيونية لا يكون إلا من خلال استمرار الاستيطان في أرض فلسطين. "

يعتبر المنظور الديني التاريخي المحرك الايديولوجي للعملية الاستيطانية باعتبار ان الله منح اليهود هذه الأرض وعليهم أن يستوطنوها حتى يحققوا فريضة دينية،فالعيش في ارض "إسرائيل" يوازي جميع الفرائض في التوراة،وهذه الأرض هي عطية الرب لإبراهيم كما ورد في التوراة: [2]

"اجتاز إبرام إلى مكان شكيم إلى بلوطة عروة ،وكان الكنعانيون حينئذ في الأرض ،وظهر الرب لإبرام وقال لنسلك أعطي هذه الأرض " (الإصحاح 15 من سفر التكوين) .

وفي الإصحاح 13 من نفس السفر "**وقال الرب لإبراهيم .....ارفع عينيك وانظر من الموضع الذي أنت فيه شمالا وجنوبا وشرقا وغربا ،لان جميع الأرض التي ترى لك أعطيها ولنسلك إلى الأبد ،واجعل نسلك كتراب الأرض ،حتى إذا استطاع أحد أن يعدّ تراب الأرض ،فنسلك أيضا يعدّ".**

وفي ذلك تحدث "دفيد بن غوريون"في خطاب له أمام "الكينيست" الإسرائيلي يوم 15 جوان 1956م قائلا:" في هذه الأيام لن يستمع احد إلى مهمة إلهية لها هذا الوضوح والثبوت...وبالرغم من المساعدات التي لا تجارى،وبالرغم من هذا الوعد الثابت، لم يستطع "يوشع بن نون" امتلاك الأرض

---

[1] - سمير احمد معتوق،**الاساس الجغرافي للاستعمار الاستيطاني الصهيوني في الضفة الغربية 1967–1985م** ،ط.1 الأردن: دار البشير ،1992م،ص58.

[2] **الكتاب المقدس–العهد القديم** :طبعة ريجارد واطسن في لندن (1831م) على النسخة المطبوعة في روسيا 1671م.

المتبقية ،إن البلدان التي لم يستطع "يوشع" أن يحرّرها ،حرّرها جيش الدفاع الإسرائيلي في أيامنا هذه"[1]،والملاحظ هنا أن مقولة "بن غوريون" هذه تتعارض تعارضا صريحا مع تسمية "جيش الدفاع الإسرائيلي،فبما أن هذا الجيش- الذي شكل أصلا من عصابات إجرامية صهيونية-يقوم بمهام تحرير الأراضي،فان أدواره احتلالية توسعية،وهو ما يتعارض مع ما يسوّقه الإسرائيليون.

وعلى أرض الواقع نجد أن هذا الاتجاه يمثله بشكل أساسي"حزب الليكود "[*]،إذ يؤكد على ضرورة سيطرة "إسرائيل"على جميع أجزاء فلسطين بحدودها الانتدابية [2]،وفق أسس دينية عقائدية .....ويبدو هذا الاتجاه شديد الوضوح لجهة الغاء شامل وكامل لبروز كيان فلسطيني يرفضه بشدة.وفي ذلك يذهب "السفير طاهر شاش" إلى القول أنه مع تولي حكومات"الليكود" السلطة ابتداء من عام1977م،أصبح الهدف من الاستيطان هو الحيلولة دون قيام كيان فلسطيني مستقل في اية تسوية محتملة،وكان العامل الأساسي في التوسع الاستيطاني هو المنظور الايديولوجي،كما يؤكّد "السفير شاش" أن الوصول للهدف الاستيطاني أدّى إلى تحالفت الحكومات الليكودية مع الأصولية الدينية وحركات الاستيطان،وهو ما لم يخفه "اسحاق شامير"حين أكّد أن هدف حكومته هو الحيلولة دون قيام كيان فلسطيني يمكن فصله عن "إسرائيل" مستقبلا،حيث وضعت الخطط التي قطعت أوصال المدن والقرى الفلسطينية،بما يعيد تشكيل الخريطة الجغرافية والسكانية.[3]

والملاحظ في السنوات الأخيرة أن البعد الديني أصبح أهم وأبرز معالم السياسة الاستيطانية الإسرائيلية،ويظهر ذلك جليا في المطالبة الإسرائيلية المتكررة بالاعتراف بيهودية الدولة .

– **المنظور السياسي والأمني** : يرى المنظّر الإسرائيلي انه يستحيل الحصول على حدود آمنة بدون توسع استيطاني،فهو الوحيد الذي يحدد خريطة "إسرائيل" المستقبلية،فقد أكد"موشي ديان [*]"على الأهمية السياسية والأمنية للاستيطان في كون"المستوطنات بمختلف أشكالها سترسم خريطة سياسية

---

[1] - سمير احمد معتوق،**المرجع السابق الذكر** ،ص 39.

*- **حزب الليكود** : حزب صهيوني من اليمين الليبرالي، يؤمن بفكر المحافظين الجدد ،تم تأسيسه عام1973 ، عندما اندمج حزب حيروت والحزب الليبرالي الإسرائيليين.

[2] - وليد الجعفري ،**الاستيطان الإسرائيلي وعملية السلام** ،عمان:صامد الاقتصادي، ع90،سبتمبر 1992م،ص 12

[3] -السفير طاهر شاش ، **مفاوضات التسوية النهائية والدولة الفلسطينية :الآمال و التحديات** ،ط1،بيروت: دار الشروق،1999م،ص 148.

*- **موشي ديان (1915 –1981م)** : سياسي وعسكري إسرائيلي شارك في معظم الحروب العربية الإسرائيلية. بدأ حياته عضوا في الهاغاناه قبل إنشاء إسرائيل، وقاد الجيش الإسرائيلي عام 1956 إبان العدوان الثلاثي على مصر، ثم ذاع صيته بعد هزيمة العرب في حرب 1967 إذ كان وقتها وزيرا للدفاع.

جديدة وإيجاد حقائق الأمر الواقع السياسية"،فإسرائيل ليست لها حدود سياسية والاستيطان هو حدودها،وقد أكدت"غولدا مائير" [*]هذه الحقيقة بقولها:" لم نعين،ولن تعّين لنا حدودا،نحن الذين نعيّن الحدود،في أي مكان تستوطنونه وتدافعون فيه عن"إسرائيل"،فسيكون ذلك المكان حدودنا"[1]

يمثل"حزب العمل" المنظور الأمني والسياسي للفكر الاستيطاني الصهيوني،ويرى قادته أن للتوسع الاستيطاني والمستوطنات دورا استراتيجيا في تقوية الواقع الأمني ،فهذه الأخيرة تقدّم أساسا ثابتا وقويا لمطلب"إسرائيل"في السلام مع الحدود الآمنة التي يمكن الدفاع عنها،وان هدف الاستيطان هو تجديد وتوسيع الحدود التي يمكن الدفاع عنها .

وقد شدد أصحاب هذا الاتجاه في مشاريعهم الاستيطانية على "الجانب الأمني"واعتبروه مبررا قويا لإجراء تعديل على الحدود وإبقاء المستوطنات في مناطق آمنة [2]،ووفق هذه الرؤية فمهمّة النشاط الاستيطاني هي خلق الوقائع الجديدة التي لا تراجع عنها حتى ولو كان الأمر يتعلق بتسوية سياسية ،فالهدف الأساسي هو الحفاظ على الواقع الاستيطاني المكتسب بما يعنيه من وجود جزر معزولة من التجمعات الفلسطينية التي لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تشكل مستقبلا وحدة جغرافية متكاملة يقوم عليها كيان فلسطيني،ويتمتع بالسيادة فوقها [3]،حتى بات أفضل وصف قانوني وسياسي لهذا الواقع "ان فلسطين أصبحت مراكز فلسطينية للسكن في ارض "إسرائيل"،او هي عبارة عن "جيتوهات" او سجون ومعتقلات كبيرة مترامية الأطراف، تفصلها أحزمة التفافية استيطانية تقطع أوصالها ،وتتحكم في معيشة سكانها وتنقلاتهم .

– **المنظور الاقتصادي**: للمنظور الاقتصادي أيضا دلالاته في هذا الجانب،فلم يكن للمستوطن القادم من أقصى بلاد العالم أن يقبل بالعيش في أي هضبة من هضاب الضفة الغربية المحتلة،ولا في أي مستوطنة من المستوطنات المقابلة لغزة ، ما لم توفر له الحكومة الإسرائيلية امتيازات اقتصادية تتعدّى او تنافس الامتيازات التي يحصل عليها اليهودي في بلدان الشتات التي ولد فيها وأقام فيها

[**] - **غولدا مائير** :**1898–1978 م**، رابع رئيس وزراء للحكومة الإسرائيلية. من اشهر اقوالها: بعد حرق المسجد الأقصى ، لم انم طوال الليل كنت خائفة من أن يدخل العرب إسرائيل افواجا من كل مكان، ولكن عندما اشرقت شمس اليوم التالي علمت ان باستطاعتنا ان نفعل اي شيء نريده".

[1] - نجيب الأحمد ،**دولة الاحتلال الصهيوني**،دمشق:مكتب الدراسات الفلسطينية،1978م،ص 29.

[2] - وليد الجعفري ،**المرجع السابق الذكر**،ص12

[3] - رجا شحادة ،**التفاوض في شان ترتيبات الحكم الذاتي** ،بيروت،**مجلة الدراسات الفلسطينية** ، ع 9،ربيع 1992 ،ص 88.

– **موشي ماعور** :استاذ محاضر بقسم العلوم السياسية بالجامعة العبرية بتل ابيب .

تجارته.فطبيعة الشخصية اليهودية ونفسيتها تنحو بعمق نحو الأرباح المالية،ولذلك كان المنظور الصهيوني مبنيا على توفير عوامل الجذب الاقتصادية لانجاح العملية الاستيطانية .

لقد أنشئت مستوطنات من اجل نوعية الحياة،حيث يرى الخبير الاستيطاني"الحانان آرون" ان المهمة الحقيقية للاستيطان في المدينة أو في الريف،في الصناعة او في الزراعة ،هي الاستيطان بحد ذاته،لأن الهجرة والاستيطان هما بالذات عود صهيون،وان كل نقطة استيطانية جديدة هي بالطبع سلاح متعدد القيم،انها حصن وقوة سياسية ،ولكن الهدف يبقى الاستيطان.[1]

– **المنظور القانوني**: ينظّر أيضا للاستيطان في فلسطين عن طريق الادعاء بوجود حق قانوني لهم فيها والمتمثل في"وعد بلفور"،وفي صك الانتداب البريطاني على فلسطين الذي اقره مجلس عصبة الأمم في 1922م،والذي تضمن في مقدمته إشارة صريحة إلى تنفيد وعد بلفور،وهو ما يتنافي مع ميثاق العصبة الذي اعتبر الانتداب على بعض البلدان العربية مقدمة فقط لتحقيق استقلالها[2].

لقد مزج المنظّر الصهيوني بين مختلف الجوانب الدينية والاقتصادية والقانونية و..لبناء ايدولوجية استيطانية متكاملة ومتجانسة الأركان،ورغم ان هذه التنظيرات والذرائع تتعارض مع الوقائع التاريخية الإنسانية السياسية والقانونية أو حتى الدينية باعتبارها حجج وذرائع ساقطة وواهية رفضها حتى بعض اليهود أنفسهم ومنهم الكاتب"الفرد ليلينال"الذي صرّح قائلا: "ان العبرانيين والإسرائيليين واليهود و الشعب اليهودي،كل هذه الأسماء استعملها صانعوا الأساطير للإيحاء بوجود استمرار تاريخي،لقد كانوا في الحقيقة شعوبا مختلفة في فترات مختلفة من التاريخ" إلاّ أن الواقع يؤكد أن الإسرائيليون ومن منطلقاتهم المتعددة قد نجحوا في فرض أمر واقع استيطاني جديد،تمثله عشرات أو مئات من المستوطنات السياسية، والأمنية"، والدينية، والاقتصادية"، وعلى اختلاف منظوراتها واتجاهاتها ودوافعا يبقى هدف الاستيطان الصهيوني واحد ووحيد وهو **الاستيطان في حد ذاته** ".

---

[1] - الحانان آرون، **دور الاستيطـان وأهدافه الأمنية في أمن إسرائيل في الثمانينات**،بيروت:مؤسسة الدراسات الفلسطينية،1980،ص 202

*– **وعد بلفور** : أعلنه وزير خارجية بريطانيا" أرثر جيمس بلفور" عام 1917م وحمل اسمه، حيث أعلن أن"حكومة صاحب الجلالة تنظر بعين العطف إلى تأسيس وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين، وستبذل غاية جهدها لتسهيل تحقيق هذه الغاية".

[2] - السيد حسين عدنان ،**التوسع في الإستراتيجية الإسرائيلية** ،ط1 ،بيروت:دار النفائس للطباعة والنشر،1989م ،ص 17 .

2- مرجعيات التسوية السياسية الفلسطينية الاسرائيلية :

يستعمل مصطلح التسوية كثيرا حين التطرق إلى موضوع الصراع،والصراع العربي الصهيوني خصوصا،وباستقرائنا لمصدر كلمة تسوية نجد ان معناه يذهب إلى "السّوية والسواء"بمعنى العدل والنصفة،ومن هنا تبرز التسوية بمعنى عدم فوز أي طرف على الطرف الآخر من أطراف التفاوض،أي وجوب أن يكون هناك حل وسط ينتج عن التنازل عن بعض المطالب التي لا نريد التنازل عليها،بغية الوصول إلى حل وسط لا يلحق الإجحاف بأي طرف ويحضى برضي الجميع ويراعي مصالحهم وحقوقهم .غير انه بمجرّد إسقاط هذا المعني اللغوي على الجانب السياسي،يظهر ان التسوية قد تؤدي إلى اختلال مصالح أحد أطرافها أو بعضهم ،خصوصا إذا ما تحكم متغيّر القوة واختلالات موازينه في السياسات و الاستراتيجيات بمضمونها بدلا من القانون.

بنيت مبادرات ومشاريع التسوية السياسية للصراع العربي الصهيوني على مرجعيات أغلبها قرارات أممية،غير أنها لم تحض بإجماع الطرفين المتصارعين تارة،فيما اختلف تأويلات هذه المرجعيات من طرف إلى أخر تارة أخرى،غير أن السمة الثابتة تقريبا هي التهرب الإسرائيلي من تطبيق القرارات الأممية في مقابل التشبّث الفلسطيني بها(باستثناء قرار التقسيم قبل العام 1967م) .

أ -**مشروع التقسيم الأممي (القرار 181)**: بعد فشل مؤتمري لندن الأول والثاني بين العرب وبريطانيا لإيجاد حل عادل للقضية الفلسطينية ،قررت بريطانيا إحالة القضية على الأمم المتحدة أين أقرت الهيئة تقسيم فلسطين في 29نوفمبر1947م وفق (القرار 181)،فكان أول قرار دولي يعطي الحركة الصهيونية إقليما جغرافيا لإقامة كيان سياسي يهودي[1]حيث أقرّت دولتين عربية ويهودية مع اعتبار منطقة القدس وبيت لحم منطقة دولية،واقترحت إقامة اتحاد اقتصادي بينهما،وان يكون لكل دولة دستور خاص بها وان تستقل الدولتان بعد مرحلة انتقال قدرها سنتان، وقد قضت تسويتها أن تكون مساحة الدولة اليهودية 15الف كلم^2 يملك العرب أكثر من ثلثيها ،وان تكون مساحة الدولة العربية 12الف كلم^2 يملك العرب 99 بالمئة منها. [2]

---

[1] - ابراهيم موسى،**قضايا دولية وعربية معاصرة**،ط1،بيروت:دار المنهل اللبناني،2010م،ص24.

[2] - احمد شفيق احمد أبو جزر ،**العلاقات الجزائرية الفلسطينية في ظل الاحتلال الفرنسي:مواقف وأسرار**،الجزائر: دار هومة ،2004م ،ص66.

يعتبر قرار التقسيم لعام 1947م،كأول محاولة لتسوية سياسية للصراع العربي الصهيوني، بالرغم أن التسوية بمفهومها اللغوي والاصطلاحي لا تتناسب مع ما حدث من إجحاف في حق طرف على حساب طرف آخر،وفي 1948/10/05م وفور استكمال انسحاب الانتداب البريطاني من فلسطين تم الإعلان عن قيام "دولة إسرائيل" بدعم غربي كبير،تلاه إعلان العرب الحرب على الكيان الجديد،هذه الحرب التي خسروها في أخر المطاف،وعرفت تاريخيا " **بالنكبة**" " التي زادت في القضية تعقيدا،خاصة مع رفض الكيان الجديد عودة الآلاف من الفلسطينيين المهجّرين من أرضهم،وعدم الامتثال للقرار الثاني الصادر بتاريخ : 1948//11م تحت رقم 194. فكل مشاريع التسوية التي جاءت فيما بعد يمكن اعتبارها تعني بالشق الإنساني أكثر منها بالشق السياسي.

وبالعودة إلى هذا القرار الذي رفضه العرب والفلسطينيون رفضا قاطعا لما فيه من إجحاف في حقهم،فإنه رغم ترحيب شريحة واسعة من اليهود على اعتباره أو تكريس قانوني لكيان يهودي يحظى بالاعتراف الدولي، إلا أن هناك أطراف رفضته وعلى رأسهم"مناحيم بيغين"، و"إسحاق شامير"، ويمكن إرجاع سبب هذا الرفض إلى الحلم الصهيوني الذي كان يعتري قادة العصابات الصهيونية وعلى رأسها "الأرغون" لتكوين "إسرائيل الكبرى"

خطة الأمم المتحدة لتقسيم فلسطين،حسب ما جاء في قرار الجمعية العامة رقم 181.

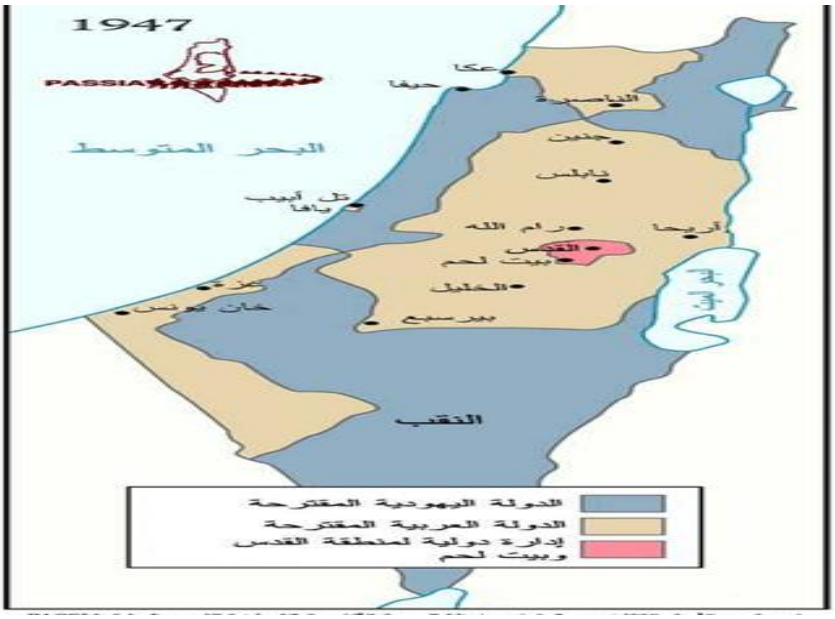

المصدر :الجمعية الأكاديمية الفلسطينية للشؤون الدولية (**PASSIA**،على الرابط :

http://www.passia.org/palestine_facts/MAPS/0_pal_facts_MAPS.htm

ب – **القرار194المتعلّق بعودة اللاّجئين** : بعد اغتيال الوسيط الدولي"الكونت برنادوت"بسبب مشروع التسوية الذي اقترحه على الأمم المتحدة [*]،اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارها رقم"194"بتاريخ 1948/12/11م لتحقيق تسوية للصراع[1]،نصّت الفقرة الثانية منه على تشكيل لجنة توفيق مكونة من ثلاث دول أعضاء في الأمم المتحدة لتنفيذ المهمات الموكلة إليها ومن بينها ما يلي [2]:

– وجوب السماح بالعودة في أقرب وقت ممكن للاجئين الراغبين في العودة إلى ديارهم والعيش بسلام مع جيرانهم ،مع وجوب دفع تعويضات عن ممتلكات الذين يقرّرون عدم العودة إلى ديارهم ،وعن كل مفقود أو مصاب بضرر من قبل الحكومات أو السلطات المسؤولة .

– أن تقدم هذه اللجنة توصيات لوضع مدينة القدس وضواحيها من"ابوديس"شرقا إلى "عين كارم" غربا ،ومن"شعفاط"شمالا الى"بيت لحم"جنوبا تحت الحماية الدولية،ونزع السلاح عن المدينة

– وجوب منح سكان فلسطين أقصى حرية ممكنة للوصول إلى مدينة القدس برا وجوا وبالسكك الحديدة .

– تسهيل النمو الاقتصادي في فلسطين كلها،والعمل على ايجاد اتفاقيات بشان الوصول إلى المرافئ والمطارات واستعمال وسائل النقل والمواصلات .

– وجوب حماية الأماكن المقدسة بما فيها الناصرة و المواقع والأبنية في فلسطين،وتأمين حرية الوصول إليها .

– أن تتم المفاوضات بين العرب واليهود من خلال لجنة التوفيق هذه .

– تحقيق تسوية نهائية لمستقبل فلسطين تتضمن حلولا للمسائل المعلقة بين الأطراف.

– **القرار242 (22اكتوبر 1967م)**[*]: بعد احتلال"إسرائيل"للأراضي العربية عام 1967م (صحراء سيناء،الضفة الغربية،الجولان،القدس الشرقية)،أصدر مجلس الأمن الدولي بتاريخ 22اكتوبر1967م

-*- **مشروع الكوكنت فورت برنادوت** :وطرح هذا المشروع الانتقال من مرحلة وقف القتال إلى تحقيق هدنة دائمة بين العرب واليهود،واقترح وضع القدس تحت رقابة الامم المتحدة،وتتولى لجنة منها ترسيم الحدود،كما تشرف لجنة دولية على حل مشكلة اللاجئين.

[1]- عثمان العثمان ،**مأزق التسوية السياسية للصراع العربي الإسرائيلي**،ط1،بيروت:المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ،2003م،ص23.

[2] - موسى ابراهيم ،**المرجع السابق الذكر** ص ص 28-29.

[*] - عرض على مجلس الأمن قبل صدور هذا القرار مشروعان: المشروع المالي النيجيري الهندي الذي ينص على انسحاب القوات الإسرائيلية من الاراضي المحتلة وايفاد ممثل خاص إلى منطقة الشرق الاوسط لتنسيق الجهود الرامية إلى التسوية ،اما المشروع الثاني فهو المشروع الامريكي الذي يربط الانسحاب الإسرائيلي بانهاء الحرب والتوصل إلى تسوية عادلة ودائمة في منطقة الشرق الاوسط

القرار242كإطار ومرجع للتسوية بين العرب وإسرائيل [*]،وأكّد القرار في مقدمته عن قلقه من خطورة الأوضاع في الشرق الأوسط وعدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالحرب.

التوسع الإسرائيلي بعد حرب 1967م.

المصدر :الجمعية الأكاديمية الفلسطينية للشؤون الدولية (**PASSIA**،على الرابط :

http://www.passia.org/palestine_facts/MAPS/0_pal_facts_MAPS.htm

دعا القرار إلى انسحاب القوات الإسرائيلية من" **أراض عربية** "وفق النص الانجليزي الأصلي للقرار،ومن"**الأراضي العربية**"حسب النص الفرنسي له،والى إنهاء جميع ادعاءات أو حالات الحرب،واحترام سيادة الدول ووحدة أراضي كل دولة في المنطقة واستقلالها السياسي وحقها في العيش بسلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها،بعيدا عن التهديد بالقوة أو استعمالها [1].كما يؤكّد مجلس الأمن ايضا الحاجة إلى :

- ضمان حرية الملاحة في الممرات المائية الدولية للمنطقة.
- تحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين .
- ضمان حرمة الأراضي والاستقلال السياسي لكل دولة في المنطقة عن طريق إجراءات من بينها مناطق مجرّدة من السلاح .
- يطلب من الأمين العام تعيين ممثل خاص إلى الشرق الاوسط... لمساعدة الجهود لتحقيق تسوية سلمية وفقا لأحكام هذا القرار ومبادئه .
- يطلب من الأمين العام ان يرفع تقريرا إلى مجلس الأمن بشان تقدم جهود الممثل الخاص في اقرب وقت ممكن .

[1] - موسى ابراهيم، **المرجع السابق الذكر** ،ص32.

الملاحظ من هذا القرار أنه لم يكن فقط مبهما يحتمل الكثير من التفسيرات والتأويلات خاصة في الفروق الواردة بين نصه الانجليزي الأصلي والنص الفرنسي والعربي،وانّما كانت هناك اختلافات حول ما هو هذا القرار أصلا ،لكن واقع الأمر يشير إلى أن معدّيه قاموا بصياغته صياغة دقيقة يخدم مصالح الأطراف المشتركة ويستجيب لمصالحهم،وفي هذا الصدد يمكن القول أن صانع القرار- ممثل انجلترا في مجلس الامن – قد نجح نجاحا باهرا في ذلك .

– القرار 338 الصادر بتاريخ 22 أكتوبر 1973م:صدر هذا القرار عن مجلس الأمن الدولي إبان الحرب العربية الإسرائيلي 1973م التي كانت على الجبهتين السورية والمصرية،ونص هذا القرار على الإنهاء الفوري للقتال والوقف الكامل لإطلاق النار بين الأطراف المتقاتلة في فترة لا تتجاوز 12 ساعة من لحظه اعتماد القرار ، كما دعا القرار إلى البدا فور إنهاء إطلاق النار بترتيبات وإجراءات الدخول في المفاوضات بين الأطراف المعنيين قصد إقرار السلام.

ويرتبط هذا القرار بالصيرورة الحالية للقضية الفلسطينية عموما والمفاوضات خصوصا ،إذ يتردّد ذكره حتى الآن كمرجعية تفاوضية استنادا إلى البند الثاني منه والذي دعا إلى البدأ فورا فور وقف إطلاق النار في تنفيذ قرار مجلس الأمن 1967/242م بكل أجزائه .

وإذا كان الفلسطينيون متمسكين بهذا القرار بالإضافة إلى القرارات الأخرى (242-194) كمرجعية لحل القضية الفلسطينية ،فإن لإسرائيل تفسيرات أخرى،فكما قدّمت تفسير مخالف للتفسير العربي في قرار 242 ، فهي ترى كذلك ان القرار 338 قد "دعا" فقط ولم يقرّر".

3 –ارهاصات قرار التفاوض الفلسطيني الاسرائيلي :

تشكل المتغيرات السياسية المحلية والدولية في العادة مدخلا مناسبا تلج منه بعض القوى السياسية لإعادة صياغة برامجها وأهدافها واستراتيجياتها ،فيما تذهب أخرى إلى اتخاذ تلك المتغيرات مبرّرا لإحداث انقلاب حاد في توجهاتها وسياساتها المعلنة على مدار عقود طويلة،ويترتب على المتغيرات السياسية الكثير من الاستحقاقات التي تمثل تحديا كبيرا يواجه القوى السياسية العاملة ،فبعضها ينجح في الجمع بين ما تفرضه هذه المتغيرات من جهة والمبادئ العامة الأصيلة من جهة أخرى ،وهو ما يؤشّر على قدرتها على تجاوز هذه التحديات وبقائها كلاعب كفء في الخارطة السياسية. أما القوى غير القادرة على ذلك ،أو لا تتوفر لها الإرادة السياسية لذلك،فتسعى إلى الانتقال من موقع سياسي إلى آخر مغاير لا ينسجم مع برامجها وأدبياتها وقناعاتها المعلنة بأي صورة من الصور ،وهو الأمر الذي يفتح الباب واسعا لإبداء الرغبة في العمل المشترك مع الجهات التي مثلت لها نقيضا تاريخيا، **فما هي الأحداث التي ساهمت في فتح مرحلة جديدة في تاريخ الصراع عرفت بالمفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية ؟.**

- الانتفاضة الفلسطينية 1987م [*]: والانتفاضة الفلسطينية الأولى هو الاسم الذي أطلق على الثورة الفلسطينية التي نشبت في 07 ديسمبر 1987م في الضفة الغربية وغزة،وعرفت أيضا "بثورة الحجارة "،وكانت أكثر جماهيرية وأشدّ تصميما من كل الحركات التي سبقتها في الأراضي المحتلة ،وقد عدّلت صورة الشرق الأوسط بشكل عميق[1].

لم تكن الانتفاضة الفلسطينية الاولى مجرّد عصيان سياسي ضد الاحتلال،بل كانت ظاهرة اجتماعية ونفسية داخل المجتمع الفلسطيني ،كصحوة وتطهير ذاتي وإقلاع عن البنيات الاجتماعية الفلسطينية الماضية الموروثة،يقول ادوارد سعيد "الرجال والنساء امسكوا بزمام حياتهم الصعبة التي كان يعيشونها في ظل الاحتلال العسكري الإسرائيلي ،لقد حاولوا إنشاء نظام يقوم على الاعتماد على الذات وعلى استقلال نسبي عن الاحتلال.كما يذهب "سومنترا بوز" إلى القول أن واقعة الانتفاضة الفلسطينية تعتبر متغيّر حاسم أدى إلى خيار السلام في التسعينات،فبين ديسمبر 1987م وجوان 1991م قتل 983 فلسطينيا على يد الجيش الإسرائيلي في الأراضي المحتلة،وعانى أزيد من

***- الانتفاضة** : تعني كلمة الانتفاضة في اللغة العربية "رفع الرأس" ،ومع التوسع في الدلالة أصبحت تعني التمرد ،وهو تشير إلى ضرورة رفع الفلسطينيين لرؤوسهم والتمرد على الاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي .

[1] - آلان غريش ،دومينيك غيدال ،**المرجع السابق الذكر** ،ص 137.

120.000 فلسطيني من إصابات لحقت بهم واعتقل أكثر من 15.000 شخص ودمّر 1.882 منزلا على الأقل عقابا لأصحابها[1].

في حين يرى "مروان درويش" ان الانتفاضة غيّرت النظرة إلى الفلسطينيين إلى حدّ كبير في العالم الغربي بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية فحسبه فإن المسلح المقنّع (أو المرأة المسلحة احيانا) الذي يخطف طائرات ركّاب مدنية....،حلّ مكانه مراهق مسلّح بمقلاع وحجارة [2] ،وبالتالي يمكنه أن يقلّص الاختلال في موازين القوة مع الجانب الإسرائيلي.

وعليه فقد أخذت القضية الفلسطينية ابعادا اخرى يمكن وصفها بالمفصلية منذ اندلاع الانتفاضة التي كان لها شكل الثورة العارمة ضد الاحتلال الإسرائيلي في الضفة والقطاع،فقد ادّى ذلك إلى وضع القضية الفلسطينية في أولوية اهتمامات الأطراف المعنية بالصراع،وكذلك الرأي العام العالمي الذي وصلت إليه أصداء ثورة الحجارة الفلسطينية،كما بيّنت الانتفاضة أن خيار الكفاح المسلح مازال مطروحا ولم يتم الاستغناء عليه نهائيا،فبه يمكن تحصيل الحقوق الوطنية الفلسطينية،وهو ما أعطى حافزا قويا للقيادة الفلسطينية والإسرائيلية لطرح مبادرات لتسوية القضية. كما فرض الشعب الفلسطيني من خلال الانتفاضة —كما لم يفرض من قبل– الاعتراف الفعلي بوجود شخصيته الوطنية وحقوقه المشروعة في إقامة دولته،ولم يعد بمقدور أي طرف تجاهل هذه الحقيقة،فقد ادّى اشتعال الانتفاضة إلى إجبار الجانب الأمريكي والغربي على التحرك لإيجاد حل سلمي للقضية تبلور مع بداية التسعينات بالدعوة إلى مؤتمر مدريد1991 م.

– **فك الارتباط الاردني بالضفة الغربية 1988م**[*]: يرى الباحث "مهدي عبد الهادي" أن الانتفاضة الفلسطينية قد حملت للأردن ثلاث رسائل اساسية وهي:[3]

الرسالة الأولى: جاءت من ساحة"الانتفاضة الوطنية" في الأراضي المحتلة، وكان مفادها :"انه اذا كان هناك ماض لحكم أردني للضفة الغربية،فبالتأكيد ليس هناك أي مستقبل لهذا الحكم،أيضا،وإذا كانت انتفاضة الحجارة ضد الاحتلال العسكري الإسرائيلي في مراحلها الأولى، فانها وبدون أي

---

[1] –سومانترا بوز ،**المرجع السابق الذكر** ،ص 249.

[2] -Marwen Darweish,**The intifada and social change**, race and class;1989,p 47.

*- كانت الضفة الغربية جزءاً من الأردن منذ مؤتمر أريحا عام 1949 حتى حرب الأيام الستة عام 1967 لم تعترف الدول العربية بأن الضفة الغربية هي جزأ من المملكة الأردنية الهاشمية.

[3] -عبد الهادي مهدي ،**الانفصال الأردني :أسبابه واثاره** ،ط2، فلسطين: الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية »سبتمبر 1995.

استثمار سياسي عربي أو فلسطيني لها ستنتقل إلى خارج حدودها الجغرافية وحجمها السكاني. وستكون مهيئة "للتصدير"باتجاه الغرب،الى داخل الخط الأخضر، وأيضا باتجاه الشرق، إلى الضفة الشرقية لنهر الاردن، وقد بدأت "مظاهر" هذا التوجه في القرى العربية داخل الخط الأخضر وأيضا في المخيمات الفلسطينية والمؤسسات التعليمية والمساجد والكنائس في الأردن.

الرسالة الثانية :جاءت من جموع الفلسطينيين في الأردن بأن "الانتفاضة" في الأراضي المحتلة،هي "يقظة عربية ثانية" ولا يمكن الوقوف أمامها بدون حراك أو تفاعل أو تجاوب،وهي في أساسها دعوة للتحرر والاستقلال الوطني الفلسطيني على الأراضي الفلسطينية ،برفض ومقاومة القمع والظلم والاحتلال العسكري،وهي أيضا دعوة لاستقلال الذات والفكر العربي ،وبدأت مظاهر هذا الفهم لحقيقة معاني الانتفاضة الفلسطينية في الانتشار عبر المقالات الصحفية،و (خطب الجمعة) في الجوامع،و (وعظة الأحد) في الكنائس.

الرسالة الثالثة: كان مصدرها قيادات منظمة التحرير الفلسطينية،والتي اعتذرت عن تلبية أكثر من دعوة رسمية لزيارة عمان،وذهبت إلى طلب التنسيق السياسي في وفد مصري فلسطيني مشترك ،والاعتذار عن دعوات العراق المتكررة "للمصالحة "مع عمان،الأمر الذي يعبّر عن بوادر تراجع عن خطوط المعادلة الأردنية–الفلسطينية،وهو ما رأت فيه الأردن كامتحان يستلزم إما "الانتظار" على أمل أن تتغير المعادلة،أو السعي نحو بديل كمبادرة "للتحرك" نحو "المستقبل".

وعليه،فقد تولدت قناعة أردنية بضرورة الكف عن منافسة المنظمة [*]على تمثيل الفلسطينيين وترك أمر حل قضيتهم للمنظمة،فالأردن لم يستطع تحرير الضفة سلميا أو عن طريق التفاوض، ولا يملك لوحده خيار الحرب ولا يريده، لذلك أصدر الملك حسين قراره الشهير بفك الارتباط ففي مطلع شهر جويلية 1988م، قررت الحكومة الأردنية بناء على توجيهات "الملك حسين"، اتخاذ سلسلة من الإجراءات التي جرت تسميتها "بفك العلاقات والارتباط القانوني والإداري والمالي مع الضفة

[*] - حاول الأردن أن يكرس حقه في التفاوض باسم الفلسطينيين (أو على الأقل باسم الضفة التي كانت خاضعة له)، وبذل جهودًا كبيرة مع إسرائيل والولايات المتحدة الأميركية وأطراف مؤثرة على القرار الدولي، لتعزيز ذلك بإقناع إسرائيل – خصوصًا بعد حرب 1973 – بتنفيذ فك ارتباط ولو على كيلومتر مربع واحد على نهر الأردن، على غرار فك الارتباط الأول والثاني على الحدود المصرية – الإسرائيلية، والحدود السورية – الإسرائيلية دون طائل. وحاول الملك حسين عقد اتفاق مع ياسر عرفات (اتفاق عمان 1985) يعطي الأردن دورا في القضية الفلسطينية يتناسب مع طموحاته ومكانته التاريخية وعلاقة أسرته بالقدس والمقدسات الإسلامية والمسيحية، ولكن «أبو عمار» تراجع عن هذا الاتفاق في ظل المعارضة الفلسطينية الداخلية والعربية الواسعة.

الغربية"،وتضمنت إلغاء خطة التنمية الأردنية للضفة الغربية واستبدال وزارة شؤون الأرض المحتلة بدائرة سياسية في وزارة الخارجية الأردنية وإنهاء خدمات حوالي 21 ألف موظف في الضفة الغربية،مع استثناء مؤقت لمؤسسات الأوقاف الإسلامية والمحاكم الشرعية وإخراج بعض الأعضاء الفلسطينيين من مجلس الأعيان الأردني،وأخيرا،سحب الجنسية الأردنية من مواطني الضفة الغربية وقطاع غزة واعتبار وثائق جواز السفر التي بحوزتهم وثائق للتعريف على هويتهم الشخصية والتوقف عن منح الجوازات وتجديدها والبدء في عملية استبدالها بأوراق خاصة[1*].

يمكن اعتبار أن هذا القرار من أهم أخطر القرارات العربية وأكثرها جرأة سياسية في نفس الوقت،لأنها وضعت الفلسطينيين على أمر الواقع ،ودفعت بهم إلى قاطرة الدفاع عن حقوقهم.فخطورته فيما يشكله القرار من انعكاسات سلبية خاصة في جوانبه الإنسانية ،أما الجرأة السياسية فمتعلقة اصلا باتخاذ قرار من هذا الحجم في ظل الأوضاع التي كانت تسود المنطقة.

– **غزو العراق للكويت(1990)**[*]: سجل الثاني من أوت 1990م مع دخول القوات العراقية للكويت والاستيلاء على عاصمته البداية الرسمية لأزمة الخليج التي أفضت إلى حرب استمرت إلى مارس 1991م،جاءت لتفتح بابا آخر في مسيرة الصراع العربي الصهيوني والصراع الفلسطيني الإسرائيلي بالخصوص،فقد شكّل الغزو العراقي للكويت بداية لتدخل دولي في منطقة الخليج بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية ،إذ قام تحالف دولي ضم دول عربية باستخدام القوة العسكرية لإجبار الجيش العراقي على الانسحاب،كما وجهوا ضربات جوية قاصمة استهدفته وأتت على قسط كبير من المؤسسات والبنى التحتية العراقية .

لقد شكلت الأزمة وتوابعها أحد المحاور الأساسية للتفاعلات العربية – العربية ،والعربية – الدولية مع بداية التسعينيات،خاصة أنها أوجدت انقساما حادا وغير مسبوق في الصف العربي ،الأمر الذي انعكس على النظام العربي وما يمثله من توجهات ومفاهيم مثل العروبة والأمن القومي العربي والعمل العربي المشترك والمصالح العربية العليا ،بل أن وجود النظام العربي ذاته أصبح مهددا ، فأزمة

---

*-البعثة الفلسطينية في المملكة المتحدة **فك الارتباط الأردني بالضفة الغربية**،على الموقع الالكتروني:
http://palestinianmissionuk.com/arabic/?p=131 تاريخ الاطلاع : 2015/05/15م.

-*- كانت الولايات المتحدة الأمريكية على اطلاع ومعرفة تامة بنوايا صدام حسين ولم يكن التصعيد ضد الكويت من قبل العراق مفاجأة لأمريكا التي بادرت إلى اطلاق اشارات تشجيع صدام حسين على المضي في تفكيره باحتلال الكويت، وقد كان محضر اللقاء مع السفيرة الأمريكية "غلاسبي"في بغداد عنوانا واضحا للموقف الأمريكي الذي يوحي بأن أمريكا لن تتدخل عسكريا في اية صراعات او خلافات في المنطقة،وانها تريد من شعوب ودول المنطقة ان تحل مشاكلها بنفسهاوفيما بينها وبالكيفية التي تريد،الاّ ان الفخ الأمريكي كان قيد التشكل.

الخليج أدّت إلى تفكك هذا النظام حتى على المستوى النظري،فانقسمت الدول العربية إلى ثلاثة محاور مؤيدة ومعارضة ومتحفظة تجاه الغزو العراقي للكويت ،وتداعت آثار هذا الانقسام بعد ذلك لتؤدي إلى انهيار مفهوم الأمن القومي العربي ومضمونه،وهو ما اتضح من عدة تطورات جرت خلال عام 1991م. كما أدّت الأزمة ضمن ما أدت إليه إلى تدعيم النفوذ السياسي للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة ،فضلا عن زيادة نفوذها العسكري مما جعل معادلة الأمن في الخليج أمريكية،حيث أصبح الدور الأمريكي الذي كرّسته وأقرته اتفاقيات وترتيبات أمنية وعسكرية يمثل الخيار الأول بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي مثلا [1].

لقد شكّلت الحرب على العراق الفرصة المناسبة بالنسبة للولايات المتحدة لدفع عملية التسوية للأمام فقد قال الرئيس الأمريكي جورج بوش في 1992/9/18م،أين سيكون الشرق الأوسط وأمن"إسرائيل"اليوم لو استمعت إلى نصائح من انتقدوني خلال أزمة الخليج ولم أواجه الرئيس العراقي ثم أردف مجيبا على سؤاله:" كنا سنواجه عراقا نوويا ومهيمناً في الشرق الأوسط"، وأعلن عندما ربط بين حرب الخليج والتسوية في المنطقة بأنه سيحول الانتباه من جديد إلى ناحية صنع السلام العربي الإسرائيلي بعد أن يفرغ من مواجهة العراق[2].

غير أن التساؤل الذي يطرح في هذا الجانب هو حول موقف منظمة التحرير الفلسطينية من الغزو العراقي؟.فقد كان موقف منظمة التحرير الفلسطينية في بداية الأمر مؤيدا للعراق ،الا انه مع تصاعد الأزمة وتعقدها تضارب هذا الموقف وحدث ارتباك كبير لدى القيادة ،وعموما فانه وبرغم تضارب الموقف الفلسطيني وانعكاساته [*]،إلا أن ازمة الخليج برمتها أوجدت مناخا آخر في محيط عملية التسوية الفلسطينية الإسرائيلية.

وتجدر الإشارة إلى أنه خلال الحرب الدولية على العراق بدأ الفريق المعني بالشرق الأوسط في الخارجية الأمريكية في بحث إمكانية أن تهيّء هزيمة العراق الفرصة لتسوية الصراع العربي الإسرائيلي

---

[1] ألان - غريش ،دومينيك كيدال ، ترجمة ميشال كرم ،**الأبواب المائة للشرق الأوسط**،بيروت:دار الفرابي ،2010م ،ص 242.

[2] - نامق فكرت ، مستقبل القضية الفلسطينية في ضوء مسار التسوية، **مجلة ام المعارك** ,ع.30 بغداد:,بغداد 2002م ، ص 34.

[*] -خاصة الانعكاسات الاقتصادية ،فقد واجه الاقتصاد الفلسطيني تحديات هائلة أبرزها قطع المعونات الخليجية التي كانت تمصل 30 بالمائة من موارده ،وكذلك عودة اللاجئين من العمال الفلسطينيين من الدول الخليجية ،كما زادت رقابة إسرائيل على العمال الفلسطينيين مخافة قيامهم باعمال لصالح العراق .

،بعد إقتناع كل من "الراديكاليين العرب أن الحل العسكري لهذا الصراع سيغدو مستحيلا [1].ففي خضمّ هذه الظروف والإحداث،سارع الرئيس الأمريكي"جورج بوش"في خطابه أمام "الكونغرس" يوم1991/03/06م بعد هزيمة القوة العسكرية العراقية وتحرير الكويت وتمركز القوات الأمريكية في منطقة الخليج،الى الربط بين دحر القوات العراقية من جهة وتسوية الصراع العربي الإسرائيلي من جهة اخرى[2]وشكّلت المتغيرات الإقليمية أيضا بيئة مناسبة لدفع عملية التسوية للأمام ، وكان من أهم نتائجها اختلال التوازن الإقليمي في المنطقة وعودة التوازن النوعي لصالح "اسرئيل[3]،وبذلك هيأت هذه الأزمة أو كانت دافعا للدخول في مرحلة جديدة من خلال الدعوة الى"مؤتمر مدريد".

– **انهيار الاتحاد السوفياتي** :إلى جانب الأحداث السابقة خاصة منها حرب الخليج ،حصل متغير آخر يتمثل في انهيار وتفكك الاتحاد السوفياتي إلى عدد من الدويلات،حيث بدأت مظاهر الضعف تظهر عليه منذ العام 1985م أدّت إلى تراجع دوره على الصعيد الدولي أمام تزايد تصاعد نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية .

كان للإتحاد السوفيتي مواقف وسياسات اتجاه ا لأقطار العربية في صراعها مع الكيان الصهيوني،ومع ذلك فالسوفيت لم يكونوا في أية فترة ميالين للحلول المتطرفة ،فاقتراحاتهم لحل النزاع العربي الإسرائيلي تضمنت مواقف تعزز قضايا الحقوق الفلسطينية، فمثلا: أحد بنود مشروع "ليونيد بريجنيف 1982"– الذي تحدثنا عليه سابقا– أكّد على تأمين الحق الثابت للشعب العربي الفلسطيني في تقرير مصيره وإقامة دولة مستقلة خاصة به في الأراضي الفلسطينية التي سيتم تحريرها من الاحتلال الصهيوني،أي الضفة الغربية لنهر الأردن وقطاع غزة ،إضافة إلى أن اقتراحات عام 1984م،والتي تضمنت "اعتبار منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني" [4]، وكانت النظرة السوفيتية في أهم عامل للتسوية هو انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي التي احتلت عام 1967م، وعقد مؤتمر دولي برعاية الأمم المتحدة.

---

[1] – وليام كوانت،**عملية السلام :الدبلوماسية الامريكية والنزاع العربي الإسرائيلي منذ 1967م** ،القاهرة: دار الاهرام للطباعة والنشر ،1994م ،ص112.

[2] -موسى ابراهيم ،**المرجع السابق الذكر** ،ص51.

[3] - Mohammed Malli, others ,**bilateral and multilateral Negotiations pease in the Middle East** , amman: Middle East Studies Centre , 1995,p8-10.

[4] - فريد هاليدي, الأزمة في الإتحاد السوفياتي والعالم العربي ، **مجلة الباحث العربي**،ع 23، لندن: جوان 1990م ، ص 26.

أثر تفكك الإتحاد السوفيتي تأثيرا عميقا في العلاقات العربية الأمريكية ، وساهم هذا التأثير في نقل العالم من مناخ لآخر ،ليسهم بالانحياز للأنموذج الغربي، وأصبح العالم العربي جزء ا من هذا المناخ وكنتيجة طبيعية لتفكك الإتحاد السوفيتي لم يعد ورثته معنيين بمنافسة الولايات المتحدة في المنطقة، أو بدعم نفوذهم على حساب المصالح الأمريكية مما مهد لإطلاق يد الولايات المتحدة في الشرق الأوسط ،وعلى الصعيد الدولي ساهم في تجاوز إحدى أهم العقبات أمام انطلاق عملية التسوية بين العرب وإسرائيل ، فغياب الإتحاد السوفيتي زاد في الاستعداد الأمريكي للعمل والمجازفة من دون التخوف من ردود الفعل السوفيتية السلبية أو من قدرة السوفيت على استغلال الأوضاع على حساب المصالح الأمريكية[1] مما يعني أن المجال أصبح مفتوحا أمام الولايات المتحدة نحو التحكم في الصراع العربي الإسرائيلي ،وعزّز من ذلك التفكك الرهيب للنظام الإقليمي العربي كأحد نتائج حرب الخليج الثانية،مما أتاح للولايات المتحدة وإسرائيل فرصة كبيرة للحصول على أكبر قدر من التنازلات للأخيرة ولاسيما أن الدول العربية أصبحت أكثر استعداد لقبول الرؤية الأمريكية للتسوية وفتح المجالات الواسعة للمصالح الأمريكية في المنطقة .[2].

وإذا كان الصراع العربي الإسرائيلي قد ارتبط بنمط العلاقات التصارعية الدولية التي سادت في مرحلة الحرب الباردة، فقد تأثر ايضا باختلال الموازنة الدولية وانهيار نظام القطبية الثنائية ،إذ دفع هذا الانهيار أطراف الصراع لمراجعة فكرية وعملية لجدوى الإستمرار على مواقف واستراتيجيات بدا وكأنه من المتعذر الإيفاء بالتزاماتها أو الانجرار ورائها. وانسجاما مع هذا النهج تخلى الإتحاد السوفيتي عن الكثير من ثوابته حيال الصراع العربي الإسرائيلي واتخذ سلسلة من الخطوات التي مهدت للتقارب السوفيتي الإسرائيلي ،كالسماح للمنظمات الصهيونية بممارسة نشاطاتها العلنية داخله ،والإقدام على تطوير علاقاتها الدبلوماسية والثقافية مع إسرائيل،ولقد انعكست المواقف السوفيتية على السبل الكفيلة بتسوية الصراع ،اذ أسقط الإتحاد السوفيتي من حساباته حق العرب في استرداد حقوقهم باللجوء للخيار العسكري،واتخذ العديد من الخطوات التي مهدت لإعادة العلاقات الدبلوماسية بين الطرفين

[1] - ناصيف حتي ، **الإدارة الامريكية للامكانيات الدولية ، العرب ومواجهة إسرائيل احتمالات المستقبل** ،بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ،2000، ص 118.

[2]- Adam Garfinkle, **u.s.Israeli Relations after the Cold War** ,FALL,1996. P560

استعدادا لتقبل أية صيغة لتسوية توافق عليها الأطراف المتصارعة. وبناء ا عليه كانت إسرائيل المستفيد الأكثر من مجمل المتغيرات التي طرأت على السياسة السوفيتية وما آلت إليه من نتائج عميقة[1].

وتجدر الإشارة إلى أن التطورات السياسية والعسكرية في المنطقة –السالفة الذكر– أدت إلى زيادة الخلافات العربية–العربية، و أسفرت عن نتائج سلبية ساهمت في إضعاف موقع القضية الفلسطينية التي هي بحاجة إلى التضامن العربي،وفي ظل الواقع العربي السلبي أعلن الرئيس الأمريكي "جورج بوش الأب"مع بداية عام 1991م عن عزم الولايات المتحدة عقد مؤتمر للسلام لحل الصراع العربي –الإسرائيلي يقوم على أساس قرارات مجلس الأمن [*]، ومبدأ الأرض مقابل السلام، مع ضمان أمن إسرائيل وتحقيق الحقوق السياسية للفلسطينيين، وتقديم ضمانات للأطراف العربية التي ستشارك في المؤتمر. كما أن إسرائيل ومعها القوى الداعمة لها تبنت كل ما من شأنه شل الإرادة السياسية العربية، وإخضاعها، وسعت إلى تصفية الوعي القومي العربي الذي يجعل من قضية فلسطين احد محاور اهتماماته الرئيسة لصالح إعادة تشكيل وعي جديد للصراع بثوابت ومسلمات جديدة داعمة لنهج التسوية، وتعظم من كلف خيارات المواجهة[3].

ولا عجب ان نلاحظ أن الدعوة لمؤتمر مدريد للسلم جاء بعد أشهر قليلة من حرب الخليج ، وقبل شهرين فقط من الإعلان الرسمي لتفكك الاتحاد السوفياتي ،فكان التحضير له ومن ثم الدعوة اليه برعاية أمريكية سوفياتية ،لكن فجوة موازين القوى كانت في صالح الطرف الأمريكي.

- **طبيعة الإدراك الفلسطيني الإسرائيلي للحاجة إلى التغيير** : تنطلق فكرة التغيير في المواقف والاستراتيجيات من إدراك طرفي الصراع أو أحدهما بأن الخيار الجديد أفضل من الخيار القديم ومن أفضل البدائل من

---

[1] – رسمية محمد ، **انهيار الإتحاد السوفيتي وانعكاساته على المنطقة العربية** ،أطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة لكلية القانون والعلوم السياسية بالأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك ،2013م،ص181 .

[*] – لقد رفضت إسرائيل كافة القرارات الدولية التي صدرت بحق عودة اللاجئين، لاسيما القرار رقم 194 في 1948م الذي يعُدحجر الزاوية لجميع قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بقضية اللاجئين، واعتبرته قرارا لا يحمل صفة الإلزام، وكذلك القرار رقم193) في 1950م ، الذي شدد على حق عودة المدنيين الذين تركوا أراضيهم، وكذلك القرار رقم237،والقرار رقم 242 في 1967م ، اللذين أصدرهما مجلس الأمن، والقرار رقم3236 الذي أصدرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 1974م والذي يشدد أيضا على حق عودة اللاجئين والنازحين الفلسطينيين وانه حق غير للتصرف

[2] – مجدي حماد وآخرون،**نحو إستراتيجية وخطة عمل للصراع العربي–الإسرائيلي**،). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2000م،ص120.

بين كل مجموع البدائل الأخرى المطروحة،وعليه كان الخيار التفاوضي حاجة فلسطينية إسرائيلية لتغيير الواقع الموجود مع اختلاف الطرفين في طبيعة إدراكهما لهذا المسار الجديد.

أ – **طبيعة الادراك الفلسطيني للحاجة إلى التغيير** : عند النظر إلى علاقات الصراع،يلاحظ أن العقل العربي قد استقر على رؤية مفادها أن إسرائيل صارت أقوى من أن يحاربها العرب، والقبول بها فرصة لتجاوز ردود أفعالها اتجاههم،في حين رأى آخرون إن الرؤية القومية لهذا الصراع ليست كافية للتعامل مع إسرائيل،وكان ذلك مقدمة لنمو تنظيمات تدعوا إلى أعادة أبراز الرؤى الدينية –الإسلامية لماهية الصراع وسبل مواجهته .

لقد جعل هذا الوضع العربي المنقسم إلى محاور متصادمة ومتباينة الرؤى والقناعات الصراع العربي–الإسرائيلي صراع دول لمن يريد أن ينخرط فيه مرهم،وهو لا يلزم الآخرين في الجانب العسكري –السياسي منه ،وعليه وجد من بين الدول العربية من دخل في صراع حاد مع "إسرائيل" وأخرى من لا تعتبر نفسها كذلك مع هذا الكيان.

وفي هذا الاتجاه نجد أن الطرف العربي الفلسطيني هو الذي رأى أن استمرار الصراع بصيغته الحالية ليس في صالحه،واتجه إلى حله،وسعى إلى الوصول لحل وسط وهو"الأرض مقابل السلام" ،وقد بني الإدراك العربي الفلسطيني في هذه الفترة على مجموعة من المنطلقات التي نذكر منها مايلي [1]:

-سلك طريق التفاوض لم يكن اختياريا وطوعيا وإنما فرضته الشروط الذاتية و الموضوعية التي أحاطت بالقضية الفلسطينية وجعلت من ذلك ممرا إجباريا ،وهنا اعتبرت القيادة الفلسطينية طريق المفاوضات ساحة جديدة من ساحات النضال بوسائل مغايرة وشروط مختلفة .

- ان التسوية المزمع عقدها مع"إسرائيل"سوف تؤدي إلى تحقيق دولة فلسطينية كامل السيادة في الضفة الغربية وغزة وعاصمتها القدس الشرقية ،خالية من اي مستوطنات إسرائيلية مع التمسك بحق العودة للاجئين.

-أن الطريق الوحيد لتحقيق الأهداف الفلسطينية في ظل الظروف الداخلية والإقليمية والدولية السائدة هو التفاوض السياسي لأن المواجه العسكرية لن تحقق الحد الادنى من الطموح ،وسوف تعمل على تعقيد الموقف أكثر ،وستؤدي حتما إلى المزيد من الخسائر .

[1] – سليم النقار ،المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية بين الثابت و المتحول ،**سياسات** ، العدد 12،فلسطين : 2010م، ص 79.

-أنه لا مناص من الاعتراف بشرعية وجود"إسرائيل"والتنازل عن فلسطين 1948م،لانها أصبحت واقعا فعليا ،يجب يستحيل إزالته .

- شعور القيادة الفلسطينية ممثلة في منظمة التحرير الفلسطينية ومعها العديد من الدول العربية ببداية تبلور بديل فلسطيني عن المنظمة ممثلة في حركة المقاومة الإسلامية"حماس"في طريقه لإثبات نفسه في الداخل الفلسطيني،وبالتالي وجب قطع الطريق عليه.

ب **طبيعة الإدراك الإسرائيلي للحاجة إلى التغيير** : تتلاقى وتتداخل الأحداث والظروف التي ساهمت في التحول الإسرائيلي باتجاه الخيار السلمي التفاوضي مع الفلسطينيين،غير أن هذا النزوع يختلف معهم في طبيعة الإدراك نحو مسار وأهداف و مخرجات العملية التفاوضية.فإذا كان الجانب الفلسطيني يظهر عليه أنه أكثر حاجة إلى هذا المسار الجديد وفق معيار موازين القوى على الأرض،فإن المنظّر الإسرائيلي يذهب إلى قناعة مفادها أن استمرار الصراع بشكله وطبيعته الحالية لا يشكل أي تأثيرا سلبيا عليه،ولا يضرّ بالمصالح الإسرائيلية،فهو ليس بحاجة للإسراع في الوصول لحل وسط،كما أنه ليس مجبرا للتوجه إلى حلول أخرى أصلا ،فقد تمكن من حصر الصراع لصالحه ويكاد يحصل على الأرض و السلام معا.[1] وتبعا لذلك يرى "خضر عباس عطوان" أن ما حققته إسرائيل على ارض الواقع ما كان له ليتكرّس لولا دعم القوى الكبرى،فالتدخلات الدولية –حسبه– كان لها اثر حاسم في إعادة تطويع الإرادات العربية ضمن ما تريد تلك القوى تحقيقه في الأرض العربية من جهة،ومن جهة أخرى انتهى الواقع العربي إلى تأطير وضع إسرائيل الدولي واكسبه شرعية عملية.[2]

وعليه فان الإدراك الإسرائيلي للعملية السلمية تبلور منذ البداية وفق أساس يأخذ بنظرية المباراة الصفرية كاستراتيجية له في أي عمل تفاوضي،بحيث يمثل أي مكسب لها خسارة فادحة للطرف الأخر ،بيد ان هذا التوجه له حججه ومنطقاته وأسبابه،فالتغيرات الداخلية والدولية التي حدثت في البيئات الثلاث المحيطة بإسرائيل كانت في صالحها:

---

[1] -هنري لورانس،واني شلايم،**في حوار حول الصراع الفلسطيني الإسرائيلي**،جريدة الايام الالكترونية ،على الرابط الالكتروني: http :www.al-ayyam.com/znews/site/template/article.aspx !did-158091 dat23-01-2011 ،تاريخ الاطلاع : 2014/05/12م.

[2] -.خضر عباس عطوان.قحطان عدنان الجبوري،الصراع العربي الصهيوني :اعادة قراءة لفرض احتمالات الحرب، فلسطين :**مجلة مركز الدراسات الفلسطينية** ،العدد09، 2009م.ص ص 05-18.

- التغيرات الإقليمية : اذ مالت الكفة لصالح إسرائيل وعملية السلام على حساب الجانب العربي (مع تبنى قمة فاس).

- التغيرات الداخلية الفلسطينية والإسرائيلية:والتي جاءت لصالح إسرائيل بتبني مشروع السلام الفلسطيني 1988م،والذي قابله في نفس الفترة تزايد سطوة اليمين في السياسة الإسرائيلية .

- التغيرات الدولية: التي جاءت لصالحها أيضا بانهيار الاتحاد السوفياتي وتزايد الهيمنة الأمريكية.

وعموما نرى أن النظرة الإسرائيلية قائمة على أساس انه ليس للعرب القدرة على منعها من السيطرة على الأرض العربية الفلسطينية التي هي جوهر الصراع،لذلك فان عدم التوازن في قوة الأطراف وامتلاكهم اوراق قوة ومساومة غير متكافئة،أنتجت فجوة كبيرة في طبيعة قراءة كل طرف للعملية التفاوضية في إطار مسار التسوية القادم . وفي ذلك أقرّت إسرائيل بحق العرب والفلسطينيين في المشاركة في "ادارة الصراع"لكن لتمديد اجله وليس حله،لذلك نجدها تتفادى مناقشة كل القضايا الجوهرية التى هي أساس الصراع[1].

- دور الطرف الثالث في التوجه نحو الخيار التفاوضي :

يظهر دور الطرف الثالث [*]في المفاوضات من خلال مجموعة من القنوات وباستخدام أساليب متعددة مثل تقديم المساعدات،الضغط على أحد الأطراف أو كليهما وفتح قنوات أخرى للاتصال وتسهيل عملها وتوفير الكم الضروري من المعلومات[**]،عن طريق سعيه إلى القيام بجولات ومحادثات متكررة لتقريب وجهات النظر الأولية بين الجانبين .

إلاّ أن التسوية بشكل عام تستند إلى واقع علاقات القوة القائمة بين أطراف الصراع، وبعبارة أدق،أن معظم التسويات تتم في ظل موازين القوى التي انتهت إليها الأمور،ومن هنا جاءت التسوية

---

[1] - **نتانياهو لم يوافق على مناقشة القضايا الجوهرية** ،موقع عرب 48،على الموقع الالكتروني :
www.arabs48.com/mod-articles&ID-74242 ،تاريخ الاطلاع: 2014/06/14م.

[*] - يقصد بهذا الدور ما يعرف في ادبيات العلاقات الدولية ب"الوساطة "،وهي من الأساليب السلمية المشهورة في حل النزاعات الدولية عن طريق تدخل الطرف الثالث ليوفق بين ادعاءات الاطراف المتنازعة ،بدعوتهم إلى حل الخلافات القادئمة بينهم بالدعوة إلى المفاوضات ،أو اعادة استئنافها ،ان كانت قد قطعت او وصلت إلى طريق مسدود .

**- بالرغم ان المعلومات قد تكون متوفرة لدى اطراف الصراع،الا ان التي ترد من الطرف الثالث غالبا ما تكون موثوقة وذات مصداقية ودقة اكبر لدى الأطراف الأخرى، خاصة اذا كا ن هذا الطرف يحضى بالثقة والرضا من الجانبين .

العربية الفلسطينية الإسرائيلية في ظل اختلال توازن القوى على المستوى الدولي، بتفكك الإتحاد السوفيتي وانتهاء الحرب الباردة،وعلى المستوى الإقليمي المتمثل بوضعية الدول العربية اثر حرب الخليج الثانية 1991م التي شكّلت نقلة إستراتيجية في موازين القوى سواء لمصلحة الولايات المتحدة الأمريكية عن طريق إمساكها بأوضاع المنطقة وتحكمها منفردة بها ،أو لمصلحة إسرائيل من خلال تدمير أحد أبرز الأعماق الإستراتيجية العربية و إحداث بلورة جديدة للخريطة الجيوستراتيجية للصراع العربي الإسرائيلي.و ترافق ذلك مع انهيار التضامن العربي – العربي،والذي يجد أسبابهالأولى في انتفاء الثقة بين الأنظمة السياسية العربية وغياب الشرعية لدى قسم كبير منها حيث زاد الاقتناع العربي بأن أوراق حل القضايا العربية أو زعزعة الاستقرار في المنطقة هي بيد الولايات المتحدة، الأمر الذي جعلها منكشفة اتجاه البيئة الدولية ومطالبها في فرض تسوية مع إسرائيل.

وعطفا على ذلك يرى"خضر عباس عطوان" أن الانفراد الأمريكي بالنظام الدولي قد مهّد لبروز قوة إسرائيل إلى مستوى القدرة على الهيمنة على المنطقة كافة،فمع تفكيك القوى الإقليمية العربية خاصة منها العراق،وتكبيل الجانب المصري باتفاقية "كامب ديفيد الأولى" 1978م،وجدت إسرائيل نفسها في موقع قوة ،في حين وجدت الدول العربية في إقرار تسوية معها فرصة للتهرب من باقي التزامات التضامن العربي –العربي المفقود أصلاً،والالتزام الأخلاقي بالخطاب القومي،وهو خطوة للتكيف مع الوضع الإقليمي والعالمي الجديد،في هذه البيئة صارت الدول العربية تتطلع نحو إقرار أفضل تسوية للصراع وتسويقه داخليا، والسعي لكسب التأييد والدعم الدولي لها[1].

وتزامنا مع هذا الوضع،سعت الولايات المتحدة الأمريكية بكل ثقلها للدخول كطرف ثالث بين طرفي(أطراف) الصراع وكان لها ذلك، فبعد أيام من انتهاء العمليات العسكرية "عاصفة الصحراء"ضد العراق،دعا الرئيس الأمريكي الأسبق "جورج بوش الأب"إلى عقد مؤتمر دولي لتسوية الصراع العربي الإسرائيلي،في حين قام وزير الخارجية الأمريكي"جيمس بيكر"بثماني جولات في الشرق الأوسط تمكن من خلالها من إقناع جميع الأطراف ذات الصلة بقبول المشاركة فيه ،في حين تسلم الجانب الفلسطيني رسالة ضمانات أمريكية بتاريخ 18أكتوبر 1991م أكدت ان هدف المؤتمر هو انهاء الاحتلال وتحقيق تسوية شاملة لجميع القضايا بما فيها قضيتي القدس واللاجئين[2] .

---

[1] - خضر عباس عطوان.قحطان عدنان الجبوري،**المرجع السابق الذكر** ،ص ص05- 18 .

[2] - مأمون سويدان،قراءة في مسيرة التفاوض الفلسطينية الإسرائيلية عبر عقدين من الزمن،**سياسات**،رام الله: العدد13، 2010،ص ص 105-117

- لم تتمكن الولايات المتحدة الأمريكية بصفتها "الطرف الثالث" الذي يقوم بدور الوساطة في أي فترة من الفترات من إخفاء نزعة المصلحة الظاهرة من خلال الدعم اللاّمشروط للجانب الإسرائيلي،قبيل مؤتمر مدريد 1991م مثلا قدّمت له مساعدات سخية ، كما أعلن وزير الدفاع الأمريكي"ريتشارد تشيني" أن الولايات المتحدة ملتزمة بأمن "اسرائل"،وستموّل تطوير انظمة إسرائيلية مضادة للصواريخ،وستزودها بعشر طائرات F16"،فمثلت هذه التصريحات تطمينات أمريكية لإسرائيل وإعازا لها بأنها تستطيع الدخول في المفاوضات وهي تحظى بالدعم الأمريكي الكامل،كما سارعت الإدارة الأمريكية إلى طمأنتها بعدم إجبارها على التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية أو أي طرف لا ترغب في التفاوض معه،كما أكّدت على عدم تأييدها لإقامة دولة فلسطينية مستقلة ،وشدّدت على أن لدى"إسرائيل"تفسيرها الخاص لقراري مجلس الأمن 242و338 وان الولايات المتحدة الأمريكية تعترف بمخاوف إسرائيل الأمنية في المنطقة [1].

فيما سعى"ياسر عرفات"منذ أواخر الثمانينات إلى تطوير علاقته بالولايات المتحدة الأمريكية اعتقادا منه أن ذلك أساسي لإقناع الإسرائيليين أو الضغط عليهم،وهو ما شكّل أيضا مفارقة في عملية السلام،وهي أن يعتمد الفلسطينيون على اعتي وأوثق حلفاء عدوهم لتحقيق أهدافهم [2].

نلاحظ ممّا سبق، أن الإدراك الأمريكي لطبيعة الدور الذي سيأدّيه"كطرف ثالث"في الصراع كان واضح المعالم منذ البداية ،فدعمها للجانب الإسرائيلي بدأ قبل حتى أن تبدأ المفاوضات،كما أن الولايات المتحدة أوصلت رسالة إلى "إسرائيل" مفادها أنها تستطيع التوجه للمفاوضات بدون أي التزامات اتجاه أي طرف من موقفها من القضايا الرئيسية للصراع، ناهيك من أن "إسرائيل" استطاعت بوجود الحليف الأمريكي كراع للعملية التفاوضية وداع لها،ان تنقل مهام الطرف الثالث من مهمته الرئيسية "حل الصراع" إلى مهمة أخرى وهي"المساهمة في إدارة الصراع وإطالة أمده لاعتبارات وأهداف معينة .

وفي ذلك، يرى الباحث"كميل منصور"في مقال له بمجلة الدراسات الفلسطينية أن الشعب الفلسطيني قد عانى منذ انطلاق المفاوضات والى حد اليوم من أن "الطرف الثالث الوحيد الذي رعى ويرعى المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية هو حليف لإسرائيل وخاضع لابتزازها المستمر ، لذا فهو

---

[1] - **امريكا تتعهد بالتزام مطلق اتجاه إسرائيل** ،صرح السلام،على الموقع الالكتروني :www.Sarh.org ،تاريخ الاطلاع :2013/01/08م.

[2] - نقطة تحول ، الفلسطينيون والبحث عن إستراتيجية أخرى ، **تقرير الشرق الأوسط رقم95–**26،ابريل 2011م،ص 15.

يرى أن "الفلسطينيين بحاجة إلى رعاية رسمية من قبل هيئة الأمم المتحدة بشخص أمينها العام أو دولة محايدة،على أن تكون الرعاية ملتزمة بالشرعية الدولية"،ويرى أن اختيار الطرف الثالث يجب أن يكون بحذر،لأن أي طرف ثالث (وليس فقط الولايات المتحدة الأمريكية)يميل إلى جانب الطرف الأقوى في أثناء التنفيذ،ولذلك وجب الحرص على ألاّ يترك لدول ثالثة تفسير الاتفاق،وإنما إخضاع التفسير للتحكيم[1].

عموما، نلاحظ أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت هي الداعي الرئيسي للمفاوضات بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي،واستطاعت إيصال الطرفين إلى طاولة المفاوضات عن طريق أوراق الضغوط التي كفلها لها ميزان القوة والهيمنة الأحادية الدولية ،سواء بالترهيب أو الترغيب،لكن الملاحظ أيضا من خلال استقراء مسارات الدعوة ان الترهيب كان فلسطينيا والترغيب وجه للجانب الإسرائيلي منذ البداية.وهو الأمر الذي جعل الطرف الثالث الأمريكي وسيطا غير حيادي،فأخذت المفاوضات فيما بعد اتجاهات متأثرة بتدخلات وسلوكيات هذا الوسيط .

– المحور الثاني :قضايا المفاوضات الفلسطينية الاسرائيلية .

تعددت وتنوعت وتداخلت قضايا التفاوض الفلسطيني الاسرائيلي مع انطلاق لقاءات "اوسلو"، والظاهر ان المقاربة السياسية المعتمدة لمعالجتها يشوبها الكثير من مواطن الاختلال والضعف ،فالتأكيد على الزامية الانطلاق من القضايا الأقل أهمية فالأهم منها يرتبط به الكثير من المخاطر والافخاخ السياسية والتفاوضية .

عموما،سنحاول من خلال هذا المحور طرحها وفق تقسيم يمكن القارئ من تصنيفها ،فتصنيفنا لها اعتبارا للمواضيع التي تعالجها (القضايا السياسية الأمنية،القضايا الاجتماعية الإنسانية،القضايا الاقتصادية ...) يسقطنا منذ الوهلة الأولى في معضلة التداخل الظاهر بين هذه الجوانب،فما هو سياسي مثلا له جوانب اقتصادية وإنسانية،وما هو إنساني له جوانب أمنية وسياسية وعسكرية ...، وعليه،ارتأينا تقسيمها وفق منظور يأخذ بعين الاعتبار الفترة الزمنية التي عولجت – أو أريد لها أن تعالج – فيها هذه القضايا استنادا إلى ما حدث في اللقاءات "الأوسلوية الطويلة" وهي: :قضايا المرحلة الانتقالية،وقضايا مرحلة الوضع النهائي،مع ملاحظة ان هذا التقسيم

[1] -كميل منصور ،تقييم تجربة المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية وصياغة رؤية جديدة ،بيروت :**مجلة الدراسات الفلسطينية** ،العدد 86،ربيع 2011م،ص ص 49-61.

يبقى نسبيا من اجتهاد الباحث باعتبار عدم وجود أي أشارة لتصنيف هذه القضايا وفق هذا الطرح في اتفاقيات اوسلو" وما تلاها . **فما هي أهم هذه القضايا؟وما هي رؤية كل طرف للحل اللازم لها ؟وكيف عولجت قضية الاستيطان في الاتفاقات الفلسطينية الإسرائيلية؟.**

1- القضايا المدرجة ضمن مرحلة الوضع الانتقالية .

يقصد بالمرحلة الانتقالية الصيغة التي أدرجت مع بداية المسيرة التفاوضية الفلسطينية الإسرائيلية في اتفاقيات أوسلو" والتي مفادها تحديد مرحلة قوامها خمس سنوات من 1993م إلى غاية1999م،تعتبر كمرحلة ابتدائية استكشافية يتم فيها مناقشة القضايا الأقل تعقيدا وصعوبة،تليها بعدها القضايا الأساسية الأكثر تعقيدا،ومن بين القضايا المطروحة في المرحلة الانتقالية :

1-1- قضية الأمن الداخلي والخارجي:

يعتبر الأمن أحد أهم قضايا التفاوض الفلسطيني الإسرائيلي ،إذ يحتل هذا الملف أهمية كبيرة لدى السلطة الفلسطينية وإسرائيل (وحتى الأطراف الأخرى ومن بينها الولايات المتحدة الأمريكية)،فمنذ أن تشكلت السلطة الفلسطينية في الضفة والقطاع (وفق اتفاقيات أوسلو)تطور هذا الملف إلى أحد أهم القضايا التي تبنى عليها أي اتفاقيات مستقبلية.ففي حين يطالب الجانب الفلسطيني بدولة ذات سيادة قادرة على الدفاع عن أمن مواطنيها،مع رفض أي وجود عسكري إسرائيلي في"الضفة وقطاع عزّة وغور الأردن"،والمطالبة كذلك بوجود قوات أممية لمدة زمنية محددة ،نجد الجانب الإسرائيلي يشدّد على المطالبة بشبه دولة فلسطينية ذات سيادة جزئية،منزوعة السلاح،وإبقاء منطقة غور الأردن تحت السيطرة العسكرية الإسرائيلية مع الحصول على ضمانات أمريكية بسلامة وامن إسرائيل [1].

عموما،طرح الملف الأمني بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي وفق تصورين أساسين :

أ -الأمن الداخلي: ويهم الجانبين في أن واحد،وبالرغم من أنه يهم بدرجة كبيرة الجانب الإسرائيلي (أمن المستوطنات والأحياء اليهودية،والعمق الإسرائيلي..)،إلا أن السلطة الفلسطينية أيضا

[1] - وليد حسن محمد ، الدولة الفلسطينية ومستقبل عاصمتها القدس ،**مجلة مركز الدراسات الفلسطينية**،ع15،بغداد: جامعة بغداد، مركز الدراسات الفلسطينية ،2012، ص51.

أولت أهمية بالغة خاصة في ظل الانقسام الداخلي الحاد،والترتيبات التي فرضت من طرف إسرائيل وأطراف دولية أخرى عليها .

ب -الأمن الخارجي : ينظر الجانب الإسرائيلي إلى قضيتي الأمن من وجهتين: التوجه في مسار التفاوض لترتيبات أمنية داخلية مع الفلسطينيين ،وفي نفس الوقت عدم إهمال تصور واضح "لميكانيزمات"وترتيبات أمنية خارجية إقليمية،وهذا الأمر له خلفية تاريخية منطلقها المحيط العدائي الإقليمي الذي نشأت فيه "إسرائيل" عام 1948م .

-الأمن والترتيبات الأمنية الداخلية : تحاول إسرائيل في مناطق الضفة الغربية ربط السلطة الفلسطينية معها بترتيبات أمنية من شأنها احداث نوع من الاستقرار الأمني الذي يغنيها عن المزيد من الإجراءات العسكرية والمواجهة المباشرة مع الفلسطينيين،حيث سعت إلى الدخول في اتفاقات امنية مع السلطة الفلسطينية،ظاهر هذه الاتفاقات تحقيق الاستقرار الامني بغية الوصول إلى الاستقرار السياسي،وباطنها إجبار هذه الأخيرة على أن تؤدي دور الحرب بالوكالة بطريقة غير مباشرة،ليكون ذلك سندا حقيقيا وإضافيا للمئات من الحواجز العسكرية و نقاط التفتيش الأمنية التي جعلت من القرى والمدن والمناطق الفلسطينية رقعا جغرافية معزولة ومحاصرة أمنيا وعسكريا.

انتشار الحواجز العسكرية في الضفة الغربية.

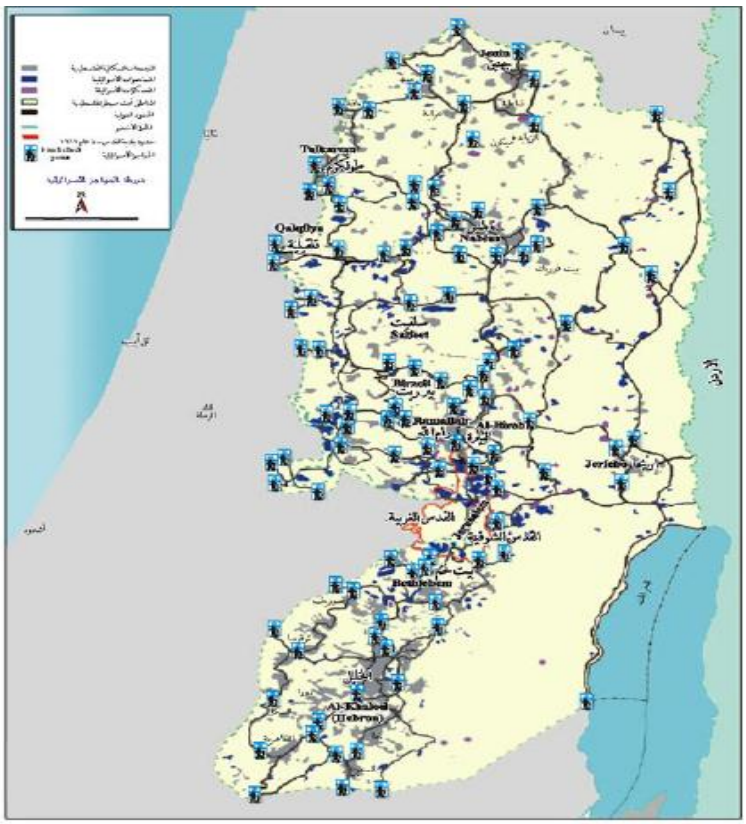

المصدر : موقع مؤسسة القدس الدولية على الرابط الالكتروني :
http://www.alquds.com/files/images/barrier2002.preview.jpg

نلاحظ من خلال الخريطة حجم الحصار الأمني الإسرائيلي عن طريق الحواجز العسكرية في الضفة الغربية،ناهيك عن مختلف الوسائل الأخرى كالمستوطنات والأحياء الأمنية والطرق الالتفافية وأبراج المراقبة العسكرية وبالإضافة إلى الأدوار الأمنية التي تقوم بها "السلطة الفلسطينية بتنسيق شبه كامل مع الجانب الإسرائيلي.ولذلك تحرس"إسرائيل"على طرح موضوع الأمن كقضية هامة من قضايا المفاوضات،بل نلاحظ أنها أعطت لها أولية أكثر من حجمها في الكثير من اللقاءات والاتفاقات وخاصة منها"أوسلو،شرم الشيخ،وخارطة الطريق، وأنابوليس".

لقد استطاعت"إسرائيل"أن توصل التنسيق الأمني بين الطرفين في السنوات الأخيرة إلى مستويات قياسية ،ففي سنة 2010م مثلا وصلت العملية إلى درجات جد متقدمة وغير مسبوقة إلى الحدّ الذي جعل جهاز الأمن العام الإسرائيلي(الشاباك)يتحدث لأول مرة منذ عشرات السنين عن خلو قائمته من بين المطلوبين في الضفة الغربية(ذلك أن الجانب الفلسطيني يقوم بالمهمة على أوسع نطاق)، وفي تقرير للحكومة الإسرائيلية قدمته أمام لجنة الارتباط للدول المانحة ببروكسل سنة 2010م،أكّدت هذه الأخيرة أن إسرائيل قامت ب2.986عملية مشتركة مع قوات الأمن الفلسطينية في الضفة الغربية مقارنة ب 1297عملية سنة 2009م أي بزيادة نسبة 129٪،كما عقدت 686اجتماعا مشتركا معها سنة 2010مقارنة ب 544 اجتماعا سنة 2009م أي بزيادة بنسبة 26٪،كما قامت قوات الأمن الفلسطينية بمشاركة الجيش الإسرائيلي سنة 2009في 1297 عملية مشتركة ضد مجموعات المقاومة الفلسطينية المسلحة بزيادة 72٪ عن عام 2008م[1].

وخلال سنتي 2013/2012م واصلت السلطة الفلسطينية التزامها بالتنسيق الأمني مع الأجهزة الأمنية الإسرائيلية،وهو ما أحدث شروخا بالغة في البنية النفسية والمجتمعية الفلسطينية،حيث نشرت حركة"حماس"تقريرا يفيد أن أنصارها تعرضوا إلى 1262م اعتداء خلال سنة 2012م و1613 اعتداء خلال سنة 2013م من قبل اجهزة امن السلطة الفلسطينية[2].

---

[1]- State of Israël ,**taken by israeil in support of developing the palastenian Econnomy and Socio-Economie structure**,Repport of Goverment of Israël ,2011:

[2] – محسن صالح وأخرون ،التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2013/2012م،،**بيروت : مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات** ،ص09.

يمكن تلخيص الشروط الأمنية التي تطرحها إسرائيل في سياق تسوية سياسية، وحل دائم للصراع ، وفق درجة الأهمية من منظور أمني إسرائيلي لئما يلي:

أ –دولة فلسطينية منزوعة سلاح كشرط أساسي لتسوية سياسية وأمنية :حيث لم تخف"إسرائيل"موقفها من مسألة دولة فلسطينية منزوعة السلاح(في حال وجدت هذه الدولة مستقبلا) ، بل سعت إلى ترسيخ الفكرة كأساس وفق اتفاقية أوسلو،معتبرة أن دولة فلسطينية منزوعة السلاح هي أساس تسوية أوسلو وقيام السلطة الوطنية الفلسطينية.وفي الوقت الراهن ترفض إسرائيل أن يكون المفهوم الأساسي لمصطلح "منزوعة السلاح" بمعنى تحديد الوسائل القتالية،بل تسعى إلى مفهوم أوسع وهو منع تطور خطر أمني من داخل أو خارج الأراضي الفلسطينية أيا كان نوعه،والهدف من ذلك ضمان حرية التحرك العسكري داخل الأراضي الفلسطينية انطلاقا من ادعاءات أمنية مختلفة.[1]

ب–**ترتيبات أمنية خاصة لصالح إسرائيل**:ومن بين اهم الشروط الأمنية الإسرائيلية السيطرة على الممرات ،مع ترتيبات تضمن إمكانية عسكرية في مواجهة أي تهديد كان،إضافة للسيطرة على المعابر،إذ تعتبر المؤسسة العسكرية في إسرائيل أن التحكم في الممرات هي الحل الأمثل لضبط الأمن الداخلي،حيث تشترط سيطرة ومراقبة فعالة على كل الحواجز الأمنية.

ج–**مجال جوي موحد تحت السيطرة الإسرائيلية**:وبالاضافة إلى السيطرة الكاملة على المجال الجوي من يجب السيطرة الكاملة على المجال الالكترو مغناطيسي،إذ يشترط الإسرائيليون السيطرة الكاملة على المجال الجوي الموحّد للطرفين،وهو ما يعني كذلك السيطرة على المجال الالكترو مغناطيسي،حيث يشترط سلاح الجو الإسرائيلي ذلك من أجل تأمين المجال الجوي الإسرائيلي،مع حرية تحرك مطلقة داخل الأراضي الفلسطينية،[*]والواقع الحالي يثبت يؤكّد ذلك.

د– **العمل على منع أي اتفاقية عسكرية أو أمنية استخباراتية فلسطينية** :مع أي طرف آخر حتى ولو كان من الدول التي تعتبرها "إسرائيل"معتدلة وصديقة كالأردن ومصر،مع منع أي مبادرة لإقامة بينية تحتية ذات طابع عسكري كالصناعات العسكرية مثلا .

---

[1] - فادي نحاس، تقرير بحثي : **اسرائيل والأغوار بين المفهوم الأمني واستراتيجيات الضم** ،المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية ،رام الله :جانفي 2012م،ص 84 .

[*] - **يمكن ارجاع هواجس هذا التخوف الى:** انعدام عنصري الزمن والمجال الاقليميفغياب العمق الاقليمي لاسرائيل شكل هاجسا أمنيا كبيرا مثلا: حسب التقديرات الإسرائيلية، فان طائرة حربية بإمكانها عبور كل إسرائيل خلال أربع دقائق، وأن تصل إلى القدس عبر غور الاردن خلال دقيقتين فقط .

هـ- **تحديد الاسلحة المسموح بها للفلسطينيين**:حيث تعمل "إسرائيل"على تحديد دقيق ومتابعة مستمرة لمختلف الأسلحة المسموح بها فلسطينيا،أين تسمح فقط بامتلاك الأسلحة الخفيفة التي تستعمل لضرورات الأمن الداخلي الفلسطيني (الشرطة).

وبالإضافة إلى الترتيبات الأمنية الإسرائيلية مع الفلسطينيين تشترط "إسرائيل" ترتيبات أخرى اقليمية خاصة مع الأردن ومصر، بالرغم من التعاطي الحذر لكل الأطراف في هذا الشأن.

-**الأمن والترتيبات الامنية الخارجية** : افترضت المناقشات السائدة لموضوع الحدود تصورا مؤداه أن أساس البحث في أمن"إسرائيل"هو التوصل إلى حدود تكفل الأمن لها،وفي إطار هذا التصور ادّعت"إسرائيل"بان الحدود الآمنة هي بالضرورة حدود جديدة باعتبار أن الخط الأخضر لم تحقق هذا الأمن،ثم ربطت بين هذا المعنى و عملية فك الارتباط مع الطرف الفلسطيني(*)بضم أراض جديدة إليها وتنفيذ خطتها،ويبنى الموقف الإسرائيلي في هذا الشأن على مستويين أساسيين:

-**المستوى الأول** :تقرير سلبي بان الحدود الآمنة لإسرائيل ليست خطوط1967 م.

-**المستوى الثاني** : تقرير إجرائي بان الحدود الآمنة هو بحث في أمن إسرائيل وحدها،وهي الآن تطالب بحدود وراء هذهالأراضي نفسها(أراضي 1948م) ،ليتحول الاحتلال المؤقت إلى حيازة دائمة.

ينبني المنظور الإسرائيلي لمفهوم الحدود والأمن على تفسيرها الخاص للقرار(242)والذي يرص في أصله الإنجليزي على انسحاب من"أراض"وليس "الأراضي"،حيث يمضي القرار ليذكر حدودا آمنة يمكن الدفاع عنها .وهذا ما أعطى للجانب الإسرائيلي إمكانية تأويل وتفسير هذا النص وفقا لاهوائه السياسية وهواجسه الأمنية ،كما أن حدود 1967م هي حدود هدنة وليست حدودا سياسية دولية وفق المنظور الاسرائيلي، حيث من السهل تغيير حدود الهدنة لأنها مؤقتة عكس الحدود السياسية،ويكمن الخطأ الفلسطيني منذ بداية المسار التفاوضي في عدم التفاوض على حدود الدولة حسب مرجعية قرار التقسيم(181) .

يرى الجانب الإسرائيلي أن حدود إسرائيل الآمنة يكفلها القرار الأممي 242،لذلك وجب على الجانب الفلسطيني (السلطة الفلسطينية) الدخول مع إسرائيل في ترتيبات أمنية تكفل الأمن وفق ما

***خطة فك الارتباط الفلسطيني الاسرائيلي** : يشير مفهوم فك الارتباط إلى الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة وبعض مناطق الضفة الغربية ،ولمفهوم فك الارتباط معنى خاص لدى الطرف الإسرائيلي،فهو في هذه الحالة يزعم أن الجزء المحتل الذي اضطر لفك الارتباط معه، إنما هو جزء أصيل يعود له ويرتبط به بأواصر شتى تاريخية ودينية ، ولهذا لا يتحدث الساسة الإسرائيليين عن انسحاب من طرف واحد،

نصت عليه مختلف الاتفاقيات بداية من أوسلو إلى خارطة الطريق. وهو الرأي الذي يعبّر عنه في موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية ،حيث ورد فيه مايلي:" **من الجدير بالذكر أن القرار 242 يعترف بالحاجة وبالفعل بالحق في العيش في حدود آمنة ومعترف بها. وبعدم دعوة إسرائيل للانسحاب إلى الخطوط التي كانت قائمة ما قبل الحرب،اعترف مجلس الأمن الدولي بان الحدود السابقة لم تكن قابلة للدفاع عنها،وهذا على الأقل، يبرر احتفاظ إسرائيل بمناطق معينة ضمن الأراضي المذكورة تعتبرها ضرورية لضمان حدود أمنة، وكما صرح السفير البريطاني في حينه "اللورد كارادون" :في فترة لاحقة "سوف يكون من الخطأ مطالبة إسرائيل بالعودة إلى مواقعها العسكرية التي كانت قائمة في 4 جوان 1967 م لأنها كانت غير مقبولة واصطناعية وغير آمنة"**[1].

يستقرئ الكاتب"ياموس يادلن" من خلال كتابه"حان وقت اتخاذ القرارات ،نحو الاتفاقات والخطط البديلة "حالة الأمن الخارجي الإقليمي لإسرائيل لعامي 2013-2014م مؤكدا إن إسرائيل تمتعت بهدوء تام تقريبا على حدودها،فالردع الإسرائيلي قوي وفعال بشكل واضح في وجه الدول المجاورة والمنظمات المسلحة،ويسيق حججه في هذا الشأن بما يلي: [2]

- زيارة الرئيس الأمريكي"باراك أوباما" إلى إسرائيل عام 2013م والدعم المطلق الذي قدمه في المجال الأمني المتضمن الحفاظ على التفوق النوعي الإسرائيلي في المنطقة ،وتطوير القدرات الدفاعية للجيش الإسرائيلي .

- أضحى واضحا ان الجيشين السوري و العراقي منشغلين اكثر بالحرب الأهلية الداخلية،كما فقدوا الكثير من جنودهم ومعداتهم .

- حزب الله متورط في القتال في سوريا،وبالتالي فهو يفقد شرعيته في العالم العربي ولبنان بالخصوص .

- بالرغم من اضطرابات"الربيع العربي"إلا أن معاهدات السلام مع مصر والأردن لازالت قائمة.

- مكانة فتح والسلطة الفلسطينية في"رام الله " قد تحسنت،بينما مكانة وسلطة حركة حماس" التي تسيطر على قطاع غزة قد ضعفت بشكل كبير .

- لقد تضرّر الاقتصاد الإيراني بشكل بالغ بسبب العقوبات ،كما ان المساعي الدولية لكبح السعي الإيراني لامتلاك قدرات تسلحية نووية يساعد في أمن إسرائيل .

---

[1] - وزارة الخارجية الإسرائيلية ،**هل يجب على اسرائيل العودة إلى حدود** 1967، على الرابط الالكتروني:
http://mfa.gov.il/MFAAR/IsraelAndTheMiddleEast/PeaceProcess/Pages/FAQ%20israel

[2] -عاموس يادلن،**حان وقت اتخاذ القرارات:نحو الاتفاقات والخطط البديلة**،بيروت:ترجمات مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات،2014م،ص 07 .

- أطاح الانقلاب العسكري المدعوم مدنيا بالإخوان"المسلمين"في مصر وعاد الجيش المصري للقيادة وهو الطرف الذي تراه إسرائيل أكثر ايجابية لها من بين جميع الأطراف الفاعلة في المشهد السياسي والأمني الإقليمي،حيث يصر الجيش المصري على مقاتلة الجماعات المسلحة في "سيناء"وهو معاد أيضا "لحماس".

- لم تنفذ في السنوات الأخيرة أي تهديدات جدية لإسرائيل من مناطق مرتفعات الجولان السورية و"سيناء"و التي لا تخضع لأي سلطة مركزية،وهو جانب أمني ايجابي جدا .

والواقع ان أن نظرية" الحدود الآمنة "ظلت تحتل في الإستراتيجية الإسرائيلية مركزاً مهماً باعتبارها التبرير الوحيد لاحتفاظ إسرائيل بالأراضي المحتلة،ويبدو بشكل واضح أن هذه النظرية أصبحت جزءاً من الإستراتيجية السياسية الإسرائيلية أكثر من كونها جزءاً من العقيدة العسكرية، فقد تحولت "الحدود الجغرافية "الآمنة إلى "حدود سياسية "آمنة، فأصبح من المهم لأمن إسرائيل أن تتدخل في شأن كل بلد عربي سواء كان مجاوراً لها أو غير مجاور ومن المحيط إلى الخليج، باعتباره بؤرة معادية لها،وهكذا يصبح مفهوم الأمن الإسرائيلي مزدوجاً، فهو :

- **مفهوم سياسي:** بمعنى أن لإسرائيل الحق في إبداء رأيها في أية مشكلة تخص العالم العربي كله باعتبار أن هذه تؤثر في أمن إسرائيل.

- **ومفهوم جغرافي:** بمعنى أن لإسرائيل الحق في الوصول إلى "حدود آمنة ومعترف بها " وأنها وحدها تحتفظ بحق تحديد هذه الحدود ورسمها . والجدير بالإشارة هنا أن الإسرائيليون يعتمدون على هذه النظرية كمبرّر للتوسع الاستيطاني الاحلالي في الأراضي الفلسطينة،كما أن المفارقة الكبرى هو ان هذه النظرية المطبقة عسكريا تتعارض وتسمية "جيش الدفاع الاسرائيلي"لان الواقع يظهر البحث الدائم "لاسرائيل" عن الاحتلال التوسعي وفرض حدود جديدة .

1-2- قضية الأسرى ووضعية المعابر :تعتبر قضيتا الأسرى والمعابر من القضايا التي تم التطرق اليها في مفاوضات المرحلة الانتقالية،فهي ذات أبعاد سياسية وانسانية كبيرة،إذ تؤثر بشكل مباشر على الجانب الاجتماعي والإنساني والواقع المعيش للشعب الفلسطيني.

أ– قضية الأسرى: تعدّ قضية الأسرى من أبرز القضايا التي تفرزها الصر اعات والنزاعات المسلحة بين الدول أو الكيانات المختلفة،وتعتبر قضية الأسرى الفلسطيني ون إحدى أهم قضايا النقاش ،حيث يعتبر الأسرى الفلسطينيون من أكبر وأقدم المساجين لدى دولة احتلال في العا لم.

الأسير الفلسطيني هو الشخص الذي تم اعتقاله من قبل الاحتلال الإسرائيلي نتيجة مقاومته له أو الشروع أو التفكير في ذلك،على خلفية سياسية،تنظيمية أو أمنية أو عسكرية ،فالأسرى هم في الغالب مجموع عناصر المقاومة المسجونين و المحبوسين في مختلف السجون الإسرائيلية نتيجة عملية تصديهم ومقاومتهم بالقول أو بالفعل لعملية احتلال أرضهم ،على امتداد الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية ،ويقسم الأسرى في السجون الإسرائيلية إلى فئتين: السجناء "الجنائيون"، السجناء "الأمنيون"،ويندرج المعتقلون الإداريون والمعتقلون بموجب قانون المقاتل غير الشرعي ضمن فئة السجناء الأمنيين،وهم على النحو التالي:[1]

1– **السجناء الجنائيون** :ويدرجون ضمن المجرم ين القتلة،الذ ين ارتكبوا حوادث قتل وحشية، ويعاملون بموجب لوائح خاصة تميز بينهم وبين بقية المعتقلين الأمنيين،وفي ه ذا الجانب يحشر المقاومون الفلسطينيون الأسرى مع المجرمين اليهود في نفس الزنازين،مما يشكل خطرا بالغا عليهم.

2– **السجناء الأمنيون**:و تطلق إدارة السجون صفة السجين الأمني "على كل من أدين وحكم عليه جراء ارتكاب جنحة،أو أنه معتقل جراء الاشتباه بتنفيذه لجنحة،التي بنا ء على ماهيتها أو ظروفها، كيفت على أنها جنحة أمنية،أو أن الدافع لارتكبها كان على خلفية قومية".

3 -**المعتقلون الإداريون:** يعرّف المعتقل الاداري على أنه حرمان شخص ما من حريته بناء على أمر من السلطة التنفيذية–وليست القضائية– بدون توجيه تهم جنائية ضد المحتجز أو المعتقل إداريا[2]،و تكمن خطورة هدا الاعتقال في عدم تحديد مدته، فبمجرد أن تنتهي مدة حبس الأسير

---

[1]– عبير بكر، تعريف السجناء الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية ك "سجناء أمنيين– "الدلالة الأمنية للتمويه على الممارسة السياسية. ، **دفاتر عدالة**، ع5. 2009.م

[2]- يلينا بيجيتش،**المبادئ و الضمانات الإجرائية المتعلقة بالاحتجاز والاعتقال الإداري في النزاعات المسلحة وغيرها في حالات العنف**، تقرير اللجنة الدولية للصليب الأحمر ،2005م،ص176.

الفلسطيني حتى تمدّد لفترة اعتقالية جديدة لمرة أو مرتين أو ثلاث،دون أن يعرض المعتقل على محكمة أو يتهم بتهمة معينة [1].

-الأسرى الفلسطينيون ،كم عددهم؟: تبرز مأساة الاسرى عندما يُقدَّر أن إسرائيل قد قامت منذ بداية الاحتلال باعتقال قرابة800ألف فلسطيني من الرجال والنساء و الأطفال،يشكل هذا العدد ما نسبته حوالي20 ٪ من مجموع السكان الفلسطينيين القاطنين في الأراضي المحتلة، وحوالي 10٪من مجموع الذكور الفلسطينيين،وقامت إسرائيل في الفترة 1993-2001م(أي في السنوات اللاحقة لاتفاقيات اوساو)باعتقال أكثر من 13ألف فلسطيني، بإضافة 50.000 فلسطيني اعتقلوا في الفترة 2000-2010م[2].وتزيدنا القضية اهتماما وتعقيدا عندما ندرك إن ما يقارب ربع الشعب الفلسطيني قد دخل السجون الإسرائيلية منذ خلق "الكيان الصهيوني"لفترات متفاوتة تتراوح بين التوقيف الإداري لثلاثة أشهر أو أكثر،والحكم بعدة مؤبدات وفوقها بضع سنين،وتعتبر هذه الأرقام سواء ما تعلق بعدد المعتقلين، أو السنوات التي يحكم بها على المعتقل الأعلى في العالم . [3] جراء تعرض الأسرى الفلسطينيين لمحاكمات عسكرية لا تتماشى و المعايير الدولية المطلوبة لإجراء محاكمة عادلة. ففي سنة 2005م تم اعتقال 3495فلسطينيا بمعدل 9.5 حالة يوميا،تلاه العام 2006م ب 5671 حالة اعتقال بمعدل 15.5 حالة يوميا،وفي سنة 2007م ،تم اعتقال 7612 فلسطينيا، بمعدل 21حالة اعتقال يوميا [4]،والرسم البياني التالي **يوضح حالات الاعتقال الإسرائيلية للفلسطينيين بي عامي 2005و2007م**:

---

[1] – غادة فريد بدر، **أسرانا في سجون الاحتلال الإسرائيلي**،ط1،عمان:دار الحامد للنشر و التوزيع،2006م،ص75 .

[2] – **نظرة على المفاوضات** ،الموقع الرسمي لمنظمة التحرير الفلسطينية :دائرة شؤون المفاوضات ، على الرابط :

http://www.nad-plo.org/atemplate.php?id=17 تاريخ الاطلاع :2015/12/24م

[3] – غسان محمد دوعر،**السجون السرية الإسرائيلية :صورة حية للإرهاب الإنساني** ،مركز الزيتونة للدراسات و الاستشارات للدراسات و الاستشارات ، 2011م على الموقع :http://www.alzaytouna.net/permalink/10219.html

[4] -فراس ابو هلال،**معاناة الاسير الفلسطيني في سجون الاحتلال الإسرائيلي** ،ط.1،بيروت:مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات،2009،ص 13 .

المصدر :فراس ابو هلال،المرجع السابق الذكر ،ص 13.

نلاحظ من خلال الرسم البياني المنحى التصاعدي في مؤشر حالات الاعتقال الإسرائيلي للفلسطينيين،إذ تصل نسبة الارتفاع بين سنة وأخرى إلى حدود 2000 حالة،ويمكن تفسير ذلك بالأوضاع السياسية والأمنية غير المستقرة التي تلت فترة فشل "مؤتمر مدريد" واندلا ع الانتفاضة الفلسطينية الثانية والتي واجهتها "اسرائيل" بمزيد من الاعتقال .

وفي سنة 2008م،تم اعتقال 5818فلسطينيا،منهم 4927من الضفة الغربية و 819 من قطاع غزة والملاحظ هو تراجع نسبة الاعتقال في هذه السنة بنسبة 24٪ وبمعدل 05حالات اعتقال يوميا،ووصل عدد الأسرى إلى 9000بينهم 75 أسيرة و225 طفل و41 نائبا ووزيرا سابقا(7730في الضفةو1050في القطاع)،و40 من أراضي عام 1948م،فضلا عن العشرات من الدول العربية المجاورة .[1]

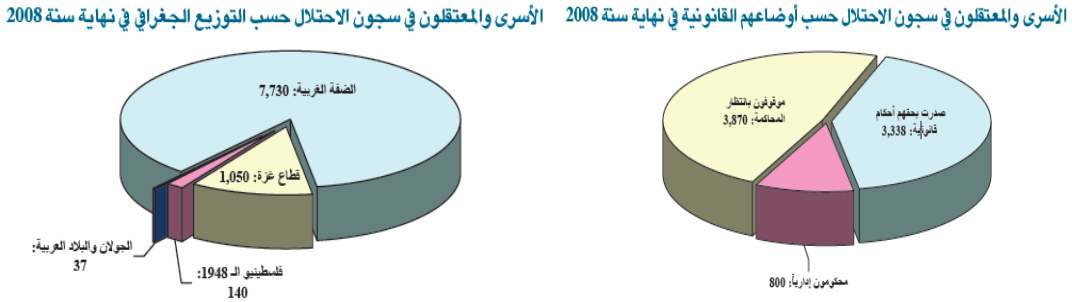

المصدر :التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2008م، المرجع السابق الذكر ،ص 104.

وفي سنة 2009م،اعتقلت إسرائيل 5000فلسطيني بمعدل 14حالة اعتقال يوميا (4.054 من الضفة والقدس)،(1.078قطاع غزة)،ووصل عدد الأسرى حوالي 7500اسير،بينهم34

[1] - محسن الصالح وآخرون ،**التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2008** م ،المرجع السابق الذكر ،ص104.

امرأة،310أطفال،17نائبا ووزيرا سابقا،ومنهم 6630 من الضفة الغربية بما فيها القدس،و 750 من قطاع غزة،و120من الدول العربية المجاورة. [1]

–الأسرى والمعتقلون الفلسطينيون نهاية 2009م.

عدد المعتقلين في 2009/1/1	عدد المعتقلين في 2009/12/31	المعتقلون خلال سنة 2009		عدد النساء في نهاية 2009	عدد الأطفال في نهاية 2009
		الضفة الغربية	قطاع غزة		
9,000	7,500	4,054	1,078	34	310

المصدر : **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2009م**، المرجع السابق الذكر ص**109**.

أما في سنة 2010م فتم اعتقال 4168فلسطينيا، بمعدّل 11حالة اعتقال يوميا غالبيتها في الضفة الغربية،فيما شهد قطاع غزة بعض اعتقالات فقط،ووصل عدد الأسرى في السجون الإسرائيلية إلى حوالي7000اسير (5840من الضفة الغربية،714من غزة،390من القدس الشرقية و أراضي 1948م)[2]،والجدول التالي يوضح **أعداد المعتقلين الأسرى الفلسطينيين مع نهاية العام 2010 م:**

عدد المعتقلين في 2010/1/1	عدد المعتقلين في 2010/12/31	المعتقلون خلال سنة 2010		عدد النساء في نهاية 2010	عدد الأطفال في نهاية 2010
		الضفة الغربية	قطاع غزة		
7,500	7,000	4,068	*100	36	300

المصدر : **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2010 م،ص 95.**

وفي العام 2013م اعتقلت إسرائيل 4116فلسطينيا بمعدّل 443 حالة اعتقال شهريا منهم 77 من قطاع غزة والباقي من الضفة الغربية بما فيها القدس [3]،حيث نلاحظ الانخفاض النسبي في

---

[1] - **الأسرى والمعتقلون الفلسطينيون** ، موقع مركز الأسرى للدراسات ،على الرابط الالكتروني :
www.Alasra.ps/news php maa-view9962. تاريخ الاطلاع :2015/12/14م.

[2] - محسن صالح وآخرون ، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2009** م ،ص103.

[3] -**واقع الأسرى الفلسطينيون في سجون الاحتلال : 2014 هل يشهد توقف هذه الانتهاكات ؟**، تقرير المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا 2013م.

عدد المعتقلين والأسرى ،ويمكن تفسير ذلك بأن الاعتقال والأسر أصبح روتينا وتقليدا يوميا يتعرض له الفلسطينيون وتمارسه السلطات الإسرائيلية بدوافع عدة تصل حدّ العنصرية والانتقام والمزاجية .

إما من ناحية أوضاع في السجون فلم تشهد السنوات السالفة الذكر أي تحسن بل تزداد سواء مع مرور السنوات بدءا من الإجراءات القمعية والإهمال الطبي والتعذيب [*] بكل أنواعه ،حيث انه في كل مرة يبتكر أساليب تعذيب جسدي ونفسي معنوي جديدة يتم تطبيقها على الأسرى الفلسطينيون في السجون الإسرائيلية التي تقسم إلى سجون رسمية وسجون سرية،وتعتبر هذه الأخيرة مكانا لتطبيق أعتى أنواع التعذيب وأساليبه[2].

-**الرؤية الإسرائيلية لقضية الأسرى** تنطلق الرؤية الإسرائيلية لقضية الأسرى من جانبين : قانوني وجانب سياسي أمني:

أ- الجانب القانوني : ترفض إسرائيل الاعتراف بالمعتقلين الفلسطينيين بصفتهم "أسرى" وفق ما تصنفهم معادة جنيف،وترفض تطبيق معاهدة جنيف الثالثة والرابعة -المتعلقتين بحماية أسرى الحرب والمعتقلين المدنيين -على الأراضي الفلسطينية المحتلة،ومعاملة المقاتلين الفلسطينيين بموجبهما،على اعتبار أن صفة أسرى الحرب لا تنطبق إلا على أفراد القوات المسلحة،وأعضاء حركات المقاومة المنظمة لأحد أطراف النزاع،وبما أن المقاومين الفلسطينيين لا ينتمون إلى أي دولة، فإنهم — حسب المنظور الإسرائيلي- غير مؤهلين للحصول على مكانة أسرى الحرب.ويتجاهل هدا الرفض ما نصت عليه أحكام المادة الرابعة من البروتوكول الإضافي الأول الملحق في اتفاقيات جنيف في العام 1977م،التي نصت في فقرتها الرابعة على أن مكانة أسرى الحرب تمتد لتنطبق على النزاعات المسلحة التي تناضل الشعوب فيها ضد التسلط الاستعماري والاحتلال الأجنبي وضد الأنظمة العنصرية[*].

-* - تعتبر إسرائيل الدولة الوحيدة تقريباً في العالم التي شرّعت وقنّنت عمليات التعذيب الممنهجة داخل سجونها ومعتقلاتها، بالاستناد إلى توصيات لجنة) لنداو (لعام 1987)، والتي تسمح باستخدام أساليب تحقيق غير تقليدية وغير عادية ضد معتقلين أمنيين، وتمت مصادقة الكنيست الإسرائيلي عليه

[2] - لمزيد من المعلومات في هذا الشأن ،راجع: يوسف وهبة ،**وضعية الأسرى والمعتقلين في السجون الإسرائيلية** ،بيروت :مؤسسة عامل الدولية ،2011م.

*-لمعلومات أكثر راجع اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1977م.

ب- **الجانب السياسي والأمني:** تعتبر إسرائيل مسألة الاعتقال والأسرى ضرورة تستلزمها الترتيبات والضرورات الأمنية لسلامة إسرائيل ومواطنيها،وترفض فكرة الإفراج الفوري والكلي عنهم على اعتبار أنهم قاموا بأعمال عدائية اتجاه الجيش الإسرائيلي أو المواطنين الإسرائيليين،كما يرفض الإسرائيليون أي منطلق لجعل القضية محور مفاوضات لحل نهائي بين الطرفين،إلا ان القضية تبقى مطروحة للاستغلال السياسي المرن (تبادل الأسرى مثلا).

- **الرؤية الفلسطينية لقضية الأسرى :** يرى الجانب الفلسطيني ضرورة الإفراج الفوري غير المشروط على كافة الأسرى السياسيين الفلسطينين في السجون الإسرائيلية تنفيذا لما تم الاتفاق عليه في إعلان المبادئ في أوسلو 1993م.

"**يتوجب على إسرائيل تحرير كافة الأسرى السياسيين العرب والفلسطينيين الذين تم اعتقالهم أو احتجازهم على خلفية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي وإعادتهم إلى موطنهم بشكل متفق عليه،وفي موعد لا يتجاوز المدة المتفق عليها،ولذلك يجب الإفراج الفوري عن الأسرى وإحداث تحسين فوري وجوهري في ظروف معيشتهم داخل السجون ومركز الاعتقال الإسرائيلية**"[1].

ب- قضية المعابر : تعتبر قضية المعابر أيضا من القضايا المطروحة للنقاش على طاولة المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية ،لما لهذه المسألة من حساسية وأهمية سياسية واقتصادية وعسكرية وأمنية ،ولما لها من تأثير على جوانب الأمن والسيادة الوطنية. كما لا تزال المعابر الحدودية التي تفصل الفلسطينيين والعالم الخارجي خاضعة للنفوذ الإسرائيلي ،وهي قاصرة على المعابر الأرضية ،مع حرمان الفلسطينيين من الموانئ البحرية والمطارات الجوية ،وعليه فإن المنافذ والجسور التي تربط الضفة الغربية بالمملكة الأردنية ،ومن ثم بالعالم الخارجي بعيدة عن السيطرة الكاملة للفلسطينيين ،بالرغم من انسحاب إسرائيل من منطقة "اريحا"التي تقع الجسور على حدودها .

يتعلق الأمر كذلك بالمعابر الفلسطينية التي تربط قطاع غزة سواء بإسرائيل أم عبرها إلى الضفة الغربية أو بالعالم الخارجي،فهي خاضعة تماما للسيطرة الإسرائيلية باستثناء معبر رفح البري الذي يربط قطاع غزة بمصر،ويقتصر العمل به على انتقال الأفراد.

---

[1] - **نظرة على المفاوضات** ،الموقع الرسمي لمنظمة التحرير الفلسطينية :دائرة شؤون المفاوضات ، على الرابط : **http://www.nad-plo.org/atemplate.php?id=17** تاريخ الاطلاع :**2015/12/25**م.

أما مطار"ياسر عرفات"الدولي في أقصى جنوب شرق قطاع غزة،فقد جرى تدمير ممراته ومرافقه بالكامل ،ولم يعد صالحا للاستخدام منذ سنة 2006م،وأما مشروع الميناء البحري الوحيد في قطاع غزة ،فقد عطلت إسرائيل تنفيذه ولم ير النور،باستثناء محاولات محدودة جدا قام بها المتضامنون من الهيئات الشعبية الدولية،كالمبادرات التي تحاول كسر الحصار عن غزة،أمّا ما تعلق بالممر الآمن بين الضفة الغربية وقطاع غزة فلم يجر العمل.

يترتب مما سبق أن انتظام حركة العمل في هذه المعابر والجسور والموانئ يظل مرهونا بما يتخذه الجانب الإسرائيلي من قرارات وأوامر وتعليمات، ويشمل ذلك المبادلات وحركة الأفراد،مما يؤكد حالة الارتباط الكامل والعضوي بإسرائيل في هذا الجانب .

1-3- قضايا الاقتصاد والموارد المائية .

تعد الجوانب الاقتصادية -بما فيها المياه والموارد المائية- أيضا إحدى أهم المسائل المطروحة للتفاوض، ذلك أنها ترتبط ارتباطا مباشرا بالقضايا السياسية والإنسانية والديموغرافية الأخرى،ولها تأثير جوهري على طبيعة الدولة الفلسطينية المستقلة المستقبلية وشكلها وسيادتها ورفاهها.

أ -**قضية الاقتصاد** : بعد العام 1967م،سعت"إسرائيل" إلى تنفيذ سياسات اقتصادية وتجارية تهدف إلى ترسيخ الاعتماد الاقتصادي والتجاري الكلي للفلسطينيين على الاقتصاد الإسرائيلي ودمجه فيه ،وقلّصت من احتمالات وفرص قيام اقتصاد فلسطيني مستقل،و أدى ذلك إلى تدمير الاقتصاد الفلسطيني من خلال السيطرة على التبادل التجاري بينه وبين العالم الخارجي. كان من المؤمّل،مع قدوم عملية "سلام أوسلو "وتأسيس السّلطة الفلسطينية أن ينمو الاقتصاد الفلسطيني بوتيرة سريعة، مُتحررا من القيود الإسرائيلية، لكنّ هذه الآمال لم تتحقّق،فقد أخرت عملية السلام عن طريق المماطلة، وتوسّعت المستوطنات الإسرائيلية، وازدادت أعمال العنف وازدادت القيود الأمنية المصاحبة لها.

من أبز التحديات التي تواجه عملية السلام بعد "اتفاق أوسلو"هو تحدي الاقتصاد في مناطق السلطة الفلسطينية فقد تم توقيع بروتوكول باريس الاقتصادي بتاريخ1994/04/29م(*)،حيث استند

* تم الاتفاق فيه على مجموعة من الملاحق الاقتصادية بين إسرائيل والسلطة الوطنية الفلسطينية .نص الملحق الثالث على إنشاء لجنة إسرائيلية فلسطينية مستمرة للتعاون في مجالات المياه والكهرباء والطاقة والشؤون المالية والنقل والمواصلات والاتصالات، وأي برامج أخرى،في عام 1994 نظم البروتوكول الاقتصادي أسس العلاقة الاقتصادية بحيث يعطي للجانب الفلسطيني إدارة الاقتصاد في الضفة الغربية وقطاع غزة .وتأسيس اتحاد جمركي بين إسرائيل

هذا البروتوكول في مضمونه إلى اتفاقية"أوسلو"،وقيّد بمحتواه من حيث استمرار"إسرائيل"بالاستئثار بمقومات الاقتصاد الفلسطيني والسيطرة عليه وتقييد صلاحيات السلطة الفلسطينية وإمكانات النمو للاقتصاد،فتم إخضاعه وتثبيت تبعيته للاقتصاد الإسرائيلي في جميع نواحيه الصناعية والزراعية والتجارية والسياحية ،علما ان الاتفاقيات الاقتصادية الموقعة بين الجانبين منذ قيام السلطة الفلسطينية تميزت أنها اتفاقيات تعاقدية يعاد النظر فيها كل سنة أو ستة شهور ،غير أن الجانب الإسرائيلي استغلها بصفته المسيطر على الجوانب الاقتصادية والأمنية. كما أن تطبيق بنود الاتفاق استند إلى منطق القوة وفرض سياسة الأمر الواقع،بدلاً من منطق العلاقة بين اقتصاد صغير يمكنه الاستفادة من اقتصاد كبير،ولم يكن بمقدور هذا الاقتصاد الصغير التابع مواجهة أي إجراءات يتخذها الاقتصاد الإسرائيلي[1].

أورد تقرير للبنك الدولي صادر سنة 2012م أن اقتصاد الضفة الغربية وقطاع غزة يعتمدان اعتمادا تامّا تقريبا على الاقتصاد الاسرائيلي،مع حلول الموعد الذي تأسست فيه السّلطة الفلسطينية عام1994م، فحوالي 60 ٪تقريباً من صادرات الضفة الغربية وأكثر من 90 ٪من وارداتها كانت تتمّ إلى إسرائيل ومنها، وكانت نسبة العجز التجاري 45 ٪تقريباً من الناتج المحلي الإجمالي،كما كانت أرقام الصادرات من قطاع غزة والواردات إليه مماثلة أيضاً لنظيرتها في الغربية، ولكنّ العجز التجاري كان أعلى في القطاع، وقد جرى تشغيل ثلث القوى العاملة الفلسطينية تقريباً في إسرائيل، ويبدو أنّ التحويلات النقدية من العاملين في إسرائيل ودول الخليج العربي هي التي كانت تحرّك الاقتصاد إلى حدّ كبير[2].

يعد الناتج المحلي الإجمالي لأي بلد مؤشر واضح يعكس النمو الاقتصادي العام ومستوى الآداء الاقتصادي،وعند متابعة هذا المؤشر في الاقتصاد الفلسطيني خلال عشرية كاملة نلاحظ عدة اتجاهات،**والجدول التالي يوضح الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة في الفترة (1999م–2009م)**:

والسلطة يسمح بحرية الحركة لرؤوس الأموال والبضائع العربية والأجنبية باستثناء قائمة من المنتجات حددتها إسرائيل، على أن تستخدم المعايير والأنظمة المعمول بهما في إسرائيل، وتبقى النسب الضريبية الإسرائيلية المباشرة وغير المباشرة هي المرجعية السائدة.

[1] – مسيف مسيف ، قراءة للوضع الاقتصادي الفلسطيني ومؤشراته الكلية ضمن تقارير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية» الأونكتاد،**سياسات** ، العدد 21،فلسطين :رام الله ،نوفمبر 2012،ص 67.

[2] - **نحو استدامة اقتصادية لدولة فلسطينية مستقبلية : تعزيز النمو بقيادة القطاع الخاص** ، تقرير مجموعة البنك الدولي ،أفريل 2012م ،ص 17.

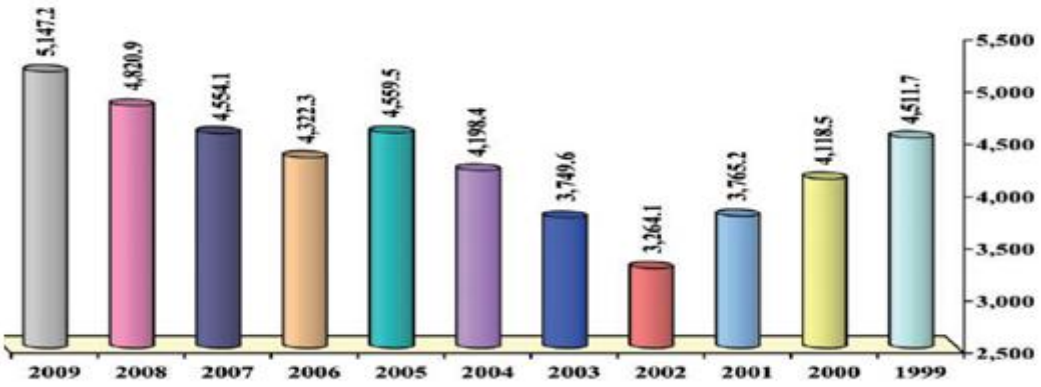

المصدر : التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لعام 2009م،المرجع السابق الذكر،ص93 .

نلاحظ من خلال الجدول ثلاث اتجاهات رئيسية لتطور الناتج المحلي الاجمالي للضفة الغربية ويمكن تقسيمها إلى[1]:

أ – **الاتجاه الهابط(1999–2002م)**:حيث اخذ المؤشر في الهبوط التام لثلاث سنوات متتالية،و تفسير ذلك الإجراءات العسكرية والأمنية المتشددة التي اتخذتها "إسرائيل" بعد اندلا ع الانتفاضة الفلسطينية الثانية .

ب –**الاتجاه الصاعد(2003–2005م)**: شهدت هذه الفترة تصاعدا نسبيا للمؤشر،ويمكن تفسير ذلك بالجهود المحلية والدولية للتخفيف من معاناة الشعب الفلسطيني .

ج –**الاتجاه الهابط سنة 2006م** : ونتج عن الحصار الاقتصادي الإسرائيلي الذي فرض على الضفة والقطاع في هذه السنة .

د – **عودة النمو من جديد(2007–2009م)**:ظهر تحسن اقتصادي في هذه الفترة جراء المعونات المالية من الدول المانحة .

نلاحظ من الرسم البياني انعدام الاستقرار في الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني،ومرجع ذلك أن الاقتصاد الفلسطيني أصبح رهينة السلوك الاقتصادي والعسكري الأمني والممارسات الإسرائيلية،التي تستعمل الجوانب الاقتصادية كوسيلة ضغط على الفلسطينيين لتقديم تنازلات إضافية في جوانب أخرى وعلى رأسها الجوانب السياسية .

[1] - **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2009م** ،مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات ،ص 386.

في المقابل يشهد الاقتصاد الإسرائيلي مؤشرا تصاعديا في ناتجة المحلي الإجمالي الذي بلغ سنة2005م حوالي133مليار دولار،مقارنة بسنة 2010م التي بلغ فيه 242مليار دولار ،والرسم البياني التالي يوضح لنا **تطور الناتج المحلي الإجمالي الاسرائيلي خلال الفترة (2005–2011م) بالمليون دولار** :

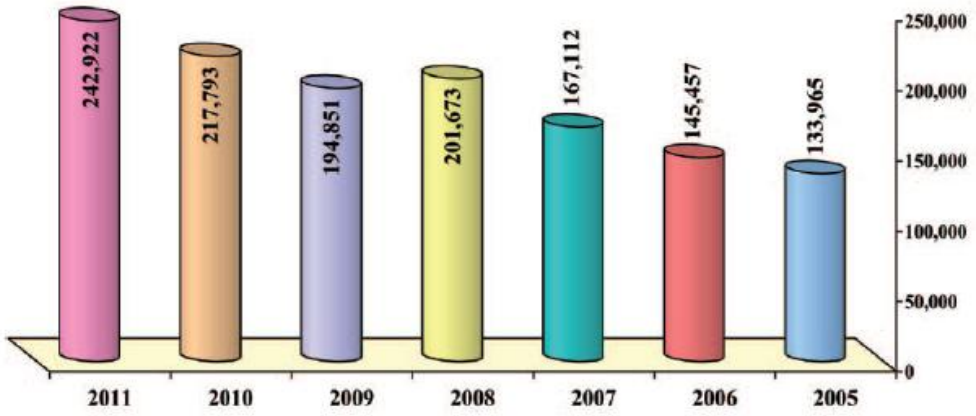

–المصدر : التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2011م .

تشير المعطيات اعلاه إلى الاستقرار شبه الكامل للمنحى التصاعدي للناتج المحلي الإجمالي الإسرائيلي،و يمكن إرجاع ذلك إلى السيطرة الإسرائيلية على كامل الجوانب الاقتصادية على الأرض واستغلالها لصالح اقتصادها،وكذا استنزاف الإمكانات والمقدرات الفلسطينية لصالحه.

ولمعرفة حقيقة الهيمنة الإسرائيلية الاقتصادية على الاقتصاد الفلسطيني يكفي أن نتطرق بالمقارنة بين الناتجين المحليين لكل اقتصاد ،فبمقارنة بسيطة بين الاقتصاديين سنة 2009م نجد أن الناتج المحلي الإجمالي الإسرائيلي الذي بلغ 194.812 مليون دولار يزيد بأربعين ضعفا تقريبا عن نضيره الفلسطيني ،وهو مؤشر واضح عن مدى الاستغلال الإسرائيلي للاقتصاد الفلسطيني والجدول والرسم البيانيين التاليين يوضحان **مقارنة بسيطة بين الناتجين المحليين الإجماليين الفلسطيني والإسرائيلي في الفترة(2005م–2009م)**:

السنة	إجمالي الناتج المحلي الإسرائيلي	إجمالي الناتج المحلي الفلسطيني (الضفة والقطاع)
2005	134,254	4,559.5
2006	145,822	4,322.3
2007	166,990	4,554.1
2008	202,113	4,820.9
2009	194,812	5,147.2

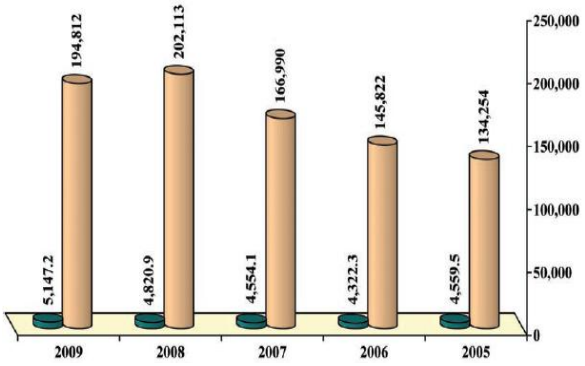

المصدر : محسن صالح وآخرون ،التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2009، المرجع السابق الذكر ،ص388.

– **الرؤية الفلسطينية لمسألة الاقتصاد** : يرى الجانب الفلسطيني أن الاحتلال الإسرائيلي قد أحدث اثر سلبيا بعيد المدى على الحياة الاقتصادية والتجارية الفلسطينية،ومنع الفلسطينيين من تحقيق إمكاناتهم الاقتصادية،وأجبر عدة قطاعات على الاعتماد شبه الكلي على الاقتصاد الإسرائيلي ،لذا يجب إنهاء هذا الاعتماد الاقتصادي التعسفي،وممارسة الحقوق والحرية الاقتصادية الفلسطينية كما يضمنها القانون الدولي.وفي ذلك ورد على الموقع الرسمي لمنظمة التحرير الفلسطينية التصور التالي لطبيعة العلاقات الاقتصادية الفلسطينية الإسرائيلية كما يراها المنظّر الفلسطيني[1] :

– **"نسعى ليكون في متناول أيدينا جميع الوسائل المتاحة لتحقيق نمو وازدهار اقتصادي دائم،لهذا الغرض نسعى إلى تنفيذ المبادئ والمعايير القانونية المتعارف عليها دوليا وذلك من اجل التوصل إلى اتفاقيات اقتصادية وتجارية عادلة".**

– **"يجب أن تكون لنا سيطرة كاملة على نظامنا الاقتصادي،بما في ذلك السياسات المرتبطة بالاستيراد و التصدير ، و نتطلع إلى إقامة علاقات تجارية مستقرة وعادلة وفعّالة مع إسرائيل".**

–**"إلى حين التوصل إلى اتفاق سلام نهائي مع إسرائيل يجب تنفيذ بروتوكول باريس الاقتصادي بحذافيره" .**

–**الرؤية الإسرائيلية لقضية الاقتصاد:** ينطلق التصور الاسرائيلي من قراءة مخالفة تماما لما يراه الفسطينيون،فحسبهم فان الجانب الإسرائيلي يتحمل أعباء كثيرة جدا من اجل تحسين الأوضاع الاقتصادية للشعب الفلسطيني خاصة بالضفة الغربية،وان مختلف الاتفاقات الاقتصادية والتجارية مع الفلسطينيين ساهمت في تحمل هذه المسؤولية المعقّدة–حسبهم–،إلا انه هناك استثناء "التقييد" (حركية البضائع ،غلق المعابر،منع اليد العاملة....) لضرورات أمنية لا يمكن التنازل عنها:

"بذلت إسرائيل جهوًدا كثيرة منذ التوقيع على اتفاقات أوسلو لبناء تعاون اقتصادي فلسطيني إسرائيلي في نطاق مسيرة السلام، ونتيجة لذلك، قد توسعت التجارة الفلسطينية كما توسعت ظاهرة تشغيل العمال الفلسطينيين في إسرائيل،وكذلك كان تعاون اقتصادي في مجالات أخرى منذ 1994موحتى تفجّر موجة العنف في سبتمبر2000م. كما إن إسرائيل قامت بالتعاون مع السلطة الفلسطينية بأعمال مختلفة واسعة النطاق منذ 1994 لتشجيع وتحسين حربة التحرك للبضائع والعمال من مناطق السلطة الفلسطينية إلى إسرائيل .وبالإضافة إلى ذلك ، تم إنشاء مناطق صناعية في السلطة الفلسطينية بفضل استثمارات إسرائيلية كبيرة ومكافآت اقتصادية،وكان لهذه الأعمال تأثير مهم وإيجابي على الاقتصاد الفلسطيني[2].

---

[1] - **نظرة على المفاوضات** ،الموقع الرسمي لمنظمة التحرير الفلسطينية :دائرة شؤون المفاوضات ، على الرابط :
http://www.nad-plo.org/atemplate.php?id=17 تاريخ الاطلاع :**2015/11/30**م.

[2] - الموقع الرسمي لوزارة الخارجية الاسرائيلية ،**اسئلة يتكرّر طرحها:اسرائيل والنزاع العربي والسلام** ، على الرابط الالكتروني :
http://mfa.gov.il/MFAAR/IsraelAndTheMiddleEast/PeaceProces

من خلال هذا المنظور الإسرائيلي الذي اقتبسناه من موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية نلاحظ أن الجانب الإسرائيلي يرى أنه في خدمة الاقتصاد الفلسطيني وليس معرقلا له ،فإسرائيل على حسب هذا الطرح اتخذت عددا من الإجراءات للمساعدة على تسهيل زيادة نسبة التشغيل والنشاط التجاري الفلسطيني منها قيامها بزيادة عدد العاملين الفلسطينيين المأذون لهم بالعمل داخل إسرائيل بالإضافة إلى زيادة عدد العاملين الفلسطينيين الذين يحق لهم المبيت في إسرائيل،حيث[1]:

1 – "قامت إسرائيل من خلال التعاون الوثيق مع الأطراف الدولية الحكومية وغير الحكومية ، بتسهيل تنفيذ مختلف مشاريع البنية التحتية في الضفة الغربية والتي تدعم إنشاء اقتصاد فلسطيني مستقر.كما تقيم إسرائيل تعاونا اقتصاديا واسع النطاق مع الفلسطينيين ، يتضمن منه التعاون المالي الذي يؤمن الانسياب السلس للدخل المتأتي من الضرائب إلى السلطة الفلسطينية واستئناف المناقشات والاجتماعات التي تعقدها اللجنة الاقتصادية المشتركة التي كانت قد أنشئت تنفيذا لبروتوكول باريس للعلاقات الاقتصادية" .

عموما،تختلف وجهة نظر كل طرف لمسألة الاقتصاد،انه هناك اختلاف كبير حول تفسير الأوضاع من الجانبين،ففي حين يريد الجانب الفلسطيني التفاوض حول المسألة من أجل التغيير والتوجه إلى حرية اقتصادية أكبر، يرى الجانب الإسرائيلي انه يتحمل عبئ الفشل الاقتصادي الفلسطيني وأنه يساهم قدر الإمكان للنهوض به وازدهاره ،ويحاول الحفاظ على الأمر الواقع الاقتصادي كما هو .

ب –قضية المياه : يعتبر الشرق الأوسط من اكبر مناطق العالم شحّا في مصادر المياه،أما في موضوع الصراع الفلسطيني الإسرائيلي فتعتبر قضية المياه من بين أهم المسائل التي حدّدها الجانبان الفلسطيني والإسرائيلي(منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل) كإحدى قضايا التفاوض للوصول إلى الحل النهائي .

تاريخيا،ظلت المياه على رأس أولويات الدولة اليهودية بعد قيامها عام 1948م،إذ تم إعداد الخطط لاستثمار كل ما يقع في أيدي الإسرائيليين من موارد مائية تمهيد ا لاستقبال أعداد كبيرة من المهاجرين اليهود إليها،وقد وضعت السياسة الإسرائيلية نصب عينيها عدم إهدار أي نقطة ماء يمكن الحصول عليها في فلسطين، ولذلك كان قرار تأميم المياه في عام 1949م ، ويقضي باعتبار المياه ملك عاما، للدولة فقط حق التصرف فيها ،وفي عام 1955م صرّح "ديفيد بن غوريون" رئيس وزراء

[1] - الموقع الرسمي لوزارة الخارجية الإسرائيلية ، **ماذا فعلت إسرائيل لتحسين اقتصاد الضفة الغربية** ، او على الرابط الالكتروني :
http://mfa.gov.il/MFAAR/IsraelAndTheMiddleEast/PeaceProcess/Pages/IsraeltheConflictandPeaceAnswerstofre quentlyaskedquestions2010.aspx ، تاريخ الاطلاع : 2015/12/28م.

إسرائيل قائلا"إن اليهود يخوضون مع العرب معركة المياه،وعلى نتائج هذه المعركة يتوقف مصير إسرائيل وإذا لم ننجح في هذه المعركة فإننا لن نكون في فلسطين ."[1] وبعد احتلال إسرائيل لبقية الأراضي الفلسطينية في أعقاب حرب 1967م،سارعت إلى السيطرة الكاملة على الموارد المائية الفلسطينية،حيث أصدرت عددا من الأوامر العسكرية،كان أولها قبل انتهاء العمليات العسكرية يوم1967/6/7 يتم بمقتضاها نقل جميع الصلاحيات بشأن المياه في الضفة الغربية وقطاع غزة إلى الحاكم العسكري الإسرائيلي،ثم تلا هذا الأمر سلسلة من الأوامر العسكرية.[*]، ومن خلالها أصبحت إسرائيل تسيطر ليس فقط على الأرض، وإنما على ما فوق الأرض وما تحتها،وأضيفت إلى حيازتها ثلاث أحواض جوفية في الضفة الغربية،كما باتت المتحكم الرئيسي بمياه نهر الأردن.

أما في اتفاقيات أوسلو 1993م[*]، فقد حرصت إسرائيل على ان تبقى لها السيادة على الموارد المائية،وان تستمر سيطرتها عليها،فهذه الاتفاقياتلم تمنح الفلسطينيين السيادة على مواردهم بقدر ما أعطتهم مسؤولية جزئية لإدارة موارد مائية غير كافية للاستعمال الفلسطيني .

وعند توليه وزارة البنية التحتية عام 1996م،اعد شارون خطته التي عرفت بخطة **"حدود السيطرة"**على مصادر المياه، وتضمنت إقامة حزام امني يمنع الفلسطينيين من القيام داخل منطقة هذا

---

[1] -حمد نبيل محمود فؤاد،**المياه ومفاوضات السلام في الشرق الأوسط**" ورقة مقدمة للمؤتمر السنوي الثالث، بعنوان :"المياه العربية وتحديات القرن الحادي والعشرين"،مصر : 24-26 نوفمبر 1998 ، ص297.

***- من ابرز هذه الأوامر العسكرية :**

- الأمر رقم 92 بتاريخ 1967/8/15، وينص على منح كامل الصلاحية في السيطرة على كافة المسائل المتعلقة بالمياه لضابط المياه المعين من قبل المحاكم الإسرائيلية .-

- الأمر رقم 158 بتاريخ 1967/8/19، وينص على أن يمنع منعاً باتاً إقامة أي إنشاءات مائية جديدة بدون ترخيص، ولضابط المياه حق رفض أي ترخيص دون إعطاء الأسباب.

- الأمر رقم 291 الصادر عام 1967،وينص على أن جميع مصادر المياه في الأراضي الفلسطينية أصبحت ملكاً للدولة وفقاً للقانون الإسرائيلي عام 1969 .

.- الأمر العسكري رقم 948 الذي ينص على إلزام كل مواطن في قطاع غزة بالحصول على موافقة الحاكم العسكري الإسرائيلي إذا أراد تنفيذ أي مشروع يتعلق بالمياه، بالإضافة إلى الأمر رقم 457 عام 72، 715 عام 77، 1336عام 1991

***- ورد في النبد السابع، الفقرة الرابعة من اتفاقيات أسلو ما نصه:**" من أجل مساعدة المجلس على تشجيع النمو الإتصادي حال إنشائه سيشكل المجلس ضمن أمور أخرى، سلطة كهرباء فلسطينية، سلطة ميناء بحري في غزة، بنك تنمية فلسطيني، صادرات فلسطينية، سلطة بيئة فلسطينية، وسلطة أراضي فلسطينية **وسلطة إدارة مياه فلسطينية** وأي ل شلطات يتفق عليها وفق للاتفاقية الانتقالية التي ستحدد صلاحيتها ومسؤولياتها".

الحزام بأية نشاطات وأعمال تشمل حفر الآبار أو إقامة السدود وغيرها من النشاطات المتعلقة بالجانب المائي"،مع العلم أنه هناك ثلاث مصادر رئيسية للمياه في فلسطين: [1]

أ -**الأحواض الجوفية**: في فلسطين التاريخية هناك سبعة أحواض للمياه الجوفية، هي(:حوض الجليل الغربي، حوض بحيرة طبرية، الحوض الساحلي، حوض النقب، الحوض الشرقي، الحوض الشمالي الشرقي، الحوض الغربي)، وتقع الثلاثة الأخيرة في الضفة الغربية بحسب اتفاقيات(أوسلو)، إضافة إلى حوض غزة المصنف كجزء من الحوض الساحلي،وطاقته الإنتاجية تقدر بحوالي60 50 مليون متر مكعب سنوياً.

تقدّر كمية المياه المتجددة في هذه الأحواض (الغربي ،الشمالي الشرقي،الشرقي) ب 679مليون م^3/السنة،ويعدّ الحوض الغربي اكبر هذه الأحواض،كما أن نسبة 80٪ من مناطق تغذيته تقع ضمن حدود الضفة الغربية،بينما 80٪ من مناطق تخزينه تقع في الأراضي إلي احتلتها إسرائيل سنة 1948م ،وتقوم إسرائيل باستخراج واستغلال الجزء الأكبر من هذه الأحواض .

ب – **نهر الأردن**: أما المصدر الثاني للمياه في فلسطين فهو نهر الأردن، وهو أهم مجرى سطحي للمياه، ويبلغ معدل التصريف السنوي للنهر بين1.2 مليار و1.6 مليار متر مكعب سنوياً، تستأثر إسرائيل بحوالى 55٪على حساب الدول المشاطئة،الأخرى(:لبنان وسورية والأردن)، فيما يحرم الفلسطينيون نهائياً من مياه النهر منذ العام 1967م،وقامت "إسرائيل" باستغلال مياه الأردن من خلال مشاريع أحادية الجانب،وبشكل يخلّ كثيرا بالحقوق المائية الفلسطينية،والدول المطلة على النهر ..،وهو الأمر الذي تسبّب بانخفاض كمية المياه المتدفقة من النهر من 1.250مليون م^3/ السنة في بداية الخمسينات من القرن العشرين إلى ما لا يزيد عن 200مليون م^3/السنة من المياه سنة 2009م[2].

---

[1] - جعفر صدقة ،أزمة المياه في الأراضي الفلسطينية:شح الموارد وإشكالات الأداء،**سياسات** ،العدد5،فلسطين :رام الله ،معهد السياسات العامة ،صيف 2008م،ص ص 16-17.

[2] – محسن صالح وآخرون، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2009 م **المرجع السابق الذكر** ،ص 323.

2 – النسب المئوية للمياه التي تحصل عليها الدول المشاطئة لنهر الأردن سنة 2007م

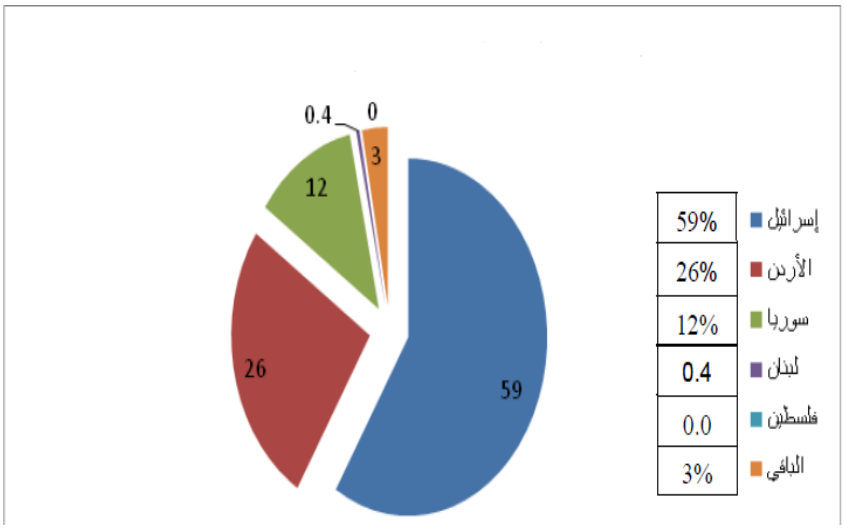

المصدر :فرحان موسى حسين علقم ،الصراع حول السيادة في فلسطين في ظل اتفاقيات اوسلو:المخزون المائي انموذجا،رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة لجامعة القدس،فلسطين :2012م،ص 35.

ت–**الينابيع وآبار الجمع:** إضافة إلى الأحواض الجوفية، ومياه نهر الأردن، يوجد في الضفة الغربية حوالى300 نبع تصرف حوالى 51 مليون متر مكعب من المياه سنوياً، إضافة إلى مياه الأمطار التي تجمع في آبار ملحقة بالمنازل،ومن الصعب تقدير كمية المياه التي يتم جمعها سنوياً في هذه الآبار وقد عزلت المئات منها بمجرد بناء"إسرائيل" للجدار العازل،الأمر الذي يحول من دون استخدامها من طرف الفلسطينيين ،او على الأقل فرض قيودا عسكرية صارمة على استخدامها

،فقد تم عزل 31 بئرا ارتوازيا ينتج سنويا حوالي 4.5مليون م^3،كما ان سيطرة "إسرائيل" على شرق الضفة الغربية –التي تعتبرها مناطق عسكرية مغلقة– أدى إلى السيطرة على موارد مائية أخرى خاصة بالفلسطينيين ،حيث تضم هذه المناطق أكثر من 105بئر ارتوازي و30منبعا ارتوازيا.[1]

[1] - المكان نفسه .

الآبار والينابيع الفلسطينية المعزولة من طرف الجدار شرق الضفة الغربية:

المصدر :الموقع الرسمي لمنظمة التحرير الفلسطينية: www.Nad-polo.org

وفي اللقاء الثالث للجنة المفاوضات للوضع الدائم [*] حول المياه خلال 2008م،قدّم الجانب الفلسطيني مسودة مقترح لأجندة موحدة،تتضمن المرجعيات التفاوضية الرئيسية، وبيان بمجاري أحواض المياه المشتركة الجوفية والسطحية، وآليات التعاون الفني، وطلب الجانب الفلسطيني مناقشة هذه الأجندة للتوصل إلى صيغة أجندة نهائية تكون مقبولة من قبل الطرفين،لتنطلق على أساسها المفاوضات النهائية حول ملف المياه،إلا أن الوفد الإسرائيلي رفض المقترح الفلسطيني،وأعاد رئيسه التأكيد على أن "الأجندة الموحدة التي يمكن القبول بها يجب أن تتضمن بندا واحدا وهو بند أوجه ومجالات التعاون المشترك للبحث عن مصادر مياه إضافية غير تقليدية، (ويقصد هنا مشاريع تحلية

*- جدير بالذكر أن المياه آخذت أيضا صورة المفاوضات المتعددة الأطراف وشملت المسارات الأردنية السورية اللبنانية ،**يقصد بالمفاوضات المتعددة الأطراف**: تلك الجان التفاوضية التي أخذت بالبحث في القضايا الإقليمية، وعلى رأسها المياه، إضافة إلى قضايا أخرى كالتسلح، والأمن، واللاجئين، وغيرها، والتي قادتها وأدارتها الدول الكبرى والدول المانحة، وقد أشرفت الولايات المتحدة على رئاسة لجنة المياه، ولجنة التسلح، وذلك لإدراك إسرائيل أهمية وحساسية قضية المياه، فهي قضية تشمل الاقتصاد، وعملية التنمية والتطوير، وكذلك تشمل الجانب القانوني، كمرجعية لحل النزاعات المائية، كما تمثل المياه قضية إستراتيجية ترتبط بحياة الشعوب، والأمن، والاستقرار.

مياه البحر) حيث لم تعد توجد مياه عذبة في مجاري الأحواض المشتركة يمكن التفاوض حولها وتقاسمها ...وأن ما تضمنته الأجندة الفلسطينية المقترحة من مواضيع غير قابلة للتفاوض مضيعة للوقت "[1].

وفي سنة 2008م، لم يتجاوز معدّل استهلاك الفرد الفلسطيني للمياه حدود 73لتر في اليوم،وهو مقدار متدني ليشكل سوى ما نسبته 53٪ من المعدل العالمي الذي يوصي بما كميته 150 لتر للفرد،مع الإشارة إلى أن نصف التجمعات الريفية الفلسطينية لا يتجاوز معدل الاستهلاك فيها 50لتر في اليوم (وبعضها غير مربوط أصلا بشبكة المياه)،بينما يتجاوز معدّل استهلاك المياه بالنسبة للفرد الإسرائيلي أربعة أضعاف ما يستهلك الفلسطيني ،حيث بلغ نصيب استهلاكه ذات السنة 300لتر في اليوم(وهو ضعف المعدّل العالمي [2].

إجمالي استهلاك المياه العام 2010م . **الاستهلاك المنزلي للفرد الواحد .**

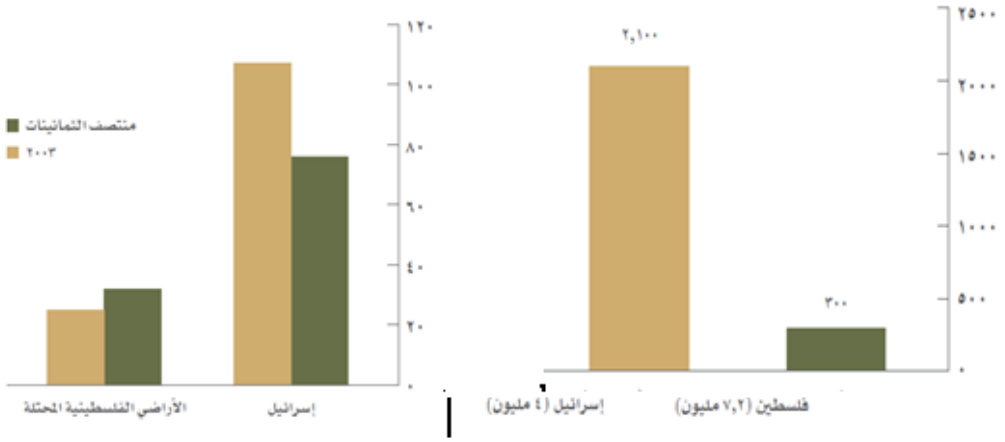

المصدر : **نظرة على المفاوضات** ،الموقع الرسمي لمنظمة التحرير الفلسطينية :دائرة شؤون المفاوضات ، على الرابط :

http://www.nad-plo.org/atemplate.php?id=17 تاريخ الاطلاع :2015/11/30م

وباستقرائنا لسلوك المفاوض الإسرائيلي في اغلب الاجتماعات الفلسطينية الإسرائيلية للوضع الدائم حول المياه،نلاحظ أنه يرفض رفضا قاطعا أن يطرح هذا الموضوع في جدول لجان المفاوضات متحججا في الغالب :" أن المفاوضات يستحيل أن تشمل حوض نهر الأردن، وبأن المياه الجوفية المستخدمة من قبل الإسرائيليين غير مطروحة للنقاش،فهذه المياه لم تعد موجودة، وبأنه جاء مع

[1] - سوزان عقل،**المياه في الضفة الغربية**، فلسطين : مركز التخطيط الفلسطيني ،سلسلة دراسات وتقارير، ، 1998م، ص 9-10.

[2] - التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2008م،ص 329.

أعضاء وفده للبحث في الأمور الفنية وأوجه ومجالات التعاون في مجال المياه حول مصادر مياه إضافية غير تقليدية وما شابه ذلك، وأن المهام التي كلف بها هي مهام فنية، ولذلك لن يكون هناك أي حديث له في إطار هذه اللجنة حول ما يسمى بحقوق "المشاطئة" وحقوق الانتفاع والمشاركة في حوض نهر الأردن والأحواض الجوفية، وبأن هذا الأمر خارج صلاحياته".

3 – الرؤية الفلسطينية من قضية المياه : يرى الجانب الفلسطيني أن "إسرائيل" استمرت في الاستخدام غير العادل لمصادر المياه دون انقطاع منذ "اتفاقيات أوسلو"،أين كان من المفترض ان يتم العمل على تطوير مصادر تؤمن كميات إضافية منه،كما أن إسرائيل تقوم بتزويد الفلسطينيين فعليا بأقل من نصف الكمية المتفق عليها في" أوسلو"في حين تضاعف عدد السكان الفلسطينيين منذ توقيع الاتفاق،مما يعني أن الفرد الفلسطيني يعاني من أزمة مياه خانقة .وعليه فإن[1]:

4 – "نيل حقوقنا في المياه وتخصيص كميات عادلة مطلبان أساسيان للتوصل إلى حل ناجح يقوم على أساس الدولتين ويحقق الاستقرار السياسي في المنطقة".

5 – "يتوجب أن تكون لنا سيطرة كاملة على مصادرنا المائية ،وان نتمكن من الوصول اليها بكل حرية .

6 –"ارتضينا مبدأ قانون المياه الدولي الذي ينص على أن لفلسطين وإسرائيل الحق في الحصول على مخصصات عادلة ومعقولة من مصادر المياه المشتركة ".

الملاحظ أن الرؤية الفلسطينية مبنية على إسقاطات القانون الدولي للمياه،غير ان ميزان القوى على الأرض هو الأساس الذي يعتد به الجانب الإسرائيلي،الذي يرفض في غالب الأحيان الالتزام باللوائح الدولية والمطالب الفلسطينية في هذا الشأن .

7 – الموقف الإسرائيلي من قضية المياه : تعتمد إسرائيل في سياستها المائية على مبدأ التوسع والاستيلاء،وبذلك فهي لم تكتف بالسيطرة على موارد مياه المناطق التي تحتلها داخل فلسطين التاريخية،لتتجاوز بذلك حدودها الجغرافية إلى موارد المياه في الدول العربية المجاورة، وخاصة منابع الأنهار في كل من لبنان وسوريا، ومجرى نهر الأردن،كما لم تلزم نفسها بأي اتفاقات وحلول مائية،كانت قد تعهدت ووقعت عليها مع الجانب الفلسطيني أو الجانب العربي، بحيث كانت متطلبات الأمن المائي الإسرائيلي فوق أي اعتبارات والتزامات موقعة.

---

[1] - **نظرة على المفاوضات** ،الموقع الرسمي لمنظمة التحرير الفلسطينية :دائرة شؤون المفاوضات ، على الرابط : **http://www.nad-plo.org/atemplate.php?id=17** تاريخ الاطلاع :**2015/11/30**م.

2- القضايا المدرجة ضمن مرحلة الوضع النهائي :

بدا جليا منذ بداية المحطات التفاوضية أن هناك تمايز في الوزن التفاوضي بين القضايا المطروحة للنقاش،سواء للطرف الإسرائيلي أو الفلسطيني،فالمستوطنات والقدس واللاّجئين مثلا تعتبر جوهر التفاوض وأساسه،وكثيرا ما سعى الجانب الإسرائيلي إلى عدم إدراجهما منذ البداية في جدول الأعمال لحساسيتهما،والعمل على التفاوض على قضايا اقل أهمية — ان لم نقل هامشية- بحيث لا يمكن الوصول من خلالها إلى حل دائم وجذري للصراع،وهذا الأمر يعتبر في حد ذاته جزءا من الإستراتيجية التفاوضية للمنظر الإسرائيلي.ومن بين قضايا الوضع النهائي:

2 1 - **قضية المستوطنات**: لقد أدّى إعلان قيام"إسرائيل"في العام 1948م إلى اغتصاب 78٪ من أراض فلسطين التاريخية،بيد أن هذه الأرض المغتصبة لم تكن في يوم من الأيام بعد ذلك رقعة جغرافية موحدة،حيث انه سرعان ما ظهرت مع الأيام الأولى للسيطرة الإسرائيلية كرقع مترامية الأطراف شكلها العام ثلاث وحدات جغرافية متباينة من ناحية المساحة وغير متجانسة من ناحية التواصل والترابط : الأولى قامت عليها "إسرائيل"،والثانية "الضفة الغربية"،والثالثة "قطاع غزة "،وفي العام 1967م أكملت إسرائيل احتلال أجزاء واسعة من الضفة الغربية وقطاع غزة،وحافظت أيضا على واقع "التمزيق الجغرافي للأرض"من خلال إبقاء الوحدات الجغرافية الثلاث،فيما شرعت عن طريق عمليات الاستيطان الممنهج والمخطط إلى التغلغل في أجزاء من الضفة الغربية —خاصة منها القدس الشرقية،والى تفتيت مخطط للضفة بعد ان انسحبت من قطاع غزة العام 2005م وفق قرار أحادي الجانب عرف بخطة "فك الارتباط"القطاع ،محولين الضفة إلى مجموع من الوحدات الصغرى اللاّمتناهية المفتتة والمترامية الأطراف والمعزولة جغرافيا عن طريق " **المستوطنات اليهودية** الصغرى والكبرى"،"العسكرية والمدنية"،"الاقتصادية والأمنية"، "الزراعية والصناعية"(*).

-**الرؤية الفلسطينية لمسألة الاستيطان والمستوطنات**:يرى الفلسطينيون أن إسرائيل بسعيها لتوسيع المستوطنات تنتهك القانون الدولي،حيث يعيش إلى غاية سنة 2012م أكثر من نصف مليون مستوطن في الضفة الغربية ،منهم 190.000 مستوطن في القدس الشرقية وحولها في مستوطنات أقامتها إسرائيل بطريقة غير قانونية وعلى مساحات من أراض لفلسطينيين انتزعت منهم بطريقة غير

*- تختلف هذه المستوطنات في حجمها من مستوطنات ناشئة على اختلاف انواعها ،أو بؤر استيطانية تتألف من عدة منازل متنقلة إلى مدن متكاملة تأوي آلاف المستوطنين .

قانونية،كما أن هدف المستوطنات الإسرائيلية حسب تقرير دائرة شؤون المفاوضات لعام 2012م هو"**إحداث تغيير لمعالم ووضعية الأراضي الفلسطينية المحتلة من الناحيتين الجغرافية والديموغرافية**" ،كما ورد في التقرير أن:"**إسرائيل تهدف من وراء بناء المستوطنات إلى مصادرة أراضينا ومصادرنا الطبيعية بطرق غير قانونية،وخنق شعبنا داخل جيوب ضيقة وعزل القدس الشرقية عن بقية ارضي الضفة الغربية،فالمستوطنات الإسرائيلية تشكل التهديد الأخطر الذي يعيق إقامة دولة فلسطينية مستقلة،ويجعل من الصعب تحقيق سلام عادل ودائم بين الفلسطينيين والإسرائيليين لأنها تحد من التواصل الإقليمي والنمو الاقتصادي.**"[1]

-الرؤية الإسرائيلية لمسالة الاستيطان والمستوطنات :يذهب الجانب الإسرائيلي في تصوره لهذه القضية إلى التأكيد أن الاستيطان والتوطين في كامل أرض فلسطين التاريخية حق تاريخي (أرض الميعاد التي وهبها الرب لهم) وسياسي وقانوني (وعد بلفور وصك الانتداب).وبالتالي فإن الاستيطان والمستوطنات لا تشكل على الإطلاق —وفق المنظور الإسرائيلي- عقبة أمام العملية التفاوضية والسلام بصفة عامة،ولعلّ أهم ما يلخّص وجهة النظر الإسرائيلية هذه،الطرح الذي تقدّمه وزارة الخارجية الاسرائيلية على موقعها الالكتروني بعنوان: هل تشكل المستوطنات الإسرائيلية" عقبة بوجه السلام"؟،أين يرد فيه الجواب على النحو التالي:

" **لسنوات أكثر ممّا ينبغي، يجري الترويج للزعم المتكرر حتى الغثيان والقائل بأن العقبة الأولى التي تقف في طريق السلام هي التواجد اليهودي في الضفة الغربية وغزة (حتى بعد انفصال إسرائيل عن غزة)،هذه الرؤية الخاطئة تتغاضى عن أي مسؤولية تقع على عاتق الفلسطينيين للتوصل إلى حل سلمي وحسب ، بل تتجاهل تأريخ النزاع ... كما أنها تتجاهل آلاف السنين من الوجود اليهودي على أرض إسرائيل الوطن التاريخي للشعب اليهودي. إن حق اليهود في إعادة الاستيطان في كافة أنحاء أرض إسرائيل قد اعترف به المجتمع الدولي لأول مرة سنةم 1922 حين أصدرت عصبة الأمم قرار الانتداب على فلسطين وكان الهدف من هذا القرار هو تسهيل إنشاء وطن قومي للشعب اليهودي على أرض موطنه القديم حيث تحدث البند السادس للقرار المذكور عن"استيطان مكثف لليهود على الأرض بما في ذلك أراضي الدولة غير الضرورية للمصلحة العامة لأكثر من ألف سنة كانت المرة الوحيدة التي منع فيها الاستيطان اليهودي في الضفة الغربية خلال الاحتلال الناشئ عن غزو مسلح لتلك المنطقة، وخلال تلك الحقبة انه الظلم الصارخ لا يُعقل أن يحرم اليهود من حقهم في إنشاء المنازل في تلك المناطق وعليه فإن الملكية القانونية للأراضي التي تم اقتناؤها في السابق لا تزال شرعية إلى يومنا هذا.**"[2]

---

[1] -**نظرة على المفاوضات** ،منظمة التحرير الفلسطينية :دائرة شؤون المفاوضات ،على الموقع الالكتروني :www.nad-plo.org ،تاريخ الاطلاع : 2014/10/12م.

[2] -الموقع الرسمي لوزارة الخارجية الإسرائيلية ، **هل تشكل المستوطنات عقبة بوجه السلام ؟**، او على الرابط الالكتروني :
http://mfa.gov.il/MFAAR/IsraelAndTheMiddleEast/PeaceProcess/Pages/IsraeltheConflictandPeaceAnswerstofre quentlyaskedquestions2010.aspx ، تاريخ الاطلاع : 2015/12/28م.

وعطفا على هذا التصور،نلاحظ أن المنظّر الإسرائيلي يحاول أن يقدّم أكبر قدر من المبرّرات الدينية التاريخية والسياسية القانونية التي تبني الشرعية الاستيطانية،حتى انهم يقدّمون قراءتهم الخاصة لوعد بلفور وصك الانتداب وقرار التقسيم،ومختلف القرارات الأممية،ففي موضع أخر يتم التساؤل: هل النشاط الاستيطاني الإسرائيلي في فلسطين شرعي ؟،لترد الإجابة على نحو يهدف إلى تبريرة كمايلي:

"كثيرا ما يزعم الفلسطينيون أن النشاط الاستيطاني غير شرعي ويدعون إسرائيل إلى تفكيك جميع المستوطنات، إنهم في الحقيقة يطالبون بأن يغادر اليهود كافة الضفة الغربية وهو شكل من أشكال التطهير العرقي، إن دعوة الفلسطينيين إلى إزالة الوجود اليهودي بكامله من الأرض المتنازع عليها للضفة الغربية ليست تمييزية ومستهجنة فحسب بل إنها لا تستند إلى أساس في الاتفاقات المعقودة بين إسرائيل والفلسطينيين."

ما يلاحظ من الطرح الإسرائيلي هذا،أن المطلوب من الفلسطينيين ليس فقط ضرورة القبول بالأمر الواقع الاستيطاني من خلال شرعنة الهجرات الاستيطانية اليهودية والبناء الاستيطاني،فقد اصبح-وفق المنظور الاسرائيلي- مجرّد الدعوة إلى طردهم أو تفكيك المستوطنات شكل من اللاّسامية والأبرتهايد في حقهم.

عموما،فقد تميّز الموقف الإسرائيلي من قضية الاستيطان والمستوطنات بالمراوغة ،بحيث سعى دائما الإسرائيليون إلى جعل هذا الموضوع محل تفاوض ونقاشات ثنائية فقط ويرفض أي طرف ثالث دولي،والهدف من ذلك هو عدم إعطاء أي صبغة دولية لهذه الاتفاقات لكي لا تكون ملزمة في وقت من الأوقات ،ولذلك ورد في موقع وزارة الخارجية الاسرائيلية في هذا الشأن مايلي :

"وفي الحقيقة فإن المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية لا تخرق الاتفاقات القائمة بين إسرائيل والفلسطينيين،أما الادعاء بخلاف ذلك فيجب النظر إليه على أنه محاولات لتشويه التاريخ بدافع سياسي، إن الاتفاقات المختلفة التي تم التوصل إليها بين إسرائيل والفلسطينيين منذ عام 1993 تقضي بشكل صريح بأن يتم الاحتفاظ بقضية المستوطنات لمفاوضات الوضع النهائي المقرر إجراؤها في المرحلة الختامية من محادثات السلام .وقد اتفق الجانبان بشكل صريح على أن السلطة الفلسطينية ليس لها اختصاص في المستوطنات ولا سيطرة لها عليها حتى يتم الفراغ من اتفاق الوضع النهائي".

2 2 – قضية الحدود :

تعتبر مسالة الحدود من أعقد القضايا المطروحة للتفاوض اليوم ،لما لها من إرهاصات تاريخية ومرجعيات دينية وأساطير"توراتية تلموذية" يهودية صهيونية مبنية على تصورات تكاد تكون

"خرافية"وغير معقولة،تحاول ان تنظّر لطبيعة"الكيان الإسرائيلي"المستقبلي وحدوده وامتداداته الجغرافية الجيوسياسية[*] .

قانونيا ، يعدّ قرار التقسيم الصادر عن هيئة الأمم المتحدة في 1947/11/29م أول مرجع قانوني دولي انشأ "إسرائيل" وأعطى لها حدودا ،فقد تضمن القانون —كما رأينا سابقا–دولتين عربية ويهودية (وعيّن حدودهما)وانشأ اتحاد اقتصادي بينهما مع تدويل القدس والمنطقة المحيطة بها . وقد حددّ هذا القرار حدود كل من الدولتين:الدولة العربية (فلسطين) كانت تضم مناطق الجليل الأعلى والجليل الغربي والضفة الغربية وقطاع غزة على مساحة 42.88٪ من المساحة الكلية لفلسطين،أما الدولة اليهودي (إسرائيل) فكانت تشمل منطقة الجليل الشرقي والمنطقة الساحلية حتى قطاع غزة (عدا حيفا)ومنطقة النقب،على ما نسبته 56٪ من المساحة الكلية [2].

وفي ذلك يرى "دومنيك قيدال"في كتابه "الأبواب المائة للشرق الأوسط" أن :"خطة التقسيم لم تطبق قط،فقيادة الصهاينة لم يقبلوا بها إلى على سبيل المناورة ولم يتخلوا أبدا عن حلم "إسرائيل الكبرى"،كانوا يريدون أكثر من الحصة التي أعطتهم إياها الأمم المتحدة " [3] ،كما ان الطرف العربي (الفلسطينيين)رفضوها بشدة ورفضوا حتى مبدأ قيام دولة يهودية على أراضيهم ،فيما كانت بريطانيا تأخذ دور المترقب لتطور الأوضاع آملة على الإبقاء على الحد الأدنى من نفوذها في المنطقة.

---

* - في هذا الجانب يختلف رجال الدين اليهود مع المؤرخون والسياسيون بشان حدود الدولة اليهودية "إسرائيل" كما وردت في أسفار التوراة ،حيث يرى رجال الدين أن الحد الأدنى لها هو نهر "دان " شمالا و"بير السبع "جنوبا ،وان تشمل رقعتها ضفتي نهر الأردن بحيث تصل حدودها الشرقية إلى بادية الشام والغربية إلى البحر المتوسط ،أما حدها الأقصى فهي "إسرائيل من الفرات إلى النيل "،وتشمل الأراضي الواقعة حتى البحر المتوسط غربا ووادي عربة ووادي العريش وصحراء سيناء في الجنوب الغربي وخليج العقبة جنوبا وشرق الأردن شرقا ونهر الفرات حتى صيدا في الشمال والشمال الشرقي .

2 -السفير طاهر شاش،**المرجع السابق الذكر** ،ص 189.

3 - دومينيك قيدال ،ترجمة ميشال كرم ، **المرجع السابق الذكر** ،ص 183.

ولى عمليات التوسع الإستيطاني الإسرائيلي بعد قرار التقسيم:

المصدر: http://vip.elagha.net/vipagha.php?id=148

من الخريطة نلاحظ المفارقة الكبيرة: إسرائيل ككيان جديد تستحوذ على مساحة أكبر (أكثر من ضعفين) من حصة الفلسطينيين) ،كما ان عمليات الضم لحصة الفلسطينيين من القرار قد بدأت عشية صدور القرار في حد ذاته(*) .

قبل حرب1967م كان عرض الدولة اليهودية لا يتجاوز 15كلم في أماكن معينة [2].في حرب 1967م،احتلت القوات العسكرية الإسرائيلية مساحات كبيرة مماّ تبقى من الحصة الفلسطينية البالغة

---

* - تشمل فلسطين التاريخية ما قبل العام 1948 كل من إسرائيل وقطاع غزة والضفة الغربية والقدس ، خضعت فلسطين التاريخية في العام 1922 م للانتداب البريطاني على النحو الذي أقرّت به عصبة الأمم. ،وفي العام 1947، أوصت الجمعية العمومية للأمم المتحدة بتقسيم فلسطين وكانت هذه التوصية ضد رغبات غالبية السكان ، خصصت خطة التقسيم 55 بالمائة من فلسطين لإقامة الدولة اليهودية ، في وقت شكل فيه اليهود –ومعظمهم كانوا من المهاجرين الجدد– ثلث عدد السكان وامتلكوا أقل من 7 بالمائة من أرض فلسطين ، بعد التصويت على تقسيم فلسطين بوقت قصير، شنّت الميليشيات اليهودية المسلحة حملات عسكرية لمصادرة المزيد من أراضي فلسطين التاريخية، واستولت على مساحات فاقت المساحات التي أوصت بها خطة التقسيم التي اقترحتها الجمعية العمومية، وبعد عدة أشهر من التوسع العسكري أعلنت القوات الصهيونية في 14 ماي عام 1948 إقامة دولة إسرائيل. بعد يوم من هذا الإعلان، قامت ستة جيوش عربية بحملة ضد إسرائيل في محاولة منها لصد التوسع الإسرائيلي داخل المناطق الفلسطينية المخصصة للدولة العربية. مع نهاية الحرب عام 1948، سيطرت إسرائيل على 78 بالمائة من أراضي فلسطين التاريخية

[2]- Amos Yadlin , **a Time of décisions :toword agreements and alternative plans** ,israeil m :stategic survy for israil ,INSS ,2013-2014

22 ٪ والتي كانت تشمل الضفة الغربية والقدس الشرقية وقطاع غزة ،بعد أسبوعين من انتهاء الحرب قامت "إسرائيل"بتوسيع الحدود البلدية لمدينة القدس الشرقية بتمرير تشريع ينص على سريان القانون الإسرائيلي في المنطقة التي قامت إسرائيل بتوسيعها وضمها فعلياً إليها ،ومن ثم صدر مجلس الأمن الدولي القرار رقم 242في هذا الشأن ،لكن في غضون شهر واحد تم البدأ ببناء"المستوطنات غير المشروعة"داخل الأراضي الفلسطينية .وبين عام 1967م وحتى بداية التسعينات(بداية العملية التفاوضية الفلسطينية الإسرائيلية)،كرست"إسرائيل"واقعا توسعيا استيطانيا آخر رسمت من خلاله حدود أوسع "للكيان الإسرائيلي وصل حدود 78٪ من أراضي فلسطين التاريخية ،فيما بقي للفلسطينيين ما نسبته 22٪ فقط من أرضهم التاريخية،وهي في الحقيقة عبارة عن رقع جغرافية متقطعة الأوصال (بين الضفة الغربية وقطاع غزة،وداخل الضفة الغربية في حد ذاتها).

ومع انطلاق المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية مع مطلع التسعينات ظهر موضوع الحدود من المواضيع الشائكة ، وفي كل محطة تفاوضية يتم تأجيل هذا الموضوع لحساسيته إلى مفاوضات الحل النهائي(حسب الادعاء الإسرائيلي)، شأنه شأن الاستيطان والقدس، وعلى الرغم من أن موضوع الحدود هو أساس من أسس الدولة الفلسطينية التي يجري الحديث عنها، ولأجلها قبل الجانب الفلسطيني بالعملية التفاوضية .

وعموما، ومن خلال استقرائنا لمجمل المعطيات حول إشكالية الحدود ،نصل إلى قناعتين أساسيتين ومتناقضتين وهما:

أ أن التحديد الدقيق للحدود بين الجانبين هو الأمر الوحيد الذي يقرّ بوجود واستدامة الدولة الفلسطينية ،ويستند الفلسطينيون في هذا الشأن إلى قرارات الشرعية الدولية التي تعتبر حدود 1967م حدودا للدولة الفلسطينية المستقبلية .

ب أنه لا يوجد حدود في القاموس والفكر السياسي الإسرائيلي،فلا حدود مرسومة "لدولة إسرائيل"،إذ يعتبر الجانب الإسرائيلي حدود دولتهم تنتهي عند آخر موطئ للجنود الإسرائيليين[*].

-**الرؤية الفلسطينية لمسالة الحدود** : يرى الفلسطينيون قضية الحدود في الانسحاب الإسرائيلي الكامل من الضفة الغربية وقطاع غزة (انسحبت منه اسرائيل في العام 2005م لكنه يبقى دائما مهدّد

[*] - الملاحظ ان الفكر السياسي الاسرائيلي في مسألة الحدود يتلاقى مع السياسة التوسعية الفرنسية في الجزائر من وجهة انعدام نظرة واضحة للحدود ،فقد رفع الاستعمار الفرنسي في الجزائر نفس الشعار وهو :" البندقية والمحراث".

بالاجتياح) تطبيقا للقرارين الدوليين 242 و 338 وعلى مبدأ الأرض مقابل السلام والعودة إلى حدود 4 جوان 1967 م).

تتضح الرؤية الفلسطينية لمسألة الحدود من خلال ما ورد في الموقع الرسمي لمنظمة التحرير الفلسطينية:دائرة شؤون المفاوضات ،حيث يرى المنظر الفلسطيني مايلي :[1]

" إن حدود عام 1967م التي تفصل بين إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة هي الحدود المعترف بها دولياً ، تحظى هذه الحدود باعتراف المجتمع الدولي ودعمه بموجب القانون الدولي الذي يمنع الاستيلاء على الأراضي بالقوة ، لا يعترف المجتمع الدولي بالسيادة الإسرائيلية على أي جزء من الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس[*]

ويضيف:" **نؤمن أن حدود دولتنا هي حدود الضفة الغربية وقطاع غزة كما كانت عليه عشية احتلال إسرائيل للضفة الغربية وقطاع غزة عام 1967م، ولا يتعارض موقفنا هذا مع القانون الدولي الذي يمنع إسرائيل من الاستيلاء على الأراضي بالقوة. مع أن إسرائيل لا تملك أي سند قانوني للسيطرة على أراض احتلتها عام 1967م، ونحن على استعداد للخوض في مباحثات بهدف إجراء تغييرات محددة ومتبادلة ومتفق عليها حول حدود عام 1967 م في حال تبيّن أنها تغييرات تحقق مصالحنا**".

ومن جانب آخر تعتبر الحدود البحرية سواء مع"إسرائيل" أو مع دول مجاورة أخرى مسألة يجب مناقشتها والتفاوض بشأنها خاصة مع الجانب الإسرائيلي :" **ترتبط قضايا الحدود البحرية في المناطق الساحلية قبالة قطاع غزة والبحر الميت ،عليه يجب أن يتم ترسيم حدودنا البحرية بشكل عادل مع إسرائيل .....، كما ويجب ضمان حقوقنا في المناطق الواقعة داخل الحدود، بما في ذلك المصادر الطبيعية فيها، كما ويجب منحنا كامل الحقوق البحرية بموجب القانون الدولي الذي يخوّل دولة ساحلية السيطرة على عدة مناطق بحرية...**"

لكن "إسرائيل" ترفض إقامة دولة فلسطينية على حدود م 1967م والتي لا تزيد مساحتها عن 22٪من مساحة فلسطين التاريخية، وترفض أن تكون القدس الشرقية عاصمة لها بل تريدها إسرائيل دولة مجزأة بطرق التفافية وجدار عازل وكتل استيطانية يعيش فيها الفلسطينيون تحت السيطرة

---

[1] - الموقع الرسمي لمنظمة التحرير الفلسطينية :دائرة شؤون المفاوضات ، على الرابط :

http://www.nad-plo.org/atemplate.php?id=17 تاريخ الاطلاع :2015/12/15م

*- يحتج الفلسطينيون من الجانب القانوني انطلاقا من قراءتهم التي ترى :أن المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة 1945 تطالب «أعضاء الهيئة جميعاً في علاقاتهم الدولية الامتناع عن التهديد أو استخدام القوة ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأية دولة، أو على أي وجه آخر لا يتفق وغايات الأمم المتحدة. و يؤكد القرار رقم 242 الصادر عن مجلس الأمن الدولي عام 1967 معلى «عدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالحرب» ويدعو إلى «انسحاب القوات المسلحة الإسرائيلية من أراضي احتلتها في النزاع الأخير،كما أقرّت محكمة العدل الدولية في رأيها الاستشاري الصادر في 9 جويلية 2004 أن خط الهدنة عام 1949 يشكل الحدود المشروعة للضفة الغربية وقطاع غزة، واعتبرت أن التوسع الإسرائيلي غير مشروع – بما في ذلك الأنشطة الاستيطانية وبناء جدار الفصل – ويشكل انتهاكاً لالتزاماتها بوصفها قوة احتلال.

الإسرائيلية الكاملة على المعابر الجوية والبرية والبحرية في الضفة الغربية وغزة بحجة ضمان الأمن لدولة إسرائيل.

-الرؤية الإسرائيلية لمسألة الحدود [*]:في عام2002 م شرعت إسرائيل وبشكل غير قانوني في بناء جدار الفصل داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة بهدف إعادة ترسيم الحدود السياسية على ارض الواقع ،ضمت إسرائيل فعليا مناطق تقع في الجهة الغربية من الجدار، ووضعت حواجز لتقليل الفلسطينيين اليها،في حين قامت بتسهيل وصول الإسرائيليين إلى تلك المناطق .

وفي عام 2003 قامت إسرائيل بإعلان الأراضي الواقعة بين حدود عام 1967 م وجدار الفصل شمال الضفة الغربية مناطق عسكرية مغلقة ،كما طلبت من الفلسطينيين الحصول على تصاريح من السلطات الإسرائيلية ليستمروا في العيش على هذه الأراضي والوصول إليها.

لازلت إسرائيل تؤكد في تصريحاتها اعتماد حدود قطاع غزة التي انسحبت منه من طرف واحد وفقا لخطة فك الارتباط حدودا دولية، أما بخصوص الضفة الغربية فان الإستراتيجية التي اتخذتها في الخطوات الأحادية الجانب، تحاول أن تقرر بنفسها الحدود المؤقتة في هذه المناطق،ولا يمكنها أن تفعل ذلك من دون الجدار العازل، للحفاظ على استقلالها اليهودي وضمان أمنها في هذه المناطق.

لذلك نلاحظ انه هناك فجوة كبيرة بين التصور الفلسطيني والإسرائيلي لمسألة الحدود،خاصة أن الطرف الإسرائيلي ليس له،وغير مستعد لأن يرسم حدودا نهائية ودقيقة لمستقبل الدولة ،وهذا في حدّ ذاته جزء لا يتجزأ من الإستراتيجية الصهيونية التي تسعى إلى ضم أكبر قدر من مساحة الأرض ،وفرض الأمر الواقع الاستيطاني مادام ميزان القوى في صالحه.

وبالرجوع إلى الموقع الرسمي لوزارة الخارجية الإسرائيلية ،نجد الطرح الإسرائيلي يدافع عن حق "إسرائيل" في التوسع ويحاجج قانونيا وتاريخيا في ذلك ،فمن خلال تساءل مفاده :" **هل يتعين على "إسرائيل" الانسحاب إلى حدود 1967م؟**،نجد الجواب على النحو التالي :" **ليست ثمة اتفاقية تم توقيعها بين إسرائيل والفلسطينيين يتطلب أي بند فيها الانسحاب إلى حدود 1967م ،ولا وجود لأي موجبات جغرافية تقدس خطوط**

*- اتفق قادة الحركة الصهيونية عشية الإعلان عن إقامة إسرائيل في 15 ماي 1948 ، على عدم تعيين حدود لدولتهم، و ترك الأمر للتطورات السياسية، حيث تعتبر إسرائيل الدولة الوحيدة في العالم، التي لا تمتلك حدودا واضحة، و في هدا الصدد إن قادة إسرائيل و الحركة الصهيونية يتداولون و ينتجون باستمرار مصطلحات و تسميات جديدة بشان الحدود التي يتطلعون إليها، فتارة يتحدثون عن الحدود الدينية أو عن الحدود التاريخية، رغم عدم الاتفاق على تحديدها، و تارة يتحدثون عن حدود إسرائيل الكبرى "أو" أرض إسرائيل الكاملة "أو عن الحدود المثالية، والحدود الطبيعية والحدود المقدسة و الحدود الشرعية.

1967بل من المؤكد أن لا منطق في تقديس حدود غير مقصودة لم تعمر أكثر من 19 عاما،إن خطوط الرابع 1967 في الضفة الغربية لم تكن تستند إلى أي واقع تأريخي أو تشكيلات جغرافية أو اعتبارات سكانية أو اتفاق دولي فقد استندت حدود ما قبل عام1967 إلى خطوط الهدنة التي تم ترسيمها على أساس وضع الجيوش الميداني بعد حرب الاستقلال عام 1948وعليه فإن اتفاق الهدنة لعام 1949 قد تحاشى بوضوح تعريف هذه الخطوط بالحدود السياسية[1]"

إن أكثر ما يلخص لنا المنظور الإسرائيلي لمكانة الحدود كقضية من قضايا الوضع النهائي هو ما ينادي به القادة الإسرائيليون من أن "المفاوضات على قضايا الوضع النهائي ليست على الأجندة القومية الإسرائيلية،ولكنها موجودة بشكل مبدئي في التوجه نحو التفاوض على الحدود المستقبلية للدولة" [2]

2 3 -قضية القدس .

تعتبر قضية القدس من أكثر قضايا مفاوضات الوضع الدائم حساسية بسبب الابعاد التاريخية والثقافية الدينية والقومية المختلفة التي تتلاقى و تتشابك فيها . تقع القدس في وسط فلسطين ووسط الضفة الغربية على ارتفاع 750م على سطح البحر المتوسط ،ونحو 1150على سطح البحر الميت ، يحدّها من الشمال "رام الله "و"البيرة"،ومن الجنوب يحدها "بيت لحم" ومن الشرق مدينة "اريحا"و"البحر الميت" ومن الغرب "السهل الساحلي،وتبعد القدس عن البحر المتوسط 56كلم،وعن البحر الميت 30 كلم وعن الحدود الشمالية 140كلم والحدود الجنوبية 250 كلم،وقد بنيت المدينة على تلال مرتفعة تحيط بها الأودية من ثلاث اتجاهات [3]

---

[1] - الموقع الرسمي لوزارة الخارجية الإسرائيلية ، **عملية السلام مع الفلسطينيين,هل يتعين على اسرائيل الانسحاب إلى حدود 1967م ؟،على الرابط :** http://mfa.gov.il/MFAAR/IsraelAndTheMiddleEast/PeaceProcess/،تاريخ الاطلاع :2015/10/15م

[2] - هبة جمال الدين ،**رؤية معهد السياسة والإستراتيجية الإسرائيلي لمستقبل المنطقة العربية** ،على الرابط الالكتروني التالي :

http://www.acrseg.org/37862?fb_comment_id=fbc_872266196172984

تاريخ الاطلاع : 2015/04/11م -

[3] - نعيم بارود ،**القدس :الاستيطان و التهويد** ،على الموقع الالكتروني :

www. scholar.najah.edu/.../Jerusalem/ – تاريخ الاطلاع :2015/10/12م

*–تبرز اهميتها الدينية للمسلمين بانها اولى القبلتين وثاني الحرمين الشريفين وثالث المدن المقدسة لدى المسلمين بعد مكة والمدينة ، ومن اهم الاثار الإسلامية الموجودة فيها : المسجد الافصى ومسجد الصخرة ما يحيط بهما ،حائط البراق ،مسجد سيدنا عمر بن الخطاب ،أما لليهود فان يرون ان "اورشليم "هي ارض الميعاد التي وهبها الله لهم في التوراة ،وفيها "الهيكل "وحائط المبكى وقبور الملكين "داوود وراحييل "وبعض الكنس ،أما لدى المسيحيين فهي موطن المسيح ومولده وصلبه وفيها قبره ،وبها كنيسة القيامة والكثير من الكنائس الاخرى ،وابرز الاماكن المقدسة لهم فيها هي:بازليية القبر الاقدس،كنيسة القديسة حنة،قبر مريم العذراء،والعلية ،واماكن الصعود.

لقد أعطى لها هذا الموقع أهمية استراتيجية وحضارية كبيرة جدا فضلا عن اهميتها الدينية [*] ، وهو ما جعلها تتميز عن باقي المدن الحضارية والدينية،فهي على مدار التاريخ القديم و الحديث والمعاصر مدينة تصادم حضاري وثقافي وايدولوجي.[**]

عندما صدر قرارا التقسيم الأممي في العام 1947م القاضي بتقسيم فلسطين كانت القدس وضواحيها تخضع لإدارة دولية بوصفها"كيان مستقل"،الا انه وبمجرد الإعلان عن إنشاء "إسرائيل " مساء يوم 1948/5/14م ،قامت هذه الأخيرة باحتلال غربي القدس وطرد ما يزيد عن 60 ألفا من سكانها العرب الذين كانوا يملكون حوالي 88٪من مجمل مساحتها،وسرعان ما بدأت عملية التهويد والتوسع الاستيطاني عن طريق بناء المباني الحكومية والأحياء السكنية اليهودية فوق الأراضي العربية المصادرة ، فعلى سبيل المثال لا الحصر،بني البرلمان الإسرائيلي"الكنيست"وعدد من الوزارات على اراضي قرية " لفتا" الفلسطينية.

وفي سنة 1967م أتمت إسرائيل احتلالها للجزء الشرقي من القدس"القدس الشرقية" التي كانت تحت السيطرة الأردنية،والذي يعد جزءا من الضفة الغربية،ومنذ ذلك الوقت بدأت حملة تهويد كبيرة لها،فأعلنت إسرائيل توحيد سيطرتها على الجزأين الشرقي والغربي مع توسيع حدودها لتشمل قرى فلسطينية مجاورة لهما.

**– كانت القدس رومانية في العام 63 قبل الميلاد،ثم بيزنطية في ا لعام 629 ميلادي ،فمسلمة في العام 638 م،فمسيحية في العام 1099م،ثم عربية مسلمة في العام 1187م،ثم عثمانية في العام 1517م،ثم بريطانية بعد اربعة قرون .ومن 1917-الى 1948 و ما تلاها شكلت صراعا جديدا،حيث اصبحت عاصمة دولة فلسطين بحسب الفلسطينيين وعاصمة لإسرائيل بحسب الإسرائيليين .

الموقع الجغرافي لمدينة القدس الشرقية والغربية :

– **المصدر :احمد سعيد دحلان :الصراع حول المكان في القدس :دراسة جيوبوليتيكية،مجلة الجامعة الإسلامية للبحوث الانسانية،م11، ع 02،غزة:2013م،315.**

بعد توسيع المدينة ورسم حدود جديدة لها بقرار أحادي الجانب شرعت"إسرائيل" في تنفيذ قوانينها وفرض إرادتها عليها في محاولة منها لضم كامل القدس الشرقية واجزاء من الضفة الغربية [1] واعتبار المدينة الموحدة عاصمة أبدية"لدولة إسرائيل"من خلال سن قانون أساسي في 07/30/ 1980م مفاده:"القدس عاصمة إسرائيل الموحدة والأبدية" ،وتنص المادة الأولى من هذا القانون على ما يلي:" القدس الكاملة الموحدة عاصمة إسرائيل الأبدية "،وقد ورد في طياته [2]:

أ – توحيد القدس كونها عاصمة إسرائيل .

ب القدس مقر رئيس الدولة و"الكينيست "والحكومة والمحكمة العليا .

ج – ضمان حماية الأماكن المقدسة وحرية العبادة والوصول لأماكن العبادة .

---

[1] -**نظرة على المفاوضات** ،منظمة الشؤون الفلسطينية ،دائرة شؤون المفاوضات ،على الموقع الالكتروني : **WWW.NAD-POLO.ORG** تاريخ الاطلاع : 2015/01/10م .

[2] – كمال محمد محمد الاسطل **مستقبل مدينة القدس في ظل السياسات والإجراءات الإسرائيلية الهادفة التي تغيير الواقع الجغرافي و الديموغرافي في المدينة بعد العام 1967م** ، بيروت : **حوليات القدس** ، ع 10 ،شتاء 2010م ص 245.

د – على الحكومة الاهتمام بتطوير مدينة القدس .

يقضي الهدف الصهيوني بإقامة دولة "نقية"على هذه الأراضي،وعليه فإن القدس"العاصمة الأبدية "لهذه الدولة يجب أن تكون يهودية خالصة، ويقتضي تحقيق ذلك إزالة الصيغة الكونية للمدينة، وإفراغها من سكانها غير اليهود وإحلال اليهود محلهم من خلال تجريدهم من حقوقهم كافة،و تغيير الطابع التاريخي والحضاري والديني للمدينة على الصعيدين المادي والروحي[1].

وعليه أصدرت بلدية القدس"الإسرائيلية" (الخطة المحلية لعام 2000 حتى عام 2020)، والتي شارك في إعدادها 91 مهندساً وخبيراً وقانونياً وفنياً من المختصين في فروع التخطيط المختلفة وممثلون عن الوزارات الإسرائيلية،ما صبغ عليها الصفة الرسمية، جاءت أهم نتائجها كما يلي:[2]

- توحيد مدينة القدس بشطريها الشرقية والغربية تحت السيادة والهيمنة الإسرائيلية.
- زيادة الوجود السكاني الإسرائيلي في القدس حتى يصل إلى 70% يهوداً و30% عرباً.
- خلق إطار شامل للاستمرار في عمليات التغيير والتطوير في المدينة كعاصمة لإسرائيل ومركز للحكم فيها.

– تغيير المعالم الثقافية والحضارية والتاريخية للمدينة المقدسة لبلورتها كموقع أثري وموروث حضاري ثقافي يهودي.

عدد الفلسطينيين واليهود المقدر في فلسطين التاريخية 2011–2020 (بالألف نسمة)

السنة	عدد الفلسطينيين			عدد اليهود
	الضفة والقطاع	فلسطين المحتلة سنة 1948 "إسرائيل"	فلسطين التاريخية	
2011	4,231	1,367	5,598	5,898
2012	4,357	1,398	5,755	6,000
2013	4,485	1,430	5,915	6,103
2014	4,615	1,466	6,081	6,207
2015	4,749	1,503	6,252	6,313
2016	4,887	1,541	6,428	6,420
2017	5,029	1,580	6,609	6,529
2018	5,175	1,620	6,795	6,640
2019	5,325	1,661	6,986	6,753
2020	5,479	1,703	7,182	6,868

المصدر :التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2012–2013،المرجع السابق الذكر ،ص32.

[1]- فوزي عباس فاضل ،الاستيطان الصهيوني:القدس نموذجا ،**دراسات دولية،** بغداد :مركز الدراسات الفلسطينية ،العدد 42، 2012،ص ص 2-29.

[2] -. الخطة الهيكلية الإسرائيلية لمدينة القدس لعام 2000 حتى عام 2020 م ، **حوليات القدس** ، العدد التاسع، بيروت : 2010م.ص ص: 59-60 .

وعملا على تحقيق هذا الهدف حاولت الحكومة الاسرائيلية ومنذ العام 1967م تعزيز هيمنتها على مدينة القدس من خلال اتباع بعض السياسات والخطط المتوسطة والبعيدة المدى والهادفة إلى فرض الأمر الواقع الذي لا تراجع عنه مستقبلا (خاصة في العملية التفاوضية).

ولخص الرئيس الفلسطيني"محمود عباس"في خطابه امام القمة العربية ببغداد عام 2012م الإجراءات والممارسات التهويدية الإسرائيلية التي تتعرض لها المدينة وسكانها المقدسيين بقوله"ان القدس اكثر تعرضا لعدوان الاحتلال وممارساته العنصرية،فهي تعمد إلى ممارسات غير مسبوقة وبأبشع الوسائل لتنفيذ ما تعتبره" اسرائيل" الفصل الأخير من حربها الهادفة إلى إزالة الطابع العربي الإسلامي المسيحي للمدينة المقدسة بغية تهويدها وتكريسها عاصمة للاحتلال عبر دفع المواطنتين الفلسطينيين إلى مغادرتها، بعزل المدينة عن محيطها الفلسطيني عن طريق المستوطنات [1]ومن أبرز السياسات الاسرائيلية اتجاه القدس ،مايلي :

أ –**التهويد وبناء المستوطنات** : ضمت إسرائيل القدس الشرقية إليها في خطوة احادية الجانب واستمرت في التوسع الاستيطاني وبناء المستوطنات داخل حدود المدينة وعلى تخومها بعد ان قامت بتوسيعها،تشكل المستوطنات الإسرائيلية حزاما يحيط بالجزء المحتل من مدينة القدس بأسرها ويفصلها عن بقية أراضي الضفة الغربية، تشكل هذه المستوطنات ومعها الجدار الفاصل ثلاث حلقات تحيط بمدينة القدس الشرقية وتهدف إلى فصل البلدة القديمة عن الشرقية ،وعزل الاحياء المحيطة بها ،وكذا احكام سيطرتها واغلاقها لمدينة القدس الشرقية بشكل كامل وعزلها عن باقي أراضي الضفة الغربية ،حيث تشير الاحصائيات ان عدد المستوطنين الاسرائيلين حتى العام 2014م ،بلغ ما يقارب 200.000مستوطن يقيمون في القدس الشرقية وحدها. [2].

يرى الباحث "وليد حسن محمد"ان اسرائيل استغلت الاتفاقيات (لاسيما أوسلو)وعملت بشكل مدروس ومبرمج لتنفيذ استراتيجيتها الرامية إلى تهويد القدس وجعلها قلب ومركز الشعب

[1] - وليد حسن محمد ،"الدولة الفلسطينية ومستقبل عاصمتها القدس"،**مجلة الدراسات الفلسطينية** ،العدد 51،بغداد :مركز الدراسات الفلسطينية ،جوان 2012،،ص 57.

[2] - **تغيير طابع القدس** ،منظمة الشؤون الفلسطينية ،دائرة شؤون المفاوضات ،على الموقع الالكتروني :
WWW.NAD-POO.ORGتاريخ الاطلاع : 2015/01/20م .

اليهودي ومجمع روحي لكل يهود العالم ،مع التركيز على"الحوض المقدس" المحيط بالحرم القدسي ونسيجه السكني والسكاني والسعي إلى تجميع كل المؤسسات اليهودية فيه[1].

– المستعمرات التي اقيمت في القدس الشرقية بعد عام 1967م

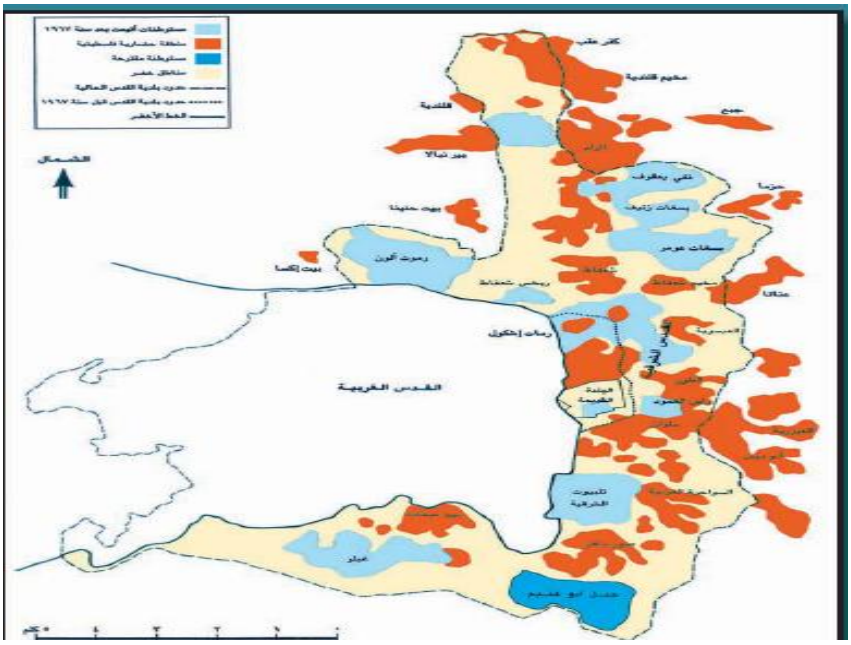

المصدر : محسن محمد صالح ،معاناة القدس والمقدسات تحت الاحتلال،ط 1،بيروت :مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2011م،ص67.

عموما فان الإستراتيجية الإسرائيلية للسيطرة على القدس مبنية على محاولة إبداء أهميتها الدينية والتاريخية لليهود، وبنيت هذه السياسات على أساليب عسكرية يتم استخدامها في المحيط المدني لتحقيق عمليات عدة منها :[2]

-إحاطة الوجود العربي الفلسطيني بمراكز استيطانية مرتبطة بدوائر أمنية وشبكات طرق ومواصلات تؤمن الاتصال السريع بين هذه المواقع للحفاظ عليها وتوسعتها .

-– تامين السيطرة التامة على عمق على عمق المدينة ومحيطها بشكل دائم .

- ضخ دفعات من الاستيطان البشري لتعبئة المستوطنات التي أسست في البداية كنقاط عسكرية ثم تحويلها إلى نقاط استيطانية مدنية .

- تأمين غالبية اثنية يهودية داخل المدينة .

---

[1] - وليد حسن محمد ،**المرجع السابق الذكر** ،ص 55..

[2] - سلطان ابو ستة ،"أهداف وسياسات التخطيط الحضري الاسرائيلي في القدس ومحيطها" ،**مجلة الدراسات الفلسطينية** ،العدد 72،بيروت :مركز الدراسات الفلسطينة ،2007،ص 44.

- اجتثاث المدينة من محيطها العضوي (الضفة الغربية) بالسيطرة على المكان وبناء الجدران والأنسجة الفاصلة (الجدار الفاصل).

ب – **الغاء حقوق الاقامة(مصادرة الهويات وتشتيت العائلات وهدم المنازل)** :تسعى اسرائيل بشكل واضح وجلي من خلال سياساتها في القدس خاصة منها الشرقية إلى احداث التفوق الديموغرافي اليهودي على السكان الفلسطينيين ،وقد ورد هذا الاعلان رسميا في التقرير الصادر عن اللجنة الوزارية المشتركة لدراسة معدلات التنمية في القدس عام 1973م،(*)،وعليه فقد حرمت "اسرائيل" ألاف الفلسطينيين المقدسيين من العيش في مدينتهم من خلال مصادرة هوياتهم حيث صنفت هم "كمقيمين دائمين"بدلا من "مواطنين "،مما يدل على انها لها الحق في حرمانهم من العيش في المدينة في اي لحظة.وتشير مختلف الإحصائيات إلى "إسرائيل "قامت بمصادرة بطاقات الهوية لازيد من 14.000 مقدسي بين اعوام 1967م و 2008م الامر الذي ترك اثرا اجتماعيا ونفسيا بالغا على اكثر من 20٪من العائلات الفلسطينية في المدينة ،وفي الفترة 2006م-2008م لوحدها قامت اسرائيل بالغاء"حق الاقامة" وسحب الهويات الشخصية لأكثر من 4577 فلسطيني من القدس الشرقية[2].

الصراع الديموغرافي الفلسطيني الاسرائيلي بالقدس:

الفئة	السنة	عدد السكان	النسبة السنوية للنمو السكاني (%)	النسبة إلى إجمالي السكان (%)
الفلسطينيون	2010	283,900	2.9	36
	2011	293,000	3.2	36.4
	2012	300,200	2.6	36.8
اليهود وآخرون*	2010	504,200	1.4	64
	2011	511,400	1.4	63.6
	2012	515,200	0.9	63.2

* تشمل هذه الفئة السكان اليهود والمسيحيين من غير العرب والسكان غير المصنفين دينياً، ويبلغ عدد الآخرين لسنة 2012 قرابة 12,400، ويشكلون 1.5% من سكان المدينة.

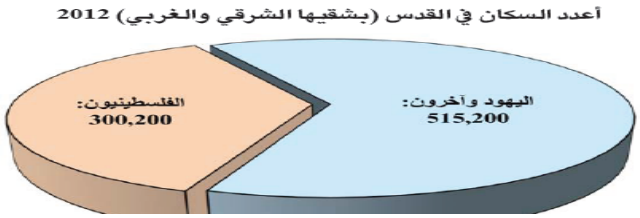

المصدر : التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2012م.

*- رفعت هذه اللجنة توصية مفادها انه "يجب الحفاظ على على التوازن الديموغرافي لليهود والعرب كما كان عليه الحال في اواخر 1972م .وتتظمن هذه االقوانين (قانون الدخولا لى اسرائيل للعام 1952م،قانون الدخول العام 1974م)وتشمل تلك القوانين شروطا تسمح بالغاء حق الاقامة ،اي حظر عودة المقدسيين الفلسطينين للعيش في مدينتهم أذا اختار اي منهم العيش خارج القدس او العمل أو الدراسة في الخارج لاكثر من اربع سنوات .

[2] - **نظرة على المفاوضات** ،منظمة التحرير الفلسطينية ،دائرة شؤون المفاوضات،على الموقع الالكتروني : **WWW.NAD-POLO.ORG** تاريخ الاطلاع : 2015/01/20م .

كما لم تتوان السلطات الإسرائيلية منذ العام 1967م في تنفيذ منهجية تستهدف هدم منازل الفلسطينيين في القدس ،هدفا لتشريد الأسر وتغييرا للطابع الديموغرافي للمدينة،حيث تشير التقديرات إلى أنها هدمت أكثر من 3200 منزل بين أعوام 1967- 2008م[1] بما فيها الأماكن التاريخية والدينية[*]،وقد هدمت 72 منزلا خلال 2013م،منها 12 منزلا هدمها أصحابها[3] .

هدم المنازل في القدس الشرقية ما بين 2004-2013م.

عام	عدد المنازل	من ضمنها: هدم وحدات سكنية بأيدي مالكيها	عدد الأشخاص الذين فقدوا منازلهم	عدد القاصرين الذين فقدوا منازلهم
2004	53	لا معطيات	194	110
2005	70	لا معطيات	140	78
2006	44	لا معطيات	98	18
2007	62	لا معطيات	219	149
2008	78	5	340	188
2009	45	2	254	145
2010	23	10	181	91
2011	23	15	114	56
2012	28	8	107	52
2013	72	12	301	176
المجموع	**498**	**52**	**1.948**	**1.063**

المصدر : **مؤسسة القدس الدولية ،تقرير حول القدس 2013 قراءة في مسارات الاحداث والمآلات ،مارس 2014 م،ص 08.**

ومن خلال استقرائنا لهذا الجدول نلاحظ الارتفاع الكبير في اعداد المنازل المهدمة منذ سنة 2004 م إلى سنة 2013م قابلة ارتفاع في عدد الاشخاص الذين اصبحوا مشردين أو مهجرين ونازحيين داخليين،فيما شهدت سنة 2008م وسنة 2013م اعلي نسب هدم في القدس ب 78 و72 منزلا على التوالي، ويمكن إرجاع ذلك إلى تنامي نسبة العمليات الاستشهادية التي قام بها أفراد فلسطينيون في تلك السنة والتي كان الرد الاسرائيلي عليها بهدم منالهم أو منازل أقربائهم .

---

[1] - **القدس اسئلة يتكرّر طرحها** ، منظمة التحرير الفلسطينية ،دائرة شؤون المفاوضات على الموقع الالكتروني : **WWW.NAD-POLO.ORG** تاريخ الاطلاع : 2015/01/20م.

* - من ابرز الامكان التاريخية التي هدمتها اسرائيل وغيرت طابعا بحجج مختلفة "حي المغاربة " في البلدة القديمة .ويقع الحيّ جنوب شرق البلدة القديمة لمدينة القدس، مطلا على الأقصى من باب المغاربة ،وملاصقا لحائط البراق،تعود نشأة الحي إلى استعانة صلاح الدين الأيوبي بملوك المغرب العربي لإرسال جنودهم لتحرير القدس، وفعلا لبوا النداء وقصدوا القدس أفواجا، وبعد فتح القدس أقطعهم صلاح الدين أراض في البلدة القديمة والقدس إكراما لجهادهم معه، ولما سئل عن سبب إقطاعه لهم الأراضي قال :" انهم أصحاب الثغور، وانهم المجاهدون وأمناء الاقصى".

[3] - مؤسسة القدس الدولية ،**تقرير حول القدس 2013 قراءة في مسارات الاحداث والمآلات** ،مارس 2014 م،ص 09.

هـ – **إغلاق المدينة ومنع كل النشاطات فيها** : لقد منعت"اسرائيل"ومنذ العام1993م دخول الأجانب والفلسطينيين غير المقديسيين الذين لا يحوزون على شهادة "مقيم " المدينة إلّا بموجب تصاريح لا تمنح سوى في حالات قليلة ونادرة،وعليه فان اكثر من اربعة ملايين فلسطيني محرومون من الدخول إلى عاصمتهم وأماكن العبادة والدراسة فيها. كما فرضت قيودا على مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني ومنعتها من تنظيم فعاليات وطنية تقافية وسياسية ودينية في المدينة، كجزء من مخطط تهويدها،فعلى سبيل المثال قامت "اسرائيل" في العام 2009م بحظر وايقاف الاحتفالات الثقافية الفلسطينية بالقدس عاصمة الثقافة العربية [1].

د-**بناء الجدار العازل** : تعتبر فكرة العزل والانعزال من أهم سمات الشخصية اليهودية ،فقد كانت الحكومة الإسرائيلية قد قامت بإنشاء سياج حول قطاع غزة بعد الانتفاضة الفلسطينية الأولى لعام 1987م،كما أن "إسحاق رابين" كان قد فاز في انتخابات عام **1992**م على أساس الشعار الذي رفعه"نحن هنا وهم هناك "،ومنه ظهرت فكرة إنشاء جدار للفصل العنصري بين إسرائيل والفلسطينيين[2]،وترجع الفكرة العملية لانشاء الجدار إلى حزب العمال عام 1995م أين وافق "إسحاق رابين"على انشاء جدار فصل يمتد بين مدينيتي "طولكرم وقلقيلية "في شمال غرب الضفة الغربية،وفي عام 2002م قررت الحكومة انشاء الجدار بطول 760كلم إلى الشرق (خط الهدنة)منها 150 كلم حول القدس،وفي جانفي 2005م عدل الجدار لضم مناطق اخرى،تلاه تعديل اخر لمساره في القدس في 30 افريل 2005م صادق عليه مجلس الوزراء الإسرائيلي المصغر،مما بدأ يؤشّر بإعادة تعريف القدس وحدودها وملامحها الديموغرافية [3]،وبذلك ينحرف الجدار مجددا ليضم جيوبا استيطانية يهودية كبرى في القدس الشرقية ويزيح قرى وأحياء عربية كاملة يقدر عدد سكانها بحوالي 60.000 فلسطيني .

يمتد مسار الجدار في القدس بنحو 167كلم ،ومع استكمال إقامة هذا الجدار والذي تسعى "إسرائيل" إلى تثبيته كحدود نهائية في التسوية مع الفلسطينيين يضاف اليها 163كلم^2 من ارضي

---

[1] -منظمة التحرير الفلسطينية ،**تغيير طابع القدس** ، على الموقع الالكتروني :**WWW.NAD-POLO.ORG**

[2] – محمد محسن صالح ،معاناة القدس والمقدسات تحت الاحتلال الاسرائيلي ،**المرجع السابق الذكر** ،74.

[3] - احمد سعيد دحلان ،"الصراع الفلسطيني الإسرائيلي حول المكان في مدينة القدس :دراسة جيوبوليتيكية"،**مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الانسانية** ، م.1، ع.02،غزة: الجامعة الإسلامية ،2013م ،ص 315.

القدس الشرقية التي تقع على الكتل الاستيطانية اليهودية الكبرى ،تصبح مساحة الأرض التي تضمها منطقة القدس خلف الجدار 289كلم^2.

الجدار و المستوطنات الاسرائيلية المحيطة بالقدس:

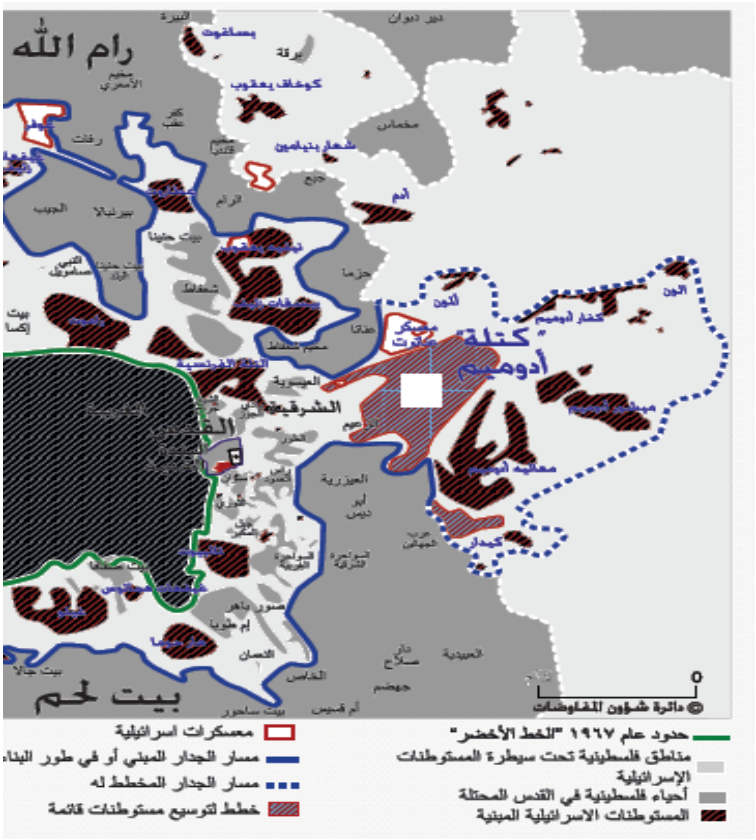

المصدر : موقع منظمة التحرير الفلسطينية ،دائرة شؤون المفاوضات .

تعكس عملية إنشاء الجدار العازل في الضفة الغربية والقدس خصوصا جانبا من الادراك الانعزالي الإسرائيلي النابع من الهاجس الأمني والخوف من "الأغيار"،وفي ذلك لا يختلف الأنموذج

الإسرائيلي عن باقي الجيوب الاستيطانية المبنية على "الابرتهايد " وعلى رأسها "جنوب إفريقيا" لما يخلفه من إضرار جسيمة،وهو ما اعترفت به الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 2006م[*].

ويرى الجانب الإسرائيلي أن هذا الجدار ضرورة أمنية قصد الحفاظ على امن المستوطنات إلا انه في الحقيقة يشكل جزءا متكاملا لمخطط استيطاني كبير،اذ يتبع مسارا متعرجا يخترق من خلاله أعماق أراضي الضفة والقدس،ويصادر مساحات واسعة من الأراضي ويفصل بين العشرات من المواقع التاريخية والأثرية الدينية،وبالتالي يمكن القول عليه انه يمثل استيطانا بأتم معنى الكلمة وليس إجراءا امنيا كما يسوّق له،فهو لا يفصل إسرائيل عن أراضيها وإنما يفصل الفلسطينيين عن بعضهم البعض وعن أرضهم في الأساس.

2-4 – قضية اللاّجئين.

ثم إن هجرة أو تهجير إنسان من وطنه إلى أي مكان أخر عملية بالغة القسوة،فعلى هذا الإنسان أن يقتلع نفسه من جذورها ويستقر في مكان أخ ر،ويغير نمط حياته بل ومنظومته القيمية أحيانا كثيرة،وعملية تهجير الإنسان قسرا مس ألة أشدّ وحشية،ومع هذا يمكن القول أن الحضارة الغربية الحديثة حضارة توجد بداخلها إمكانية كامنة للهجرة و التهجير،فهي حضارة "الترانسفير"المستمر،بحيث تنقسم الهجرة بشكل رئيسي إلى نوعين:هجرة عفوية طوعية،وهجرة مدفوعة منظمة ،وهذان النوعان من الهجرة أديا في بقاع كثيرة من العا لم عبر التاريخ إلى الاستيطان الذي ولد لنا ظاهرة أشد قساوة وهي"اللاّجئين" الذين شردوا من أرضهم وشتّتوا في بقاع العا لم ،وهو حال الفلسطينيين الذين سعت إسرائيل إلى تهجيرهم وطردهم من موطنهم منذ العام 1948م .

لا تقل قضية اللاّجئين أهمية عن القدس والاستيطان والحدود من ناحية الأهمية السياسية، لما لها من تأثيرات على القضايا السابقة،فقضية ملايين اللاجئين الفلسطينيين في"الشتات"ومطلب عودتهم يعني آليا انتكاسة للمشروع الاستيطاني الإسرائيلي وللمستوطنات،وهذه الأخيرة لها تأثير مباشر على حدود الكيان،وبالتالي على للأمن،وعليه نلاحظ حجم الترابط بين هذه القضايا.

[1] - تبنت الجمعية العامة لهيئة الامم المتحدة سنة 2006م قرارا ينص على انشاء سجل الاضرار الناجمة عن بناء الجدار العازل ،وقد صوتت162دولة لصالح القرار ،بينما عارضته سبع دول وعلى راسها اسرائيل والولايات المتحدة الامريكية واسرائيل واستراليا و دول صغيرة اخرى مجاورة لاستراليا ،بينما امتنعت سبع دول اخرى عن التصويت من بينها كندا .

وتعد مسألة اللاجئين الفلسطينيين من بين أهم عناصر القضية الفلسطينية وقضايا المفاوضات، بل هي من ضمن القضايا الأكثر تعقيدا،وهذه القضية بالرغم من أنها سياسية وأمنية اقتصادية وثقافية في نفس الوقت ،إلا أنها تمس كذلك بالحريات وحقوق الإنسان،وهو ما جعل من المسألة مؤثرة ومتأثّرة بكل القضايا المرتبطة بالنزاع.

أ-اللاّجئون الفلسطينيون من هم: تعرّف "الأنروا"[*] اللاّجئ الفلسطيني:بأنه " الشخص الذي كانت فلسطين مكان إقامته العادية لفترة لا تقل عن سنتين قبل نشوب التراع الفلسطيني - الإسرائيلي في سنة 1948 م مباشرة، والذي فقد جراء ذلك النزاع دياره ومورد رزقه وأرضه. فيما يعرّف الميثاق القومي الفلسطيني اللاجئين الفلسطينيين بأنهم" :المواطنون العرب الذين كانوا يقيمون إقامة عادية في فلسطين عام 1947م،سواء من أخرج منها أو بقي فيها، وكل من ولد لأب عربي فلسطيني بعد هذا التاريخ داخل فلسطين أو خارجها.

ومنذ توقيع اتفاقية أسلو في سبتمبر 1993م والعمل جار على معالجة قضية لاجئي1967م بشكل منفصل،ولذا قدّمت دائرة شؤون اللاجئين تعريفا يستثني لاجئ 1948م تحدّد فيه أن اللاجئ الفلسطيني على أنه:[2] "أي شخص كان في التاسع والعشرين من نوفمبر 1947م أو بعد هذا التاريخ وفقا لقانون المواطنة الفلسطيني الصادر في 24 جويلية 1925م- والذي مكان إقامته الطبيعية في فلسطين- في مناطق أصبحت لاحقا تحت سيطرة "دولة إسرائيل" بين 15 ماي 1948 م و 20 جويلية 1949م،وأجبر على ترك مكان الإقامة بسبب الحرب،ولم يستطع العودة إليها جراء ممارسات السلطات الإسرائيلية،والذي كان خارج مكان إقامته في نوفمبر1947م،أو بعد هذا التاريخ ولم يتمكن من الرجوع إليه بسبب الحرب والإجراءات الإسرائيلية" .

والواضح أن هذه التعاريف وأخرى تشترك في جوانب وتختلف وتتباين في أخرى ،لكن المؤكد أن قضية اللاجئين الفلسطينيين وتعريف اللاجئ الفلسطيني في حد ذاته مسالة تزداد تعقيدا مع مرور الزمن،ويظهر ذلك من خلال بعض السمات التي نذكر منها :

---

[*] -**الأنروا:** وهي وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى" United Nations Relief Works Agency for palastine in near East".

[2] - **مفهوم اللاجئ واللاجئون في الاتفاقات الدولية** ،على الرابط الالكتروني :
http:// www. Pnic. Gov. Ps arabic. Html, : 12.10.2007

أ في البداية كانت القضية قضية مئات الآلاف من المشردين الفلسطينيين، ولكن مع مرور الزمن أصبحت قضية تتعلق بالملايين .

أعداد المهجرين سنة 1948م بحسب المناطق وعددهم سنة 2009م

القضاء	عدد القرى المهجرة	عدد المهجّرين	
		سنة 1948	سنة 2009
عكا	30	47,038	399,618
الرملة	64	97,405	827,518
بيسان	31	19,602	166,531
بئر السبع	88	90,507	768,915
غزة	46	79,947	679,201
حيفا	59	121,196	1,029,637
الخليل	16	22,991	195,323
يافا	25	123,227	1,046,892
القدس	39	97,950	832,147
جنين	6	4,005	34,025
الناصرة	5	8,746	74,303
صفد	78	52,248	443,880
طبريا	26	28,872	245,286
طولكرم	18	11,333	93,724
المجموع	**531**	**805,067**	**6,837,000**

المصدر :محسن صالح ،معاناة اللاجئ الفلسطيني،ط. 1،بيروت :مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات ، 2010م،ص26

ب – اللاّجئ عادة ما يطلب الإقامة الدائمة في البلد المستضيف، لكن أغلب الفلسطينيين يرفضون الانصهار في البلدان الأخرى.

ج –إطلاق تسمية "اللاّجئ"في هذه الحالة لا تقتصر على المعنى التقني للكلمة بل يشمل عددا ضخما من المهاجرين خوفا،والمهجرين قسرا والنازحين الداخليين بعد عام 1948،و1967م

د – بالرغم أن بعض الأطراف تحاول أن تجعل منها قضية إنسانية ،إلا أنها جوهرها سياسي بحت، فهي اليوم من اعقد القضايا وأصعبها في التسوية والمفاوضات .

ويمكن تصنيف اللاجئين الفلسطينيين إلى خمسة قطاعات وهي:[1]

القطاع الأول :اللاجئون الذين هجّروا سنة 1948م ويمكن تقسيمهم إلى قسمين :المسجلين لدى "الأنروا"،وغير المسجلين وهم أقل عددا .

القطاع الثاني : اللاّجئون الذين هجروا من بيوتهم للمرة الأولى بعد حرب 1967م ويطلق عليهم اسم "نازحين".

القطاع الثالث :وهم اللاجئين من غير لاجئي 1948مأو 1967م،ممن يتواجدون خارج الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967م،وهم غير قادرين على العودة بسبب سحب الإقامة وإلغائها أو الخوف من ردة الفعل الإسرائيلية اتجاههم .

ويمكن إضافة قطاعين آخرين وهما: [2]

القطاع الرابع :وهم المهجرين الداخليين ممن بقوا داخل الأراضي الفلسطينية التي قامت عليها "إسرائيل"سنة 1948م،ومنعوا في الوقت نفسه من العودة إلى قراهم ومدنهم التي هجّروا منها

القطاع الخامس :المهجرين داخل المناطق المحتلة سنة 1967م .

خروج وهجرة وتهجير الفلسطينيين عام 1948م

[1] - محسن صالح ،**معاناة اللاجئ الفلسطيني**،ط.1،بيروت :مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات ،2010م،ص33

[2] - المركز الفلسطيني لمصادرة حق المواطنة واللاجئين "بديل"،**اللاّجئون الفلسطينيون حقائق ومعطيات** ،على الرابط الالكتروني : http/www.badil.org/arbic-web/refugees/Fact-figures.htm تاريخ الاطلاع : 2014/09/15م.

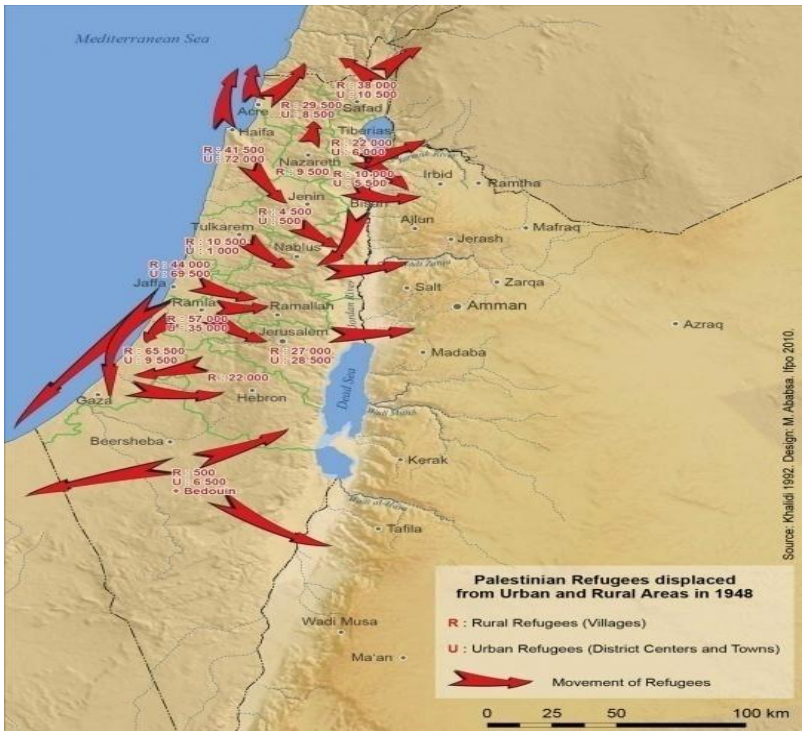

المصدر : من الموقع الالكتروني :www.book.opnidion.org

وعموما،فان أي فلسطيني اقتلع من أرضه وطرد من بيته واجتثّ منها ،ومنع من العودة اليها ، وحرم من ممارسة سيادته الوطنية ،هو "لاجئ" عاني ولا زال يعاني من ويلات هذا الفعل غير الإنساني الذي جعل منه "لاجئا مشردا" ومجرّدا من الحقوق .

– اللاّجئون الفلسطينيون،كم عددهم؟،وأين هم ؟:

قدّر عدد اللاجئين الفلسطينيين الذين نزحوا أو طردوا قبل وخلال وبعد حرب 1948م بحوالي726.000لاجئ فلسطيني مسيحي ومسلم(يشكلون 75٪ من السكان العرب)، ويشار عادة إلى هؤلاء باسم "لاجئي عام 1948م"[1]،كما نزح في عام 1967م حوالي400.000 فلسطيني عن منازلهم في الضفة الغربية وقطاع غزة ويعرف هؤلاء باسم "نازحي عام 1967م"[2]،ولم تسمح إسرائيل للاجئي عام1948م،ولا نازحي1967م بالعودة إلى ديارهم،وقدّر عددهم الإجمالي سنتي 2007/2006 م بأكثر من سبعة ملايين لاجئ،يشكلون أكبر وأقدم مجموعة لاجئين في العالم ، ويتوزع هذا العدد كمايلي: [3]

–4.5 مليون لاجئ عام 1948م مسجلين لدى وكالة " الأنروا" سنة 2007م.

[1] –**منظمة التحرير الفلسطينية** ،دائرة شؤون المفاوضات،اللاجئون الفلسطينيون،على الموقع :www.nad-plo.org، 25-09-2010م.

[2] –حوالي 95.000 من لاجئي 1948م أصبحوا لاجئين للمرة الثانية في عام 1967م،حسب وثيقة الأمم المتحدة A/6796 لعام 1967م

[3] –هيومان رايتس ووتش،**اللاجئين والنازحين**، على الموقع :www.hrw.org/refugees،بتاريخ 27 مارس 2008م

– 1.5مليون من لاجئي 1948م غير مسجلين لدى وكالة الأنروا"،إ لأنهم لم يسجلوا أنفسهم.

– 950.000 لاجئ نزحوا في عام 1967م .

– 335.000 لاجئ نازح داخلي في إسرائيل.

تعتقد إسرائيل أن وجود الفلسطينيين الذين يسكنون في تجمعات سكانية كثيفة العدد مشكل وهاجس يشكل ضغطا دوليا يدعو إلى الطلب بعودتهم إلى ديارهم،فيما تم طرد وتهجير 800 ألف منهم إلى خارج وطنهم ليقيموا في الدول العربية المجاورة وكافة أرجاء العال ،وذلك من أصل 1.4 مليون نسمة كانوا يقيمون في فلسطين عام 1948م في1300 قرية ومدينة فلسطينية، وتم بعد حدوث النكبة السيطرة على 774 قرية ومدينة فيما تم تدمير 531 قرية ومدينة أخرى[1].

قدّر عدد اللاجئين الفلسطينيين عام 2008م[*] بحوالي 5.5مليون لاجئ في الخارج،و1.73مليون لاجئ في الاراضي المحتلة عام 1948م يقيمون في الضفة الغربية وقطاع غزة،بالاضافة إلى نحو 150الف مهجّر يقيمون في "أراضي 48 "نفسها،أي ان عددهم الاجمالي في حدود 7.4مليون لاجئ وهو يساوي 70٪ من مجموع الشعب الفلسطيني البالغ 10.6مليون نسمة في نهاية 2008م[2].

وقدّر عددهم نهاية 2009م بحوالي 4.77مليون لاجئ،يقيم حوالي 41.6٪منهم في الأردن ،و39.5٪ منهم في الأراضي المحتلة عام1967م(23.2٪منهم في غزة،16.3٪في الضفة الغربية.[3]

توزيع اللاجئين الفلسطينيين المسجلين في وكالة الانروا حسب المنطقة عام 2008م

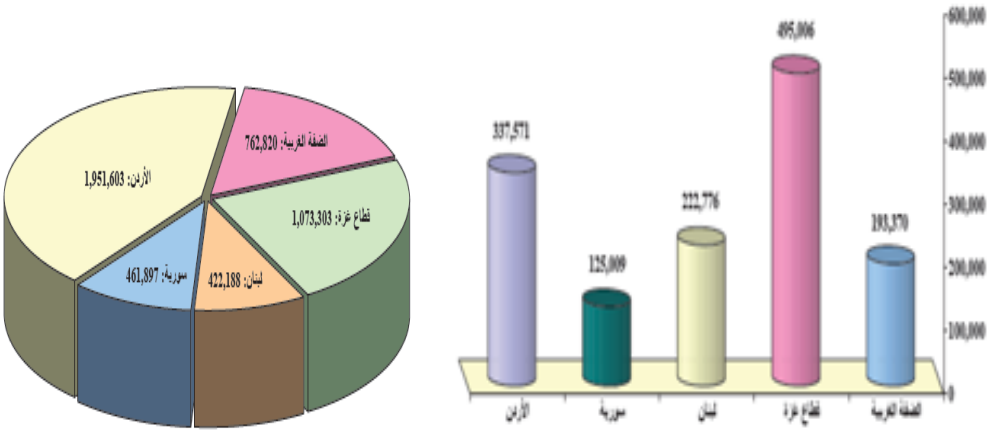

المصدر : محسن صالح واخرون ،التقرير الاستراتيجي الفلسطيني**2008م،المرجع السابق الذكر، ص273**.

[1] – ليفيا روكاخ، **قراءة في يوميات موشي شاريت: خطة إسرائيل لإقامة الكيان الماروني**، بيروت:1981م، ص87– 88.

[2] -التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2008م، ص291.

[3] –التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2009م،ص366.

- ومع نهاية سنة 2010م قدر عددهم ب 4.820.299لاجئ ،يقيم حوالي 41.6٪منهم في الاردن، 39.6٪منهم في الاراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967م(23.3٪في غزة،16.4٪في الضفة)والباقي 18.8في سوريا ولبنان[1]

-عدد اللاجئين الفلسطينيين المسجلين لدى وكالة الانروا سنتي 2000 و2010م

المنطقة	عدد الأفراد الكلي حتى 2000/6/30	عدد الأفراد الكلي حتى 2010/6/30	معدل النمو السكاني السنوي %
الضفة الغربية	583,009	788,108	3.1
قطاع غزة	824,622	1,122,569	3.1
لبنان	376,472	427,057	1.3
سورية	383,199	477,700	2.2
الأردن	1,570,192	2,004,795	2.5
المجموع	**3,737,494**	**4,820,229**	**2.6**

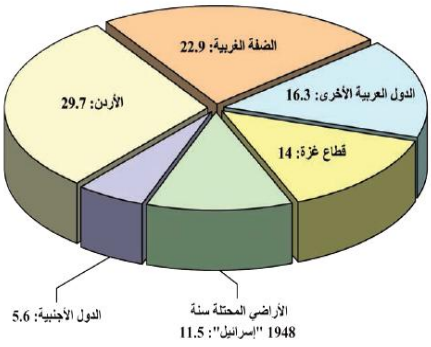

المصدر : محسن صالح واخرون،التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2010م،المرجع السابق الذكر ،ص 275.

وتشير التقديرات إلى أن عدد الفلسطينيين في العالم قد يلغ سنة 2013م نحو 11.807 مليون نسمة نصفهم،أي 5.891مليون نسمة (49.99٪)يعيشون لاجئين في الشتات،والنصف الباقي أي5.916(50.1٪)يقيمون في فلسطين التاريخية ويتوزعون على نحو 1.43مليون نسمة في الأراضي المحتلة عام 1948م (لاجئي 48)،ونحو 4.485مليون نسمة في الأراضي المحتلة عام 1967م (لاجئي67)ويتوزعون بمقدار 2.755مليون نسمة في الضفة الغربية (61.4٪)،و1.731٪)في قطاع غزة (بنسبة 38.6٪).[2] وفي الأردن(كأكبر دولة عربية مستقبلة لهم) فقد قدر عددهم في نهاية 2013م ب3.535مليون نسمة يشكلون نسبة 29.9٪من مجموع الفلسطينيين في العالم (نحو 60٪ من فلسطينيي الشتات).وفي باقي الدول العربية قدّر عددهم سنة 2013م بنحو 1.691مليون نسمة بنسبة(14.3٪)من مجموعهم عالميا ومعظمهم في الدول العربية المجاورة .

[1] .- التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2010م ،ص319.

[2] - التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2013/2012م ،ص 112.

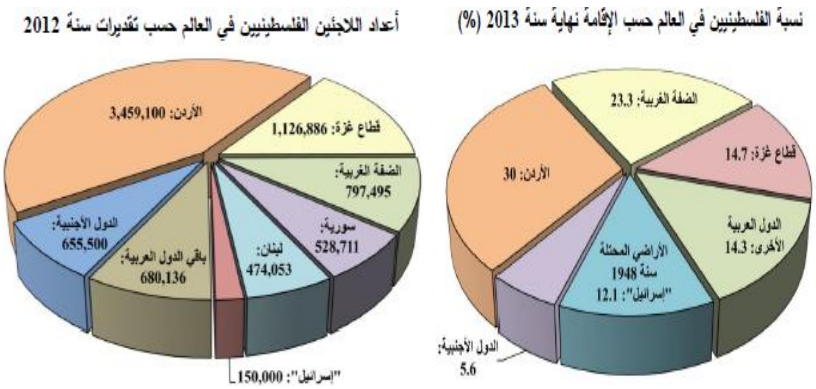

المصدر :التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنتي 2013/2012م .

وبنظرة فاحصة لقضية عدد اللاجئين الفلسطينيين ومكان توزّعهم، نجد أنها مشكلة ديناميكية عويصة تزيد بزيادة الوقت ومرور الزمن ،وتعمل على تعقيد الوصول إلى حل لها في إطار المفاوضات بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي،فقد كان عددهم سنة 1948م ما يقارب 900ألف لكنهم في حدود سنة 2013م يقاربون ما نسبته 6ملايين لاجئ.

أ -**اللاّجئون الفلسطينيون ،كيف هم ؟:** تعتبر قضية اللاجئين الفلسطينيين من أقدم واكبر قضايا اللاجئين في العالم ،فمن أصل 10.9مليون فلسطيني هم تقديرات مجموع الشعب الفلسطيني عام 2010م هناك حوالي 7.5 مليون لاجئ ،اي حوالي 70٪ من الشعب الفلسطيني،لذلك لا يكتمل أي حديث عن معاناة الشعب الفلسطيني دون الحديث عن معاناة لاجئيه،هذه المعاناة التي يعيشها الملايين منهم يوميا في انتظار تحقق حلمهم في العودة إلى أرضهم وقراهم ومدنهم .

لا شك في أن محنة اللاجئين الفلسطينيين هي تجسيد حي للتجربة الفلسطينية في صراعها مع الاحتلال الإسرائيلي فحوالي 70٪من الشعب الفلسطيني ممن يعيش في مختلف دول العالم لاجئون لدرجة أن من بين كل ثلاثة لاجئين في العالم هناك لاجئ فلسطيني.

يعاني اللاّجئون الفلسطينيون من كل مظاهر التمييز العنصري داخل الاراضي المحتلة عام 1948م،فالمواطنون"الوحيدون الذين يتمتّعون بكامل الحقوق وبالجنسية هم اليهود بموجب قانون العودة الإسرائيلي 1950م[*]،،بينما يُبطل قانون المواطنة حقوق المواطنين الفلسطينيين فيما يتعلق

[*] - قانون العودة الإسرائيلي لعام 1950 م ، ينص على مايلي :" كل يهودي يملك حق العودة إلى الدولة "يحقق إرادة دول العالم وهدف الحركة الصهيونية على حد السواء، كما أن تطبيق قانون العودة على غير اليهود الذين ليس لهم قريب يهودي أمرًا غير منطقي ويتناقض مع الهدف الأساسي لإقامة الدولة اليهودية الوحيدة في العالم، وينصّ قانون العودة على حق كل يهودي أن يعيش في إسرائيل، وهو يوفر ملجأ لكل يهودي يهرب من "اضطهاد"، وطبقاً لهذا القانون يسمح لكل يهودي أن يعود إلى وطنه التاريخي وأن يصبح مواطناً فيه، وعلى هذا النحو، لا علاقة لقضية اللاجئين

بالعودة إلى منازلهم وأرضهم،أي أن"غير اليهود"، أي مواطني إسرائيل الفلسطينيين محرومون قانونياً من الإفادة بالتساوي في حق التملك، والخدمات الاجتماعية والرعاية الاجتماعية، والموارد المادية التي تديرها الدولة بما في ذلك 93 ٪ من الأراضي التابعة لحدود ما قبل سنة 1967م،والتي تديرها دائرة أراضي إسرائيل ."كما أن المواطنين الفلسطينيين الذين يعيشون في إسرائيل يطبع التمييز واقعهم اليومي، فالأغلبية مرغمة على العيش في قرى عربية "حصرا ومحظورة من التوسع،كما أن القانون يمنعهم من الإقامة في تجمعات غير عربية نظرا إلى"عدم ملاءمتهم من الناحية الاجتماعية". [1]

كما يفتقد اللاجئون الفلسطينيون لحقوق الإنسان الأساسية،ويعانون من ضعف الحماية في شتى المجالات وقلة المساعدات الدولية،وتختلف معاملتهم من دولة مضيفة إلى أخرى،فقد منحت الأردن المواطنة لمعظم اللاجئين الذي أجلوا عن فلسطين العام 1948م،بما في ذلك الحقوق المدنية والاجتماعية،كما كان يتمتع الفلسطينيون الذين كانوا يعيشون في سوريا بالحقوق والواجبات نفسها التي يمتلكها السوريون(قبل اندلاع الحرب الأهلية) ،عدا الحقوق السياسية،أما في لبنان فيعاني اللاجئون من التمييز،ومن أشكال هذا التمييز حرمانهم من الحقوق الأساسية كالرعاية الصحية والتعليم والعمل. [2].

الرؤية الفلسطينية لحل قضية اللاّجئين : ينطلق الجانب الفلسطيني في رؤيته لحل قضية اللاجئين– عموما من الجانب النظري القانوني [3]،أي من ضرورة تطبيق القوانين واللوائح الأممية الصادرة في هذا الشأن،ويعتبر الفلسطينيون القرار الأممي 194[*] الصادر عن الهيئة الأممية مرجعية ثابتة لحل القضية،حيث أقرّ القرار بحق اللاجئين إما باختيار العودة أو إعادة توطنيهم في مكان آخر مقابل دفع تعويضات مادية لهم عن الأضرار اللاحقة بممتلكاتهم. لذا يؤكد الجانب الفلسطيني على[4] :

الفلسطينيين بقانون العودة .فيجب حل قضية اللاجئين في نطاق معاهدة سلام ,ولا علاقة لها بحق اليهود في العودة إلى الدولة اليهودية الوحيدة في العالم

[1] - روبن .د.ج. كيلي ،ترجمة نسرين ناضر ،رسالة من مخيم للاجئين في الضفة الغربية **مجلة الدراسات الفلسطينية**،العدد 91،بيروت : صيف 2012م ،ص 14 .

[2] - **نظرة على المفاوضات** ،الموقع الرسمي لمنظمة التحرير الفلسطينية :دائرة شؤون المفاوضات ، على الرابط :
http://www.nad-plo.org/atemplate.php?id=17 تاريخ الاطلاع :2015/12/24م

* - تعطي اسرائيل قراءات أخرى للقرار 194،تختلف تماما لما يراه الجانب الفلسطينيو العربي لمضمون مواده .

[4] -**نظرة على المفاوضات** ،الموقع الرسمي لمنظمة التحرير الفلسطينية :دائرة شؤون المفاوضات ، على الرابط :

–" نطالب بضرورة السماح بالعودة في اقرب فرصة ممكنة للاجئين الراغبين في العودة إلى ديارهم والعيش بسلام مع جيرانهم،ووجوب دفع تعويضات عن ممتلكات الذين يقرّرون عدم العودة إلى ديارهم ،وعن كل مفقود ومصاب بضرر،عندما يكون من الواجب وفقا لمبادئ القانون أن يعوض عن ذلك الفقدان أو الضرر من قبل الحكومات أو السلطات المسؤولة ".

– " نطالب بالتوصل إلى حل عادل ومتفق عليه لمسألة اللاجئين يقوم على أساس القرار 194،كما أن مبادرة السلام العربية وكل القوانين الدولية تدعم موقفنا حول القضية،حيث تدعو إلى حل عادل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين،ولابد ان يعالج الحل العادل للمسألة وفق قضيتين في غاية الأهمية هما:حق العودة وجبر الضرر".

– " يكمن الحل للقضية في اعتراف إسرائيل بالمبادئ المتعارف عليها وحقوق اللاجئين وعلى رأسها الحق في عودة اللاجئين إلى ديارهم،وفي هذا الشأن أن يمهد الطريق أمام التفاوض حول آلية تنفيذ هذا الحق (العودة إلى إسرائيل،العودة والتوطين في الدولة الفلسطينية المستقبلية،الاندماج في الدول المضيفة،التوطين في دولة ثالثة)".

– وبالإضافة إلى حق العودة ،فلا بد من إسرائيل أن تلتزم بمسألة جبر الضرر :ويتكون "جبر الضرر"من ثلاث عناصر أساسية وهي اعتراف إسرائيل بدورها في خلق مشكلة اللاجئين. وإعادة الممتلكات التي تم مصادرتها عنوة والتعويض عنها عينيا،وكذا التعويض المادي عن الممتلكات التي يستحيل التعويض عنها عينيا .

إلا أن الملاحظ من محطات التفاوض الفلسطيني الإسرائيلي هو تهاون المفاوض الفلسطيني في قضية اللاجئين وحق العودة والتعويض والانسياق وراء الضغوط الإسرائيلية لتأجيل المسألة في كل مرة ،بل إن بعضهم – وعلى حسب بعض التقارير السرية المسربة في الصحافة العالمية (*)– وافق على التفريط بحق العودة والقبول بالتوطين،مثل ما حدث في مبادرة جنيف 2003/10/12م التي سعت إلى إنهاء وضعية الفلسطيني كلاجئ بمجرد أن يتحقق له مكان إقامة دائم في الشتات.

–الرؤية الإسرائيلية لقضية اللاّجئين : يرفض الجانب الإسرائيلي منذ العام 1948م الاعتراف بحق اللاجئين في العودة إلى أرضهم،ويطرح الإسرائيليون عدة أعذار ومبررات تتمحور حول "ضرورة نقاء الدولة اليهودية المزمع إنشاؤها وكذا التخوفات الأمنية والديموغرافية.

فقد اعلن مثلا "أيهود أولمرت" في 15 سبتمبر 2008م ،أنه ما يزال من الممكن التوصل إلى سلام جزئي مع الفلسطينيين،غير أنه ربط هذا الأمل برفض عودة الاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم،

---

http://www.nad-plo.org/atemplate.php?id=17 تاريخ الاطلاع :2015/12/24م.

*- تشير الكثير من التقارير وعلى رأسها تسريبات قناة الجزيرة الفضائية وموقع "ويكيليكس" ،الى أن الجانب الفلسطيني قدّم من الناحية الواقعية في الجلسات المغلقة للمفاوضات تنازلات كبيرة وجوهرية للجانب الإسرائيلي في ما يخص قضية اللاجئين

وقلل" إن قضية اللاجئين لن تكون في أي حال من الأحوال قضية عودة ..فإسرائيل لن تقبل أبد القرار الدولي المتعلق باللاجئين رقم 194"،في حين أكد ان اسرائيل مستعدة لتكون جزء من آلية دولية تعالج حل هذه القضية. "[1] عموما، يرى الجانب الاسرائيلي أن [2] :

-إسرائيل لا تتحمّل قضية اللاجئين الفلسطينيين، ولا يمكنها أن تعلن حتى مبادرة حسن نية عن تحملها مسؤولية هذه القضية.

في الوقت الذي يدعو فيه الفلسطينيون إلى إقامة دولة خاصة به فإنهم يطالبون ب"حق العودة "للفلسطينيين الذين يقولون إنهم ينحدرون من عائلات لاجئة إلى أرض داخل حدود إسرائيل ما قبل سنة 1967م على أنه من غير المنصف أن تتم الدعوة إلى إنشاء دولة فلسطينية والمطالبة في الوقت نفسه بحق وطني للهجرة الحرة إلى دولة أخرى أي إسرائيل علما بأن مثل هذا الحق لا وجود له في القانون الدولي ولم تنص عليه أي من قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة أو الاتفاقات المعقودة بين إسرائيل وجيرانها العرب.

إن الظروف القائمة حاليا تجعل تدفق أعداد كبيرة من أبناء اللاجئين وأبناء أبنائهم على إسرائيل خيارا غير قابل للتطبيق لإن تدفق ملايين الفلسطينيين على دولة إسرائيل سيهدد وجود الدولة كدولة يهودية كما سيطمس هويتها الأساسية كوطن قومي للشعب اليهودي وملاذ لليهود المضطهدين في كافة أنحاء العالم.

وعليه تحاول"اسرائيل"بكل الطرق والوسائل تحويل قضية اللاجئين الفلسطينيين من معناها ومأساتها الحقيقية،كسكان أصليين اجتثوا وطردوا من أرضهم الأصلية وأرض أجدادهم،وهجّروا من بلدهم وتم استيطان ارضهم ومنازلهم و الاستيلاء على ممتلكاتهم،الى قضية إنسانية كانت نتاج حرب كغيرها من الحروب على مستوى العالم يمكن حلها من خلال تعاون دول الجوار في اسكانهم واستقطابهم. ويهدف هذا المسعى إلى تحويل هذه القضية من قضية سياسية إلى قضية إنسانية قصد تسهيل تمييعها وتبسيطها اتجاه الرأي العام الداخلي والخارجي .

---

[1] - محسن صالح ، **الترانسفير(طرد الفلسطينيين)في الفكر والممارسات الإسرائيلية**،بيروت : مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات ،2009م ،ص 48.

[2] - **هل يكون للفلسطينيين مبرّر شرعي لما يسمى "حق العودة"؟**، على الموقع الرسمي لوزارة الخارجية الإسرائيلية :**http://mfa.gov.il** أو على الرابط الالكتروني :

http://mfa.gov.il/MFAAR/IsraelAndTheMiddleEast/PeaceProcess/Pages/FAQ%20israel%20the%20conflict%20and%20peace%20process%20112007.aspx ، تاريخ الاطلاع : 2015/12/28.

3- واقع قضيـة الاستيطان في المسار التفاوضي الفلسطيني الاسرائيلي (1991-2017م).

أثّرت مختلف التطورات العالمية التي حدثت مع بداية التسعينات على موضوع الصراع العربي الفلسطيني- الإسرائيلي،خاصة في ميدان عملية التسوية السياسية التي أصبحت خيارا يلقى تجاوبا واسعا من مختلف الأطراف،وفي خضم هذا التوجه باتجاه دبلوماسية التفاوض كأسلوب وحيد وحصري لمعالجة مختلف القضايا موضوع الصراع -السالفة الذكر-، يبرز موضوع الاستيطان والمستوطنات كأحد أهم القضايا،ذلك ان الاستيطان بالمنظور الإسرائيلي هو روح الصهيونية وأساس وجود "إسرائيل"واستمراريتها،ولعل ما يفسّر ذلك هو السعي الإسرائيلي عبر كل محطات ومراحل المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية إلى تغييب هذا الموضوع وتحييده ورفض الخوض فيه.

ولعل أهم ما يجلب الانتباه في هذا الشأن هو أنه برغم أهمية قضية الاستيطان ومصيريته بالنسبة لمستقبل الدولة الفلسطينية باعتباره يمس وينعكس سلبا على كل القضايا الأخرى (اللاجئين،القدس، الاقتصاد ،الحدود .. ،الاّ أنه كثيرا ما لاحظ الدارس أنه تم التطرق اليه تطرقا هامشيا في أغلب الاتفاقات المبرمة بين الطرفين منذ بداية المفاوضات،وعليه نحاول في هذا المبحث استقراء موضوع الاستيطان عبر مختلف الاتفاقات الفلسطينية الاسرائيلية المبرمة .

3-1- قضية الاستيطان في مفاوضات المرحلة الانتقالية (1993-1999م).

أولى اللقاءات الفلسطينية الإسرائيلية كانت في مؤتمر مدريد 1991م الذي هدف إلى الطرفين إلى التسوية، الاّ انه فشل نتيجة الدور الأمريكي المنحاز والساعي إلى تقليل حدة الصراع وليس حلّه ،وربط التسوية الفلسطينية الإسرائيلية بموضوع التطبيع الإقليمي العربي الإسرائيلي(المفاوضات المتعددة الأطراف) من جهة،ومن جهة أخرى القناة السرية التي فتحت في خضم هذا المؤتمر بين مفاوضين فلسطينيين وإسرائيليين "بأوسلو" النرويجية .

بدأت الاتفاقات الفلسطينية الإسرائيلية بتوقيع عدد من الاتفاقيات عرفت ب"اعلان المبادئ"، حيث تم التفاوض في البداية سرا في "اوسلو" النرويجية حول الإطار العام لعملية التسوية، بعد تعثر المفاوضات المنبثقة عن مؤتمر مدريد 1991م،تلاه بعد ذلك العديد من المحطات والاتفاقيات إلى غاية 1999م ،و التي يمكن القول عنها أنه ترجمة لتلك المبادئ العامة الواردة في إعلان المبادئ إلى خطوات تنفيذية وترتيبات على أرض الواقع،او لقاءات لجأ اليها الطرفان لتجاوز بعض الأزمات ،أو

احياء تعثر للمفاوضات،الذي كان نتاجا في أغلب الأحيان عن رفض الجانب الإسرائيلي تنفيذ ما تم الاتفاق عليه وما ألتزم به .

جدير بالذكر أن "اتفاقيات أوسلو " التي حدّدت ها فترة خمس سنوات أطلق عليها اسم " المرحلة الانتقالية"،كان من المفروض ان يتم الخوض في الحل الدائم لكل القضايا بما في ذلك الاستيطان والمستوطنات مع نهاية هذه الفترة مع بداية سنة 1999م ،غير أن "إسرائيل" كان لها منظور أخر في هذا الشأن .

وبما أن الاتفاقيات الدولية تلزم الأطراف الموقعة عليها ضمن ما تنص عليه بنودها ولا تلزم أيا من الأطراف بأي عمل غير منصوص عليه بوضوح في نصوص الاتفاقيات،فإن أهم ما سعت إليه "إسرائيل" في هذه الاتفاقيات هو عدم إلزام نفسها بنص صريح حول إيقاف الاستيطان.

أ-**قضية الاستيطان في مؤتمر مدريد (نوفمبر 1991م)**: خلال اثنين وعشرين شهرا من المفاوضات (من نوفمبر 1991م إلى غاية سبتمبر 1993م)وأحد عشر جولة تفاوضية والعديد من اجتماعات اللجان متعددة الأطراف لم يتوصل المؤتمر إلى توافق بين مختلف الأطراف المشاركة.

والحقيقة أن عدم احترام إسرائيل للاتفاقيات بدأ بخرقها لبنود عملية السلام في "مدريد"،وفي هذا الإطار صرّح"حيدر عبد الشافي"سنة 2002م وكان قد ترأس الفريق الفلسطيني في المباحثات قائلا: "ان استمرار إسرائيل ببناء المستوطنات يجرّد عملية السلام من معناها،فبسبب هذا الامر بلغت مفاوضات واشنطن طريقا مسدودا،وقد حثثنا الإسرائيليون على ايقاف نشاطهم الاستيطاني ولكنهم رفضوا ذلك،وقالوا أخيرا ببساطة،لماذا تطلبون هذا الأمر؟نحن نقيم المستوطنات على أرضنا؟ "[1].

ب- **قضية الاستيطان في إعلان المبادئ(سبتمبر 1993م)**:مثّل إعلان المبادئ نقطة البدء في عملية التسوية السياسية وفق ترتيبات حكومة ذاتية انتقالية،وقّع بواشنطن في 13سبتمبر 1993م كوثيقة رسمية أولى بين الجانبين الإسرائيلي ممثلة في حكومة إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية كممثل للفلسطينيين،اعترف من خلالها كلاهما بحق الأخر في الوجود[*].

ونظرا لتركيزه على المرحلة الانتقالية وترتيبات الحكم الذاتي بمقتضى كونه اتفاقا بشان ترتيبات الحكومة الذاتية الفلسطينية،واعتبار قضية الاستيطان ضمن قضايا الوضع الدائم التي سيجرى

[1] -سومانترا بوز ،**المرجع السابق الذكر** ،ص ص 252-253.

[*] – اضطرت منظمة التحرير الفسطينية تماشيا مع هذا الاتفاق إلى تغيير العديد من بنود ميثاقها الوطني وخاصة منه ما تعلق بازالة اسرائيل من الوجود .

التفاوض بشأنها في مرحلة تالية، لم يتضمن إعلان المبادئ نصا صريحا بشأن الاستيطان،فلم يرد به ما يوجب تفكيك المستوطنات أو يقرّ الابقاء عليها،واللّافت للنظر أنه لم ينص كذلك على تجميد النشاط الاستيطاني خلال الفترة الانتقالية،رغم مطالبة وفد التفاوض الفلسطيني بذلك،حيث اكتفى بالتأكيد أن"الضفة الغربية وقطاع غزة وحدة ترابية واحدة يجب المحافظة على وحدتها وسلامتها خلال الفترة الانتقالية ".

والمستقرئ "لاتفاقية إعلان المبادئ" يلاحظ انها لم تشر بوضوح إلى كيفية التعامل مع الاستيطان في المرحلة الانتقالية ،وإنما أجل هذا الموضوع شأنه شأن القضايا الأخرى كالقدس واللاجئين إلى مرحلة الحل النهائي .وفي هذا الإطار يرى الباحث "عبد الستار عبد القاسم"أن إستراتيجية "اسرائيل" التفاوضية اعتمدت على التفسيرات المتباينة لمرجعية العملية التفاوضية المتمثلة في قرار مجلس الأمن رقم 242،وانطلاقا من المرحلية والانتقالية التي أجلت قضية الاستيطان لمرحلة التسوية النهائية [1].مع العلم انه من أكثر الملفات أهمية كونه يتعلق بمستقبل الدولة الفلسطينية ومصيرها.

ج– قضية الاستيطان في اتفاق القاهرة (ماي 1994م): تنفيذا لإعلان المبادئ،عقد اتفاق القاهرة في 4ماي 1994م،وقد نظم هذا الاتفاق الذي أبرم متأخرا عدة أشهر عن موعده المقرّر في إعلان المبادئ [*]،وتم فيه معالجة ترتيبات الحكم الذاتي المؤقت بقطاع غزة ومنطقة اريحا(وعليه تسمى هذه الاتفاقية في بعض الأحيان باتفاقية غزة –أريحا)بدءا من انسحاب القوات العسكرية الإسرائيلية ونقل السلطة إلى الجانب الفلسطيني،مرورا بهيكل السلطة الفلسطينية وممارستها وصلاحياتها،وتفاصيل علاقتها بالسلطات الإسرائيلية خلال المرحلة الانتقالية لاسيما ما تعلق منه بالمسائل الأمنية.

ونلاحظ أنه بموازاة عمل"إسرائيل"على تأجيل أهم القضايا ومن ضمنها الاستيطان، قامت محكمة العدل الإسرائيلية مباشرة بعد توقيع اتفاقية غزة –اريحا في واشنطن بإصدار قرار يتضمن ملكيتها للحرم القدسي.ويرى " بلال إبراهيم" أن هدف إسرائيل من هذا القرار هو الهرب من

---

[1] - عبد الستار قاسم ،**الطريق إلى الهزيمة،فلسطين**:مطبعة رام الله الحديثة،1999م،ص81.

[*] - يرجع هذا التأخر في عقد لقاء القاهرة أو كما يسمى احيانا اتفاقية غزة اريحا إلى وقوع مذبحة الحرم الابراهيمي في فيفري 1994م، حيث قام المستوطن "باروخ غولدشتاين"بقتل 29 فلسطينيا وجرح 150 اخرين من المصلين الفلسطينيين اثناء آدائهم صلاة الفجر في الحرم الابراهيمي.

التزامات حكومتها فيما يتعلق بعدم بناء الكتل الاستيطانية،إذ عملت على توسيع الكتل الاستيطانية القائمة دون بناء مستوطنات جديدة[1].

ثم أن النظر إلى ترتيبات هذه الاتفاقية بتعمق يظهر مدى ارتباطها وتأثرها وتأثيرها على مسار الاستيطان، فالإنفراد الإسرائيلي بمهمة حفظ الأمن الداخلي والنظام العام بالمستوطنات، والوصاية الأمنية للجانب الإسرائيلي على المناطق التي ستنتقل الولاية عنها للجانب الفلسطيني،وإلزام الجانب الفلسطيني بمنع الأعمال العدائية اتجاه المستوطنات والمستوطنين،كلها تصب في صالح المشروع الاستيطاني الإسرائيلي التوسعي في الأراضي الفلسطينية على اعتبارها عوامل مساعدة ومشجعة على ذلك .وعليه يرى " أحمد إبراهيم محمود" أنه بدلا من أن ينصّ اتفاق القاهرة على تفكيك المستوطنات لا سيما الواقعة في قطاع غزة ومنطقة اريحا،أو يضع من القيود التي تحدّ من توسعها،تعامل مع الجانب الفلسطيني معها على اعتبارها حقائق على الارض أو مجمّعات مجاورة للقرى والمدن الفلسطينية،ووضع الضوابط اللاّزمة لحمايتها من جهة،وكفالة استمرار علاقات حسن الجوار بينها وبين جيرانها الفلسطينيين الخاضعين لسلطة الحكم الذاتي الفلسطيني من جهة أخرى"[2].

د–قضية الاستيطان في اتفاقية طابا ،سبتمبر 1995م: يطلق أيضا على هذا الاتفاق العديد من التسميات ولعلّ أبرزها،"الاتفاق الانتقالي"،واتفاق" أوسلو 2"،وقد نصت عليه المادة السابعة من اعلان المبادئ بعد عامين من توقيعه،اهم ما نص عليه الاتفاق تمحور حول توسيع منطقة الحكم الذاتي الفلسطيني لتشمل الضفة الغربية وقطاع غزة مع استثناء كل ما يدخل في إطار مفاوضات الوضع الدائم،وقد كان المقصود بذلك قضايا القدس والاستيطان واللاجئين،غير أن قضية اعادة الانتشار التي وردت في الاتفاقية كان لها ارتباط وثيق بالنشاط الاستيطاني من خلال تقسيم المناطق إلى (أ–ب–ج)،وابتكار طريقة أكثر تعقيدا واستهلاكا للوقت لنقل الصلاحيات بين الطرفين،ودليل ذلك ما نص عليه الاتفاق الملحق المنظم لها بأن يجري الاتفاق على كثير من تفاصيلها لاحقا.

والملاحظ أنه من خلال هذه التعقيدات المبتكرة تعمد الجانب الإسرائيلي إدخال الفلسطينيين في جزئيات هم في غنى عنها،وإغراقهم في متاهات تنظيمية وقانونية ومسائل هامشية ليست جوهر

---

[1] – بلال ابراهيم ،**المرجع السابق الذكر** ،ص99.

[2] أحمد ابراهيم محمود ،اتفاق الحكم الذاتي الفلسطيني:قراءة في المضامين والاشكاليات والتطورات المستقبلية،**مجلة السياسة الدولية**،العدد117،جويلة 1994م،ص 171.

التفاوض،الأمر الذي أسهم في ربح الوقت واستمرار الاستيطان واستفحاله بالتزامن مع عملية التفاوض.

وعموما ،فإن هذا الاتفاق كسابقيه لم ينص صراحة على إيقاف الاستيطان أو تجميده،ولم يعلن موقفا واضحا من هذه القضية باستثناء تأكيده على بدأ مفاوضات الوضع الدائم التي ستبحث في موضوعي القدس والاستيطان في اقرب وقت ممكن،بما لا يتجاوز تاريخ 1996/05/4م .

هـ–قضية الاستيطان في اتفاقية الخليل (جانفي 1997م): قسّم اتفاق الخليل الموقّع في 1997/01/15م المدينة إلى قسمين،قسم يهودي في قلب المدينة بما فيها الحرم الإبراهيمي،وقسم عربي يشمل الدائرة الواسعة للمدينة،وتم وضع ترتيبات أمنية قاسية ومعقّدة تهدف لضمان امن 400 يهودي يعيشون في قلب المدينة وبشكل يضمن راحتهم وراحة تنقلهم بين أكثر من 120 ألف فلسطيني يسكنون الخليل.[1] حيث كرّس هذا الاتفاق تقسيم الخليل إلى منطقتين H1 و H2 المنطقة الاولى يسكنها ما يقارب 100الف فلسطيني وتنقل إدارته للسلطة الفلسطينية،أما المنطقة الثانية والتي يقطنها 20 الف فلسطيني وبها حوالي 400 يهودي فيكون لها وضع خاص تتولى فيه "إسرائيل"مسؤولية النظام العام والأمن الداخلي والأمن العام للمستوطنين وتكون ادارة الشؤون المدنية تحت عاتق السلطة الفلسطينية.

بيد أن هذا الاتفاق وكغيره من اتفاقيات"أوسلو"السابقة لم يشر إطلاقا إلى موضوع تجميد الاستيطان أو تفكيك المستوطنات،وتم الاهتمام أكثر بالجوانب الأمنية خاصة ما يتعلق منها بأمن مستوطنين قلائل بين عشرات الآلاف من الفلسطينيين.

و–قضية الاستيطان في اتفاق"واي ريفر بلانتيش" (اكتوبر 1998م): في أكتوبر 1998م وقّع الطرفان اتفاقية "واي ريفر"بعد مفاوضات مكثفة استمرت تسعة أيام بين السلطة الفلسطينية ممثلة في "ياسر عرفات "ورئيس الوزراء الإسرائيلي"بنيامين نتنياهو "وبمشاركة الرئيس الأمريكي"بيل كلينتون "

[1] - مركز دراسات الشرق الأوسط،وحدة البحوث والدراسات ،**اتفاق الخليل نموذج لمنهج الليكود في الحل النهائي** ،ط1،عمان: دار البشير للنشر والتوزيع،1997،ص 11.

والعاهل الأردني "الملك حسين"،وأهم ما تضمنه الاتفاق هو انسحاب إسرائيلي من13٪من مساحة الضفة الغربية(*) .

وكغيره من الاتفاقيات لم ينص اتفاق"واي ريفر"على تفكيك المستوطنات أو تجميد الاستيطان،واكتفى بحظر القيام بأي إجراءات أو خطوات من شانها تغيير وضع الضفة الغربية وقطاع غزة،وهو النص الذي لم يحترم في السابق،كما أن هذا الاتفاق كان قد نصّ على استئناف مفاوضات الوضع الدائم بوتيرة سريعة ودون انقطاع وبذل جهد وصفه "بالحاسم"للوصول إلى اتفاق الوضع الدائم بحلول شهر ماي1999م.

ي– قضية الاستيطان في اتفاقية "شرم الشيخ" (سبتمبر 1999م): تجددت آمال السلطة الفلسطينية في التعجيل بتنفيذ اتفاقات" أوسلو" وحسم قضايا الوضع النهائي مع عودة حزب العمل من جديد إلى الحكومة بقيادة "ايهود باراك" في جويلة 1999م،ورغم أن هذا الاخير قاد حملته الانتخابية على أساس تسريع التسوية مع الفلسطينيين من خلال تسريع العملية التفاوضية الا انه سرعان ما قدم ما يعرف "بلاآته الخمس"التي استند عليها في برنامجه الانتخابي:

- **لا** لعودة القدس الشرقية للفلسطينيين،و"اورشليم" هي العاصمة الأبدية لإسرائيل
- **لا** عودة إلى حدود 1967م.
- **لا** لوجود جيش عربي بالضفة الغربية .
- **لا** إزالة للمستوطنات في الضفة الغربية وقطاع غزة .
- **لا** لعودة اللاجئين الفلسطينيين .

وفي 1999/09/4م وقع الطرفان الفلسطيني والإسرائيلي اتفاق شرم الشيخ الذي نص على كونه مذكرة وجدول زمني لتنفيذ الالتزامات الواردة بالاتفاقيات السابقة،بحضور الرئيس المصري "حسني مبارك"وملك الأردن،وأهم ما جاء فيه التعجيل بتطبيق خطة إعادة الانتشار التي تماطلت إسرائيل في تطبيقها،و كذلك تمديد فترة الحكم الذاتي إلى سبتمبر 2000م عوضا عن ماي 1999م .

تجاهلت اتفاقية شرم الشيخ كسابقاتها موضوع الاستيطان واكتفت كغيرها من اتفاقيات "أوسلو" بنص يحظر قيام أحد الطرفين باتخاذ خطوات من شأنها تغيير وضع الضفة والقطاع. غير أن

* جدير بالذكر انه حتى اكتوبر 1998م لم تكن السلطة الفلسطينية تسيطر سوى على 3٪ من مساحة الضفة الغربية ،وذلك في اطار المنطقة (أ) التي تضم المدن الفلسطينية الكبرى ،اما المنطقة (ب)والتي كانت للسلطة الفلسطينية فيها حق ممارسة السلطات الادارية دون الأمنية فلم تتعد مساحتها 28٪ من مجموع مساحة الضفة الغربية .

الإشارة الوحيدة للاستيطان في هذه الاتفاقية وردت في رسالة الضمانات الأمريكية المرفقة به ،حيث أعربت الإدارة الأمريكية عن تفهمها للقلق الفلسطيني من تزايد النشاط الاستيطاني،وأكدت إدراكها كونه "مدمرا للسلام الفلسطيني الإسرائيلي"،وذلك دون أن تحضر استمراره إبان التفاوض. [1] كما أشير إليه أيضا في رسالة الضمانات الأوروبية الملحقة بالاتفاق، والتي كانت أكثر وضوحا وايجابية،حيث دعت الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي إلى الامتناع عن "اتخاذ أي خطوات تحكم مسبقا على نتائج مفاوضات الحل الدائم،وعن أي نشاط يخالف القانون الدولي بما يشمل جميع الأنشطة الاستيطانية". [2]

وأخيرا، يمكن القول أن موضوع الاستيطان في بنود اتفاقيات الفترة الانتقالية كان مغيّبا إلى درجة كبيرة،وهذا التغييب ناتج بالأساس عن خطة إسرائيلية محكمة تهدف إلى ربح المزيد من الوقت وإطالة أمد الجلوس إلى طاولة التفاوض قدر الإمكان،بغية صنع وقائع استيطانية في الميدان تغير الخارطة الجغرافية للضفة والقطاع.كما أن الحكومات الإسرائيلية"العمالية والليكودية"استمرت في توسيع الاستيطان وفتح الشوارع الالتفافية. [3].

غير أن التساؤل المطروح هو: اذا كان تغييب قضية الاستيطان في هذه الفترة كان بحجة معالجة المواضيع وفق عملية تدرجية (من المواضيع الأقل تعقيدا إلى الأكثر تعقيدا)، فكيف تم معالجة قضية الاستيطان في الفترة التالية والتي كانت من المنتظر أن تكون مرحلة الحل النهائي ؟.

3-2- قضية الاستيطان في مرحلة مفاوضات الوضع النهائي (2000-2009م).

من أهم ما أتفق عليه في "أوسلو" أن تكون المرحلة الانتقالية المحدّدة بخمس سنوات مجرّد فترة زمنية - متوسطة المدى- تحضيرية للانتقال إلى المرحلة الثانية وهي مرحلة التطرق لمسائل الوضع الدائم،أي معالجة قضايا الحل الدائم التي تؤدي إلى قيام الدولة الفلسطينية المبتغاة،وكان من بين أهم القضايا التي أجّلت لهذه المرحلة قضية الاستيطان على أساس حساسيته وصعوبة التطرق إليه في

---

[1] - **للمزيد من المعلومات يرجى العودة إلى** : رسالة الضمانات الأمريكية التي وجهتها وزيرة الخارجية الامريكية "مادلين اولبرايت" إلى الرئيس ياسر عرفات يوم توقيع مذكرة شرم الشيخ في 1999/09/4م،**مجلة الدراسات الفلسطينية**، المجلد 10 ،العدد 40،خريف 1999م،ص 211.

[2] - **للمزيد من المعلومات يرجى العودة إلى** :رسالة الضمانات الأوروبية إلى الرئيس ياسر عرفات،نفس المرجع ،ص 213.

[3] - عاشور موسى،**الاستيطان في ضوء القانون الدولي:حالة المستوطنات الاسرائيلية في فلسطين نموذجا**،ط.1 ،القاهرة:دار الكتاب الحديث،2014م،ص23

المرحلة السابقة التي سعى فيها الإسرائيليون إلى إقناع الجانب الفلسطيني بأهمية المرور على هذه المرحلة واعتبارها استكشافية تعبّر عن حسن النوايا،وتزيد كل الأطراف تمرّسا وتقاربا. فقد عقدت جولات من المفاوضات بين الطرفين تناولت قضية الاستيطان أو جوانب مختلفة لها علاقة به،وطرحت حلول وقدمت آراء ومقترحات من قبل كل الأطراف،طرفا الصراع وأطراف أخرى لكن لم يتم التوصل إلى أي تسوية لهده القضية .

بيد أن ما كان مرجوا ومنتظرا في هذه المرحلة بدا أيضا غير ممكن واقعيا — ان لم نقل مستحيلا–،في بدايات المرحلة التالية،إذ لم تكن هناك أي آمال لحدوث أيه تغيّرات جوهرية في الشأن التفاوضي الاستيطاني يمكن لها أن ترسم واقعا آخر يختلف عن الفترات السابقة

وقبل التطرق إلى قضية الاستيطان في الاتفاقات الفلسطينية الإسرائيلية في فترة (2000-2009)،وجب الإشارة إلى أن هذه المرحلة عرفت أحداثا محورية في التاريخ الفلسطيني كانتفاضة الأقصى الثانية (سبتمبر 2000م) والانتخابات الرئاسية 2005م،الانتخابات التشريعية الثانية 2006م وفوز حركة "حماس"،إقامة جدار الفصل العنصري منذ سنة 2002م،وفك الارتباط والانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة 2005م،ومن ثم الانقسام الفلسطيني الذي زاد الحياة السياسية الفلسطينية تعقيدا نتيجة الانفصال الإداري والجغرافي واستفراد حركة "حماس"بالقطاع [*] ،وشهدت هذه الفترة أيضا الحرب الإسرائيلية على غزة(2008-2009م) ، وأحداث سياسية وعسكرية داخلية وخارجية أثرت بشكل مباشر على المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية خاصة ما تعلق فيها بالملف الاستيطاني، فكيف عولج موضوع الاستيطان في الاتفاقيات الفلسطينية الإسرائيلية في هذه المرحلة ؟.

أ– قضية الاستيطان في مفاوضات كامب ديفيد (جوان 2000): قبل نهاية العهدة الثانية للرئيس الأمريكي السابق"بيل كلينتون"الذي شهد عهده توقيع إعلان المبادئ،سعى إلى عقد قمة فلسطينية إسرائيلية برعاية أمريكية تكون قمة تاريخية تحسم فيها قضايا الوضع الدائم،خاصة مع فشل المسار

---

* - **الانقسام الفلسطيني** : شكل الانقسام الفلسطيني بين حركتي فتح وحماس ضربة موجعة للعمل السياسي والمسلح الفلسطيني ،اذ شكل خروجا عن الاطار الموحّد الذي تبنته منظمة التحرير الفلسطينية عام 1964م،حيث نصت المادة (08) من الميثاق الوطني الفلسطيني :" **المرحلة التي يعيشها الشعب الفلسطيني هي مرحلة الكفاح الوطني لتحرير فلسطين،ولذلك فإن التناقضات بين القوى هي من نوع التناقضات الثانوية التي يجب أن تتوقف لصالح التناقض الاساسي فيما بين الصهيونيةو الاستعمار من جهة والشعب العربي الفلسطيني من جهة ثانية،وعلى هذا الأساس فان الجماهير الفلسطينية سواء من كان منها في أرض الوطن او في المهجر تشكل منظمات وأفراد جبهة وطنية واحدة تعمل لاسترداد فلسطين وتحريرها بالكفاح المسلح** "

التفاوضي مع الجانب السوري وخوفا من حدوث انتفاضة فلسطينية أخرى،وكذلك إدراك الجانب الإسرائيلي والأمريكي لمخاطر إعلان الدولة الفلسطينية أحادي الجانب .

باشر المؤتمر أعماله يوم 11جوان 2000م بحضور"كلينتون" و"ايهود باراك" و"ياسر عرفات"وكان جدول أعماله حل القضايا الرئيسية التي ستضع حدا نهائيا للصراع الفلسطيني الإسرائيلي. غير ان ما لوحظ من عموم ما حدث في هذه المفاوضات هو ان الجانب الأمريكي والإسرائيلي دخلا بورقة واحدة وخطة واحدة استهدفت الايقاع بالوفد المفاوض الفلسطيني وتحميله كل التبعات في حال فشل المفاوضات (**)،حتى أن التهديدات الأمريكية للفلسطينيين كانت صريحة وواضحة بضرورة قبول الطرح الاسرائيلي،وهو الأمر الذي كان ورقة رابحة بيد هذا الأخير.

اعتمد الجانب الاسرائيلي في هذه المفاوضات على ما يعرف بأسلوب "البازار الفارسي" الذي يبدأ من مطالبات مبالغ فيها تفوق كثيرا ما يمكن ان يطلبه في النهاية،تحسبا لموقف الطرف الأخر،حيث طلبت"اسرائيل"ضم الكتل الاستيطانية(مساحتها حوالي 10 ٪من مساحة الضفة الغربية)والسيادة على الحي اليهودي بالقدس الشرقية،والوصاية الأمنية على الأحياء العربية بقلب القدس،وأجزاء واسعة من غور الاردن،مع عرض دولة فلسطينية مجزئة ومحاطة ومقيّدة. وهو ما "مؤتمر كامب"ديفيد فشل في التوصل لحل لقضية الاستيطان كغيره من القضايا النهائية ،بل زاد الاوضاع تعقيدا أكثر فأكثر .

ب- **قضية الاستيطان في المبادرة العربية للسلام (مارس 2002م)**:أعلن عن المبادرة العربية لأول مرة في قمة بيروت عام 2002م ،وتقدم بها الملك عبد الله عاهل المملكة العربية السعودية . لم تذكر المبادرة العربية صراحة الاستيطان رغم ارتباطه المباشر بإقامة الدولة الفلسطينية،فلم تتحدث عن تفكيك المستوطنات أو الإبقاء عليها،بل ركزت أكثر على ضرورة تنفيذ الشرعية الدولية (قراري مجلس الأمن(242-338).

- **قضية الاستيطان في مبادرة جنيف (ديسمبر 2003م)**:تعد من أهم المبادرات التي قدم فيها طرفي التفاوض رؤية مفصلة لتسوية كافة قضايا الصراع على أساس حل الدولتين والالتزام بقرارات الشرعية الدولية.أما فيما يخص قضية الاستيطان فقد اقترحت المبادرة له حلا واضحا ومتكاملا،حيث

**- دليل ذلك أن العرض الاسرائيلي لم يقدم مكتوبا ،بل لم يصرح به أصلا على انه عرض اسرائيلي،حيث طرح كمقترحات أمريكية شفهية تحضى بقبول مشروط من الجانب الاسرائيلي.وهو ما افضى قدرا من الغموض على الموقف الاسرائيلي.

نصت على ترسيم الحدود النهائية بين الدولتين الفلسطينية والاسرائيلية طبقا لخط الرابع من جوان 1967م،مع بعض التعديلات الحدودية الضرورية،يعقب ذلك اخلاء الجانب الإسرائيلي للمستوطنات التي ستقع في المناطق الفلسطينية وتسليمها لهم في غضون ثلاثين شهرا وهي المدة المقررة لتنفيذ الاتفاق،أما المستوطنات المقامة بالقدس الشرقية فقد تعاملت معها المبادرة على انها أحياء شرعية. [1] وقد مثل ذلك أحد الأسباب التي جعلت القوى الفلسطينية ترفض هذه المبادرة ،بالإضافة إلى أنها لم تنص صراحة على أن الدولة الفلسطينية التي ستقام حال القبول بها ستكون ذات سيادة أو لا [2].

ج- قضية الاستيطان في خارطة الطريق(افريل 2003م):في 30 أفريل 2003م أصدرت الولايات المتحدة الأمريكية خطة تسوية عرفت بخارطة الطريق ووضعتها ضمن رعاية اللجنة الرباعية الدولية ،ويوحي اسم الخطة إلى وضع مخطط طريق للوصول إلى حل نهائي للصراع الفلسطيني الإسرائيلي،وهو فعلا ما طرح في مضامين الخطة،حيث قسم المخطط إلى ثلاث مراحل : في المرحلة الأولى أشترط على القيادة الفلسطينية أن تصدر بيانا رسميا يؤكّد أحقية إسرائيل في الوجود والعيش بسلام والوقف الفوري لكل الأنشطة العسكرية،ركّزت المرحلة الثانية على بناء دولة فلسطينية بحدود مؤقتة وقيادة متعاونة،في حين تم التأكيد على أن المرحلة الثالثة التي تنتهي بحلول العام 2005م تكون وفق حكم اللجنة الرباعية من خلال مؤتمر دولي آخر يتم الدعوة إليه لحل نهائي لمختلف قضايا الوضع الدائم بما فيها الاستيطان والمستوطنات.

وفي الشق الاستيطاني تركت خارطة الطريق تسوية موضوع الاستيطان إلى التفاوض المباشر بين الطرفين الفلسطيني والاسرائيلي على غرار المراحل السابقة،إلا أنها تميّزت عنها بنصحها الصريح في المرحلة الأولى على ضرورة تجميد كل النشاطات الاستيطانية ،بما في ذلك ما كان يتهرب منه الإسرائيليون ويقولون بأنه "نمو طبيعي للمستوطنات" [*]،وإزالة المستوطنات التي انشأت بعد العام 2001م والتي كانت تعرف"بالبؤر الاستيطانية العشوائية" [3].والواضح أن رئيس الوزراء

---

[1] -**للمزيد من المعلومات يرجى العودة إلى** : مبادرة جنيف للسلام ،موقع منظمة التحرير الفلسطينية،دائرة شؤون المفاوضات ، على الرابط : www.na-plo.org/ar/print.php!view-nego_peace_giv. تاريخ الاطلاع : 2016/12/15م.

[2] - **التقرير الاستراتيجي العربي 2003-2004م**:مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام .القاهرة ،مؤسسة الاهرام ، 2004م،ص 292.

[*] - **النمو الطبيعي للمستوطنات** :في كل مرة يتدخل المجتمع الدولي للتأكيد على ضرورة تجميد البناء الاستيطاني ،يتحايل الجانب الإسرائيلي على ذلك من خلال التصريح بالإيقاف ،في حين تتركز كل الجهود على توسيع و"تسمين" المستوطنات التي سبق انشاؤها ،بحجة النمو الطبيعي لهذه الاخيرة .

[3] - منى صالح عبد الرحمان ، **المرجع السابق الذكر**،ص70.

الإسرائيلي"ارييل شارون"–الذي يمتلك القدرة على تنفيذ التزامات خارطة الطريق–في ذلك الوقت لم تكن له النية والرغبة في ذلك،بينما افتقر رئيس الوزراء الفلسطيني "محمود عباس"لهذه القدرة وهو من لديه الرغبة على تنفيذ كافة التزاماته ".

وبدلا من التركيز على قضايا الوضع النهائي ومن ضمنها الاستيطان كما كان منتظرا،تحولت خارطة الطريق إلى سباق محموم بين الفلسطينيين والإسرائيليين لإقناع الطرف الأمريكي ان أحد الطرفين هو المسؤول عن فشل المفاوضات،في الوقت الذي استمرت"اسرائيل" في نشاطها الاستيطاني التوسعي.

د– قضية الاستيطان في مؤتمر انابوليس للسلام (نوفمبر 2007م):جاء هذا المؤتمر بعد تبني الجانب الإسرائيلي خطة فك الارتباط أحادي الجانب والتي تم بموجبها تفكيك مستوطنات قطاع غزة،وأربع مستوطنات بشمال الضفة الغربية عام 2005م،وما تلاها من أحداث داخلية واقليمية ودولية – تحدثنا عليها في بداية المطلب .

وبعد ما يقارب العامين من جمود العملية التفاوضية نتيجة فشل خطة خارطة الطريق نتيجة تعنّت الجانب الإسرائيلي في الالتزام بما تم الاتفاق عليه في قضية تجميد الاستيطان وتفكيك البؤر الاستيطانية العشوائية التي اقيمت بعد مارس 2001م،قرّرت الإدارة الأمريكية عقد مؤتمر دولي يضم أطراف الصراع وعددا من الدول والمنظمات المهتمة بشأن استئناف المفاوضات،وذلك في 27نوفمبر 2007م.

وفي الشق الاستيطاني،خلت وثيقة التفاهم الصادرة عن اجتماع "أنابوليس"أيضا من أي ذكر صريح للاستيطان،وجدير بالذكر أن الجانب الفلسطيني كان قد علّق(اشترط) مشاركته في "أنابوليس"على إعلان رئيس الوزراء الإسرائيلي تجميد الاستيطان ووقف بناء جدار الفصل العنصري ورفع الحواجز العسكرية المنتشرة بالضفة الغربية [1].

لم يحقق مؤتمر أنابولس الأهداف التي عقد من أجلها،والتي حدّدها الرئيس الأمريكي السابق "جورج بوش "في كلمة افتتاح المؤتمر التي اعتبر فيها أن هذا المؤتمر يشكل فرصة تاريخية أمام الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي لتحقيق السلام والوصول إلى حل دولتين فلسطينية وإسرائيلية تعيشان جنبًا إلى

[1] - منى صالح عبد الرحمان ، **المرجع السابق الذكر**،ص 74.

جنب في سلام بعد عقود من الصراع وإراقة الدماء، وقد وعد بوش بأن ترى هذه الدولة الفلسطينية النور قبل انتهاء ولايته بنهاية العام 2008 م،وهو ما لم يكن على ارض الواقع.

3-3- قضية الاستيطان في مرحلة التذبذب التفاوضي .(2009م-2017م).

مع نهاية العام 2008م،شهدت العملية التفاوضية جمودا غير مسبوق،واعترفت القيادة الفلسطينية أخيرا أن الجانب الإسرائيلي كان يساير الأوضاع ويربح الوقت أكثر مما كان يفاوض،فقد أدرك الفلسطينيون أن العملية التفاوضية أصبحت عملية روتينية بلا هدف أو نتيجة،ومع بدايات العام2009م وصلت المفاوضات إلى طريق مسدود ويمكن إرجاع ذلك إلى ثلاث أسباب[1]:

أ -الفضائح التي حاصرت حكومة"ايهود اولمرت"وأدّت إلى تنحيته وفوز"بنيامين نتنياهو"في الانتخابات الإسرائيلية المبكرة،واعتبرت حكومته الأكثر تطرفا منذ تأسيس" إسرائيل".

ب -إعلان القيادة الفلسطينية إيقاف المفاوضات مع إسرائيل،وكانت الحجة الظاهرية الاحتجاج على الحرب الإسرائيلية على غزة،في حين أن فقدان الثقة في الجانب الإسرائيلي في موضوع الاستيطان وتعنته في التوسع الاستيطاني، كان يستلزم اتخاذ إجراءات باتجاه المقاطعة ولو ظرفية .

ج -انخفاض حجم التوقعات الكبيرة التي رافقت نجاح "باراك اوباما"في الانتخابات الرئاسية الأمريكية،إذ كان قد قدم تعهدات في حملته الانتخابية بالتحرك العاجل لإحياء عملية التسوية وإحياء المفاوضات بما يؤدّي إلى حل نهائي للصراع الفلسطيني الإسرائيلي،ثم سرعان ما تراجعت الإدارة الأمريكية عن هذه التعهدات خصوصا ما تعلق منها بإلزام الجانب الإسرائيلي بوقف الاستيطان .

ومع منتصف العام 2009م ظهرت بوادر تطرف حكومة "نتنياهو" الجديدة ،فبعد التعنت الذي أبداه اتجاه بعض المحاولات الأمريكية معه حول قضية الاستيطان بالإيقاف/التجميد،ووصول العلاقات الأمريكية الإسرائيلية في هذه الفترة إلى ذروة التوتر،رسم "نتانياهو" خطوط اللاّعودة في خطاب بجامعة "بار ايلان" الاسرائيلية.

- قضية الاستيطان في خطاب جامعة "بار ايلان "(جوان 2009م): وهو خطاب ألقاه رئيس الوزراء الإسرائيلي "بنيامين نتنياهو" في جامعة "بار ايلان"يوم 2009/06/14م ،أبدى فيه موافقته

[1] - محسن صالح وآخرون ، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2009م،**المرجع السابق الذكر** ،ص 116.

لأول مرة على حل الدوليتين وقبوله قيام الدولة الفلسطينية [*]،غير انه سرعان ما أرفقه بجملة من الشروط "التعجيزية "وهي:[1]

-الشرط الأساسي لإنهاء الصراع الفلسطيني الاسرائيلي هو الإقرار الفلسطيني الصريح والمعلن والملزم والصادق بإسرائيل كدولة قومية للشعب اليهودي .

-في أرض اسرائيل يعيش جمهور من الفلسطينيين لا نريد ان نحكمهم ،لذا أوافق أن تقوم بجانب اسرائيل دولة فلسطينية منزوعة السلاح مع ترتيبات امنية صلبة لدولة اسرائيل .

-ضرورة ان تجد مشكلة اللاجئين حلا لها خارج حدود اسرائيل .

-القدس عاصمة اسرائيل،وستبقى موحدة عبر استمرار حرية العبادة لكل الأديان.

-إسرائيل بحاجة إلى حدود قابلة للدفاع عنها ،أي رفض العودة لحدود 4جوان 1967م.

وبالرغم أن كل الشروط السابقة لها علاقة مباشرة بقضية الاستيطان،إلاّ انه قدّم شرطا آخر يمس بجوهر العمل والنشاط الاستيطاني حيث شددّ قائلا:" **إن موضوع الأرض يبحث في التسوية النهائية ومع الالتزام بعدم بناء مستعمرات جديدة،أو مصادرة أراضي،أو توسيع مستوطنات قائمة،ولكن ثمة مشكلة وهي حاجة السماح للسكان المستوطنين بعيش حياتهم الطبيعية ،وهم ليسوا أعداء للسلام،أنهم إخوتنا،وهم جمهور طلائعي وصهيوني وقيمي** ".

وكان "محمود عباس قد تساءل بعد انتهاء مؤتمر"انابوليس"والذي تم الاتفاق من خلاله على ضرورة البدأ في حل قضايا الوضع النهائي رغم عدم تنفيذ أي من الاستحقاقات السابقة خاصة ما تعلق منها بخارطة الطريق،عن "النشاط الاستيطاني المحموم في الوقت الذي يجري فيه الحديث عن مفاوضات الحل النهائي".

ومع الإصرار الإسرائيلي على مواصلة النشاط الاستيطاني سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة،دخلت العملية التفاوضية مع بداية العام 2010م في دوامة مغلقة، فبرغم التجميد الجزئي للاستيطان لمدة تسعة أشهر في العام 2009م تحت الضغوط الامريكية على اسرائيل،فإنه يمكن وصف

---

[*] - **اهم ما جاء في خطابه** :"تعالوا لنباشر المفاوضات فورا دون شروط مسبقة،إن "إسرائيل" ملتزمة بالاتفاقيات الدولية وهي تنتظر من جميع الأطراف الأخرى التقيّد بالتزاماتها ،إننا نريد العيش معكم بسلام وحسن الجوار ،رؤيتي السلمية تقضي انه هناك في بلادنا الصغيرة شعبين يجب أن يتمتعا بحرية ويعيشا جنبا إلى جنب بالجيرة الحسنة والاحترام المتبادل، ولدى كل منهما رايته ونشيده الوطني والحكومة الخاصة به ،ولا يهدّد أي منهما أمن جاره او كيانه،ها أنا أتوجه من هنا إلى قادة الدول العربية وأقول لهم: تعالوا لنتقابل،لنتحادث عن السلام ونصنع السلام،إني مستعد للقائكم في أي وقت،إني مستعد للحضور إلى دمشق والرياض وبيروت،وأي مكان أخر " .

[1] -محسن صالح وآخرون، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2009م**، المرجع السابق الذكر،ص 118.

عام 2010م على أنه العام الذي لم تجر فيه المفاوضات . حيث لم تكن هناك سوى بعض المبادرات واللقاءات والتحركات المحتشمة هنا وهناك،أبرزها قرارات مجلس الأمن الدولي، وبعض اللقاءات:

لقاء القدس (سبتمبر 2010م):وكانت له جولة ثانية"بشرم الشيخ"المصرية دون أن يتم التوصل إلى أي حل للخلافات التي كانت متمحورة أساسا حول النشاط الاستيطاني .

- قرار مجلس الأمن الدولي (فيفري 2010): وفيه صوت مجلس الأمن الدولي على مشروع قرار للمجموعة العربية يدين الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي المحتلة،استخدمت الولايات المتحدة الامريكية قرار النقض رغم تصويت الأعضاء 14 الآخرين على مسودة القرار .

- لقاء عمان (جانفي 2012م):وجرى بوساطة أردنية ،حيث نجحت عمان في جعل الطرفين الفلسطيني والاسرائيلين يجلسان وجها لوجه في لقاء هو الأول بينهما منذ عدة أشهر ،وانتهت هذه الجلسات التفاوضية بدون نتائج بسبب تعنت الجانب الإسرائيلي ورفضه وقف النشاط الاستيطاني والاعتراف بحدود الدولة الفلسطينية على مرجعية العام 1967م.

وعموما فان سياسية "إسرائيل بعد"مؤتمر انابوليس" تعتمد على تكثيف اللقاءات الدورية سواء كانت لقاءات قمة أو لقاءات وزراء وشخصيات رسمية ،حيث جرت العشرات منها دون الإعلان عن أي نتائج تذكر ،وفي الوقت الذي تجرى فيها اللقاءات والقمم والمفاوضات كانت المخططات الإستراتيجية الإسرائيلية تسارع الزمن من اجل فرض وقائع جديدة على الأراضي الفلسطينية التي يجري التفاوض حولها. وبعد توقف دام

حوالي ثلاث سنوات تم استئناف المفاوضات من جديد .

- لقاء واشنطن 29/30 جويلية 2013م: جرت بالعاصمة واشنطن بحضور وزير الخارجية الأمريكي"جون كيري"و المبعوث الأمريكي المكلف بمتابعة موضوع المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية "مارتن انديك" (*) وقد كان هناك توافق على أن تكون هذه المفاوضات سرية وبعيدة عن الإعلام.[1]وأجريت هذه المفاوضات على أساس ضمانات مكتوبة قدمتها الولايات المتحدة الأمريكية للجانب الفلسطيني بإقامة الدولة الفلسطينية واعتبار الاستيطان الإسرائيلي غير شرعي.

---

* - المفارقة التي نشير اليها هنا :هو ان "**مارتن انديك**" المبعوث الأمريكي المكلف بملف المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية هو سفير سابق للولايات المتحدة الأمريكية، وان دل هذا على شيء فهو يدل على درجة الانحياز الأمريكي للجانب الإسرائيلي في ملف المفاوضات .

1 - محمد جمعة ،دوافع وآفاق المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية ،**مجلة السياية الدولية**، القاهرة :مؤسسة الاهرام ،العدد 193، 2013م،ص 96.

جرت بعد ذلك ثلاث اجتماعات بين الفريقين المفاوضين اثنان منهما عقدا بمدينة القدس في 14 و30 اوت 2013م،والأخير في اريحا الضفة الغربية في 2013/08/20م ،دون الإفصاح عن تلك اللقاءات،غير أن استمرار إسرائيل في اقرار خطط الاستيطان قد افشل تلك المفاوضات،وخيّم سلبا على اللقاءات التي عقدت،حيث صادقت "اسرائيل"منذ بدأ المفاوضات على بناء 2100وحدة سكنية استيطانية في القدس الشرقية والضفة الغربية[1]

قرار مجلس الأمن 2334 (23ديسمبر 2016م)[*]:حيث أكد قرار مجلس الأمن أن بناء "إسرائيل" المستوطنات في الضفة الغربية والقدس الشرقية يمثّل انتهاكا صارخا للقانون الدولي ،وعقبة رئيسية أما قيام دولتين تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن ضمن حدود معترف بها دوليا ، ودعا القرار إلى وقف "اسرائيل" نشاطاتها الاستيطانية في الأراضي المحتلة بما في ذلك القدس الشرقية فورا وبصورة كاملة ،كما أكّد القرار ان المجتمع الدولي لا يعترف بأي تغيرات على خطوط 4 جوان 1967م بما في ذلك حدود القدس،إلا ما يتوافق عليه الطرفان الفلسطيني والإسرائيلي في المفاوضات[2].

غير ان الإدارة الإسرائيلية رأت أن القرار لا يخصّها ولا يلزمها بشيء،باعتبار ان هذا الموضوع لا يمكن أن يناقش سوى على طاولة مفاوضات ثنائية فلسطينية إسرائيلية،سرعان ما تجاهلته من خلال الإعلان عن عطاءات ومخططات ومشاريع استيطانية، لعل أبرزها إعلان بلدية القدس بعد

---

[1] - وزير الخارجية الفلسطيني :واشنطن قدمت ضمانات مكتوبة باقامة الدولة الفلسطينية واعتبار الاستيطان الإسرائيلي غير شرعي،على الرابط الاكتروني: www.alwatanvoice.com/arabic/news/2013/08/29/430146.html بتاريخ : 2015/01/15م.

[*] - صدر هذا القرار قبل أيام فقط من انتهاء الولاية الدستورية للرئيس الأمريكي "باراك اوباما (2012-2017) ففي 23 ديسمبر 2016 امتنعت الولابات المتحدة الامركية عن استعمال حق النقض بصورة غير اعتيادية في الالتزام الأمريكي اتجاه إسرائيل ، وسمحت بذلك بمرور القرار الذي قدمه ماليزيا والسنغال ونيوزيلاندا وفنزويلا بعد سحب مصر للمشروع الأول.ويمكن تفسير السماح الأمريكي بمرور القرار باحتمالات عدة منها :

– حالة الاحباط الشديد التي شعر بها "اوباما" نتيجة التعنت الاسرائيلي الدائم في قضية الاستيطان ،والتي تعتبر أكبر مشكل يعيق العملية التفاوضية ، خاصة أن اوباما كان قد التزم كع بداية عهدته الأولى بالوصول إلى حل نهائي لقضايا الوضع الدائم .

– معاقبة نتنياهو على كل ا لتصرفات غير الدبلوماسية اتجاه ادارة اوباما خاصة منها تدخلة في رئاسيات 2012 لصالح منافسه ، وازدراه العلني والمتكرر لادارة اوباما .

– كما قد تكون محاولة من اوباما تكبيل يدي ادارة الرئيس الجديد "ترمب"لاحترام بعض المحددات الرئيسية في السياسة الخارجية التي كانت مستقرة لعقود في ظل أدارة ديموقراطية أو جمهورية ،خاصة مع الانباء الواردة حول عزم "ترمب" نقل السفارة الامريكية من تل ابيب إلى القدس ،والتخلي النهائي عن فكرة اقامة دولة فلسطينية .

[2] - **التقرير الاستراتيجي العربي 2003–2004م**،:مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام .القاهرة ،مؤسسة الاهرام ، 2004م،،ص 2.

أسابيع من صدور القرار و عشية تنصيب الرئيس الأمريكي الجديد "دونالد ترامب" عن مشروع بناء 560 وحدة سكنية استيطانية جديدة في القدس الشرقية .

واستقراءا لهذا لقرار تجدر الإشارة إلى أنه بالرغم من "عدم الزاميته"،إلا أن له أهمية كبيرة جدا من الناحية السياسية والقانونية وحتى البسيكو-سياسية بالنسبة للفلسطينيين،خاصة أنه صدر في ظرف عسير داخليا وإقليميا ودوليا بالنسبة للسلطة الفلسطينية (سيناريوهات تعامل الرئيس الأمريكي الجديد مع القضية الفلسطينية)،فمن خلال قراراته نلاحظ مايلي :

- يعرّف و يعترف مجلس الأمن بأن الأراضي الفلسطينية المحتلة هي الأراضي المحتلة بعد 4 جوان 1967م بما فيها القدس الشرقية،وهو ما يعتبر نكسة قانونية وسياسية لإسرائيل التي تحاول تكيّيف هذه الأراضي على أنها أرض "متنازع عليها".

- هذا الاعتراف والتكييف يقوّي مسار تضييق الاستيطان من خلال طرح مسألة الوضعية القانونية للمستوطنات الإسرائيلية التي ينطبق عليها هذا التحديد،وبالتالي ازدياد حملة المقاطعة التي قد تصل حد العقوبات التجارية الدولية اتجاه منتوجات المستوطنات.

- هذا الاعتراف والتكييف يعطي دفعة معنوية باعتباره يقوى الوقف القانوني للسلطة الفلسطينية في حالة اعتزامها رفع دعوى قضائية لدى محكمة الجنايات الدولية حول الإستيطان .

وفي هذا الإطار يرى الباحث"دافيد ماكوفيسكي" (*)أنه بالرغم من أن الشرعية القانونية للمستوطنات كانت أساسا محطّ اعتراض بموجب"قرار مجلس الأمن رقم 465في عام 1980م،إلا أن السياق السائد قد تغيّر منذ ذلك الحين بشكل واضح. والأهم من ذلك،أن القرار الجديد يتزامن مع بحث "المحكمة الجنائية الدولية"في اتخاذ تدابير مختلفة بحق مسؤولين إسرائيليين "،ويعتبر الباحث أن القرار 2334 يبرز بوضوح حدود ما قبل حرب عام 1967م على أنها المعالم الأساسية لإقامة دولة فلسطينية، فقد أعلن المجلس صراحة أنه "لن يعترف بأي تغييرات في خطوط الرابع من جوان 1967م بما في ذلك ما يتعلق بالقدس سوى التغييرات التي يتفق عليها الطرفان من خلال المفاوضات". وبعبارة أخرى يرى الباحث أن القرار يكرّس فعليا أكبر مطلب للفلسطينيين وشرطهم المسبق المستمر

* - **دافيد ماكوفيسكي** : مدير مشروع السلام في الشرق الأوسط في معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى بالولايات المتحدة الامريكية.

لاستئناف مفاوضات الوضع النهائي ،في حين لا يحدّد في المقابل مطلب إسرائيلي مواز حول الوضع النهائي على غرار الاعتراف بإسرائيل كدولة يهودية.[1]

- المحور الثالث: الأطروحات السياسية الراهنة في ظل طبيعة معالجة قضايا التفاوض.

من خلال تناولنا لقضايا التفاوض الفلسطيني الاسرائيلي يبدو أن الدلالات الحالية تنحو باتجاه فرض وقائع سياسية وجدالات فكرية تفرز عديد الرؤى والأطروحات في ميدان مستقبل العلاقات الفلسطينية الإسرائيلية وسيناريوهات الحل بالنسبة لهذه لقضايا بين الطرفين،كما يطرح عديد الاشكالات والشكوك العميقة حول مدى قدرة المراحل الانتقالية المتتالية في الوصول الى الحل النهائي المنشود.

يرى في هذا الشأن" ليف غرينبرغ" في مقالة له بعنوان سلام متخيّل: حول الخطاب الحدود، السياسة والعنف سنة2007م،أن العلاقات بين إسرائيل والفلسطينيين تدور في رحى أو منظومة ثلاث دوائر متداخلة فيما بينها–الدائرة الداخلية الإسرائيلية والدائرة الداخلية الفلسطينية ودائرة العلاقات بين الطرفين(مع عدم إهمال تأثير الدائرة الإقليمية والدولية)، وفي وسع كل دائرة منها "أن تنفتح" أو "أن تنغلق" وبالتالي أن تؤدي، تبعا لذلك،إما إلى التقدّم نحو حلّ النزاع (حل نهائي عادل) ، أو إلى كبح جماح تقدّم كهذا.(حل مرحلي،أو أحادي الجانب غير العادل)[2] .

أ- اطروحة استمرارية الحل المرحلي :

يقصد بالحل المرحلي القبول بمبدأ "السعي لحل الصراع "على مراحل وفترات زمنية عدة ،أي أن الوقت كفيل بحل كل قضايا الحل النهائي لكن على مراحل،والمرحلية هنا لا تتعلق فقط بعامل الزمن،وانما أيضا ترتبط بالقضايا (قضية بقضية)،وتعتبر الحلول المرحلية إحدى الحلول الأفضل بالنسبة

---

[1]-DavidMakovsky, **The legal consequences of UNSCR 2334 may be significant, while the impact on U.S.-Israeli relations and future peacemaking efforts could be profound**. .The Washington Institute for near east policy, January 10,2017.

[2] - **لمعلومات اكثر يرجى العودة الى :** ليف غرينبرغ ،سلام متخيّل: حول الخطاب ،الحدود، السياسة والعنف،ترجمة جواد الجعبري ،المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مقالات مترجمة) ،على الموقع :http://www.madarcenter.org .

للإستراتيجية التفاوضية الإسرائيلية مع الفلسطينيين، فالسلوك التفاوضي الإسرائيلي وعلى مدار العقود الماضية عرف بثبات متغيّر أساسي وهو إدارة الصراع مع الفلسطينيين من خلال المفاوضات لذاتها وليس للوصول إلى حلّ نهائي.

وينطلق دعاة الحل المرحلي من عديد الحجج والبراهين التي يرونها موضوعية وأكثر واقعية وتناسبا مع واقع الأحداث،ومن ضمن هذه الحجج الإدعاء باستحالة الوصول إلى حلول توافقية بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي حول بعض القضايا،خاصة منها القضايا الأساسية المطروحة للوصول إلى الحل النهائي،حيث تقف قضايا مثل:القدس،الاستيطان والمستوطنات،واللاجئين كعائق كبير للوصول إلى حل نهائي،ذلك أن الخلفيات الإيديولوجية والمرجعيات الدينية،والروايات التاريخية والقناعات السياسية الذاتية لكل من الطرفين متباينة جدا في هذا الجانب،فمن الصعب إذن حل الصراع وبالتالي يجب سلك مسار"إدارة الصراع".

ووفق هذا الطرح يمكن القول أن كلا الطرفين على حد سواء الفلسطيني والإسرائيلي ،قد توجها إلى العملية التفاوضية المشتركة بمفاهيم تشوبها عيوب خطيرة فيما يتعلق بمرجعياتهم و بطرق الوصول إلى أهدافهم،فقد كان التوجه الفلسطيني واضحاً لا لبس فيه منذ البداية. كان منطلق هذا التوجه: "لقد قدمنا كل ما يمكننا من تنازلات عندما وافقنا على القبول بدولة فلسطينية على مساحة لا تتجاوز 22% فقط من مساحة فلسطين الانتدابية، وتشمل الضفة الغربية وقطاع غزة ، لقد تنازلنا عن 78% من وطننا، ولا يمكن لأحد أن يطالبنا بالمزيد، وبالتالي فإننا ذاهبون إلى المفاوضات لنرى مدى استعداد الإسرائيليين لإعطائنا المساحة التي تخصنا (22%)، والقدس الشرقية، وكذلك أيضا حق العودة ولو على مستوى إصدار إعلان بذلك على الأقل" [1]،فيما كان الموقف الاسرائيلي مبنيا على خطط وتكتيكات مغايرة تماما للإدراك الفلسطيني للعملية .والواضح أن الاختلال في المفهوم وتصور كل من الطرفين لأهداف ومسارات وسيناريوهات العملية التفاوضية كان واضحا منذ البداية،فحسب "يوسي ألفير " فإن مشكلة هذا المفهوم هو أنه يتحاشى ضرورة إجراء مفاوضات حقيقية تعتبر عموماً عملية ذات اتجاهين، كما يفترض هذا المفهوم بأن الطرف الآخر،أي إسرائيل،يستطيع أن يجد طريقة للتماثل مع الطرح الفلسطيني أو تبني هذا الطرح الذي يملي مثل هذا التوجه،وهو الأمر الذي لم يحدث.

[1] -يوسي ألفير ،**وجهة نظر اسرائيلية :كلا الجانبين اتخذا التوجه الخاطئ** ،للمزيد يرجع العودة الى الموقع :.www.bitterlemons.org

أ -**الطرح الإسرائيلي للحل المرحلي**:

يندرج سيناريو "الحل المرحلي"إسرائيليا (*) ضمن مبتغى " استمرار الوضع الراهن " ويرى الإسرائيليون أن ذلك ينسجم على الأقل مع ثلاثة سيناريوهات" مستقبلية للوضع النهائي "، والتي قد تكون أكثر أو أقل تفضيلا لإسرائيل،وهذه السيناريوهات ليست واضحة، ولكنها جديرة بالذكر بشكل منفصل،وتصور جميع هذه السيناريوهات نوعًا من فصل المسؤولية الإسرائيلية عن المراكز الرئيسية للسكان الفلسطينيين،ويشمل أيضا سيناريو حل الدولتين (هو التهديد الديمغرافي الذي تشكله أعداد الفلسطينيين على بقاء يهودية دولة إسرائيل .إن إسرائيل غير قادرة على القيام بالمزيد من عمليات الطرد الجماعي بحق الفلسطينيين) وهذا وبالتالي، لا تملك خيارًا سوى فصل نفسها بشكلٍ أو بآخر من مناطق الكثافة السكانية الفلسطينية خارج حدود عام1967 م[1].

يشير مؤيدو الحلول المرحلية الإسرائيليين إلى أن غياب أفق لحل الصرع لا يعني وقف التفاوض بل على إسرائيل الذهاب إلى حلول مرحلية أخرى لان الوضع القائم يضر في المصالح الإسرائيلية الأمنية والسياسية،ويمكن أن تكون الحلول المرحلية حسب وجهة النظر الإسرائيلية إما انسحابات جزئية من الأرض الفلسطينية،أو إقامة دولة فلسطينية مؤقتة في حدود مؤقتة كما تم عرضها كخيار في خارطة الطريق. ويشير في هذا السياق الخبير الاستراتيجي، ورئيس مجلس الأمن القومي الاسرائيلي السابق، "الجنرال ايلاند" أن للحلول المرحلية بالنسبة لإسرائيل فوائد أربع:[2]

– تقليل الأضرار السياسية والدولية الناجمة عن بقاء الوضع القائم.

– إقامة دولة فلسطينية في حدود مؤقتة ستقلص مساحة الاحتلال الإسرائيلي وتجعل غالبية السكان الفلسطينيين 95 % تحت الحكم الفلسطيني وتقلل احتكاكهم بالحواجز.

– يمكّن هذا الحل من حل كل القضايا العملية(مثل الحدود)إلا انه يتجاوز حل القضايا الجوهرية مثل اللاجئين، القدس.

---

* - **الحل المرحلي**: وهو حل يرتكز على العمل على تطوير سيناريوهات حل لا تمس بشكل أساسي بقضايا الخلاف المركزية التي تعتبر شائكة وهي : – التي لا يمكن التوصل بشأنها إلى حلول، لتصلب الجميع خلف مواقفه– أو التي ليس مسموحاً الاقتراب منها نظراً لأنه لا يمكن التسليم بها على أنها قضايا خلافية.

1 - **استعادة زمام المبادرة :الخيارات الإستراتيجية الفلسطينية لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي** ،تقرير الفريق الفلسطيني للدراسة الإستراتيجية ،2008م،ص 35

2 - غيورا ايلاند شلومو بلوم، عوديد عيران، اقتراح مبدئي لحلول مرحلية بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية، **عدكان استراتيجي**، المجلد 12 ، العدد3 ، 2009م ص،ص 57-60 .

– الذهاب إلى حل مرحلي سيقلل التوتر بين الجانبين وفي حالة نجاحه سوف يسهل على الجانب الإسرائيلي الذهاب إلى إكمال الحل المرحلي وتحويله إلى حل نهائي.

ولذلك استعمل الإسرائيليون كل ما ليديهم من حيل ومهارات وتكتيكات تفاوضية لإطالة "مفهوم المرحلية في حل الصراع".ولعّل اشتراط اعتراف الفلسطينيين بيهودية الدولة وحق الشعب اليهودي على البلاد هي شروط تهدف إلى إدراج مواضيع جديدة للتفاوض تؤدي إلى تعقيد التوصل إلى حل للصراع [1]،ويعدّ هذا السيناريو المفضّل لإسرائيل،حيث أنها أصبحت أكثر اعتيادا على مثل هكذا وضع وهو ما ساهم بقدر كبير في رسم واقع سياسي جغرافي وديموغرافي في الصالح الإسرائيلي،في ظل استمرار استغلال"معادلة ربح الوقت"للتكريس الميداني للأمر الواقع الاستيطاني،فقد اعتمدته"إسرائيل" لأكثر من عقدين ونصف من الزمن،لدرجة أن اعتبرها المخططون الإسرائيليون من المسَلمات،فعلى سبيل المثال،لا يزال الإسرائيليون يلجأون للحيل الواضحة مثل محاولة التركيز على موضوع البؤر الاستيطانية في الوقت الذي تحمي فيه وتوسع المستوطنات الكبيرة،وهذا جزء أساسي من الأساليب والتكتيكات الإسرائيلية في تفاوضها مع الفلسطينيين التي تحدثنا حولها سابقا.

من وجه نظر رئيس رئيس الوزراء الإسرائيلي"بنيامين نتنياهو"فان الحل المرحلي مخرج مناسب للإسرائيليين والفلسطينيين فهو يعطي للفلسطينيين دولة معترفاً بها، من دون أن يترتب عن هذه الدولة مخاطر أمنية لإسرائيل،لان هذا الحل كما يريده"نتنياهو"يبقي بيد إسرائيل السيطرة على الحدود الشرقية للدولة الفلسطينية (منطقة الغور)والحدود الغربية(الجدار)وعلى القدس وعلى مصادر المياه،ما يعني عمليا أن الدولة الفلسطينية ستكون محاطة من قبل إسرائيل من كل الجهات ناهيك عن تعذر تواصلها الجغرافي(غزة و الضفة)إلا بالرضا الإسرائيلي.[2] ،كما ان الدولة الفلسطينية المتمخضة من الطرح المرحلي الذي يدعوا إليه قطاع واسع من الساسة والقادة الإسرائيليين هي"كيان" مجزأ ومترامي الأطراف،يكاد يكون عبارة عن"سجون"كبيرة الحجم ومراقبة امنيا من كل الجهات،فاقدة للسيادة وتابعة "لإسرائيل" اقتصاديا وأمنيا.

وحسب هذا الاتجاه فإن ما سيتم التوصل إليه هو"اتفاق إطار للتسوية الدائمة " او"اتفاق إطار"يضمن الالتزام بروح مبدأ الحل العام القائم على مبدأ دولتين لشعبين ولكن مع ترتيبات

---

[1] - هنيدة غانم ، الملخص التنفيذي لتقرير مدار الاستراتيجي 2011م،**المرجع السابق الذكر** ،ص 50 .

[2] - غيورا ايلاند، شلومو بلوم وعوديد عيران،**المرجع السابق الذكر** ، ص،57-60.

وتغييرات تكفل أخذ مطالب إسرائيل بالحسبان،فهذا الاتفاق يلتزم بالإطار العام كما يقترح عنوانه ولا يتقيد بالتفاصيل،وقد تمتد فترة الاتفاق إلى ثلاثين سنة(نتنياهو مثلا تحدث بشكل حازم عن أكثر من عشر سنين)يكون الفلسطينيون خلالها تحت اختبار المراقبة،ومع إعلان الاتفاق تعلن الدولة الفلسطينية رسمياً،لكن التواجد الإسرائيلي لا ينتهي مع التوقيع بل يتم سحب القوات الإسرائيلية تدريجياً وعلى مراحل وهو ما يعني دولة فلسطينية مؤقتة وغير واضحة المعالم ومفتقدة للسيادة .

وعموما يمكننا تلخيص الرؤية الإسرائيلية لطرح الحل المرحلي من خلال رؤية تياري اليسار واليمين على النحو التالي :[1]

- رؤية تيار اليسار :قسم كبير من اليسار الإسرائيلي يرى أن استمرار البحث غير المجدي عن حلول دائمة صار يستنزف فرص تحقيق السلام ،ويبدو أن مسيرة المفاوضات لم تقد إلى تحقيق السلام بشكل كامل،وهو ما دفع البعض من أنصار الحل الدائم القائم على أساس دولتين لشعبين إلى الانتقال لمربع البحث عن حل مرحلي تدريجي يتجاوز البحث والتفاوض حول النقاط الحساسة التي فجرت التسوية أكثر من مرة ،وبدلا من ذلك لا بد من البحث الجدي عن حلول مرحلية تدريجية تفضي بدورها إلى تحقيق السلام الدائم القائم على التسوية النهائية وفق منظور دولتين لشعبين.

-اليمين :في الجانب الآخر يوجد قسم من اليمين خاصة "نتنياهو وبعض زملائه" في حزب الليكود الذين يدركون أنه لا يمكن التهرب من التسوية وأنه في ظل الدعم الكبير الذي تلقاه فكرة الدولة الفلسطينية فإنه لا بد من البحث عن تقليل مخاطر هذه الدولة ،والتفكير في حلول مؤقتة تلبي الحد الأدنى،كما يتصورونه،وعليه فكما يرى هذا الفريق فإن الحلول المرحلية غير الدائمة تساعد في إظهار إسرائيل أنها غير متعنتة وغير رافضة بشكل كامل للمطالب الدولية والفلسطينية ،لكن هذا الفريق لا يعترف بالمقابل بجملة المطالب الفلسطينية خاصة فيما يتعلق بحق العودة فهو يريد حلاً مرحلي ا بشرط عدم التخلى عن المطالب التاريخية [*]،فمقابل إقراره بالدولة الفلسطينية المحدودة أو المؤقتة على الفلسطينيين أن يتنازلوا عن مطالبهم الكبرى ،وتتركز المفاوضات حول سبل إنجاز الحل المرحلي على وعد بأن يتم تطويره إلى حل نهائي ،لذا فإن الحل الأمثل يتمثل في البحث عن حلول مرحلية لا تلبي

---

[1] -- هنيدة غانم ، الملخص التنفيذي لتقرير مدار الاستراتيجي 2011م،**المرجع السابق الذكر** ،ص 50.

[*] -ينطلق أصحاب وجهة النظر اليمينية من أنه لا يمكن لإسرائيل التنازل عن كل الأراضي في الضفة الغربية التي تشكل وفق فهمهم قلب إسرائيل التوراتية،فاورشليم(القدس) مثلا هي لب المرجعية التوراتية والاعتقاد اليهودي والسياسة الصهيونية، وأن الشروع في حل نهائي شامل سيعني بالضرورة قيام إسرائيل بالتنازل ولو جزئياً عن بعض مطالبها وهو ما يمس جوهر العقيدة والمصالح الحيوية للدولة.

بشكل كامل مطالب الفلسطينيين في دولة مستقلة ذات سيادة ،كما أنها لا تظهر إسرائيل بوصفها متمسكة برغبتها في التحكم بشعب آخر. وتأسيساً على ذلك فإن أصحاب وجهة النظر تلك ينادون بالبحث عن خيارات أخرى غير فكرة دولتين لشعبين والقول بأن ثمة حلولا أخرى يمكن للتفكير العقلاني والخلاق لتطويرها.

أ -**الطرح الفلسطيني للحل المرحلي** : يمكن إرجاع البذور الأولى لفكرة المرحلية وفق الطرح الفلسطيني إلى مطلع السبعينات لمّا اختارت منظمة التحرير ومجلسها الوطني "الحل المرحلي"وإقامة الدولة على أي جزء محرر من فلسطين التاريخية،وتوافق هذا التنظير الذي تم اقراره من قبل فصائل منظمة التحرير بعبارة"على أي جزء محرر"مع بداية التسعينات على إثر القبول بمبدأ التفاوض كأساس للتسوية السلمية،والذي قابله أسلوب تفاوضي اتبعه الطاقم المفاوض الإسرائيلي مع البدايات الأولى للمفاوضات والذي بني على فكرة "المرحلة الانتقالية" التي تتالت وتتابعت وتحولت مع مرور الزمن إلى مرحلية لا نهاية لها،تطرح من خلالها حلول مؤقتة ولا نهائية (مرحلية دائمة).

يرى الفلسطينيون ان المرحلية هي طريق الحل النهائي،وفي ذلك يرى " حسن عصفور (وزير شؤون المنظمات الأهلية في السلطة الفلسطينية وعضو الطاقم المفاوض سابقا) أن:" إستراتيجيتنا هي استخدام الحل المرحلي للاستمرار حتى النهائي ،فهذه النقطة الواضحة في استراتيجيتنا ، وصوب ذلك،جعلنا الإسرائيليين يوافقون بأن الأراضي مرتكزة على قرار الأمم المتحدة (242)، مما يعني أن فلسطين التاريخية ستقسم إلى دولتين :دولة فلسطينية في الضفة الغربية وغزة، وضمنها القدس الشرقية ،ودولة إسرائيلية في بقية أراضي فلسطين التاريخية[*].

إلاّ أنه من وجهة أخرى يعتقد البعض بأن هذا السيناريو هو المفضل لإسرائيل،وأنها تفكر بشكل استراتيجي موجه أساسا نحو تحقيقه، وتستمر إسرائيل في هذا السيناريو باتخاذ المفاوضات حسب معايير" خارطة الطريق "وفقا للتفسير الإسرائيلي وسيلًة لإخفاء معالم استمرار الاحتلال ولاغتصاب المزيد من الأراضي الفلسطينية وبالتدريج، وهناك العديد من الدوافع الإسرائيلية للقيام بذلك بما فيها مواصلة الحصول على الأرباح المالية نتيجًة لاستمرار الاحتلال[1].

لكن الواقع يظهر أن الفلسطينيين ليس بإمكانهم إيقاف هذا السيناريو (الحل المرحلي) على الاقل على المدى المتوسط،وهذا استنادا إلى ميزان القوة ومقدرتهم في شتى الجوانب وعلى رأسها التأثير

[1] - هنيدة غانم، **المرجع السابق الذكر** ،ص 36.

السياسي والعسكري،ويبدو جليا أنهم لا يملكون سوى بعض الخيارات التي تهدف إلى العمل على زيادة كلفة الاحتلال الاستيطاني الإسرائيلي وتقليل مكاسبه ومنافعه(المقاومة الجماهيرية،ورقة إنهاء المفاوضات،إلغاء التنسيق الثنائي و خاصة الأمني منه..)،ولعلّ هذه الأمور من شانها أن تعطي صورة للمفاوض الإسرائيلي بأنه ليس من مصلحته الاستمرار في سلك مسار "الحلول المرحلية ".

ب- أطروحة الحل أحادي الجانب :

يتوافق الطرح "أحادي الجانب"مع الأهداف الاسرائيلية —في أساسه طرح إسرائيلي خالص – باعتباره لا يعطي أي اهتمام لمواقف او للطرح الآخر الفلسطيني،فهو يتماشى والعديد من الأساطير والخرافات والإدعاءات اليهودية التي كوّنت مع مرور الوقت السمات والمبادئ الصهيونية التي يقوم عليها السلوك السياسي الإسرائيلي وعلى رأسها "نبذ الأغيار [*]"،"الانطوائية"،وهو الأمر الذي يذهب اليه الباحث"عبد الوهاب المسيري"في موسوعته"اليهود واليهودية والصهيونية"،إذ يرى أن الشخصية اليهودية عرفت منذ الأزل بالانطوائية ورفض الآخر غير اليهودي،وقد غذّت الصهيونية الدينية والسياسية هذا الاتجاه فيقول: "هناك أيضاً الترعة الحلولية المتطرفة،التي تتبدّى في التمييز الحاد والقاطع بين اليهود كشعب مختار أو كشعب مقدس يحل فيه الإله من جهة ،والشعوب الأخرى،ويقف الأجانب الذين يقعون خارج دائرة القداسة من جهة أخرى "، فقد جاء في سفر أشعياء (61-65) "**ويقف الأجانب ويرعون غنمكم ويكون بنو الغريب حراثيكم وكراميكم ،أما أنتم فتدعون كهنة الرب تسمون خدام إلهنا،وعلى مجدهم تتأمرون وتأكلون ثروة الأمم**"،كما جاء في سفر ميخا(4-12): "**قومي ودوسي يا بنت صهيون لأني أجعل قرنك حديداً"،وأظلافك أجعلها نحاساً فتسحقين شعوباً كثيرين**"[1]،وقد ساهم حاخامات اليهود في تعميق هذا الاتجاه الانفصالي الانطوائي،واقتنصته الصهيونية السياسية وحاولت وتحاول تطبيقه على أرض الواقع من خلال آليات وأهداف أخرى .

---

[*] – **الأغيار** : هي المقابل العربي للفظ العبري "جوييم"،وهو لفظ يعني "غير اليهود من الأقوام والديانات الأخرى ، وقد كانت الكلمة تنطبق في بادئ الأمر على اليهود ، ولكنها بعد ذلك استخدمت للإشارة إلى الأمم غير اليهودية دون سواها، ومن هنا كان المصطلَح العبري "الأغيار "يأخذ معنى الغريب، وقد اكتسبت الكلمة إيحاءات بالذم والقدح،في إشارة إلى عبدة الاصنام والافلاك وغيرها من الأمور غير العقلانية والمنطقة ، أدناها "العكوم" أي عبدة الأوثان والأصنام" بالعبرية"عوبدي كوخافيم أو مزالوت" ،وأعلاها أولئك الذين تركوا عبادة الأوثان، أي المسيحيون والمسلمون.

[1] - عبد الوهاب المسيري،موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية ،المجلد الخامس "اليهودية :المفاهيم والفرق ،**المرجع السابق ا لذكر** ،ص 363.

اليوم ،بات معروفا ان السلوك السياسي الإسرائيلي يستمد مواقفه،وينظّر لإستراتيجيته توافقا مع العديد من المرجعيات الدينية أو التاريخية والمبادئ السياسية، **فإلى أي مسار ينساق أصحاب الطرح إلى أحادي الجانب؟ وما هي حججهم غير الدينية في ذلك ؟.**

ينطلق أصحاب وجهة النظر هذه من انه يمكن لإسرائيل أن تلجأ إلى التصرف من طرف واحد تقصد من خلاله فرض الحل الذي تريد دون الحاجة للاتفاق مع الفلسطينيين،ولا يقتصر دعم هذا الحل على فئة حزبية معينة بل على أفراد وسياسيين من خلفيات سياسية وأيديولوجية مختلفة، ويرى هؤلاء أنه لا يوجد شريك فلسطيني حقيقي قادر على التوصل لتسوية وأن أية مفاوضات قد تتطلب من إسرائيل التخلي عن الكثير من خطوطها الحمراء، وإن ما تعرضه إسرائيل(وهو سخي وفق وجهة النظر هذه)لا يلاقي ترحاباً لدى الفلسطينيين غير الراغبين أصلا في وجود دولة إسرائيل، وعليه فإن الحل الأمثل لإسرائيل هي أن تعمل على فرض الحل الذي تراه مناسباً لها ولمستقبلها[1].

ولقد لاقى هذا السيناريو تأييدا كبيرا من تيارات سياسية مختلفة داخل إسرائيل (خاصة منه تيار اليمين)،وينطلق هذا الطرح من اعتقاد مفاده أن ميزان القوة الحالي —الذي هو في صالح إسرائيل– يكفل لها أن تقرّر حدودها النهائية،وعليه تستطيع إسرائيل حل أغلب القضايا وفق منظور أحادي الجانب (خاصة المتعلقة منها بالحدود،الأمن،الاقتصاد)دون الاستمرار في تحمل أعباء العملية التفاوضية المتعثرة مع الفلسطينيين،فاختلال ميزان القوة الحالي يمكّنها من فرض ما تريده بالقوة،وهنا يظهر الشعار الإسرائيلي التقليدي الذي مفاده"ما لم تتمكن إسرائيل من فرضه بالقوة،بإمكانها أن تفرضه مستقبلا بمزيد من القوة ".

وحسب هذا الاتجاه فان إسرائيل وصلت في علاقتها مع الفلسطينيين إلى المرحلة التي أصبحت معها لا تجد ضرورة في التوصل إلى تسوية مستقبلية،فمع تزايد السيطرة على القدس الشرقية والأمن النسبي الذي يوفره الجدار الذي تم بناؤه،والذي يحيط بالأجزاء الباقية من الضفة الغربية،و مع والوجود الكثيف للقوات الإسرائيلية المكلفة لحماية المستوطنين،فقد أدى ذلك كله إلى تنامي الرغبة في تفادي وتجنب أي جهود جديدة للتوصل إلى اتفاق تسوية مع الفلسطينيين،وأنهم من خلال ذلك تصرفوا من جانب واحد بحيث يمكن أن يكريس فكرة الحل النهائي الأحادي الجانب للمشكلة الفلسطينية بما يخدم مصالحهم.

---

[1] - هنيدة غانم ، **المرجع السابق الذكر** ،ص 51.

ثم إنّ لإسرائيل تجارب تاريخية في ميدان الحلول أحادية الجانب،خاصة منها "الخطة الشارونية[*](نسبة إلى رئيس الوزراء الأسبق "أرييل شارون) للعام 2005م والتي عرفت باسم"خطة فك الارتباط"والتي انسحبت بموجبها إسرائيل من "قطاع غزة" وبعض مناطق شمال الضفة الغربية،فيما تلاه الجزء الثاني للخطة والتي طرحها "ألمرت" في العام 2007م ،والتي عرفت باسم "خطة الانطواء" أو خطة التجميع "أو"الفصل"،وهي القائمة على انسحاب إسرائيلي إلى محيط سبع كتل استيطانية كبرى يتم ضمها لإسرائيل ولفظ التجمعات السكانية الفلسطينية خارجها،ومع استكمال بناء الجدار الفاصل يتم الانسحاب من القرى والمدن الفلسطينية الكبرى وتفكيك بعض البؤر الاستيطانية الموجودة داخل مناطق فلسطينية مكتظة.وما يؤكّد اهتمام الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة بهذا الطرح التصريح المتلفز الذي أدلى به "ألمرت" في عيد الفصح اليهودي عام 2008 م قائلا:" خيار الحل من طرف واحد لم يغب عن بالي في حال فشلت المفاوضات الثنائية في إيجاد حل للصراع"[(1)].في حين تم تطوير هذا السيناريو بتعاقب الحكومات الإسرائيلية .

ثم ابرز النقاشات الداخلية الإسرائيلية في السنوات الأخيرة تتعلق"بالحل أحادي الجانب"لكن ليس كمجرّد خيار تقتضية موازين القوى غير المتوازنة أو ظروف أخرى،وإنما "كردّ" على توجه فلسطيني يمكن وصفه أيضا – على حسب الرؤية الإسرائيلية – على أنه"أحادي الجانب"وهو الاستمرار في التمسك بخيار تدويل القضية الفلسطينية (المساعي الأممية وبعض المنظمات والوكالات التابعة لها)،أو حتى الضغوط الدولية في هذا الشأن،بقرار إسرائيلي أحادي خارج عن طاولة المفاوضات التي عرفت بها السنوات السابقة[*] .

---

[*] -**قدم شارون خطته لفك الارتباط** في الرسالة التي أرسلها إلى الرئيس بوش ، وقال فيها أن هذه الخطة ليست جزءا من خارطة الطريق، بل هي منسجمة معها، وقدم التحفظات الأربعة عشر على خارطة الطريق، و عند تفحص هذه التحفظات يتبين الاختلاف عن خارطة الطريق المقترحة، التي تتحدث عن عملية ثنائية، و عن تحرك من قبل الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، وعن سلطة دولية تتولى شؤون المراقبة، فان اقتراح إسرائيل الانسحاب من جانب واحد، أآدت على عدم وجود شريك، و صعوبة تطبيق خارطة الطريق.

[1] - هنيدة غانم ،**المرجع السابق الذكر** ،ص 54،نقلا عن **جريد معاريف الإسرائيلية** "مقال بعنوان :عودة إلى الخطوات أحادية الجانب (2008/01/22م).

[*] - الحديث في اسرائيل منذ سنوات طويلة يتمحور حول عدم تحسن وتوافر الظروف امام اتفاق تسوية ،ويرتكز ويتمحور حول المشروع الأحادي الجانب،وهذا ما أتى عليه وزير الدفاع الإسرائيلي السابق "شاؤول موفاز"عندما صرح قائلا : المشروع الوحيد المتاح للتعاطي مع الفلسطينيين هو الحل الأحادي الجانب "،كما علق على ذلك "أمون شاحاك"(نائب لرئيس الوزراء في حكومة يهود باراك سابقا)قائلا:"يمكن القول إن فكرة الحل أحادي الجانب تولدت لدى الجانب الإسرائيلي عندما ساد في أواسط المواطنين اعتقاد بعدم وجود شريك فلسطيني،وأنا لا أناقش صحة هذا الاعتقاد من خطئه ،لكن الحقيقة هي إننا بدأنا نشعر بعد موجود شخص فلسطيني من الجانب الفلسطيني يمكن الوثوق به والتفاوض معه.

وتتضمن الخطط الإسرائيلية المنظّر لها من طرف دعاة هذا الاتجاه انسحاباً إسرائيلياً أحادي الجانب من مساحات شاسعة من الضفة الغربية والاحتفاظ بمساحات شاسعة أخرى تضمن سيطرة إسرائيلية على الكتل الاستيطانية والطرق المؤدية لها، وربما احتلال المدن الكبرى وتمزيق أواصر الضفة الغربية لإجبار الدولة الفلسطينية الناشئة على الجلوس خلف الطاولة لإجراء مفاوضات حول ترتيبات تدير العلاقة على الأرض، وهو ما سيعني أن الدولة الفلسطينية بأية حال ستكون ذات حدود وطبيعة مؤقتين، وقد تتحول هذه الترتيبات المؤقتة إلى التزامات مقدسة وثابتة.

يرفض الجانب الفلسطيني رفضا قاطعا فكرة "الحلول أحادي الجانب" باعتبارها تقود مباشرة الى عملية فك الارتباط" الأحادي الجانب،وهو تكريس واضح للاستيطان والجدار وضم القدس وتواصل الاحتلال ونهب الأراضي وتهويدها،وبناء الوقائع المصطنعة على الأرض،مما يلغي بصفة آلية حق الشعب الفلسطيني في بناء دولته المستقلة ذات السيادة. ف كل الدلائل تشير إلى أن إسرائيل ستستمر في فرض سياسة الأمر الواقع [*] والمتمثله في الخطوات أحادية الجانب ،خاصة في ظل الوضع الفلسطيني الواهن واللامبالاة الدولية بالضغط الجدي و الحقيقي على إسرائيل،وسعيها إلى التملص من عملية التسوية من جهة، و فرض إملاءات التسوية على الفلسطينيين بالمواصفات الإسرائيلية من جهة ثانية،لاسيما بعد أن بات معظم الإسرائيليين يؤيدون هذا الانفصال بالتسوية أومن دونها، للتخلص من التبعات الأمنية والاقتصادية السياسية والأخلاقية للسيطرة على الفلسطينيين،وتلغي الطرف الثاني من الصراع،والذي يفرض حلا إسرائيليا أحاديا تسعى إلى تطبيقه من جانب واحد،وما على الفلسطينيين سوى تكييف أنفسهم على هذه الشروط، ذلك إذا أراود الاعتراف بهم شريك في مرحلة لاحقة.[1]

وهناك أيضاً إمكان لتطور سيناريو آخر يهدف إلى إطالة أمد بقاء الوضع على حاله، ويتمثل فيما يطلق عليه بعض الإسرائيليين" سيناريو الخطوات الأحادية المنسقة"، أي تلك التي يتفق الجانبان الفلسطيني والإسرائيلي على القيام بها كل من طرفه،في مقابل خطوة يقدم عليها الجانب الآخر،مثل تنفيذ انسحابات إسرائيلية من مناطق" ب "أو" ج"، يقابلها توسيع فلسطيني لصلاحيات السلطة المدنية والأمنية في هذه المناطق،أو إعلان إسرائيلي بشأن تسهيلات اقتصادية يستفيد منها الجانب الفلسطيني، وهذا السيناريو لا يختلف من حيث الجوهر عن سيناريو استمرار الوضع القائم[2].

---

[*] - **من بين أهم هذه الدلائل** ،توجه المجتمع الإسرائيلي في السنوات الأخيرة باتجاه اليمين واليمين المتطرف .

[1] - جهاد الغرّام ،**المرجع السابق الذكر** ،ص 82.

[2] -خليل شاهين،مأزق تفاوضي يفتح الأبواب اما سيناريوهات خطيرة،**مجلة الدراسات الفلسطينية** ، ع.97، 2014م،ص ص 196-201.

ج – أطروحة الحل النهائي والتوافقي الثنائي :

في خضمّ التنظير للتوجهين السابقين، الحل المرحلي على اختلاف انعكاساته على أرض الواقع(مثلا دولة فلسطينية مؤقتة منزوعة السلاح)،والحل الأحادي الجانب(دولة فلسطينية ممزقة جغرافيا وديموغرافيا وبلا سيادة)،ظهرت مجموعة من الظروف والعوامل الداخلية والإقليمية والدولية التي ساهمت في تزايد دعاة الحل النهائي،ففي إسرائيل مثلا عكف العديد من المفكرين والمنظرين والقادة السياسيين في السنوات الأخيرة إلى القول أن فشل العملية التفاوضية والاحتقان السياسي فلسطينيا و في المنطقة عموما ليس في الصالح الإسرائيلي،ولذلك فإن استمرار الأوضاع على الحالة التي فيها قد يكون له انعكاسات جد وخيمة على إسرائيل، وعليه يذهب مؤيدو هذا الطرح إلى اقتراح أطروحة مفادها الدخول في مفاوضات مع الجانب الفلسطيني حول ترتيبات نهائية دائمة تتعلق بمختلف القضايا الجوهرية المتنازع عليها ، **فمما يستمد دعاة هذا الاتجاه حججهم ؟،وما هي اقتراحاتهم؟**.

ينطلق مؤيدو الحل النهائي من الادعاء أن هذا الحل هو الصيغة التي يمكن أن يتوصل إليها الفلسطينيون والإسرائيليون في النهاية، لهذا لا مفر من الذهاب إليه بشكل كامل ومرة واحدة، ويضيف مؤيدو هذا الحل (من الإسرائيليين) أن الوقت يلعب ضد إسرائيل وان الاستمرار بالوضع القائم أو الذهاب إلى حلول مرحلية سوف يقلل مساحة المناورة السياسية في المستقبل وسوف يضعف شروط التفاوض الإسرائيلي،وان على إسرائيل استغلال تفوقها لكي تحدد وبشكل نهائي نهاية الصراع وحله مرة واحدة[1].

ولعل الملاحظ في هذا الطرح من وجه النظر الاسرائيلية ،هو الاختلاف والتقاطع الموجود في نظرة كل من دعاة"الحل المرحلي"،"دعاة الحل النهائي" لمتغيّر الوقت، فإذا كان "المرحليون" يرون في ربح الوقت ايجابية يجب استغلالها في تكريس المزيد من الوقائع الاستيطانية المصطنعة على الأرض(بمعنى مزيد من ربح الوقت هو مزيد من التكريس الاستيطاني وبالتالي مزيد من ربح الأرض)،فإن"دعاة الحل الدائم و النهائي"يعتقدون عكس ذلك تماما،اذ يرون أن مرور الوقت في غير صالح المشروع الإسرائيلي في المنطقة،بل أكثر من ذلك ،إذ قد يؤدي إلى تدميرها ،وأن على المنظّر الإسرائيلي الإسراع في الدخول في ترتيبات نهائية ودائمة مع الفلسطينيين،ولعلّ من أبرز احجج وبراهين مؤيّدي هذا الاتجاه(الحل النهائي الدائم) هو أن الواقع الديموغرافي في فلسطين التاريخية ليس في الصالح

[1] -هنيدة غانم **المرجع السابق الذكر** ،ص 54.

الإسرائيلي،وان"إسرائيل"وعلى مرّ العقود الماضية لم تستطع التغلب ديموغرافيا على الفلسطينيين وترجيح الكفة لصالحها رغم كل السياسات والترتيبات التي قامت بها بهدف الوصول إلى هذا المبتغى،وان استمرار هذا الوضع على هذا النحو لعقود إضافية سيجعل الإسرائيليين أقلية خاصة في ظل سيناريوهات تبلور الدولة الواحدة الديمقراطية العلمانية،أو حتى ثنائية القومية كبديل لحل الدولتين.
ويدلّل على ذلك "ايهود اولمرت" في مقابلة مع صحيفة "يديعوت احرونوت"عام 2003م وكان يومها رئيسا للوزراء قائلا:" فوق كل الحوامات هناك سحابة الديموغرافيا ،وستنزل علينا ليس في نهاية الأيام،وإنما بعد بضع سنين، إننا نقترب من نقطة سيقول فيها المزيد من الفلسطيني ين لا مكان لدولتين بين الأردن والبحر،وكل ما نريده هو حق الاقتراع،وفي اليوم الذي سيحصلون عليه سنفقد كل شيء"[1] .(*)

كما أن الإسرائيليين ليسوا وحدهم في المفاوضات المبنية على الحلول النهائية الدائمة ، فالجانب الفلسطيني عموما والرئيس "محمود عباس" خصوصا مثابرون في مطلب التفاوض على الحل النهائي وليس الحلول المرحلية، وتشكل هذه النقطة إحدى النقاط المبدئية الأساسية بين "نتنياهو وأبو مازن"[2].

وحسب تقرير المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية للعام"مدار" للعام2011م فإن فكرة الحل الدائم تتمتع عند أوساط مؤيديها بأهمية كبيرة،وذلك بالنظر الى العديد من المعطيات ،نذكر منها :[3]

أولاً: ثمة دفع دولي واضح تقوده القوى الكبرى خاصة حلفاء إسرائيل يعبر عن رغبة حقيقة في إنهاء الصراع المزمن في المنطقة، فالبحث عن حلّ دائم كان السمة الأبرز في كل المشاريع والتصورات التي قدمت لتهدئة الوضع في الشرق الأوسط.

. **ثانياً:** إن مستقبل إسرائيل مرتبط بمقدرتها على أن تكون جزءاً طبيعياً من محيطها وهو ما لن يتحقق لها دون أن تتوصل لحلول تاريخية دائمة مع جيرانها تسوي فيها كل القضايا العالقة،فقط من

---

[1] - جيمي كارتر ، نستطيع ان نحصل على السلام في الأرض المقدّسة،**المرجع السابق الذكر** ،ص 134.

[*] -.**كان ايهود اولمرت قد صرح** لصحيفة جيروزاليم بوست الاسرائيلية عام 1999م قائلا: " كل محاولة للاحتفاظ بهذة المنطقة ستقود بالضرورة إما إلى دولة يهودية لا ديموقراطية ،أو الى دولة لا يهودية ،لأنه إذا صوت الفلسطينيون(وهو أغلبية ديموغرافيا) فهي ستكون دولة مزدوجة الجنسية ،وإذا لم يصوتوا فنها دولة عنصرية يمكن أن تصبح فيما بعد "بوسنة أخرى "

[2] -افرايم ليني ،الفلسطينيون وإسرائيل بين التسوية والأزمة: الجولة القادمة ،**عدكان استراتيجي**،ع.04، 2010م،ص 80 .

[3] – هنيدة غانم ،**المرجع السابق الذكر** ،ص ص 55-56.

شأن الحل الدائم أن يفتح الطريق أمام اندماج إسرائيلي حقيقي خاصة على الصعيد الاقتصادي في المنطقة.

ثالثاً: إن حلاً دائماً يعطي للفلسطينيين استقلالهم ودولتهم الخاصة ويشبع رغبتهم في ممارسة سيادتهم وتقاسمهم للقدس وتسوية ما بشأن ملف اللاجئين(دون عودتهم إلى إسرائيل)من شأنه أن يسكن الجراح الدامية في ذاكرة المنطقة وينهي مطالبهم التي تشكل مصدر الأزمات فيها.

رابعاً: كل تأجيل في حل الصراع وكل الطرق المختلفة في البحث عن بدائل غير دائمة تزيد من تعقيد الوضع،وتنتج أوضاعاً لا تساهم في حلّ الأزمات بل في تأجيلها وتحويلها لقنابل موقوتة يجب على إسرائيل التعامل معها في المستقبل، ولأن المستقبل غير مضمون إذ إن الترتيبات الدولية قد تختلف كما قد تختلف موازين القوى الإقليمية حتى، فإن من مصلحة إسرائيل هي في البحث عن حلول دائمة حتى لو كانت مكلفة.

خامسا:إن استمرار الصراع سيكون مكلفاً لإسرائيل وقد يترتب عليه المزيد من تدهور علاقاتها مع العالم وحتى مع حلفائها، واستطلاعات الرأي غير مبشرة في ذلك ،بجانب تزايد مؤشرات نزع الشرعية عن إسرائيل كدولة لليهود،وعليه فإن إنهاء الصراع سيعني أن إسرائيل تتخلص من كل الأعباء التي ترافقت مع قيامها وتوطين نفسها في المنطقة ما عدا ذلك فإنها ستواجه مخاطر إستراتيجية كبرى في المستقبل قد تهدد وجودها،فمن ناحية إستراتيجية وحده الحل الدائم والمتفق عليه يمكن أن يجلب لإسرائيل ضمانات دولية تجعل فرص الانتقاص من مكانتها وشرعيتها غير ممكنة بأية حال من الأحوال.

- المحور الرابع :ودلالات ومسارات الحل في ظل المشهد التفاوضي والاستيطاني .

كانت المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية منذ بدايتها موضوعا لإشكالية مستقبل الدولة فلسطينيا واسرائليا،فقد اختلفت الرؤى والأطروحات،وتباينت المساعي والمبتغيات،وبين تباين هذه الاتجاهات واختلاف الرؤى وكثرة الهواجس خاصة منها اسرائيليا ،وتزامنا مع طبيعة المعالجة المشبوعة لقضايا الوضع الانتقالي والوضع الدائم يبرز الواقع الاستيطاني ليفرض مآلات وافتراضات أخرى تزيد من هواجس الحل وصعوبته،فبعد ان كان حل الدولتين ينظر اليه كحل مثالي لا بديل عنه، سرعان ما

تحولت معادلة الصراع الفلسطيني الاسرائيلي على الأرض والتاريخ بالمنظور الديني الى صيغ أخرى من بينها:الدولة الواحدة الديموقراطية ثنائية القومية،الدولة الديموقراطية العلمانية الموحدة لكل مواطنيها،أو يهودية الدولة مع دويلتان فلسطينيتان ضعيفتان متصارعتان.

وعطفا على ما سبق نحاول من خلال هذا المحور استقراء هذه الأطروحات من خلال ربطها بمتغيّر يعتبر المحدّد الأساسي لمختلف المسارات والإسقاطات،وهو المتغيّر والمحدّد الاستيطاني .

1- مسار حل الدولتين كمقاربة للحل النهائي :

يعتبر خيار حل الدولتين في اعتقاد قطاع واسع من المكونات السياسية الفلسطينية والإسرائيلية الحل الأكثر واقعية،إذ يؤمن بفكرة الانفصال القومي بين الطرفين بحث يتمكنون من تحقيق الاستقلال الخاص بهم،مما يدفعهم الى انتهاج سلوك سلمي بعيدا عن النمط العدائي،فالانفصال قد يحقّق السلام الداخلي لكل من الطرفين بما ينعكس ايجابيا الى إنهاء الصراع البيني نتيجة إنشاء دولة قومية لليهود منفصلة بذاتها ودولة قومية فلسطينية بذاتها أيضا .

-الطرح الفلسفي،التاريخي لخيار حل الدولتين : قبل التطرق لحل الدولتين عمليا وإسقاطات الاستيطان عليه ،ارتأينا الإشارة إلى مختلف الأطروحات الفلسفية والتاريخية والتقنية التي تحيط بهذا الخيار.

ففلسفيا،ينطلق هذا الطرح من زاوية النظر إلى الأرض على أنها انعكاس للأغلبية الديموغرافية القومية الساكنة عليها،وليست مجرّدة من الإبعاد الإنسانية والإيديولوجية(الشعور بالقومية)،وتظهر واقعية هذا الطرح على الأقل من الناحية النظرية من انه يعتدّ بالفواصل القومية والسياسية والتباينات الإيديولوجية الحضارية الواجب مراعاتها كشرط لا مناص منه لبناء مشروع سلام أو تسوية سياسية نهائية قارة ،رغم أنه يتجاوز نقطة مفصلية قد تكون عائقا كبيرا لتطبيقة،بحث يحيّد الإرث الاديولوجي التاريخي الطويل لهذا الصراع الذي يمتد لارهاصات طويلة جدا قبل ظهور هذا الكيان القومي اليهودي بجانب الساكن الأصلي الفلسطيني(*)،وبداية إشكالية التوافق من عدمه حول أطر التعايش الاجتماعي والسياسي.كما أن هذا التوافق من عدمة يتجلّى في رفض كل طرف وجود واستمرارية الطرف الأخر،وهو ما يطرح إشكالية أيضا حول طرح دعاة حل الدولتين وهي النظر في المشاكل الموجودة(الحدود، الأمن، واللاجئين،الاستيطان..) وتجاوز النظر في أصل الإشكال وهو أصل الوجود على هذه

*- يدّعي اليهود أيضا أنهم السكان الأصليون لهذه المنطقة (فلسطين التاريخية)،رغم أن كل الدراسات والأبحاث الانتربولوجية لم تؤكّد ذلك الة الآن، وبرغم الحفريات التي يقوم بها اليهود خاصة بالقدس والمناطق المحيطة به لإيجاد الهيكل المزعوم الا ان كل محاولاتهم باءت بالفشل .

الأرض في حدّ ذاته أي تجاوز الجغرافيا الى ما هو أعمق بذلك بكثير،وهو ما يجعل من هذا الحل سيفا ذو حدين.

أماّ تاريخيا، فيعتبر تقرير لجنة "بيل"لعام 1937م أول وثيقة مكتوبة تتحدث عن إمكانية قيام دولتين واحدة فلسطينية وأخرى يهودية،ففي الانتداب البريطاني على فلسطين،شجّعت بريطانيا الموجات الاستيطانية الصهيونية مماّ بدأ يخلق نواة استيطانية يهودية بدات تأسّس بنيتها وتوسّع حدودها،الأمر الذي قوبل بثورات فلسطينية متعاقبة،وبعد الثورة الفلسطينية الكبرى عام 1937م،قامت بريطانيا بإرسال اللجنة الملكية التي ترأسها "وليام بيل"عام 1963م لإيجاد حل للمشكلة،وفي عام1937 م توصّلت اللجنة إلى استحالة التعايش بين اليهود والعرب،وقدّمت تقريرا يعتبر اول وثيقة مكتوبة تطرح تصورا لإمكانية قيام دولتين لشعبين(فلسطينية ويهودية).

تضمّن تقرير لجنة "بيل" مشروعاً لتقسيم فلسطين إلى دولتين، على أن تكون القدس تحت الوصاية البريطانية وفق الأسس الآتية:[1]

– دولة يهودية :وتضم القسم الشمالي والغربي من فلسطين، وتمتد على الساحل من حدود لبنان إلى جنوب يافا، وتشمل عكا وحيفا و فد وطبريا والناصرة وتل أبيب، وترتبط بمعاهدة صداقة وتحالف مع بريطانيا.

– دولة عربية :وتشمل غرب نهر الأردن وغزة وبئر السبع و صحراء النقب والخليل ونابلس والجزء الشرقي من طولكرم وجنين وبيسان ويافا.

وتوالت فيما بعد المشاريع الداعية الى ايجاد حل لقضية الصدام العربي الفلسطيني اليهودي في المنطقة وعلى رأسها مؤتمر لندن 194م،مشروع "موريس"،وتقرير لجنة التحقيق التابعة للامم المتحدة لعام 1947م،الاّ أن كل هذه التقارير والمشاريع لم يكن لها صبغة دولية عكس القرار الأممي 181 القاضي بتقسيم فلسطين الى دولتين والذي يعتبر أول قرار أممي في هذا الشأن.

في حين أن خيار حل الدولتين يستند حاليا إلى القرار الأممي رقم 242 الذي أصدره مجلس الأمن الدولي في نوفمبر 1967م،أي مباشرة بعد الحرب التي استولت "إسرائيل" من خلالها على الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية وقطاع غزة ومساحات أخرى من الدول العربية المجاورة،وهو القرار الذي رفضته منظمة التحرير الفلسطينة في أكتوبر 1968م على أساس انه يقضي على كل الآمال الفلسطينية

[1]- الياس شوفاني،**الموجز في تاريخ فلسطين:من فجر التاريخ الى سنة 1949م**،ط 2،بيروت : مؤسسة الدراسات الفلسطينية،1998م،ص470.

في تحرير الأرض،ويتعارض مع بنود الميثاق الوطني الفلسطيني،كما يتعارض مع أي مسعى للوصول إلى عملية سلام في المنطقة،إلا أن مختلف الظروف والعوامل الداخلية والاقليمية والدولية – تحدثنا عنها سابقا–أدى بالسلطة الفلسطينية الى مراجعة قراراتها لتجنح باتجاه اعتماد حل الدولتين كمرجعية ثابتة، وعلى أساسه دخلت المنظمة بصفتها الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني مفاوضات "مدريد 1991م".

فبجانب المطالب الفلسطينية والدولية الداعية إلى حل الدولتين كأحسن البدائل المتاحة للوصول إلى السلام،خاصة مع استنفاذ الفلسطيني لكل آمالهم بتحرير كل أرضهم التاريخية ،فإنه من الجانب الإسرائيلي يمكن اعتبار" حركة السلام الآن" أولى الحركات التي دفعت باتجاه هذا الحل ،وكان ذلك إثر مبادرة الرئيس المصري السابق"أنور السادات" لزيارة "إسرائيل" عام 1977م،حيث دعت الى عدم تفويت فرصة السلام مع العرب من خلال انشاء دولتين ،أين لا تزال هذه الحركة تقوم على الفكرة التي مفادها إنشاء وطن قومي فلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة بجانب الدولة الإسرائيلية لليهود[1]،ولعلّ ذلك راجع الى التهديد الأمني الذي خلفه التوسع الاستيطاني الإسرائيلي مما افقد المجتمع الاسرائيلي الشعور بالأمن والأمان والعيش في ظل التعبئة الأمنية والعسكرية الدائمة(وهو في الحقيقة إحدى اهم مشاكل إسرائيل الديموغرافية،بحث أدّت إلى ما يعرف بالهجرة العكسية،أي الهروب من "إسرائيل" للبحث عن الأمن الاجتماعي والاقتصادي في بلدان الشتات) .

–الطرح السياسي والتقني لخيار حل الدولتين : يمكن القول أن التوجه الفلسطيني لحل الدولتين قد ظهر من سبعينات القرن الماضي وبالضبط مع"النقاط العشر"والتحول من التحرير الشامل إلى الدعوة لإقامة الدولة الفلسطينية على أي أرض فلسطينية يتم تحريرها،فيما يعتبر إعلان الاستقلال الفلسطيني 1988م بالجزائر إقرارا ضمنيا بالاعتراف بحل الدولتين،وهما ما أكده فيما بعد إعلان المبادئ 1993م والاتفاقات المرحلية التي تلتها.

ويقدّم الطرح السياسي القائم على خيار الدولتين لشعبين، باعتباره الأكثر واقعية و الأقرب لإمكانية التحقيق على الأقل نظريا ،خاصة بعدما تم تبنيّه من المجتمع الدولي[*2]،إلى جانب قبوله

---

[1]- عبد الله رشاد الشامي ،**إشكالية الهوية في إسرائيل**، الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب،1997م،ص194.

*- **أشار العديد من القادة السايسين في السنوات الأخيرة برأيهم حول حل الدولتين واحتمالات انهاء الصراع ،نذكر منها ما يلي :**

- **تصريح مشترك للرئيس المصري عبد الفتاح السيسي والملك الاردني عبد الله الثاني فيفري 2017م** : يؤكدان فيه " أن حل الدولتين وإقامة الدولة الفلسطينية على حدود 1967 م وعاصمتها القدس الشرقية ،من الثوابت القومية التي لا يجوز التنازل عنها".خلال لقاء جمعهما بالقاهرة في 22 فيفري 2017م.

فلسطينيا و إسرائيلياً على المستوى السياسي النظري،فبرغم الرفض العملي الإسرائيلي لجوهر هذا الخيار،وذلك لأنه يمثل بداية النهاية للدولة الإسرائيلية اليهودية الكبرى كما يرى بعض منظري اليمين المتطرف بشقيه القومي والديني،باعتبارهما يرفضان من حيث المبدأ، فكرة الدولة الفلسطينية المستقلة على أرض فلسطين، ويطرحون بديلها شرق الأردن [1]،الاّ أن العديد من السياسيين والمفكرين الاسرائيلين يذهبون باتجاه تأييد هذا الخيار،فعلي سبيل المثال :

يرى "عويدد عيران "وهو رئيس معهد دراسات الأمن القومي الإسرائيلي في جامعة "تل أبيب"أنه لا يوجد حل أخر لحل الدولتين،لأن أي حل آخر هو حل غير جديد بالنسبة للطرفين،ويضيف انه لا يمكنه التحدث باسم الفلسطينيين ،وإنما باسم الطرف اليهودي،فإذا كنا —على حسب قوله– نريد الحفاظ على الصبغة اليهودية للمجتمع الإسرائيلي لان اليهود يشكلون 80٪ من المجتمع الإسرائيلي،فإنه لا يمكن أن يكون هناك حل آخر،وإلاّ فانه سينشأ هنا نظام مشابه للنظام الذي كان موجودا في جنوب إفريقيا(الابرتهايد)،ويضيف ويؤكّد انه" ليس موافق على ذلك "،كما

- **دونالد ترامب :فيفيري 2017م**: أنظر إلى حل الدولتين وحل الدولة الواحدة وأميل إلى ما يميل إليه الطرفان. أنا سعيد للغاية أي حل يميل إليه الطرفان..يمكنني القبول بأيهما، اعتقدت لبعض الوقت أن حل الدولتين بدا أنه قد يكون الأسهل للاثنين لكن في الحقيقة إذا كان بين (نتنياهو) والفلسطينيون وإذا كانت إسرائيل والفلسطينيون سعداء فأنا سعيد بما يحبذونه**"**.لدى استقباله "نتنياهو"في الابيت الابيض15فيفري 2017م.

- **باراك اوباما 21مارس 2013م**:"نحن نسعى الى بناء دولة فلسطينية قابلة للحياة ومتلاصقة باعتبارها وطن الشعب الفلسطيني ا،الى جانب دولة اسرائيل اليهودية،دولتان تتمتعان بحق تقرير المصير والأمن والسلام ". في مؤتمر صحفي برام الله .

- **وزير الخارجية الامريكي السابق جون كيري في جوان 2013م** قائلا:" ندرك جميعا الهدف الذي نسى اليه،وهو اقامة دولتين تعيشان جنبا الى جنب بسلام وأمن ...دولتين لان الوقت قد حان لاساء سلام دائم".في الجولة الأولى من محادثات واشنطن .

- **بنيامين نتنياهو في م24اي 2011م**:تمثل اتفاقات السلام مع مصر والأردن أهمية حيوية لكنها غير كافية،يجب ان نجد أيضا طريقة لصياغة سلام دائم مع الفلسطينيين،أعلنت قبل عامين عن التزامنا بحل الدولتين لشعبين:دولة فلسطينية تعيش الى جنب الدولة اليهودية،وإنا مستعد لتقديم تنازلات مؤلمة للوصول الى هذا السلام التاريخي"غير انه سرعان ما يعود ويصرح نفس السنة قائلا :"ترتبط الالتزامات بعدم اضطرار إسرائيل إلى الانسحاب إلى حدود ما قبل 1967م".**خطاب امام جلسة متركة للكونغرس الامريكي**.

– **محمود عباس ،15أكتوبر 2010م**:"نريد دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس،دولة تعيش في سلام مع باقي جيرانها، ومن بينهم اسرائيل".

[2]- رفيق محمود المصري ،**خيار الدولتين الفلسطينية والاسرائيلية والسيناريوهات البديلة** ، ،رام الله : دراسات مستقبلية فلسطينية ،المركز الفلسطيني للدراسات المستقبلية وقياس الرأي،2014م،ص 11.

يضيف مؤكّدا انه "من المستحيل الحفاظ على على الأغلبية اليهودية إذا سيطرنا على السكان في الجانب الآخر،ولذلك فإنه ليس لدينا حل آخر سوى الدولتين للشعبين"[1].

كما يؤكّد "داني غوطفاين"ذلك حين يجزم أنه لا يوجد بديل آخر لحل الدولتين،مؤكّدا ان من يتحدث عن فكرة الدولة ثنائية القومية يتحدث عمليا عن استمرار الصراع،كذلك الدولة الواحدة ستؤدي الى زيادة بذور الصراع وستحوله — على حسب اعتقاده- إلى "صراع أعنف"،كما أن الشعبين لن يتمكنا من العيش في دولة واحدة،يضيف "غولطفاين" في دفاعه عن طرح حل الدولتين قائلا:"نحن موجودون في عصر القوميات والحل الوحيد المطروح هو الحل القومي،وفي صلبه دولتان لشعبين بعلمين وعاصمتين،وكل من يتجه نحو أمر آخر فإنه يسير نحو استمرار الصراع".[2]

أما **تقنيا** ،فيقصد بحل الدولتين،قيام دولة فلسطينية على الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967م،تشمل الضفة الغربية وقطاع غزة،وتكون عاصمتها القدس الشرقية،تعيش في امن وسلام ،وبجانب الدولة الإسرائيلية التي يفترض أن يقتصر نطاقها الجغرافي على الأراضي المحتلة عام 1948م ،وبحسب هذه القسمة نظريا،فان الجانب الإسرائيلي سيحتفظ بما يقارب 78٪ من أراضي فلسطين التاريخية،في حين تقوم الدولة الفلسطينية على 22٪ المتبقية ،في حين يرجع القبول الفلسطيني بفكرة حل الدولتين بديلا عن "التحرير الشامل" إلى عدة عوامل أهمها الاختلال الكبير في موازين القوى على الأرض، والزحف الاستيطاني الكبير الذي يمكن القول أنه قد يؤدّي بهذه الصيرورة إلى تقويض هذا الحل في حدّ ذاته مستقبلا، وبذلك،وفي ظل موازين القوى المختلة للصالح الإسرائيلي التي يبدو أنها ستستمر لفترة ليس للقصيرة مستقبلا، كان الخيار الفلسطيني هو القبول بهذا الحل وفق منطلق"أحلى الخيارات مرّ"[3].

وحسب "لويس غرينبيرغ" وهو باحث وأستاذ بجامعة "بن غوريون"فإن حل الدولتين أيضا يستلزم بالإضافة الى العودة لحدود ما قبل 1967م تبادلا للأراضي في نطاق ضيق متفق عليه،وبالإضافة الى انشاء دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة يجب أن يكون هناك ممرّ اتصالي

---

[1]- عوديد عيران ، ترجمة سعيد عياش ،أي حل آخر عدا حل الدولتين لن يكون جيدا للطرفين،**قضايا اسرائيلية**،العدد 34 ، المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية، اوت 2011م،ص ص 89-95.

[2]- داني غوطفاين ،ترجمة وليد أبو بكر،لا يوجد بديل أخر لحل الدولتين،**قضايا اسرائيلية**، العدد 32/31، المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية، اوت 2009م،ص ص 140-147.

[3]- أسامة أبو رشيد ،**المرجع السابق الذكر** ،ص 05.

بينهما يمرّ على أراضي تحت السيادة الإسرائيلية،كما يفترض هذا الحل أيضا حدودا معترف بها تفصل بين الدولتين،وقوات عسكرية تستطيع ضبط الحدود وحماية المواطنين وحلا جذريا لمسألة السيادة على الأماكن المقدسة، وايجاد حل لمعضلة اللاجئين الداخلين(لاجئي 1948)، والخارجيين (لاجئي 1967م) ،كما يجب حسب تأكيده- افتراض تطبيق الديموقراطية في كلا الدولتين وإلا فلن ينجح الحل ،وأعطى مثالا على ذلك في كون 18٪ من سكان اسرائيل المستقبلية في ظل حل الدولتين هم عرب،وعلى هذا الأساس تساءل "لويس" هل حقا خيار الدولتين هو الخيار الصائب في ظل الواقع الحالي؟ أم هناك خيارات أخرى؟[1] .

- **المبرّرات النظرية الفلسطينية والإسرائيلية لخيار حل الدولتين:** بالرغم من انه ليس هناك إجماع كلي للمكونات السياسية والمجتمعية الفلسطينية منها أو الإسرائيلية حول خيار حل الدولتين،إلا أن هناك مجموع محفّزات وعوامل تدعو إلى السير بهذا الاتجاه،فإذا كانت منظمة التحرير الفلسطينية ومعها قطاع مهم من الفلسطينيين -وهم في حالة الضعيف- ينظرون بمنظار إقامة الدولة على ما تبقى من أرض فلسطين التاريخية ويطالبون بدولة على حدود ما قبل4 من جوان 1967م مع ترتيبات أخرى تقتضيها الضرورة الجيوسياسية(تبادل جزئي للأراضي،الممرّات..)، وبالتالي كبح الزحف الاستيطاني وما يحدثه من تغيرات ديموغرافية تعرقل سعي الشعب الفلسطيني للانعتاق من الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة المتصلة جغرافياً والقادرة على الحياة. وتأمين حق العودة للاجئين الفلسطينيين ، وفقا لقرارات الشرعية الدولية.

فإن الجانب الإسرائيلي -وهو الطرف القوي على حسب ميزان القوى الحالي- تعتيره هواجس عديدة قد تجعله يقبل بهذا الطرح، منها :

-هوس النقاء اليهودي: إذ ينطلق دعاة حل الدولتين من هاجس ضرورة الحفاظ على النقاء اليهودي وعدم الاختلاط مع الفلسطينيين الذين يرون فيهم أقل منزلة،فأي حل عدا حل الدولتين القوميتين المنفصلتين هو تهديد للجنس اليهودي وصفائه والواجب الحفاظ عليه التزاما بما ورد في العهد القديم (التوراة) والتلموذ.

---

[1]- ليف لويس غرينبيرغ،ترجمة سعيد عياش،الاتحاد الإسرائيلي الفلسطيني دول 1.2.3 دول:رؤية للمستقبل ،**قضايا اسرائيلية** ، العدد 34،،رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية ،2009م ،ص ص 44.45.

يدّعي اليهود أنهم شعب الله المختار إصطفاهم الله على العالمين ، فهم مميّزون عن باقي البشر،وشعوب العالم أقل منهم منزلة، فأرواح بني إسرائيل كما يعتقدون تتميّز عن باقي الأرواح بأنها جزء من الله كما أن الإبن جزء من أبيه، أما الأمم الأخرى من غير اليهود فقد أطلق عليهم العهد القديم إسم"أميين"أو "جويم" أي حيوانات، فهي حيوانات سائحة في شكل إنسان تتكلم لخدمة أبناء الله المختارين[1]، فالعالم يمكن تقسيمه إلى قسمين: إسرائيل من جهة والأمم الأخرى من جهة أخرى، وإسرائيل هي الشعب المختار، وهذه عقيدة أساسية"واليهودي يعتبر عند الله أسمى من الملائكة فقد جاء في التلموذ :"**أن النطفة التي خلقت منها بقية الشعوب هي نطفة حصان**" ، وجاء فيه أيضا :" **وخلق الله الأجنبي على هيئة إنسان ليكون لائقا لخدمة اليهود الذين خلقت لأجلهم الدنيا** "[2]،وجاء في العهد القديم(التوراة) : -"**إن الرّب إلهكم الذي ميّزكم من الشعوب، فتتميزون بين البهائم الطاهرة والنجسة فلا تدنّسوا نفوسكم بالبهائم والطيور، ولا بكل ما يدبّ على الأرض مما ميّزته لكل ليكون نجسا**" . و "**إن الله قد ميّز إسرائيل من سائر الشعوب**" [3]

لم يعد هذا الاعتقاد الديني الأسطوري الراسخ حبيس أدراج أو اعتقاد "الحاخامات"ورجال الدين،ولا مجرّد شعار يحمله فقط اليهود المتدينون أو الصهاينة المتطرفون،إذ سرعان ما أصبح مبدءا ينادي به السياسيون ويسعون الى تطبيقه، يتجلّى ذلك في الخيارات السياسية المجتمعية الإسرائيلية الاخيرة التي تنحوا باستمرار باتجاه اختيار الحكومات اليمينية المتطرفة ممثلة في حكومات "بنيامين نتنياهو" 2009م الى الآن،بالرغم من أن مختلف القناعات السياسية ترى في حل الدولتين الأمثل نظريا للجمع بين الحفاظ على الذات اليهودية النقية وإحلال السلام أيضا،إلا أن قناعات "نتنياهو" السياسية وحكوماته كثيرا ما بدا في مواقفها المعلنة وغير المعلنة الرفض لفكرة الدولتين أساسا،بل والسعي إلى تقويضها ميدانيا عن طريق التوسع الاستيطاني، رغم بعض التصريحات العلنية المتفائلة بحل الدولتين،التي يمكن اعتبارها خطط تكتيكية تندرج في رغبته الحالية في "اللاّحل" .

---

[1] – رشوان حسين عبد الحميد أحمد ، **الإدعاءات الصهيونية والرد عليها**، مصر: مؤسسة شباب الجامعة، 2004م. ص74.

[2] – غارودي روجي، **الأساطير المؤسسة للسياسة الصهيونية**، ط3، الجزائر، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، 2001م،ص54.

[3] – **الكتاب المقدس**(العهد القديم)،طبعة "ريجارد واطسن" في لندن (1831م) على النسخة المطبوعة في روسيا سنة (1671م).، (**سفر** اللاّويين).

الهاجس الديموغرافي: طالما كان الصراع الديموغرافي مكملا للصراع الجغرافي ،ولذلك يذهب مؤيدو حل الدولتين إلى التحذير من هذا الخطر الذي قد تتعرض له "إسرائيل" في حالة اتجه مسار الحل باتجاه حل غير حل الدولتين(الدولة الواحدة مثلا)،فوصل الأمر بالعديد من الباحثين والقادة الإسرائيليون إلى التعبير عن هذا الخطر باصطلاح "القنبلة الديموغرافية الفلسطينية".وحسب اعتقادهم فإن دعاة رفض حل الدولتين يقدمون حلولا غير مستدامة ،ذلك انهم يعتبرون الزحف والتكثيف الاستيطاني وسيلة كافية لفرض الأمر الواقع الاحلالي،إلا أن الاستيطان يحتاج إلى كثافة سكانية وديموغرافية متنامية(هجرات،نسبة خصوبة عالية..) وهو ما تفتقده "إسرائيل" مع مرور الوقت.

فبالرغم من أن" إسرائيل" حرصت منذ قيامها على ضمان التفوق الديمغرافي على الأرض، من خلال تهجير أعداد كبيرة من الفلسطينيين من أرضهم،وتحفيز هجرة اليهود إلى فلسطين التاريخية، غير أن الواقع الديمغرافي وعلى المدى المتوسط والبعيد يعطي نتائج مغايرة تصب في مصلحة الجانب الفلسطيني،حيث أثبتت الدراسة الديمغرافية للوضع السكاني بين الفلسطينيين واليهود أن عدد السكان الفلسطينيين في فلسطين التاريخية قد أصبح أكبر من عدد اليهود، وذلك منذ عام 2013م، إذ بلغ عدد الفلسطينيين 6ملايين 117ألف نسمة مقابل 6ملايين و86 ألف نسمة لليهود، على الرغم من فتح باب الهجرة دون قيود لليهود من كل أنحاء العالم، ومنع عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى موطنهم الأصيل في فلسطين التاريخية[1].ليبقى معدّل النمو السكاني الفلسطيني كبير مقارنة منه باليهودي.

وفي ذلك يرى عالم الديموغرافيا الفرنسي "فيليب فارغ أن الطريقة الوحيدة لخفض معدلات الخصوبة الفلسطينية تكمن في التعايش السلمي وإنشاء دولة فلسطينية قابلة للحياة في الضفة الغربية وغزة، فإسرائيل –حسبه – جزء من الشرق الأوسط العربي ، وفرصتها الوحيدة للبقاء كدولة مستقلة وديمقراطية ليس مرتبطاً بأغلبيتها اليهودية، بل بالأساس العادل والأخلاقي الذي ستبلوره تجاه الفلسطينيين وتجاه مواطنيها اليهود ، لذلك يتعيّن إنهاء الاحتلال، الخروج من دون تأخير من جميع الأراضي الفلسطينية المحتلة والتقوقع داخل حدود متفق عليها[2]،قاصدا بذلك طرح الدولتين وفق حدود ما قبل 1967م المطالب بها فلسطينيا ودوليا.

---

[1]- احمد فؤاد ابراهيم المغازي،**المرجع السابق الذكر** ،ص ص 91-92.

[2]-عايش أحمد قاسم ،**الصراع الفلسطيني الاسرائيلي والحلول المطروحة،مركز التخطيط الفلسطيني**،على الرابط الالكتروني التالي: http://ppc-plo.ps/ar/news-cats/81/62/ تاريخ الإطلاع : 2017/01/22م.

في حين يرى الكثير من الإسرائيليين أن الوقت لا يسير في صالحهم، فزيادة القلق الديموغرافي في وصول العملية التفاوضية الى طريق مسدود ، قد يوجه الحلول نحو خلق مؤيدين كثر ل دولة واحدة ديمقراطية مشتركة بين نهر الأردن والبحر ، في مثل هذه الحالة، سيصبح الفلسطينيون أكثرية لا محالة، وعلى ضوء ذلك، وعوامل أخرى، يعتقد بعض المسئولين الإسرائيليين أن فكرة " دولة فلسطينية " تغيرت من مساهمة إسرائيلية (تنوي إسرائيل أن تقدمها) إلى مصلحة إسرائيلية (تستعد إسرائيل للدفع مقابلها) [1].

يؤكّد ذلك الرئيس الفرنسي السابق"نيكولا ساركوزي في تصريح له في اجتماع له جمعه مع قادة الجالية اليهودية بفرنسا يوم 11 فيفري 2012م قائلا:"**لا يكفي أن تكون هناك دولتان بل يجب أن تكون هناك دولتان لشعبين،أعلم جيدا أن هناك طريقتان لتدمير "إسرائيل"،إحداهما من خارجها والأخرى من داخلها،ولهذا فان حل الدولتين غير كاف،نحتاج لدولتين لشعبين منفصلين، إحداهما للشعب اليهودي والأخرى للشعب الفلسطيني،وفرنسا لن تعترف مطلقا بدولة فلسطينية تقوم من جانب واحد وبدون قيد او شرط**"[2].ويقصد هذا الاخير على الارجح بالتدمير الخارجي التدمير العسكري من المحيط الإقليمي الذي تعتبره "اسرائيل" عدواني،وربما أيضا الكتلة السكانية التي يشكلها الفلسطينيون في دول الشتات ،حيث أغلبيتهم يسكن الدول المجاورة لها (الأردن،سوريا،مصر)،اما التدمير الداخلي فيقصد به الخطر الديموغرافي الذي يحدّق بإسرائيل في حال فشل حل الدولتين والتوجه نحو الدولة الواحدة سواء العلمانية الديمقراطية أو ثنائية القومية،أين سيتكرّس التفوق الديموغرافي الفلسطيني مما يؤدي آليا مخاطر كبيرة .

- فوبيا الأمن [*]:يطرح أيضا حل الدولتين من منظور امني،حيث أصبح المجتمع الإسرائيلي يعيش "فوبيا" الأمن،فرغم الانتصارات الكبيرة المحققة ميدانيا (الحروب،السيطرة الأمنية الداخلية،الترتيبات الأمنية مع الفلسطينيين،التعاون الأمني مع دول الجوار وعلى رأسها مصر والأردن..) الاّ استمرار الوجود الاستيطاني الإسرائيلي في الاراضي الفلسطينية ذات الديموغرافيا العالية مقارنة باليهود شكّل صعوبات

---

[1]- أيلاند،غيورا، إعادة التفكير في حل الدولتين". **قضايا إسرائيلية**، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية–مدار. العدد34 ،2009م.ص63

[2] -Kenneth Stein ,**political view of a to State solution**, the Washinton Istitute for Near East policy,august,15,2013.

[*]- **الفوبيا ،او ما يطلق عليه "الرهاب"** :وهو حالة متقدمة من الشعور بالخوف،وقد يصل حدّ المرض النفسي الذي يتشكل من الخوف المتواصل من مواقف أو نشاطات معينة عند حدوثها،أو مجرد التفكير فيها. هذا الخوف الشديد والمتواصل يجعل الشخص المصاب به عادة يعيش في ضيق وضجر لمعرفة بهذا النقص،وهي الحالة التي يعيشها قطاع واسع من المجتمع الإسرائيلي خاصة في المستوطنات المحاذية للتجمعات الإسرائيلية،حيث لم يتعود المستوطنون القادمون من بلاد الشتات الآمنة على مثل هذه التهديدات .

وتهديدات أمنية ذات نسب عالية،وهو ما يهدّد حتى الداخل الإسرائيلي الذي أصبح يعيش في ظل هذه الهواجس التي أدت إلى التعبئة العسكرية الدائمة ،وهو ما أفقد المجتمع الإسرائيلي الشعور بالأمان والوصول للسلام الداخلي.

لقد أدى هذا الشعور مع الوقت إلى التفكير في ضرورة الوصول إلى حلول سلمية نهائية تصنع الأمن،لذلك كانت الدعوة إلى تطبيق نموذج السلام المصري الإسرائيلي على الحالة الفلسطينية الإسرائيلية،بحيث يتم الانسحاب من الضفة الغربية وقطاع غزة وتشكيل دولة فلسطينية بجانب "إسرائيل" ،وهو الأمر الذي يؤدي الى بناء علاقات سلمية تكفل الأمن للجانبين.وهذا ما أكّده الرئيس الأمريكي السابق "باراك أوباما "قائلا:" **في مناقشاتنا اليوم أكدّت للرئيس "عباس" أن الولايات المتحدة الأمريكية لازالت متمسكة برؤية الدولتين، والتي هي في مصلحة الشعب الفلسطيني، كما تصب في صالح الأمن القومي الإسرائيلي والأمريكي،ونحن نسعى إلى إنشاء دولة فلسطينية مستقلة قابلة للحياة ومتلاصقة باعتبارها وطن الشعب الفلسطيني إلى جانب دولة إسرائيل اليهودية،دولتان تتمتعان بحق تقرير المصير والأمن والسلام** "[*].وبذلك يعترف"اوباما" أن إنشاء الدولة الفلسطينية مصلحة امنية إسرائيلية وأمريكية في نفس الوقت،غير ان السؤال الذي يطرح في هذا الشأن:ما هي طبيعة الدولة التي يريدها الإسرائيليون والأمريكيون كيف يحافظوا على أمنهم ومصالحهم؟.هل هي دولة كاملة أو منقوصة السيادة كما في المفهوم الاسرائيلي "لخارطة الطريق" [**] ؟ أم دولة كنتونات وأطراف مترامية؟. في حين أي الواقع الاستيطاني الحالي يبدو انه إجابة على التساؤل الأخير.

وعموما تبقى هذه المبررات النظرية مجرّد "جدالات" فكرية سياسية بين أطراف وأخرى،لأن الواقع في الميدان ترسم وقائع استيطانية وخرائط جغرافية وتغيّرات ميدانية كبيرة ،تجعل منآ نتساءل حول

---

*- **ضمن خطاب ألقاه الرئيس الامريكي "باراك اوباما** "في مؤتمر صحفي برام الله في 21مارس 2013م ،وكان يندرج ضمن محاولة الإدارة الأمريكية احياء ملف المفاوضات الذي وصل الى طريق مسدود .

**- يختلف التفسير الاسرائيلي لطبيعة الدولة الفلسطينية المطروحة في خطة الطريق اختلافا كبيرا عن المفهوم الفلسطيني لها،إذ يقوم الطرح الإسرائيلي على مايلي :

– أي كيان اسرائيلي يجب ألا يكون له سيطرة على الحدود مع اية دولة أخرى، ويجب ان يكون محاطا بالترتيبات الامنية مع اسرائيل،وبدون أي سيطرة على المعابر الحدودية .

– أن تكون أراضي الدولة الفلسطينية المرتقبة مجزّاة ومتناثرة الى كنتونات وغير متصلة مع بعضها البعض.

– صلاحيات أي دولة فلسطينية قادمة يجب ان تكون وظيفية فقط وليست سياسية.

– ان تكون الدولة منزوعة السلام ،إلا الاسلحة الخفيفة اللازمة لاستتباب الأمن الداخلي ،وان تكون ناقصة السيادة .

الاّ يكون لها سيطرة على الأرض والمياه أو أي شيء متعلق بالموارد الطبيعية .

- ان لا توافق على دخول أي قوات أجنبية عربية اليها، ويمنع عليها اقامة أي علاقات عسكرية أو دبلوماسية مع دول لا تعترف باسرائيل .

:ما مدى عقلانية الحديث عن خيار حل الدولتين في ظل الواقع الاستيطاني الحالي؟،او بعبارة أخرى: هل قوّض الزحف الاستيطاني الاسرائيلي أطروحة حل الدولتين من أساسها؟.

المشهد الاستيطاني الحالي وإسقاطاته على حل الدولتين : الواقع يفرض الواقعية : إنّ مجرّد الحديث عن الواقع الاستيطاني الإسرائيلي الميداني يفرض الالتزام بالواقعية السياسية،ذلك أن إسقاطاته تسقط الى حدّ كبير الأطروحة السالفة الذكر القائلة بان خيار "حل الدولتين" هو خيار الواقع والمنطق السياسي بالنسبة لمستقبل التسوية والحل النهائي بين الفلسطينيين والإسرائيليين.فالحديث عن الواقعية يوجب الاعتراف بأن التوصل إلى تسوية نهائية مع "إسرائيل" في إطار حل الدولتين،تسوية واقعية ومقبولة الشروط ،بات اعتقادا ميتافيزيقيا غير واقعي،فالذي يراه الإسرائيليون واقعيا ويستمدون منه كل استراتيجياتهم ومخططاتهم السياسية والاستيطانية والتوسعية،لا يراه الفلسطينيون كذلك،وبالتالي يصرّ الإسرائيليون إلى تحويل الواقعية إلى إيديولوجية يتم تطبيعها مع الواقع بحيث تتماشي معه،في حين يجد الفلسطينيون أنفسهم أم تيه سياسي نظري وميداني.

يرى "مجدي حماد" أن نقطة الانطلاق في فهم الأمر الواقع الاستيطاني الإسرائيلي يبدأ من عدم الحاجة الى تكرار ما يطلق عليه "اللاّءات الإسرائيلية الأربع" التي تعتبر محلّ توافق بين كل المكونات والتيارات السياسية الإسرائيلية من اليسار إلى اليمين وما بينهما،فهناك إجماع ثابت عليها[1].وعليه فإن استقراء بسيط لهذه اللاّءات يوضح أنها الشروط الأساسية لقيام الدولة الفلسطينية في إطار خيار حل الدولتين ،إذ هناك إصرار إسرائيلي لم (ولن) يتزحزح على عدم الانسحاب إلى حدود ما قبل 4جوان 1967م(وهو شرط أساسي لنجاح خيار الدولتين)،ورفض قاطع لتقسيم القدس وجعلها عاصمة للبلدين(على اعتبار أن القدس الغربية تكون عاصمة لإسرائيل،والقدس الشرقية تنسحب منها "إسرائيل" لتصبح عاصمة للدولة الفلسطينية المنشأة)،كما لن يسمح أيضا بعودة اللاّجئين(وهو ما يستلزم التنازل عن ملايين اللاجئين الفلسطينيين بالخراج وأكثر من مليون ونصف فلسطيني من للاجئين الداخليين (عرب 1948م)،كما ان الرفض الاسرائيلي لتفكيك المستوطنات(بعضها)فيا لضفة الغربية والإصرار على بقائها وضمّها لإسرائيل في حالة التوجه نحو حل الدولتين يبقى أكبر عائق لتحقيق هذا الحل .

[1]- مجدي حمّاد ، **المرجع السابق الذكر** ،ص489.

وعطفا على ذلك ،يتساءل "سمير عوض"حول حل الدولتين لشعبين ،هل مازال ممكنا؟انطلاقا من الواقع المتصارع الذي يفرضه الاستيطان بصورة تقوض آليات هذا الخيار،ليجيب الباحث عن سؤاله مؤكدا ان المفاوض الفلسطيني والمراقب الدولي(الوسيط) اقنع نفسه أن إقامة الدولة الفلسطينية مصلحة إسرائيلية إستراتيجية،لكن مع مرور الوقت – وتسارع الزحف الاستيطاني- بدا جليا معاكسة الطرف الإسرائيلي للإجماع الدولي وللاقتناع الفلسطيني بإنهاء الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة في حدود 1967م[1].ويذهب الباحث "ماكس سينغر" الى القول أن من يؤيّد حل الدولتين لا بد ان يدعّم تقرير"ليفني،فحسب رأيه فأن حل الدولتين لن يكون الاّ بالاعتراف بشرعية المستوطنات والاستيطان في الضفة الغربية والحق الإسرائيلي في ذلك،لأن "اسرائيل" لن تتنازل عن الحق اليهودي التاريخي في الضفة الغربية ،ولن تسمح حتى بمجرّد التشكيك بالشرعية القانونية للمستوطنات[2].

- الاجهاض الاستيطاني الاسرائيلي لإمكانية قيام الدولة الفلسطينية(حل الدولتين): على الرغم من ان حل الدولتين سوّق ويسوّق على انه الخيار الواقعي والمعملي الوحيد المقبول على المستويات الرسمية فلسطينيا واسرائيليا ودوليا ،الّا ان الواقع على الأرض يقدّم معطيات أخرى مغايرة تماما خلاصتها استحالة قيام الدولة الفلسطينية بجانب الإسرائيلية في ظل الواقع الاستيطاني الإسرائيلي الحالي.

يرى "أسامة أبو رشيد" أن إسرائيل قد نسفت كل مكان لتنفيذ حل الدولتين على الأرض،بما يقتضي ذلك من ضرورة انشاء دولة فلسطينية مستقلة ومتصلة جغرافيا،وذات سيادة،وقابلة للحياة على اساس حدود 1967م تكون عاصمتها القدس الشرقية،فاسرائيل –حسبه- لا زالت ماضية في مسعى فرض واقع "دولة الكانتونات" أو "المعازل" في الضفة الغربية،ومن دون القدس التي أقامت وتقيم سياسيات ومخططات تهويد واسعة النطاق ،كما ترفض السير باتجاه حل قضايا اللاجئين والمستوطنات والحدود والسيادة والموارد الطبيعية،واصرارها أيضا على ضرورة اعتراف الفلسطينيين بيهودية الدولة منذ العام 2002م،الأمر الذي دفع الرئيس الأمريكي (السابق) "باراك أوباما" إلى الإقرار بأن"احتمالات نجاح لحل الدولتين،أ صبح ضئيل جدا" .[3]فيما أكّد أيضا المبعوث الاممي للشرق الأوسط ان:

---

[1]- سمير عوض،حل الدولتين لشعبين:هل مازال ممكنا ؟،**سياسات**،العدد 16،2011،ص ص86-89.

[2]- ماكس سينغر،ترجمة زهير عكاشة، **من يؤيّد حل الدولتين لا بد ان يدعّم تقرير ليفني**،مركز التخطيط الفلسطيني نقلا عن : مركز بيغين السادات للدراسات الاستراتيجية ،أفريل 2013.

[3]- أسامة أبو رشيد ، **المرجع السابق الذكر** ،ص 06.

"الأصوات التي تقول بإمكانية تطبيق حل الدولتين غير قائمة الآن،...فالبناء في المستوطنات،وهدم المنازل، والعنف والتحريض من الجانبين،كل هذا يضرّ كثير بفرص التوصل لحل الدولتين"[1].

– **ففيما يخص معطيات الواقع الاستيطاني وإستحالة العودة لحدود ما قبل 1967م**: يبدو جليا من خلال الواقع الاستيطاني الحالي أن إسرائيل قد "قضت"واقعيا وعمليا على أي امكانية للعودة عن واقع الحال بقيام دولتين منفصلتين،خاصة منها الدولة الفلسطينية القابلة للحياة بالنظر الى خلال مختلف السياسات –المذكورة سابقا– وعلى على رأسها الاستيطان والتقطيع والعزل ،فقد تسارعت وتتسارع عمليات تكثيف الاستيطان في الضفة الغربية والقدس الشرقية وعزل هذه الأخيرة عن باقي الضفة بصورة تقوّض كليا أي أطروحة أو تصور لتكون عاصمة للدولة الفلسطينية المرجوة.

يذهب الكاتب الإسرائيلي" عوديد عيران" إلى القول باستحالة العودة إلى حدود 1967م بالنظر إلى الواقع الاستيطاني الحالي،حيث يضيف مذكرا انه لم تكن هناك أي حكومة إسرائيلية بما في ذلك الحكومات "الحمائية" وافقت على العودة لهذه الحدود، ولن تكون .ويتبع تأكيده هذا متسائلا ومتهكما :"لنفترض مثلا أننا نريد العودة لحدود 1967م،لكن حتى هذا العام لم يكن هناك رابط بين الضفة الغربية وقطاع غزة،فالقطاع كان تحت حكم المصريين والضفة تحت سيطرة الأردنيين،وإذا وافقنا وعدنا إلى هذه الحدود فماذا عن الربط بين المنطقتين اللتين ينبغي ان تشكلا الدولة الفلسطينية"،ناهيك –يضيف الكاتب– عن مختلف الاعتبارات الأمنية والديموغرافية [2]، والظاهر ان "عيران" يقصد بالاعتبارات الأمنية والديموغرافية وجود أكثر من مليون ونصف فلسطيني داخل حدود "إسرائيل"(عرب 1948م) في حال هذه القسمة ،فما الجدوى حسبه من العودة الى حدود 1967م مع استمرار هذا الوجود الذي قد يكون "قنبلة ديموغرافية موقوتة في إسرائيل" ،خاصة إذا استقبلت الدولة الفلسطينية المنشأة مزيدا من اللاّجئين.

كما يؤكّد ذلك "لويس غرينبيرغ" أن المشكلة الأساسية هي ان الزحف الاستيطاني فرض واقعا يستحيل من خلاله إلى تقسيم الأراضي ورسم الحدود بصورة تؤدّي إلى دولتين منفصلتين ،إذ يرى ان بكون الأرض غير قابلة للقسمة بسبب حجمها الصغير وتقارب بيوتها ومدنها وبلداتها واعتماد الجميع على طرق مشتركة،فالأرض واحدة ويستحيل مثلا التقسيم المادي في القدس(جميع الاماكن المقدسة للطرفين موجودة في نفس المدينة)،هذا بالإضافة الى مشكلة الديموقراطية،حيث يردف هل يتصور احدنا

---

[1]- هيئة تحرير صحيفة معاريف، ترجمة أحمد جمعة عبد الرحمان ،الأمم المتحدة تعترف ايضا بأن حل الدولتين غير قابل للتنفيذ، **مختارات إسرائيلية**،العدد 257،أفريل 2016م ، ،ص83.

[2]- عويديد عيران،ترجمة بلال ظاهر، **المرجع السابق الذكر** ،ص ص 91-92.

ان 18٪ من السكان العرب في إسرائيل سيقبلون بالعيش والبقاء داخل إسرائيل في ظل شعورهم أنهم مواطنون من الدرجة الثانية؟،فالعودة إلى هذه الحدود حسبه يبقى على الصراع القومي،ولكنه يصبح أكثر خطرا لأنه ينتقل إلى داخل "إسرائيل" وحدها[1].

ويذهب "يهودا شيهناف*"الى القول ان العودة الى حدود 1967م تعني العودة الى زمن"الخط الأخضر"أين يرى ان اسرائيل سلكن ثلاث مراحل للوصول الى الوضع الحالي:المرحلة الأول مابين(1949-1967م) وهي مرحلة ايجاد الخطر الأخضر الذي رسّم وجود اسرائيل وعزّز استمرارها(القانون الإسرائيلي،تقسيم الأرض،توزيع السكان)، المرحلة الثانية(1967-1993م) وهي مرحلة التوسع الاستيطاني خارج الخط وبداية محوه،المرحلة الثالثة(ما بعد 1993م)أين تمكنت إسرائيل من استبدال ما يعرف بالخط الأخضر بمصطلح الفصل،حيث تم محو هذا الخذ نهائيا،بحيث أصبح من المستحيل منطقيا العودة اليه[2] .

وتأكيدا لهذه الرؤى،تشير معطيات قدّمها"أسامة أبو رشيد "من المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات سنة2016م الى ان العودة الى حدود 1967م أصبح غير ممكن جرّاء الإجهاض الإسرائيلي لامكانية قيام الدولة الفلسطينية،ففي الضفة الغربية 194 مستوطنة،وأكثر من 100بؤرة استيطانية،و15 مستوطنة في القدس الشرقية،و 380 ألف مستوطن بالضفة الغربية(دون القدس الشرقية)،كما تعدّ قرابة اسرائيل 61٪من مناطق الضفة الواقعة تحت سيطرتها نطاقا حيويا طبيعا تابعا للمستوطنات[*]،وضمن هذه المساحة(61٪) تقع منطقة غور الأردن الممتدة على قرابة 1.6مليون دونم،وتشكّل 28.8٪ من مساحة الضفة الغربية،فيما تشكّل 88٪ من المساحة المعرّفة ضمن المناطق (ج)،وتصرّ اسرائيل على ان غور الأردن الذي يعتبر خزّان المياه الفلسطينية سيكون خارج أي حل مستقبلي بدعوى الأمن.وحسب التقرير فإن كل هذه المعطيات التي تؤكّد الزحف الابرتهايدي الاستيطاني يضاف اليها ما صادره جدار الفصل العنصري(منذ 2002م)،حيث استولي على 9.5٪ من مساحة الضفة الغربية وضمّها الى "اسرائيل".

---

[1]- ليف لويس غرينبيرغ،**المرجع السابق الذكر** ،ص 44.

*- **يهوذا شيهناف** : عالم اجتماع يهودي وأستاذ جامعي،ورئيس تحرير مجلة"نظرية ونقد" الاسرائيلية.

[2]- يهوذا شيهناف،ترجمة سعيد عياش ،زمن الخط الأخضر،**قضايا اسرائيلية**، العدد ، رام الله : المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية34، 2009م ،ص 14.

ومع إضافة مئات الكيلومترات التي تم السيطرة عليها طريق الشوارع الالتفافية والنقاط الأمنية ونقاط المراقبة العسكرية ،وإحصاء اكثر من 600الف مستوطن اسرائيلي في الضفة والقدس الشرقية ومئات المستوطنات التي قسمت المنطقة الى اشلاء ومعازل، لا يمكن تصور أي إمكانية لقيام دولة فلسطينية قابلة للحياة،ناهيك عن الحديث عن عودة لحدود ماقبل 1967م،فالضفة العربية أصبحت "كانتونات" وأجزاء مجزّأة،فالكتلة الوحيدة المتصلة جغرافيا في الضفة هي المناطق (ج) التي تسيطر عليها "اسرائيل".

أما معطيات الواقع الاستيطاني في القدس الشرقية(العاصمة الفلسطينية المرجوة): فلا تختلف كثيرا عن الواقع الذي تم فرضه في عموم القدس والضفة الغربية *،فلم تعد القدس الشرقية تلك التي احتلتها "اسرائيل" عشية 4جوان1967م وانتزعتها من الأردن،فقد قامت سلطات الاحتلال الاستيطاني بتوسيع المدينة عشرة إضعاف من مساحتها التي كانت لا تتجاوز 7كلم^2 لأغراض استيطانية توسعية.وقد كان الهدف من العملية الاستيطانية التوسعية إعادة ترسيم الحدود والسيطرة على أكبر قدر من الأرض مع أقل نسبة من السكان الفلسطينيين .

فقد ذكر تقرير صادر عن منظمة" السلام الآن "المعارضة للاستيطان أنهمع بداية نصف العام الأول من ولاية حكومة" نتنياهو" الثالثة(بدات حكومته الثالثة عام 2013م شهد الحراك الاستيطاني ارتفاعًا في عطاءات البناء وتسريع خطط الاستيطان، ووفقا للتقرير الذي يغطي ما بين مارس ونوفمبر 2013فإن عدد المناقصات التي طرحت لبناء وحدات استيطانية جديدة في القدس الشرقية بلغ 2015وحدة استيطانية فيما سرّع الاحتلال مخططات بناء 2422 وحدة استيطانية أخرى.[1]

عموما،استطاعت السياسات الاستيطانية الاسرائيلية تعزيز الوجود الاسرائيلي بالقدس الشرقية بصورة تجعل الجنوح باتجاه حل الدولتين أمرا صعبا للغاية تحقيقه،إذ يذهب "علاء محاجنة" إلى القول بالسعي الاسرائيلي الحثيث الى بناء قدس بهودبةموحّدة بشطريها الغربي والشرقي من خلال[2]:

---

*- ففي العام 1948م استكملت اسرائيل عملية تهويد القدس الغربية ،أين جرى استكمال فرض سيطرة وهوية يهودية تامة باستعمال القوة بعد أن تم اجتثاث وطرد وإبادة الفلسطينيين وتوطين اليهود في مكانهم وهو نفس المسعى الذي فشلت فيه الى حد اليوم (2017) في القدس الشرقية ،فرغم التقدم المحقق في مخططات التهويد الى أن الفلسطينين لا يزالون متشبثين بهويتهم وهو ما أفشل المخططات الاسرائيلية لتهويد كامل المدينة.

[1]- القدس بين سندان التهويد ومطرقة المفاوضات ،**تقرير حال القدس 2013:قراءة في مسارات الأحداث ومآلاتها**،بيروت :مؤسسة القدس الدولية ،أدارة الابحاث والمعلومات ،مارس 2014،ص 07.

[2]- علاء محاجنة، **القانون الاسرائيلي آلية لاحلال سياسات الاستيطان والتهجير في القدس وتنفيذها**،ندوة مستقبل المشروع الوطني الفلسطيني، الدوحة: المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات،15/14نوفمبر 2015م.

- **مشروع تهويد قيد التشكيل والتطبيق**:حيث تعمل "اسرائيل"جاهدة على تهويد الجزء الشرقي من المدينة وبالرغم من ان النتائج لم تحسم بعد،إلا أن"اسرائيل" نجحت الى حدّ كبير في السيطرة على الحيّز الجغرافي وحاصرت التجمعات السكانية الفلسطينية بمستوطنات وربطتها ببعضها البعض وبالجانب الغربي للمدينة .

-**مشروع تهويد قيد التقنين** :حيث تتعامل الإدارة الإسرائيلية اليوم مع الساكن الفلسطيني بالقدس الشرقية(الذي تعتبره عائقا أمام عملية التهويد يجب تحييده) بمرحلية قانونية لأن أساليب الإبادة الجماعية التي حدثت مثلا ابان الاستيلاء على الجزء الغربي لم يعد بالإمكان استعمالها الآن،فمنذ إحلال القانون والولاية الإسرائيلية عليها في 1967م تسعى "إسرائيل" إلى تحقيق التكبيل القانوني للفلسطينين.

-**السيطرة على الحيز الجغرافي وإعادة هندسته**: فمع توسيع المدينة وإعادة تعريف حدودها تم عزل شطرها الشرقي جغرافيا وسياسيا عن باقي مناطق الضفة الغربية،وإعادة هندسة جغرافيتها بما يتوافق مع الأهداف الاستيطانية التوسعية الإسرائيلية.فيما استولت إسرائيل على ما يقارب 87٪ من مساحة القدس الشرقية،ولم يبق للفلسطينيين سوى 13٪ من المساحة الكلية.

-**التحكم في ديموغرافية المدينة** : فباعتبار الصراع الديموغرافي مكمّل للجغرافي فالاستيطان والتوطين كان لزاما أن يتبع بعملية عكسية ،وهي تفريغ المدينة من سكانها وإحداث التفوق السكاني اليهودي فيها،حيث طردت إسرائيل إلى غاية العام 2015م ما يقارب 175الف مقدسي خارج المدينة، منهم ما تم إخراجهم عن طريق الجدار العازل،كما هدمت مئات المنازل وشرّدت ساكنيها.

- **هدم المنازل بالقدس الشرقية في الفترة (2004-2013م)**:

عام	عدد المنازل	من ضمنها: هدم وحدات سكنية بأيدي مالكيها	عدد الأشخاص الذين فقدوا منازلهم	عدد القاصرين الذين فقدوا منازلهم
2004	53	لا معطيات	194	110
2005	70	لا معطيات	140	78
2006	44	لا معطيات	98	18
2007	62	لا معطيات	219	149
2008	78	5	340	188
2009	45	2	254	145
2010	23	10	181	91
2011	23	15	114	56
2012	28	8	107	52
2013	72	12	301	176
المجموع	**498**	**52**	**1,948**	**1,063**

المصدر :تقرير حال القدس 2013:قراءة في مسارات الاحداث ومآلاتها،مؤسسة القدس الدولية ،مارس 2014،ص 09.

وتتفق اغلب الإحصائيات في هذا الشأن إلى أن عدد المستوطنين الإسرائيليين بالقدس الشرقية الى غاية2015م يتروح بين 200 الفو 300الف،إما عدد الفلسطينيين فيصل الى 310الف فلسطيني،وهو ما يعني أن نسبة اليهود متقاربة جدا مع نسبة الفلسطينيين .

توحي هذه المعطيات وأخرى إلى بأن التوسع الاستيطاني قد قطع اشواطا كبيرة في الميدان،ففي الوقت الذي كان الإسرائيليون يدّعون التفاوض على المسائل الإجرائية لحل الدولتين (والمسائل الأخرى) ويتظاهرون بقبول هذا الحل،كانت الآلة الاستيطانية تتسارع وبخطى ثابتة باتجاه الأمر فرض الأمر الواقع الاستيطاني الذي لا يمكن إغفاله في أي مفاوضات مستقبلية،ودليل ذلك ان اسرائل في 2010 م قامت باستصدار قانون ينص على أن أي انسحاب من القدس الشرقية يستلزم استفتاء شعبيا اسرائيليا أو موافقة ثلثي (3/2) من أعضاء "الكنيست" الإسرائيلي.

وتماشيا مع هذا الإشكال وفي خضم مع التحولات السياسية التي عرفتها وتعرفها منطقة الصراع عموما و"إسرائيل"خصوصا في السنوات الأخيرة،تزايدت الدعوات للجوء الى خيارات أخرى من بينها الدولة الواحدة ،سواء الديموقراطية العلمانية، أو ثنائية القومية،فما موقع هذا الخيار من الواقع الاستيطاني.

2 – مسار الدولة الواحدة كمقاربة للحل النهائي :

ينطلق منظروا حل الدولة الواحدة في طرحهم من عدم إمكانية الوصول الى حل الدولتين كتسوية للصراع الإسرائيلي الفلسطيني كما كان مأمولا له ،كما ان السياسات الاستيطانية الإسرائيلية التي تهدف إلى إلغاء أي واقع جغرافي على أرض الواقع قد دفعت بهذا الحل بغير قصد،ممّا يشير الى إقامة نموذج أخر على أرض فلسطين التاريخية وهو نموذج ال دولة الواحدة،بمعنى أنه حتى لو أن" اسرائيل" لم تقصد الوصول إلى هذه الحالة، فإن إمكانيات الحلول الأخرى كالفصل ا بين الجانبين قد أصبحت غير ممكنة،فاختلال ميزان القوى لمصلحة" إسرائيل"، وفشل آفاق العملية السلمية عن طريق المفاوضات، دفع عدد من الباحثين الفلسطينيين والعرب والإسرائيليين إلى اعتبار فكرة الدولة المستقلة(حل الدولتين) مستحيلة التحقيق في المنظور القريب والمتوسط أو حتى البعيد .

كما أن طرح موضوع الدولة الواحدة على اختلاف مضامينه ومسمياتها سواء كانت ثنائية القومية،أو دولة ديمقراطية علمانية لكل مواطنيها (تقوم على المواطنة الفردية) ليست بالفكرة الجديدة،إذ

جرى طرحها منذ ثلاثينات القرن الماضي[*]، ومع ذلك عادت بقوة وبصورة منهجية نتيجة للاحتلال الإسرائيلي لكافة الأراضي الفلسطينية، وانعكاسا لحالة الانسداد الواضحة أمام حلّ الدولتين واستمرار الزحف الاستيطاني في الضفة الغربية والقدس الشرقية،ونتيجة لليأس من إقامة دولة فلسطينية على حدود 4جوان1967م.

كما يستند الأساس الفلسفي للدولة الواحدة على أطروحة استحالة تقسيم الأرض جغرافيا نتيجة تداخلها (الأماكن المقدسة مثلا متداخلة إلى درجة يستحيل تقسيمها بين الجانبين)،لذلك يجب قيام دولة على أسس الديمقراطية التعددية القائمة على مبدأ المواطنة المبنية على ايجاد إطار كلي لجميع الأفراد الموجودين على الأرض دون النظر إلى الفوارق الاثنية أو العرقية أو الدينية بين اليهود وغير اليهود(الأغيار)،وكان ذلك بعد حرب 1967م أين شكل التوسع الاستيطاني الإسرائيلي نقطة تماس كبيرة بين الهوية العربية والهوية الإسرائيلية ،مما دعا إلى طرح سياسي مبني على تعددية الهوية وفقا لأسس مدنية سياسية دون التفرقة الدينية والقومية [1].كما تقوم ميكانيزمات التسوية على إيجاد إطار مشترك للتعايش بين الجانبين على الأرض الواحدة(أرض فلسطين التاريخية)،بحيث تعرّف الدولة على انها لجميع مواطنيها وقومياتها دون أخذ أي اعتبار للجوانب الأخرى التي تفرّق أكثر مما تدعو للسلام والتعايش.

وقد طرحت في هذا الإطار العديد من الصيغ والنماذج، ولعلّ أهم الصيغ التي حضت بتحليل وتنظير كبار القادة والمفكرين والمحللين السياسيين، نجد:

أ –**الدولة الواحدة ثنائية القومية** : يقوم هذا الخيار على ادعاء أساسي مؤداه أن مسار حل الدولتين لا يمكنه حل المشاكل القومية والديموغرافية للصراع بسبب الطبيعة الإثنية للحركة القومية اليهودية، وللحركة الوطنية الفلسطينية، الأمر الذي لا يسمح بتطوير هوية مدنية مشتركة ، لذلك طرح هذا الحل قصد الوصول إلى توافق سياسي وقومي بين الجانبين من خلال إقامة كيان سياسي ثنائي القومية.

يقرّ طرح الدولة الواحدة ثنائية القومية ضمنياً بوجود جماعتين مختلفتين قوميا وإثنيا، يمكن أن يتعايشا و يكون هناك تأثير متبادل بين الهويتين دون أن يتخليا عن عناصرهما الأساسية، بحيث تتفاعل

---

[*]-**فكرة الدولة الواحدة**:بزغت مع فجر الصراع، عندما طالب الفلسطينيون باحترام رغباتهم وهم السكان الأصليين باقامة دولتهم المستقلة على كامل تراب فلسطين، مع احترام حقوق جميع مواطني الدولة .وكانت الدولة الديمقراطية الواحدة هو الحل المثل فلسطينيا قبل نكبة فلسطين في العام.1948 . مع نكبة فلسطين في العام 1948 اختفت لحين فكرة الدولة الواحدة نتيجة لنهيار المجتمع السياسي الفلسطيني ونتيجة لعدم وجود مثل هذه الفكرة في الأجندة السياسية الأردنية والمصرية .ومن الممكن القول ان المشروع الوطني الفلسطيني، ممثل بمنظمة التحرير الفلسطينية ظل حتى عام 1974 ، ورسميا حتى 1988 وقد ظلت فكرة الدولة الديمقراطية فلسطينيا، هدف عدد من الفصائل والحركات

[1]- رشاد عبد الله الشامي، **المرجع السابق الذكر**، 119.

الهويتان في حقل اجتماعي شامل، مرجعيته المواطنة والمساواة والاعتراف المتبادل، وهذا الخيار ليس سهلاً تحقيقه، لكنه يبقى أحد السيناريوهات التي أخذ يطرحه الكثير من المثقفين والأكاديميين والمفكرين الفلسطينيين والإسرائيليين.

ولعلّ من أبرز التوصيفات السياسية التي قدمت حول الثنائية القومية هي ما طرحه المفكر "نعوم تشوميسكي"أين يرى أن عامل الأرض هو عنصر الحل والصراع في نفس الوقت،فالمشكلة تتمثل في أن إدراك الطرفين لها مبني على الأحادية ،حيث أعطى مثال على ذلك قائلا أن" حل المشكلة اليهودية في الشتات يتطلب الأرض الموعودة ،وحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين والدولة الفلسطينية تتطلب أيضا الأرض،فهي إذن العنصر المشترك لحل الإشكال الخاص بكل طرف،إلا أن هذا الاشتراك في وجود مشكلة سابقة كانت الأرض أيضا هي العامل المشترك في وجود مشكلة لاحقة،لذا كان لزاما تخطي فكرة الصراع البيني لهذا الإدراك المتمركز حول الذات فقط،لتكون الأرض عنصرا مشتركا يستوعب الحلول لكلا الطرفين،وتذيب الخلافات القومية التي دارت وفق تصورات ايديولوجية حتمت الصراع،لتقوم الدولة ككيان سياسي على الأرض كعامل مادي تماما دون أي مرجعيات قيمية،ثم يتم إيجاد اتحاد فدرالي بين الدولتين ليتغلب الصراعات القومية مع الحفاظ على الأشكال القومية للدولة و الأرض والمؤسسات، ولكن في نمط مبني على التعايش،ثم يتم مع الوقت أذابة الاختلافات القومية لينصهر الجانبين في الإطار الشامل والذي يؤدي إلى إيجاد الدولة متعددة القومية".[1]

ما يلاحظ أن "تشوميسكي" [*2]أعطى تشخيصا فلسفيا مبني على متغيّر ثابت هو الأرض باعتبارها مركز الصراع وطرح سبل الخروج من عقدة النظر إليها من وجه إثنية وقومية كسبيل للتحرر والتعايش الثنائي،غير أن المرحلة الأخيرة من تصوره لتطبيق الدولة ثنائية القومية يبرز إشكالية أخرى،قد تشكل موضع اختلاف آخر: هل الانصهار الأخير لإيجاد الدولة يتم في الإطار الإسرائيلي أم الإطار الفلسطيني؟(تأخذ اسم فلسطين،أم إسرائيل)،أم هناك صيغة أخرى للجمع بينهما؟(مثلا الطرح الذي قدمه الرئيس الليبي الراحل "معمر القذافي" بتسمية الدولة ب"إسراطين".

---

[1] -Chomsky Naom ,**peace in the Midlle East** :**reflections on justice and natiohood**,Ladon :ventage books ,1974,p112.

[*]- نعوم تشوميسكي:أستاذ وفيلسوف ومؤرخ أمريكي ،ولد في 09 ديسمبر 1928 بفلاديفيا الأمريكية، له أكثر من 100 مؤلف .

[2]-رفيق محمود المصري،خيار الدولتين الفلسطينية والاسرائيلية و السيناريوهات البديلة،**دراسات مستقبلية فلسطينية**،جامعة القدس المفتوحة، مركز الدراسات المستقبلية وقياس الرأي، 2014،ص 20.

كما قدم الباحث الفلسطيني "محمد ربيع"سنة 1992م تصورا للدولة الثنائية القومية يقوم على ضرورة قيام دولتين على أرض فلسطين التاريخية، دولة إسرائيلية يهودية، ودولة فلسطينية عربية، حيث تمارس كل جماعة قومية حقوقها السياسية في دولتها التي تمثل أغلبية سكانية فيها: اليهود في إسرائيل، والفلسطينيين في فلسطين، في حين يتمتع مواطنو الدولتين جميعاً بحقوق متساوية في الإقامة والعمل وممارسة النشاط الاقتصادي في كامل فلسطين الجغرافية، على أن تكون القدس الموحدة عاصمة للدولتين، ويقوم سكانها باختيار ممثليهم في المجلس البلدي لمباشرة القضايا غير السياسية[1].

غير ان "أوري ديفيز" يقدم أيضا تصورا آخر للدولة الواحد ثنائية القومية يقوم على تقسيم الأرض وفق قرار الامم المتحدة 181مع شرط الارتباط بالوحدة الاقتصادية(دولة يهودية ودولة عربية،ومدينة القدس تحت الوصاية الدولية)،ثم السير باتجاه خطوات تمهيدية نحو الاستقلال(تبدو وكأنها نحو حل الدولتين)،ومع الارتباط الاقتصادي نصل الى معاهدة مواطنة مزدوجة بين الدولتين المذكوريتين،يملك فيها كل مواطن في الدولة اليهودية حق أن يكون مواطنا في الدولة العربية والعكس صحيح،لنصل في الأخير إلى ترتيبات على شكل الفدرالية أو الكونفيدرالية التي هي اقرب إلى الدولة الواحدة ثنائية القومية [2].ما يلاحظ ان الطرح الذي قدّمه "ديفيز"انه عوضا من طرح بديل الدولة الواحدة الهادف الى التقليل من الشعور بالذاتية القومية والاثنية الدينية فإنه عزّز منها بصورة كبيرة ،بحيث يستحيل في الأخير الوصول الى أي ترتيبات جامعة بين الجانبين.

ب –الدولة الواحدة الديموقراطية العلمانية :يعتبر طرح الدولة الواحدة الديموقراطية العلمانية لكافة مواطنيها من أحدث الصيغ التي قدمت لحل الصراع،وهو خيار جذّاب فلسطينيا أكثر منه اسرائيليا،ولذلك نجد أن أول من نظّر لهذه المفكرة هم مفكرون فلسطينيون وعلى رأسهم "عزمي بشارة" و"ادوارد سعيد"،كما أن هذه الفكرة سيقت في ظل الأوضاع الاستيطانية الحالية التي جعلت من فرصة اقامة حل الدولتين والدولة الواحدة ثنائية القومية أمر صعب المنال.

فالدولة الواحدة الديموقراطية العلمانية هي رؤية اندماجية شمولية أحادية مبنية على خلق حالة متساوية بين الأفراد والمجموعات التي يتركّب منها المجتمع، وتهدف إلى القيام بعملية صهر ثقافي واجتماعي متواصل ,ضمن إطار سياسي مشترك ,يؤدي إلى بناء وعي ثقافي وهوية اجتماعية وسياسية مشتركة لجميع أفراد المجتمع الذين يرقون بالتساوي، ويحترمون التنوع والاختلاف،كما أن هذه الدولة

---

[2]- أوري ديفيز،الجدل في صالح حل مولّد للدولة الواحدة،**قضايا اسرائيلية**،العدد 34 ،2009م،ص ص 56-57.

هي دولة لجميع مواطنيها،إنها دولة التساوي القانوني بين الأفراد الذين ينعمون بالحرية الكاملة في التآلف والاندماج في مجموعات مختلفة أولية إرادية،ودور هذه الدولة الليبرالية هو توفير الحماية القانونية لجميع أفراد المجتمع لإتاحة الفرصة أمامهم للتعاقد والمساومة والحوار والجدل والاتفاق والاختلاف كما يريدون،وما الدولة إلا انعكاس للإرادة الجمعية المنبثقة من إرادة الأفراد.

إن فكرة تخطي الهويات حسب هذا الطرح هو السبيل للسلام،ويتحقق ذلك من خلال الاندماج الشامل لليهود والفلسطيين بصورة تتخطى الشعور بالقومية اليهودية والعربية لصالح كيان سياسي ديموقراطي مبني على متغيرين أساسين : الأرض كعنصر مشترك جامع يمكن التعايش عليه ،قيم العدالة والمساواة التي تكفل هذا التعايش وتحافظ عليه.وبذلك يمكن الدفع بكيان سياسي(الدولة)كإطار يسع جميع المواطنين ويقوم بدوره الوظيفي الرقابي .

- **خيار الدولة الواحدة في ميزان الاستيطان:المبرّرات الفلسطينية والإسرائيلية:**لهذا الخيار إرهاصات تاريخية إسرائيليا وفلسطينيا،كما شكّل التنظير له جدلية قبول ورفض وفق مبرّرات وقراءات إستراتيجية متباينة من كلا الجانبين .

- **إرهاصات ظهور خيار الدولة الواحدة** : لخيار الدولة الواحدة ارهاصات تاريخية طويلة، فالفكرة ظهرت في النقاشات الفكرية الصهيونية قبل ظهور "الكيان"بعشرات السنين، ومن أهم تلك الأفكار ما طرحته،منظمة" بريت شالوم" أي "عهد السلام" (1926م)تلتها فيما بعد منظمة "ايحود" أي الاتحاد،في نهاية الثلاثينات وبداية الأربعينات،ودعت هذه المنظمات وأخرى الى إقامة نوع من الثنائية القومية التي تعترف بحقوق الاقلية اليهودية،أي الاعتراف بهم كأقلية دينية وليست قومية سياسية،ووصل الأمر بها الأمر إلى رفض قيام"الكيان"مع بهاية الأربعينات(1948).ويمكن تفسير هذا التوجه اليهودي بالوضع الديموغرافي اليهودي في ذلك الوقت(الأقلية) ،أين كان حصولهم على الاعتراف بهم كأقلية دينية –وليست سياسية– لها حقوقها يعتبر انجازا عظيما.

أما الدولة الواحدة" بالمنظور الفلسطيني فكانت تعني واحدة من صيغتين: إما صيغة الاندماج الكامل في دولة واحدة على أساس المواطنة بجهاز دولة واحد يستغرق مواطنيها كافة ،مثل الطرح الذي قدمته منظمة التحرير الفلسطينية سنة 1968م،أي مباشرة بعد"النكسة"، الذي جاء عبارة عن حل شامل للقضية ،وهو حل الدول ة الواحدة على كامل أراضي فلسطين التاريخية،التي يعيش فيه الفلسطينيون ومن يرغب من اليهود تحت سيادة دولة واحدة ديمقراطية يحكمها قانون المواطنة. وطبعاً

قوبل هذا الحل من قبل "إسرائيل" بالرفض المطلق .ويمكن تفسير هذا الطرح الفلسطيني بالواقع الاستيطاني الذي فرضته اسرائيل جراء الاستيلاء على أجزاء واسعة من الضفة الغربية وقطاع غزة بعد 1967م،وتحول موازين القوى للصالح الاسرائيلي خاصة في الفترة التي تلت اتفاقيات "أوسلو 1993م" إلى الآن. أو دولة ثنائية القومية تقوم على معادلة وسطى بين الفصل والاندماج، يحتفظ فيها كل من الطرفين بقوميته وبأجهزة إدارة منفصلة إلى جانب جهاز دولة مشترك ،وهو الطرح الذي يصعب تحقيقه أيضا في ظل الواقع الاستيطاني.

- المبرّرات الفلسطينية الاسرائيلية لخيار الدولة الواحدة ،القبول والرفض: بين الطرح الأول(الدولة الواحدة الثنائية القومية) والثاني (الدولة الواحدة العلمانية الديموقراطية)،يظهر المتغيّر الاستيطاني ليفرض الواقع ،فكل من هاتين الصيغتين لا يمكن ان يكون لهما قبول أبدا في المخيال الإسرائيلي لما تشكلانه من تهديدات ديموغرافية (التوازن السكاني) وسياسية ايديولوجية(يهودية الدولة).فالطرح الفلسطيني المتعلق بالدولة الواحدة في الستينات مثلا كان من منظور الدولة الفلسطينية الواحدة الديموقراطية العلمانية،وأصبح اليوم بعد إخفاق الفلسطينيين في تحرير 22% من أرضهم بحث عن مواطنة بحقوق كاملة في الدولة الواحدة لكن ذات التوصيف اليهودي،في حين كانت الثنائية بمنظور يهودي قبل ظهور الكيان مبنية على اعتراف للأقلية اليهودية بالوجود داخل أغلبية فلسطينية،وأصبحت اليوم بعد المرحلة التفاوضية والانسداد العكس تماما،أي اعتراف اسرائيلي بالحق الفلسطيني بالوجود.وفي خضم هذه الجدلية يبرز التساؤل حول ما هي مبرّرات كلا الطرفين اتجاه الدولة الواحدة الثنائية القومية او العلمانية الديموقراطية؟ وما هي إسقاطات الواقع الاستيطاني الحالي على كليهما؟.

-أ- مبرّرات القبول الفلسطيني : انطلاقا من ميزان القوى الحالي ،ومعطيات الواقع الاستيطاني- الذي تحدثنا عنه سابقا- يظهر خيار الدولة الواحدة مطلبا فلسطينيا استراتيجيا يهدف الى احياء المحافظة على البقاء واحياء خيارات تم تحييدها إبان المرحلة التفاوضية التي وصلت الى طريق مسدود .

طرح هذا الخيار فلسطينيا، في خضمّ انحسار الخيارات السابقة القائمة على حل الدولتين ،ويمكن إرجاع ذلك مبدئيا الى عاملين:الأول،هو الخروج من المأزق الراهن المتمثل في دولة الكانتونات والتجمعات المنعزلة والمترامية الأطراف ،وفي هذه الحلة يبدو هذا الاتجاه احياء لبديل جديد يقل خسارة ، أما الثاني ،فقد يكون هذا الخيار عبارة عن خطوة "تكتيكية للوصول الى حل الدولتين،ويقصد

بذلك الصراع الديموغرافي الذي سيؤدي في نهاية المطاف الى مخاطر سياسية على اسرائيل مما يجعلها تقبل بحل الدولتين .

يذهب الباحث "رائف رزيق" مثلا الى القول بأن خيار الدولة الواحدة أشد جاذبية للفلسطينيين لأنه السبيل الوحيد لإبقاء القضية الفلسطينية حية ويقيّد القوة الاسرائيلية في ظل ميزان القوى والصيرورة التوسعية الاستيطانية الحاليين،كما يبعد الفلسطينين من المسار الحالي (مسار الصراع حتى الموت).ويطرح "رائف"عديد الحجج للدفاع عن رؤيته من بينها أن حل الدولة الواحدة يتوافق مع وجود مجموعتين من اللاّجئين(داخل إسرائيل،ولاجئي الشتات)،إذ يوفر مآلا استيعابيا جديد قد يؤدي الى توحيد الشعب الفلسطيني. فالدولة الواحدة تعني المساواة الكاملة في الحقوق القومية والديمقراطية والمدنية، وتعني أن الدولة لا يمكن أن تكون يهودية أو لليهود فقط، و أن من حق اللاجئين الفلسطينيين أن يعودوا لفلسطين دون قيود، ولا يحصر حق المواطنة باليهود .كما هذا المطلب يصون السلامة الترابية لفلسطين التارخية(عكس حل الدولتين)،حيث يزيل جميع الحدود الاصطناعية التي تقسم الشعب الفلسطيني(أحسن من 22٪ عبارة عن كنتونات متناثرة ومحاصرة). وأن الحواجز والحكم العسكري والإدارة المدنية والقيود والتصاريح .... التي تحاصر الفلسطينيين ستلغى، وأن أسراهم سيتحررون[1].ضف الى ذلك أنه يمنح لهم فرصة لنيل حقوقهم كمواطنين في "إسرائيل" في ظل قيم وحقوق المواطنة والديموقراطية المتعرف عليها عالميا، بما يعطى الأمل للفلسطينيين للعودة الى الكفاح السياسي من باب الصراع الديموغرافي(الصوت الانتخابي،أي الصوت الواحد للشخص الواحد الذي قد يؤدي الى تفوق فلسطيني اذا احتسبنا الفلسطينيين ذوي المواطنة الاسرائيلية(عرب 1948م) الذين رفضوا التخلي عن هويتهم الفلسطينية العربية).

ب–مبرّرات الرفض الإسرائيلي:ترفض"إسرائيل" رفضا قاطعا هذا الخيار بالرغم من بعض الأطروحات الإسرائيلية(اليهود المتدينين) تدعّم خيار الدولة الواحدة من منطلق استجابته لمصالح فئة كبيرة من اليهود ترغب في العيش في أرض"الميعاد كاملة"،أي العيش في كامل فلسطين التاريخية ويشكلون فيها نصف سكانها بدل بلد أصغر يشكلون أكثريته(في حال خيار الدولتين)، ويعانون فيه من هواجس الأمن والانغلاق. وفي ذلك يرى "افي دافوش"ان الأرض يمكن تقسيمها لكن الوطن كلاّ،فمشاعر الحنين

[1]- رائف رزيق،ترجمة: الحاج صالح، حل الدولة الواحدة: من الصراع حتى الموت الى جدلية السيد– العبد**مجلة الدراسات الفلسطينية**،العدد 86، ربيع 2011م،ص ص 128-148.

اليهودي إلى تلال السامرة(الضفة الغربية)والاشتياق اليهودي الى "غور يهوذا"يجب ألاّ تكبحه أي اتفاقية،وعليه يرى ضرورة اتخاذ إجراءات فيها الكثير من المخاطر غير انها تحتوي على الكثير من الأرباح لكلا الطرفين أكبر بكثير من فكرة الانفصال،وهي استيعاب المواطنين في كلا الجانبين(الدولة الواحدة ثنائية القومية او العلمانية الديموقراطية[1]،مما يتيح للإسرائيليين الارتباط "بارتس إسرائيل"(أرض إسرائيل) الكاملة وبمواقعها الدينية،ووفق هذا الطرح فإنه إذا كان الانفصال يعني لدى الكثيرين ضياع حلم الدولة اليهودية نهائيا،حيث سينشأ دولة فلسطينية للفلسطينيين، فانه مع الوقت سيجعل من إسرائيل دولة ثنائية القومية(ما يقارب 25٪ من مواطني اسرائيل حاليا من عرب)،وبهذا الصورة ستعاني "اسرائيل"من تهديدات ديموغرافية داخلية بعد ان قدّمت تنازلات كبيرة،ووفق هذا التصور فإن الدولة الواحدة ثنائية القومية واقع لا مناص منه فمن الأحسن أن تنشأ على عموم الأرض(إسرائيل وفلسطين)من أن تولد داخل "إسرائيل"لوحدها.

ورغم هذا الطرح ،إلاّ أن الرفض الإسرائيلي لهذا الخيار يبقى مستمرا و ثابتا نظريا ،وواقعا ميدانيا وعمليا،نتيجة الخطوات الأحادية الجانب الحالية التي تسعى الى تهويد وضم أكبر قدر ممكن من الأرض الفلسطينية مع تكريس تجمعات للسكان الفلسطينيين بالضفة الغربية على شكل معازل منفصلة ومتباعدة عن بعضها البعض وعن العالم الخارجي،فقوق الهندسة الاستيطانية الحالية يبدو الخيار الاسرائيلي متجها نحو بناء "ابارتهايد استيطاني"فريد من نوعه في مواصفاته ومميزاته، بشكل يستحيل من خلاله الوصول الى تطبيق فكرة الدولة الواحدة بأي صيغة كانت .

وبالعودة الى الرفض الإسرائيلي لفكرة الدولة الواحدة يرى "ليف لويس غرينبيرغ"وهو باحث بجامعة "بن غوريون" الإسرائيلية ،أن "إسرائيل" على قناعة تامة بأن الدولة الواحدة تحرّض على السباق الديموغرافي،وتعزّز المخاوف الديموقراطية المتبادلة،وهو ما سيعمل على مأسسة التحريض القومي من كل طرف على الآخر .ونشير هنا أن أكبر مخاوف اسرائيل من خيار الدولة الواحدة هو فقدان الاغلبية اليهودية المقترن بإلزامية المساواة في الحقوق(الصوت الانتخابي مثلا).ويضيف"ليف" مؤكّدا ان هذا الخيار في أصله يحاول أن يثبت الطبيعة غير الديموقراطية للاحتلال العسكري الاستيطاني الإسرائيلي والدولة اليهودية عموما [2].وهنا نشير الى الطبيعة العنصرية الاقصائية الراسخة،والاحلالية الثابتة في

---

[1]- آفي دافوش، ترجمة محمود ابراهيم عبد الستار ،دولتان في وطن واحد:لننفصل لكن لنبق سويا،**مختارات اسرائيلية**،العدد 256،أفريل 2016م،ص86.

[2]- ليف لويس غرينبيرغ، **المرجع السابق الذكر** ،ص 45 .

الارث التاريخي والبناء الاديولوجي والتكوين النفسي والتصور السياسي للشخصية اليهودية عموما، والتي يستحيل الانعتاق منها مهما تعدّدت الخيارات السياسية وتغيّرت الظروف والوقائع [*].كما انه ما من سبب معقول – يضيف أيضا "رائف رزيق"– لان يوافق الاسرائيليون على التحول الجذري فجأة من دولة سيادية تتحكم في موازين القوى حاليا ويشكل اليهود أكثرية فيها ويسيطرون على أمنهم الخاص وحدودهم ووضعهم الديموغرافي الى حالة يتقاسمون فيها السيطرة ومنزلة الأغلبية مع الفلسطينيين،ويسلمون أمرهم طواعية لترتيبات وضمانات دستورية قد لا تثبت فعاليتها. وحسب "رائف– فهذا رهان ومجازفة بالنسبة للإسرائيليين في حين هو نجاح للفلسطينيين الذين لا يجازفون بخسارة أي شيء.[1]

وفي ما يتعلق بتوجهات الفلسطينيين وتصوراتهم لحل الدولة،فقد وردت النتائج في استطلاع رأي آجراه مركز القدس للإعلام والاتصال في افريل 2014م،وشمل 1000 شخص بين الضفة الغربية وغزة النتائج التالية:

	المجموع	الضفة الغربية	غزة
	العدد =1200	العدد =750	العدد = 450
أفضل حل الدولتين :فلسطينية واسرائيلية	48.7	45.2	54.4
أفضل حل الدولة الواحدة ثنائية القومية في كل فلسطين	18.8	23.9	10.2
دولة فلسطينية *	15.3	13.9	17.8
دولة إسلامية *	1.0	1.2	0.7
أفضل حل أخر	1.6	0.8	2.9
لا يوجد حل	11.8	11.9	11.8
لا أعرف / لا جواب	2.8	3.1	2.2

استطلاع رأي رقم 81، مركز القدس للاعلام والاتصال،أفريل 2014م.

نلاحظ من نتائج الاستطلاع أن خيار الدولتين لازال ينظر إليه على انه الأنسب،ف 48.7٪ من العينة اختاروا هذا الحل،بينما كان الخيار الثاني الدولة الواحدة الثنائية القومية بنسبة 18.8٪،وتؤكّد النتائج سعي الفلسطينيين إلى تقرير المصير من خلال إنشاء دولتهم الخاصة بهم ،فهم يرون في الثنائية القومية ضربا من ضروب الخيال لأنها ستزيد الصراع حّدة،أو كما عبّر عنها "سومنترا بوز" بالقول :"الدولة ثنائية القومية تفوح منها رائحة التموضع والتمركز التكتيكي و تسجيل النقاط".[2]فيما أجاب

* لمعلومات أكثر حول هذه الفكرة يرجى العودة الى ، عبد الوهاب المسيري، موسوع اليهود واليهودية والصهيونية ، م7، المرجع السابق الذكر .

[1]- رائف رزيق، **المرجع السابق الذكر** ، 132.

[2]- لمزيد من المعلومات يرجى العودة الى :سومنترا بوز،أراض متنازع عليها، **المرجع السابق الذكر**،ص291.

جزء من عينة الاستطلاع بأجوبة لم تكن أصلا ضمن الخيارات المقدمة لهم (15.3٪ مثلا قالوا ان خيارهم دولة فلسطينية،11.8٪ أجابوا بعدم وجود حل أصلا).

- **القبول والرفض ومعطيات المشهد الاستيطاني، هل تم إجهاض خيار الدولة الواحدة أيضا ؟**: لقد نجحت السياسة الإسرائيلية الاستيطانية في تقويض أي أمل لقيام الدولة الفلسطينية على أساس خيار الدولتين لشعبين،فكل المعطيات تشير إلى أن الهندسة الاستيطانية الإسرائيلية أجهضت كل مظهر من شأنه أن تؤدي إلى ذلك ،مستعملة عديد الاستراتيجيات والخطط نظريا وميدانيا،فانتهجت مسار المفاوضات لربح الوقت،واعتمدت على الاستيطان لإحداث تغييرات جغرافية وديموغرافية على ارض الواقع.

فقد امتد سجال حل الدولتين لعقود متتالية الى أن استطاع الزحف الاستيطاني الاسرائيلي تحييده بصورة تكاد تكون نهائية،لتطرح بعده صيغ أخرى تحاول ان تتوافق مع التركيبة الجغرافية والديموغرافية الجديدة،وتماشي مع معطيات الواقع والمنطق أيضا،فطرحت فكرة الدولة الواحدة بصيغتيها الثنائية القومية او الديموقراطية العلمانية لكل مواطنيها.

بيد انه، بين طرح الدولتين وطرح الدولة الواحدة،وتنظيرات أخرى،برز التخطيط الاستيطاني الإسرائيلي كمتغيّر ثابت قائم على إرساء سياسيات الإقصاء والهيمنة من خلال ثلاث أجهزة متكاملة ومنسجمة في آدائها،ومتوافقة في أهدافها:الجهاز العسكري(السيطرة على الأرض وطرد الفلسطينيين ومنع عودتهم)،الجهاز التشريعي القضائي(سن القوانين العنصرية وتشريع النهب والسيطرة)،وجهاز التخطيط[1]،وهو المنظّر لهذه السياسيات التي حاولت رسم واقعا جديدا يكون مغايرا لكل الحلول المطروحة ويهدف إلى تجميع أكبر عدد من الفلسطينين في أضيق مساحة ممكنة في مقابل نشر وتشتيت اليهود على أكبر مساحة ممكنة ولو بأعداد صغيرة.

يرى "أسعد غانم" أن العقدين الأخيرين عرفا تغيّرا كبيرا في مستوى الخطاب الفكري والسياسي والممارسة الاستيطانية الإسرائيلية وانعكس ذلك في ظهور تقنيات معقّدة اعتمدتها اسرائيل دستوريا وسياسيا،إمعانا في إلغاء أي معنى سياسي أو هوياتي للوجود الفلسطيني [2]،فمع التلاشي الكلي لحل الدولتين عقب فشل "اتفاقيات اوسلو"،ومع زوال المطامع الإسرائيلية بالسيطرة والسيادة الكاملة على

---

[1]- يوسف جبارين،ترجمة سليم سلامة،سلافة حجاوي، **التخطيط القومي في اسرائيل: استراتيجيات الاقصاء والهيمنة**،رام الله : المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية،2014م.

[2]- أسعد غانم،مهند مصطفى،**الفلسطينيون في اسرائيل:سياسيات الأقلية الاصلية في الدولة الاثنية**،رام الله : المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية، 2009م،.

كامل الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967م،فإن البديل هو توجه السياسيات الإسرائيلية نحو "طريق ثالث" وهو اتجاه ينتهج سياسة تفصل بين قطاع غزة والضفة الغربية،وبين الفلسطينيين أنفسهم داخل الضفة الغربية،وبين الفلسطينيين والمستوطنين، وبين إسرائيل وبين أجزاء من الضفة، وفي الوقت عينه فإن هذه السياسة تربط أيضًا بين إسرائيل وبين المناطق التي جرى ضمها (واقعيًا) في الضفة، وبين إسرائيل والمستوطنين الذين يعتبرون جزءا لا يتجزأ من مواطني دولة إسرائيل ذاتها،وهذا الاتجاه يتناقض مع الفكرة الأساسية التي وقفت خلف اتفاقيات أوسلو، وهي فكرة "الربط بواسطة الفصل" على أساس من التبادلية والتسوية والعلاقات الاقتصادية والاجتماعية بين الشعبين[1].

ويذهب "ارئيلا ازولاي" الى أبعد من ذلك في وصف التوجه الاستيطاني الكولونيالي الإسرائيلي في السنوات الأخيرة ،حيث يقول ان "إسرائيل" دولة استيطانية كولونيالية ولا شكّ في ذلك ،لكنه يرى أنه من غير المنطق اختزال الوجود الإسرائيلي في هذه المقاربة،فاسرائيل تمارس نظام ابرتهايدي واضح المعالم لكنه ليس فقط أبرتهايد،وهو حالة احتلال استيطاني ولكنه ليس احتلالا استيطانيا فقط – على حسب تعبيره–،ولفهم الخاصية الاستعمارية الاستيطانية –يضيف أزولاي– يجب ان تكون لنا القدرة على المزاوجة بين وضع الاحتلال وكأنه خارج الدولة ووضعه في الوقت نفسه داخل الدولة[2] .

يظهر من التوصيف الذي ساقه "ازولاي" أن الاستيطان الاستعماري الإسرائيلي بدأ يأخذ سمات ثابتة تميّزه عن باقي النماذج الاستيطانية على مر التاريخ،وهي سمات والعنف والإبادة،التوسع بالإحلال الاستيطاني ،الضم بالفصل الابارتهايدي،العنصرية بالتشريع القانوني،لكن المثير في كل هذا ان هذه السمات والممارسات يتم استعمالها داخل حدود دولة الاحتلال والدولة المحتلة في نفس الوقت، وهي واقعة فريدة من نوعها.

عموما يظهر الإجهاض الاستيطاني الإسرائيلي لخيار الدولة الواحدة من خلال عاملين:

أ -الواقع الاستيطاني الذي فرضته"إسرائيل"على أرض الواقع،وهو في طريقه لأن يفرض"دولة الكانتونات".

---

[1]- اوري بن اليعازر،ترجمة سعيد عياش،**حروب اسرائيل الجديدة :تفسير سوسيولوجي**– تاريخي،رام الله : المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية "مدار"،2017م،ص 413.

[2] - أرئيلا أزولاي،عدي أفير،ترجمة نبيل صالح،**الإتحاد والديموقراطية بين البحر و النهر**،رام الله : المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية،2014م،ص 318.

ب أن خيار الدولة الواحدة يفرض صداما مباشرا مع الطابع اليهودي لإسرائيل والذي تحاول تكريسه منذ 2002م ،من خلال مطلب الاعتراف الفلسطيني بيهودية الدولة،فالدولة الواحدة بالمنظور الإسرائيلي لن تكون إلا يهودية الطابع العام،سواء كانت ثنائية قومية أو ديمقراطية،وفي كلتا الحالتين سيكون الفلسطينيون عبارة عن سكان من الدرجة الثانية داخلها.

يكمن الفشل في أطروحة حل الدولة الواحدة (وحل الدولتين ايضا) في الشرط الإسرائيلي المسبق بضرورة الاعتراف الفلسطيني بيهودية الدولة.فما هو مكمن هذا التعارض؟،وما هي انعكاسات هذا الاعتراف على ثنائية الاستيطان ومستقبل الحل؟.

3- دلالات مطلب يهودية اسرائيل وأثره على مسار الحل النهائي :

يعتبر مطلب الاعتراف بإسرائيل دولة يهودية للشعب اليهودي أحد أكبر معوقات المسيرة التفاوضية وخاصة بعد العام 2002م، فقد سعى المفاوض الإسرائيلي الى التمسك بهذا الطلب ربحا للوقت و امعانا في تعقيد العملية التفاوضية واشغال المفاوض الفلسطيني ومعه كل القوى الفاعلة إقليميا ودوليا،من خلال ابتكار معارك سياسية غير مجدية.

فبعد أن أجهزت القيادة الإسرائيلية على نموذج حل الدولتين ذهبت إلى وضع العراقيل التي تحول دون تطبيق حل الدولة الواحدة، وكان أبرز المدخلات التي تم تبنيها إسرائيليا مفهوم الاعتراف بإسرائيل دولة يهودية،فالاعتراف بها يحول دون تطبيق مفهوم الدولة القومية، وبالتالي لا يمكن الحديث عن دولة لمواطنيها،سواء كانت دولة ثنائية قومية أو دولة ديموقراطية لكل مواطنيها ،كما أن الحديث عن الدولة اليهودية يلغي فكرة الشعب الواحد والروابط الواحدة والتاريخ الواحد.

أ- التطور التاريخي لأطروحة "يهودية الدولة": لم يكن مطلب يهودية الدولة وليد العملية التفاوضية مع مطلع التسعينات،فلهذا الطرح ارهاصات تاريخية طويلة ،فقد طرحت الفكرة قبل ظهور الكيان (اسرائيل) لفترة طويلة[*] ، أين يعتبر رواد الحركة الصهيونية في القرن التاسع عشر أول من تحدث عن مفهوم للدولة اليهودية وكان أقرب الى إنشاء وطن قومي يجمع يهود الشتات، ثم أكّد ذلك الزعيم الصهيوني" تيودور هرتزل "في المؤتمر الصهيوني الأول في بازل السويسرية عام 1897م،لكن طرحه أخذ

[*]- **لمعلومات أكثر** حول التنظير اليهودي لفكرة الوطن القومي للشعب اليهودي يرجى العودة الى المبحث الأول من الفصل الأول من الأطروحة (مطلب :بوادر الفكر الاستيطاني الصهيوني في فلسطين).

اصطلاح "وطن قومي لليهود في فلسطين"،وهنا تظهر الفروق واضحة بين اصطلاح "دولة اليهود"و "يهودية الدولة" *،فدولة اليهود هو اصطلاح ذو نزعة قومية ذو أهداف سياسية أمنية وديموغرافية،أما"يهودية الدولة"فيشمل بالإضافة إلى الصفات السابقة التوصيف الديني الاثني الذي تترتب عنه تأثيرات وانعكاسات تاريخية ،ايديولوجية وسياسية كبيرة على المسار التفاوضي والمسار الاستيطاني ومستقبل الدولة الفلسطينية بصفة عامة.

ومع اندلاع الحرب العالمية الأولى منحت الحكومة البريطانية تصريحاً لليهود، سمي باسم "وعد بلفور عام 1917م؛ يقضي بحقهم في أن يكون لهم وطن قومي على أرض فلسطين، وخلال فترة انتداب بريطانيا على فلسطين أقرّت الحكومة البريطانية تقرير اللجنة الملكية(تقرير لجنة بيل عام 1937م)، الذي ينص على تقسيم فلسطين إلى دولتين :إحداهما عربية والأخرى يهودية، أي أن هذا التقرير وضع مسألة الدولة اليهودية لأول مرة في بؤرة الاهتمام الدولي،. في حين يعتبر القرار الدولي 181لعام 1947م، والذي صدر عن الجمعية العامة الأمم المتحدة القرار الرسمي لتطبيق تقسيم فلسطين فعلياً إلى دولتين :عربية ويهودية، واعتُبر هذا القرار ملزماً للجميع، ولا يجوز رفضه[1]،إذ يعتبر أول تدويل لهذه الأطروحة .

عاود هذا الطرح الظهور في جويلية 1958م تحت توصيف"دولة يهودية وديموقراطية"في إشارة إلى طبيعة النظام في إسرائيل من خلال تعديل قانون أساس الكنيست (تعديل المادة 09 فرع 07 من القانون) وحدّد التعديل عدم مشاركة أية قائمة تهدف أو تعمل على رفض وجود دولة إسرائيل كدولة الشعب اليهودي أو ترفض الطابع اليهودي او الديمقراطي للدولة ،وفي العام1992م عادت هذه التوليفة الظهور مرة أخرى تحت توصيف "الدولة اليهودية الديموقراطية" وذلك في قانون أساس كرامة وحرية الإنسان،وقانون أساس حرية العمل اللذين تم سنهما في مارس 1992م،وفيما هدف القانونان إلى

---

* - يتضمن الحديث عن الدولة اليهودية غموضاً وضبابية تنتج حالة من الإرباك ليس فقط في صفوف الجانب الفلسطيني المطالب بالاعتراف بإسرائيل كدولة يهودية شرطاً بل حتى في داخل المجتمع الإسرائيلي على تعقيداته المختلفة .وكان"تيودور هرتزل" الأب الروحي لفكرة إقامة وطن قومي لليهود قد » عنون كتابه الذي ضمنه تصوراً مفصلاً للدولة التي يريدها بدولة اليهود وليس الدولة اليهودية وقد نظّر- وهو العلماني- لدولة تكون لليهود وتكون علمانية تفصل بين الدين والدولة،وليس ليهودية الدولة كما تطرح في الوقت الحالي .حيث كان يسعى الى دولة اوروبية الطابع تشكل تعبيرا عن قوميتهم،وفيها اغلبية اليهود،وكفيلة بان تحول اليهود الى شعب كباقي الشعوب الاوروبية (كان ينظر الى يهود الشتات في اوروبا كشعب هامشي وطيفيلي ومنبوذ نتيجة معاملاتهم السيئةو الماكرة)

[1]- اسامة محمد أبو نجل، يهودية دولة اسرائيل:جذور المصطلح وتأثيره على القضية الفلسطينية، **مجلة جامعة القدس المفتوحة للابحاث والدراسات**، العدد 23، جوان 2011م،ص 308.

ضمان حقوق أساسية،إلا أنهما كانا أيضاً تأكيداً على أن هذه الحقوق تأتي في إطار القيم الأخلاقية لإسرائيل بوصفها "دولة اليهودية والديموقراطية"[1].

أعلن هذا الطلب بشكل رسمي ضمن"خارطة الطريق 2003م"في خضم الشروط والتعديلات المقدمة من الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي،وكان من ضمنها الاشتراط الإسرائيلي بضرورة اعتراف الوفد المفاوض الفلسطيني "بيهودية دولة إسرائيل"،والإقرار الكامل بأن إسرائيل دولة يهودية كشرط لقبول أي مبادرة سلمية من شانها إنشاء دولة فلسطينية.تلاه خطاب "أرئيل شارون" شهرا بعد ذلك في قمة العقبة (04جوان2003م)وتأكيده على وجوب اعتراف الفلسطينيين بيهودية إسرائيل،وهو الطلب الذي أيّده الرئيس الأمريكي "جورج بوش الابن" في القمة نفسها.

توالت بعد ذلك تصريحات القادة الاسرائيلين بصورة "تدوّل"و"تقنّن" هذا المطلب ويجعل منه مفهوما مقبولا ومستهلكا على المستوى الداخلي والإقليمي ،إذ سرعان ما أخذ بُعدا واسعا في مؤتمر أنابوليس .2007م ،وفيه يمكن اعتبار"إيهود أولمرت" كأول رئيس حكومة إسرائيلية طرح علنا، وبصورة حادة وواضحة للغاية، مطلب الاعتراف بإسرائيل دولة يهودية للشعب اليهودي، في حين جرت العادة على أن يتمّ الاكتفاء من قبل بأطروحة "حل الدولتين لشعبين".

وفي ذلك يرى الباحث الفلسطيني "عزمي بشارة" أن هذا المطلب الإسرائيلي لم يأت على خلفية النقاش بشأن حل الدولتين،ولا على أساس السجال الذي أثاره التيار القومي الديموقراطي حول الدولة لكل مواطنيها،ولا في خضم النقاش بين العلمانيين والمتدينين اليهود حول هوية الدولة ويهوديتها،بل جاء في سياق المطالبة الإسرائيلية للفلسطينيين بالتخلي عن حق عودة اللاّجئين كشرط أساسي لنجاح العملية التفاوضية [2].ويمكن تفسير هذا السياق بتعاظم الخطر الديموغرافي نتيجة زيادة أعداد الشعب الفلسطيني سواء تحت الإدارة الإسرائيلية(عرب إسرائيل) او خارجها والذي قابله في نفس الوقت انخفاض مستمر في معدلات الهجرة اليهودية،مما قد يشكل خللا في الميزان الديموغرافي في غير الصالح الإسرائيلي،وهو الأمر الذي قد يؤدي الى قلب شكل الدولة وهويتها الى عربية او على الأقل الى ثنائية قومية،وهو ما يتناقض مع الهدف الصهيوني الأساسي المتمثل في انشاء الدولة اليهودية.

---

[1]- هنيدة غانم ،اسرائيل كدولة يهودية ديموقراطية: اشكالية تعريف من هو يهودي،**قضايا إسرائيلية**، العدد 40/39، ديسمبر 2010م،ص 07.

[2]- عزمي بشارة ،دولة يهودية وديموقراطية،**دراسات واوراق بحثية**، المركز العربية للابحاث ودراسة السياسات،الدوحة: جانفي 2011م،ص 07.

ومع وصول المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية مرحلة يقتضي الدخول في تسوية نهائية لقضايا الحل النهائي كالقدس واللاجئين والحدود والمياه، أعاد قادة إسرائيل مسألة يهودية دولتهم إلى السطح من جديد، بل أكثر من ذلك،طالبوا الفلسطينيين بالاعتراف بيهودية دولة إسرائيل، كشرط مسبق للتفاوض حول تلك القضايا.

ب–"يهودية الدولة"،إلتباسات المفهوم: يلاحظ الارتباك المفاهيمي في الطرح الإسرائيلي لفكرة يهودية الدولة حيث يبدو جليا تشابك والمفاهيم واختلاف التفسيرات وتباين الإسقاطات السياسية،ويتجلّى ذلك في تصريح "تسيفي ليفني" في 2010/05/27 قائلة: "كلنا ندافع عن فكرة دولة إسرائيل في العالم ونشرح للجميع أننا دولة يهودية وديموقراطية،لكن كيف يمكن ان نناضل في شوارع العالم سعيا نحو دولة الشعب اليهودي ،في حين أننا لم نعرف حتى الآن فيما بيننا ما هي".فيهودية الدولة ليس لها نفس معنى دولة اليهود أو إسرائيل دولة قومية للشعب اليهودي،كما أن الدولة اليهودية الديموقراطية تأخذ أبعدا وشروطا أخرى يجب الالتزام بها ،فلكل من هذه الاصطلاحات إسقاطاتها على الواقع الاستيطاني والتفاوضي والسياسي بصفة عامة .

يرجع مكمن هذا الارتباك إلى سؤال جوهري ومرجعي في الفكر الإيديولوجي والسياسي اليهودي مفاده : **من هو اليهودي أصلا؟وهل يعرّف اليهودي تعريفا قوميا أم تعريفا دينيا؟**[*]..

وفي ذلك ترى "هنيدة غانم"أن:" الصراع بين التعريف الديني لليهودي والتعريف القومي له شكّل محل نزاع وصراع مستمر ترك أثره على وجه دولة إسرائيل ككل .وفيما رأى التعريف الأرثوذكسي (الديني)في اليهودية انتماء دينياً في الأساس،فإن التعريف القومي حاول الذهاب بالتعريف نحو الانتماء الإثني والثقافي،مع الاعتراف بالبعد الديني.وقد شهدت العقود المتعاقبة بعد إقامة إسرائيل توتراً بين تيارات أيديولوجية مختلفة تحاول أخذ التعريف نحو ما تريد،حيث يبدو اليوم أن الفروق أخذت في التقلص باتجاه قبول التعريف الأرثوذكسي أكثر من القومي"[1]،ويمكن إرجاع هذا الإشكال بين التيار المتديّن والعلماني إلى إصرار العلمانيين على توسيع مفهوم اليهودي لزيادة أعداد الهجرة إلى إسرائيل

---

[*] - شكّل هذا الموضوع صراعا طويلا بين التيار الصهيوني الديني والعلماني من خلال بروز عدة اشكاليات:هل اليهودي فقط هو كل من يدين باليهودية وبالتالي من غيّر دينه تسقط يهوديته؟وهل اليهودي كل من ولد لأبوين يهوديين؟ وبالتالي تسقط عن يهودية كل الزيجات الأخرى؟ ام اليهودي هو كل من يعلن بصفاء نيته على انه يهودي(كما في قانون العودة 1950)،أو كل من له قرابة يهودية (قانون الجنسية 1952)، او هو كل من يولد لام يهودية او يتهود ولا ينتمي لديانة أخرى (قانون العودة المعدّل سنة 1970).

[1]-هنيدة غانم ،اسرائيل كدولة يهودية وديموقراطية،اشكالية تعريف من هو يهودي، **المرجع السابق الذكر** ،ص 10.

لتشمل كل الأطياف،في حين يصرّ المتدينون على المحافظة على النقاء اليهودي كوسيلة للوصول إلى الدولة اليهودية النقية من شوائب "الأغيار".

ورغم انعدام الإجماع حول تعريف محدّد "لليهودي"الاّ ان المرجعية الاسرائيلية أخذت بمفهوم اليهودي في قانون العودة 1950 والمعدّل سنة 1970م،وقانون العودة من القوانين الأساسيّة لإسرائيل فلئما جاء في هذا القانون فإن" مِن حق كل يهودي الهجرة إلى اسرائيل"، إذ يتيح هذا القانون لكل أبناء الشعب اليهودي حق الهجرة بغض النظر عن صلتهم بالثقافة أو بالديانة اليهودية وبمدى مساهمتهم المتوقعة في تعزيز الثّقافة أو الديانة اليهودية في إسرائيل،كما أن القانون يتيح الهجرة إلى البلاد للأشخاص غير اليهود حسب الشريعة الدّينيّة شريطة أن تكون لهم علاقة عائليّة مع اليهود مثل الأ زواج والزوجات، الأبناء والبنات والأحفاد والحفيدات وأزواجهم.

سرعان ما انتقل النقاش الداخلي حول من هو اليهودي؟(يهودي-يهودي) الى نقاش عام (يهودي—فلسطيني) **ماهي الدولة اليهودية؟،وهل تعرّف تعريفا دينيا أم تعريفا قوميا؟أم مزيجا بين ذلك؟** ،وهنا تجب الإشارة الى انه إذا كانت مسألة الجدال الداخلي اليهودي ليس لها آثار وانعكاسات كبيرة على الفلسطينيين،فإن النقاش الثاني يشكّل تأثيرا مباشرا ومصيريا عليهم .

يتضمن الحديث عن الدولة اليهودية حيناً أو "دولة اليهود" أحيانا أخرى غموضاً وضبابية تنتج حالة من الإرباك ليس فقط في صفوف الجانب الفلسطيني المطالب بالاعتراف بإسرائيل كدولة يهودية شرطاً لانهاء الصراع ،بل حتى في داخل المجتمع الإسرائيلي على تعقيداته المختلفة.

ترى "هنيدة غانم" أنه على الرغم من أن القادة الإسرائيليين يتداولون الحديث الدولة اليهودية ودولة اليهود كإشارة الى مضمون واحد، إلا أن مواقفهم لا تنبع بالضرورة من رؤية واضحة بقدر ما تحاول إنتاج نص خطابي عام يشكل في المستقبل مساحة للمناورة والكسب السياسي والقومي،خاصة فيما يتعلق بعلاقة إسرائيل مع سكانها من غير اليهود،وفي هذا الإطار لا يوجد تعريف متفق عليه في إسرائيل حتى يومنا هذا لمن هو اليهودي؟، ولا ما هي الشروط التي يجب استيفاؤها للتهود؟، ومن هي الجهة المخولة بالتهويد؟، ولا الفرق بين دولة يهودية أو دولة اليهود؟[1].

يذهب "الكسندر يعقوبسون" وهو محاضر بالجامعة العبرية بالقدس إلى أن تعبير يهودية الدولة لا يمكن أن ينأى عن المفهوم الوارد في قرار التقسيم الاممي،فهذا التعبير ايديولوجي ولكل تعبير

[1]- هنيدة غانم ،اسرائيل كدولة يهودية وديموقراطية،اشكالية تعريف من هو يهودي، **المرجع السابق الذكر**،ص09.

ايديولوجي تفسيرات متعدّدة،لكنه فهمه لا يجب ان يتعدى المفهوم نفسه الذي كان في قرار التقسيم،ويقصد"الكسندر"بذلك المفهوم القومي وليس الديني،إذ ان التقسيم تحدث عن دولتين لقوميتين لا يمكنهما العيش سوية في دولة واحدة مع أقليات في كلا الجانبين،ويؤكّد الكسندر طرحه هذا باقول أن "هرتزل"استعمل تعبير دولة اليهود بهدف ابعاد الجانب الديني،وحتى الحركة الصهيونية في بداياتها كانت قد طالبت "بدولة عبرية"(تعبير قومي)،وقد استخدم هذا التعبير بشكل دائم للتأكيد من الناحية القومية وليس الدينية[1].

غير أن "رائف رزيق"يرى أن هناك تداخل كبير بين هذا المطلب بتوصيف قومي او ديني،إذ ان التشديد على يهودية الدولة هو تأكيد على ان "إسرائيل" هي دولة اليهود وليست دولة الفلسطينين أو أي شعب آخر غير اليهود(القومية)،وهو تكريس للعملية الاقصائية الاجلائية للفلسطينيين،في حين ان القول"بالدولة اليهودية"يقودنا الى الحديث عن صفة وطبيعة هذه الدولة(الصفة الدينية)،أي ما موقع الشريعة اليهودية فيها،موقع الدين اليهودي من قضايا الأحوال الشخصية و..،وهنا بطبيعة الحال يصبغ النقاش مرة أخرى بالطرح القومي،لان الوصول الى الدولة اليهودية يستلزم الأغلبية القومية اليهودية[2].

أما "بنيامين نتنياهو" فيرى أنه هناك فرقا شاسعاً بين مصطلح" دولة يهودية "ومصطلح "دولة قومية للشعب اليهودي"، ذلك بأن الأول يقصد دولة لليهود الذين كانوا يعيشون في فلسطين،في حين أن الثاني يفترض أن تكون دولة لليهود في العالم كافة ب" قوة" الحقوق التاريخية التي تعود إليهم وحدهم في فلسطين،وعليه يجمع هذا الاخير بين التوصيف الديني والقومي، والحقوق التاريخية الفردية والجماعية لليهود في فلسطين [3].كما أنه كثيرا ما يردف المطلب التقليدي"الاعتراف بإسرائيل كدولة يهودية"مضيفا له "للشعب اليهودي"،فالجزء الثاني يبدو من البداية استرسالا في شرح يهودية الدولة،لكن الحقيقة أنها لها مدلولات وانعكاسات ايديولوجية وسياسية لأنها تجعل هذا المطلب يمزج بين التوصيف الديني والضرورة القومية،وهما المتغيرات اللذان يستلزم تحقيقها معا تكريس آليات اقصائية الحلالية واجلائية في حق الاغيار(الفلسطينيين)،وهو ما يؤكّده تخلي القيادة الاسرائيلية عن الصيغة القديمة "الدولة اليهودية الديموقراطية" نتيجة نزوغ اسرائيل باتجاه أن تكون دولة يهودية يمينية

---

[1]- الكسندر يعقوبسون،تعبير دولة يهودية لا يمكن ان ينأى عن المفهوم الذي ورد في قرار التقسيم**قضايا اسرائيلية** ،العدد40،2011م.

[2]- رائف رزيق، **الدولة اليهودية من الجابين التكتيكي السياسي والفكري الايدولوجي،في** : هنيدة غانم ،أنطوان شلحت وآخرون، **في معنى الدولة اليهودية** ،فلسطين:رام الله،مؤسسة الأيام ،2011م،ص ص76-80.

[3]- انطوات شلحت،نتنياهو وعقيدة اللاحل، **المرجع السابق الذكر** ،ص 53.

متطرفة في ظل حكومات "نتنياهو"(الحكومات الثلاث الاخيرة المتتالية من 2009م الى الأن) بدل يهودية ديموقراطية قد تؤدي الى اختلال ديمورغرافي ليس في الصالح الإسرائيلي(اجتماعيا،سياسيا،ولادينيا).فإسرائيل تسوق توصيفا على انها دولة يهودية للشعب اليهودي وديموقراطية في نفس الوقت،غير أن الواقع يبرز التعارض بين التوصيفين،فالسمة الدينية والقومية اليهودية لإسرائيل تستوجب آليا عدم التعامل ديموقراطيا مع الاقليات غير اليهودية [1]لأن ذلك يعني التحول نحو دولة لكل مواطنيها.

-ماذا يعني الاعتراف بإسرائيل دولة يهودية ؟: يعتبر مطلب الاعتراف بإسرائيل دولة يهودي للشعب اليهودي خطوة باتجاه "شرعنة" الاحتلال الاستيطاني الاسرائيلي بفلسطين،فإذا كان الأمر يبدو انه يعني الإسرائيليين أنفسهم فقط،"فليسمّوا أنفسهم ما شاؤوا وليس للفلسطينيين شان فيه"بحسب رؤية الرئيس الفلسطيني أبو مازن"،فإن الحقيقة أن لهذا المطلب تشابكات تاريخية وإيديولوجية وانعكاسات على إعادة صياغة الماضي وتسيير الحاضر وبناء المستقبل،ليس على الإسرائيليين فحسب وانما أيضا على الفلسطينيين.

بداية ،يعني طلب الاعتراف بإسرائيل دولة يهودية نقل الصراع من القومي الى الديني بادعاء إسرائيلي –صهيوني مفاده ان القومية اليهودية هي أكبر وأبعد من المركب الديني و الطرح التوراتي بل إنها تحتويه لكنها لا تقتصر عليه،وحسب هذه الرواية فالقومية اليهودية أسبق من الديانة ،ولهذا فان المطالبة ليست بالاعتراف بالبعد الديني بل بالحق التاريخي الذي سبقه،وتحاول هذه الرواية التأكيد على أن اليهود هم السكان الأصليون لتلك الأرض كشعب [*2]ثم امتزج البعد القومي بالبعد الديني من خلال مفهوم الأرض الموعودة(حيث يدعي اليهود أن فلسطين هي الأرض التي أعطاهم اياها "يهوه القدير– الرب–)،مستندين في ذلك الى تبريرات توراتية وتلموذية منها[3]:

---

[1] -Ruth Gavison,Stuart Eizenstat,**Jewish and Democraic** :**Implication of Israels Self–description** ,**at home andabroad** ,The Washintoninstitute For near East poLicy ,november ,4,2014 .

[*]- وهو ما تنفيه كل الدراسات والابحاث الانتربولوجية الى حدّ الان،كما لم يتمكن اليهود من اثبات ذلك على مرّ عقود من الحفريات والتنقيب خاصة في اورشليم (القدس) حول أي دلائل تاريخية انتربولوجية تثبت مزاعمهم (الهيكل المزعوم).

[2] – **الكتاب المقدس**: طبعة "ريجارد واطسن" في لندن (1831م) على النسخة المطبوعة في روسيا سنة (1671م).

جاء في سفر التكوين، الإصحاح (15) مايلي: " **في ذلك اليوم بثّ الرّب مع إبراهيم عهدا قائلا "لنسلك أعطي هذه الأرض من نهر مصر إلى النهر الكبير نهر الفرات"**، وفي نفس السفر: الإصحاح (12) مايلي: " **وإجتاز"إبرام" إلى مكان شيكم إلى بلوطة عورة، وكان الكنعانيون حينئذ في الأرض، وظهر الرّب "لإبرام" وقال لنسلك أعطي هذه الأرض"**

– وفي الإصحاح (13) من نفس السفر مايلي: " **وقال الرّب لإبراهيم.. إرفع عينيك وأنظر من الموضع الذي أنت فيه شمالا وجنوبا وشرقا وغربا، لأن جميع الأرض التي أنت ترى لك أعطيها، ولنسلك إلى الأبد، واجعل نسلك كتراب الأرض، حتى إذا إستطاع أحد أن يعدّ تراب الأرض فنسلك أيضا يعدّ.."**

وبدون الغوص في أسبقية اليهودية كديانة وكقومية،أو مرحلة الامتزاج بينهما في أطروحة مطلب الاعتراف بيهودية الدولة،فإن هذا الاعتراف يعني حسب"هنيدة غانم"في عموميته مايلي[1]:

–**إلغاء البعد الاستعماري الاستيطاني** :بالصورة الذي يصبح فيه المشروع الاستيطاني الاسرائيلي عودة الى أرض الأجداد،وبالتالي تسقط الصفة الاستعمارية،وكل المسؤوليات القانونية والأخلاقية حول النكبة والإبادة و..،ووفق هذا المنطلق يصبح السكان المهاجرون هم الأصليون والفلسطينيون مجرد مواطنين من درجة ثانية أو أقل ، أو أقلية يجب التعامل معها وفق الظروف والأحوال.

– **تقوية الصبغة الدينية للصراع** :فالاعتراف يعني الإقرار المباشر بمختلف النصوص التوراتية و الأساطير والخرافات"التلموذية" التي تبرّر السلوك بآليات السياسية الحالية،ممّا يعطي القوة أيضا للتيار الاستيطاني اليهودي الديني منه أو العلماني لتبرير الاستيطان، وفق مقولة أحد المؤسسين الأوائل للصهيوني :" إن جماعة لا تؤمن بالله (اليهود والصهاينة العلمانيون)تطالب بالأرض التي منحت لها من الله(ارض الميعاد) ".

– **الاقرار بالرواية اليهودية والصهيونية** :فموضوع الاعتراف لا يتعلق فقط بالإقرار بوجود "إسرائيل" ،وإنما يرتبط أيضا بالاعتراف الكامل بأطروحتها وروايتها التاريخية والدينية والسياسية حول الصراع(الاستيطان،النكبة،النكسة،اللاجئين، القدس، المفاوضات..).

يعني ذلك أن الاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي في فلسطين عبارة عن تصحيح تاريخي،وان الوجود الإسرائيلي الاستيطاني اليوم في فلسطين ليس سوى استرداد لحق تاريخي،فيصبح بذلك الوجود الفلسطيني وجودا هامشيا،وعلى هذا النحو تكتمل الرواية الدينية التوراتية اليهودية مدعّمة بالمزاعم القومية والتاريخية لتصنع سيناريو سياسي مبني على إستراتيجية تعديل تاريخ وجغرافيا فلسطين (الماضي اليهودي في الشتات)،وبناء أفق مستقبل جديد على المرجعية الجديدة .

[1]- لمزيد من المعلومات يرجى العودة الى :هنيدة غانم وآخرون ، في معنى دولة يهودية ، **المرجع السابق الذكر** ،ص ص 26-32.

في حين يرجع "غيورا ايلاند(*)"الإصرار الإسرائيلي على الاعتراف إلى سببين رئيسيين هما[1]:

– وضع حد للمطالب الفلسطينية المستقبلية،وتقييد احتمالات وبدائل الكفاح المستقبلية،فالفلسطينيون حسبه يميزون جيدا بين أمرين،حقيقة وجود"اسرائيل"كأمر واقع،وبين الاعتراف لها بالحق في هذا الوجود.

–السبب الثاني مرتبط بمكانة الفلسطينيين داخل إسرائيل،فأغلبهم يريدون دولة علمانية ديموقراطية لكل مواطنيها،أو ثنائية القومية،ولا يقبلون بالدولة اليهودية،وبعد جيل أو جيلين سيشكلون خطرا ديموغرافيا كبيرا نتيجة تزايد مطالبهم بحقوقهم السياسية.

ج– **المسار التفاوضى والاستيطانى ومطلب الاعتراف باسرائيل دولة يهودية للشعب اليهودي:** ما من شك أن مطلب الاعتراف القبلي أو البعدي الفلسطيني بإسرائيل دولة يهودية للشعب اليهودي له أيضا تأثير كبير على مسألتي المفاوضات والاستيطان،كما لهاتين المسألتين أيضا تأثيرهما على مسألة الاعتراف.

– المسار التفاوضي ومطلب الاعتراف : شهدت السنوات الأخيرة خاصة بعد مؤتمر انابوليس 2007م، وعودة "بنيامين نتنياهو" الى الحكم ابتداء من 2009م تزايدا مطردا في التركيز على مطلب الاعتراف باسرائيل دولة يهودية للشعب اليهودي،فقد ثبّت هذا المطلب شرطا ضروريا لا يمكن التنازل عنه لإحراز أي تسوية سياسية نهائية ونجاح أي عملية تفاوضية،حتى أن وزارة الخارجية الاسرائيلية اعتبرت أن سبب استمرار النزاع وفشل المفاوضات يعود الى الرفض المتواصل من قبل الفلسطينيين والعالم العربي الاعتراف"بحق الشعب اليهودي في دولته على أرض وطنه التاريخي"،فبمجرد الاطلاع على موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية،أول ما يجلب الانتباه هي أيقونة "عملية السلام"وفيها يطرح موضوع تحت عنوان:إسرائيل والنزاع والسلام:أجوبة على اسئلة يتكرر طرحها،وفيه يرد الجواب حول سؤال مفاده لماذا يجب الاعتراف باسرائيل كدولة قومية يهودية؟ على النحو التالي:" **إن مبرر هذا الاعتراف بديهي لكون دولة إسرائيل دولة يهودية،أولا وقبل كل شيء من منطلق الرابطة التاريخية التي تعود ل 3500 عاما بين الشعب اليهودي وأرض**

---

* **- غيورا ايلاند:** من مواليد1952 باسرائيل، ،جنرال احتياط ،واحد منظري الأمن القومي الاسرائيلي،رئيس سابق لكل من شعبة الاستخبارات العسكرية الاسرائيلية،ومجلس الأمن القومي الاسرائيلي .

[1]- انطوان شلحت،**تكريس اسرائيل كدولة يهودية: عن انعكاس مطلب الدولة اليهودية ودلالاته على مرآة القراءات الاسرائيلية، في** : هنيدة غانم وآخرون ،معنى الدولة اليهودية ،**المرجع السابق الذكر** ،ص148.

إسرائيل (إيرتس يسرائيل / فلسطين/ الديار المقدسة)..... لم تشترط إسرائيل يوما الاعتراف بها كدولة يهودية لإجراء المفاوضات، ولكن القبول الحقيقي بإسرائيل كدولة قومية للشعب اليهودي هو مفتاح السلام الحقيقي".[1]

ونلاحظ أن القادة الإسرائيليون يربطون في تبريراتهم "للاعتراف"بين الابعاد التاريخية والدينية والسياق السياسي للتسوية والمفاوضات،فالأولى تؤدي إلى نجاح الثانية والعكس صحيح.ووحده الاعتراف يؤدي الى تسوية نهائية،كما أن مفاوضات التسوية النهائية يجب أن تؤدي إلى الاعتراف.ووفق هذه المعادلة المعقّدة ومع تحول هذا المطلب الى أطروحة مركزية ذات علاقة جدلية مع المفاوضات،يمكن القول أن هذه المسألة أصبحت مدرجة ضمن قضايا التفاوض الفلسطيني الإسرائيلي الجوهرية ضمن جدول أعمال الوضع النهائي بجانب القضايا الجوهرية الأخرى كالاستيطان والمستوطنات، الحدود، القدس، اللاجئين ذلك أنها لا تقل أهمية منها.

بيد أن التعاطي الإسرائيلي مع هذا المطلب بالإصرار الكبير والتشبث بكل جزئياته وزيادة تعقيداته مع مرور الوقت ،يظهر أنه يندرج ضمن الاستراتيجيات والخطط الإسرائيلية لكسر أي أفق سياسي للعملية التفاوضية(تم التطرق لهذه الاستراتيجيات الإسرائيلية في الفصل الثالث)،فالمنظّر والمفاوض الإسرائيلي يدرك أن هذا المطلب يتعارض مع حل الدولتين،ومع حل الدولة الواحدة بصيغتيها أيضا،ولا يتوافق حتى مع السقف الأدنى للمطالب الفلسطينية(حقوق المواطنة والعدالة)،كما يتصادم مع مسائل جوهرية ليس بإمكان المفاوض الفلسطيني التنازل عليها(مسألة عودة اللاّجئين،وأوضاع فلسطينيي إسرائيل)،فهل يمكن اعتبار هذا المطلب صورة من استراتيجيه تيار اليمين التقليدية القائمة على تعقيد وإغراق المسار التفاوضي على نحو تصبح فيه المفاوضات تفاوضا من أجل التفاوض لا غير؟.

بنيت الإستراتيجية التفاوضية الإسرائيلية –خاصة "الناتنياهوية"– منها على عقيدة أساسية عنوانها"عقيدة اللاّحل،والتفاوض من أجل التفاوض، والتفاوض حول المفاوضات نفسها".إذ يلاحظ أن كل الزعماء الإسرائيليين الذين تبنوا هذا المطلب تزامنا مع العملية التفاوضية تميّزت خططهم بمتناقضتين أساسيتين هما الإجماع والانقسام في نفس الوقت،فمكمن الإجماع هو التوافق حول الاعتراف

---

[1]- **وزارة الخارجية الاسرائيلية،اسرائيل والنزاع والسلام: أجوبة على اسئلة متكرّرة**،على الرابط الالكتروني:
http://mfa.gov.il/mfaar/israelandthemiddleeast/peaceprocess/pages/israel-the-conflict-and-peace-answers-to-frequently-asked-questions-2010.aspx تاريخ الاطلاع : 2017/02/10م.

كشرط ثابت لا يمكن التنازل عليه،وكآلية عرقلة وليس حل في ديناميكية العملية التفاوضية،غير ان مكمن الانقسام يظهر في أن بعضهم يستعملون هذا المطلب لعرقلة الوصول لأي اتفاق منذ البداية (كشرط لإجراء او استمرار المفاوضات)،والبعض الآخر يضعون هذا المطلب شرطا للاتفاق وبالتالي فهم يرغبون في عرقلة الاتفاق لاحقا.

يرى"رائف رزيق"أن إستراتيجية "نتنياهو"الأخيرة اتجاه مطلب الاعتراف بإسرائيل دولة يهودية للشعب اليهودي تهدف أساسا إلى استمرار تعطيل المفاوضات وإفشالها نهائيا،إدراكا أن المفاوض الفلسطيني لن يصل مرحلة الاعتراف لعدة ظروف وأسباب(سياسية،تاريخية،ديموغرافية...)،وحتى إن كان هناك اعتراف فلسطيني فهناك نتائج جد ايجابية بالنسبة لإسرائيل،فحسبه فإن[1]:

– الهدف الأساسي تعطيل المفاوضات وافشالها،لكن التعطيل يجب ان يكون في بيئة تفاوضية مريحة،"فنتنياهو"يفضل تعليق سبب فشل المفاوضات في موضوع الاعتراف على ان يكون في موضوع الاستيطان،لأن موضوع الاعتراف يحظى تقريبا بإجماع الداخل الإسرائيلي و بدعم نسبي من المجتمع الدولي،في حين أن مسألة الاستيطان تفتقد إلى ذلك ،كما أن الاستيطان يجب أن يبقى خارج دائرة التداول والمناقشات الإعلامية .

– في حالة استدراج المفاوض الفلسطيني نحو الاعتراف فهناك مكاسب كبيرة بالنسبة لإسرائيل،وهي حسم صراعها الداخلي(مع عرب إسرائيل)،وبالتالي تتمكن "إسرائيل"من حسم مسألة ومشكلة داخلية عن طريق الاستعانة بطرف خارجي وهو المفاوض الفلسطيني(الاعتراف يعني إسقاط أمل عرب إسرائيل بالحصول على المساواة مع اليهود).

– لم يكف اعتراف المفاوض الفلسطيني لإسرائيل بوجودها كدولة فعلية قائمة،فالمفاوض الإسرائيلي يطالب بالاعتراف الفلسطيني **بالحق** في الوجود كدولة يهودية (هذا طلب ليس له مثيل في التاريخ الحديث)فالمفاوض الإسرائيلي يريد حلا جذريا بدون العودة لمعالجة جذور الأزمة،وحلا تاريخيا بدون قراءة صحيحة للتاريخ،وحلا يعتمد على مبدأ الحقوق بدون الاعتراف بحقوق للفلسطينيين.

– كما أن ثنائية الاعتراف القبلي والاعتراف البعدي لها تأثيراتها على واقع ادارة التفاوض حول قضايا التفاوض الجوهرية الأخرى،فالاعتراف الفلسطيني القبلي مثلا سيعطي أوراق قوة للمفاوض

---

[1]- لمزيد من الاطلاع والتوسع حول الفكرة يرجى العودة إلى : رائف رزيق، **الدولة اليهودية من الجابين التكتيكي السياسي والفكري الايدولوجي،في** : هنيدة غانم ،أنطوان شلحت وآخرون، **في معنى الدولة اليهودية** ،المرجع السابق الذكر ،ص ص 72-77.

الإسرائيلي في إدارته لقضية اللاّجئين،وسيعطى دلالات أخرى لمفهوم التفاوض حول القدس،ويفتح تأويلات أخرى في قضية الاستيطان.

وانطلاقا من هذه المعطيات،يجب على المنظّر و المفاوض الفلسطيني،تفكيك هذا المطلب الإسرائيلي مفاهيميا و محاولة الإحاطة بكل جوانبه لمعرفة انعكاساته وتأثيراته.فقبل الدخول في أي مجادلة مع المفاوض الإسرائيلي في هذا الجانب وجب مطالبته بتقديم تصور كامل حول مطلبه هذا،ما معناه؟موقعه من قضية اللاّجئين؟،وفلسطينيي إسرائيل؟وموقع القدس الشرقية منه؟،وكذلك حدود اسرائيل اليهودية للشعب اليهودي؟.

-المسار الاستيطاني ومطلب الاعتراف: بالعودة إلى أطروحة الاعتراف بالمفهوم المطروح اسرائيليا المبني على الاقرار بالوجود والحق في الوجود وفق صيغة واضحة تعطي شرعة الحاضر والماضي والمستقبل،فإنه ما من شك بوجود تصادم كبير بين أهداف المفاوض الفلسطيني في مختلف المسائل المرتبطة بقضية الاستيطان، والهدف الإسرائيلي الاستيطاني من أطروحة الاعتراف. فالاعتراف بيهودية "اسرائيل"يعطى أوراق قوة للجانب الإسرائيلي للإمعان في سياسيات التهويد والزحف الاستيطاني من جانب،ومن جانب آخر يضفي نوعا من القوة النفسية المفتقدة اسرائيليا جراء الهوس من قضايا مثل الأمن والديموغرافيا والمستقبل عموما ،كما يعطي نوعا من الشرعية والحماية القانونية للمشروع الاستيطاني على المستوى الدولي مستقبلا،ففي:

-مسألة اللاجئين وحق العودة : يعتبر مستقبل اللاجئين الفلسطينيين من أخطر الآثار السلبية الناتجة عن الاعتراف بإسرائيل دولة يهودية للشعب اليهودي،حتى أن أغلب الباحثين في هذا الشان يرجعون أصل المطلب الإسرائيلي إلى المحاولة الإسرائيل لمعالجة هذه القضية بما لها من تهديدات على المشروع الاستيطاني.وفي ذلك يرى"داني غوطفاين"أن قضية اللّاجئين قضية غير قابلة للتفاوض،ويجب ان يفهم كل إسرائيلي انها قضية إستراتيجية كبرى،حتى أن الخلاف بين "اسرائيل" والفلسطينيين حسبه ليس على الأرض،وإنما على اللاجئين،ويضيف مؤكدا أنه في اللحظة التي تزول فيها هذه القضية سيسهل حل مشكلة الأرض"[1]،غير أن الحل الوحيد لها هو الاعتراف الفلسطيني بإسرائيل دولة يهودية للشعب اليهودي وما ينجر عليها من تبعات، فالاعتراف يعني:

[1]- داني غولدفاين ، **المرجع السابق الذكر** ،ص 142.

– سقوط حق العودة:أي أن الاعتراف هو بمثابة تنازل عن حق العودة وضياع حقوق اللاجئين المعنوية والسياسية مما يعني ضمنيا إلغاء القرار الأممي 194 القاضي بحق اللاجئين الفلسطيني في العودة،فمجرّد الاعتراف يعني ان اليهود هم السكان الأصليون وأصحاب الأرض الحقيقيون،فتتغيّر بذلك معطيات التاريخ والجغرافيا الى النحو الذي يصبح لإسرائيل القدرة على كبح جماع العودة لملايين الفلسطينيين في الشتات.،وبالتالي القدرة على احداث تعديلات على الديموغرافيا بالصورة التي تسمح بالتفوق الديموغرافي الإسرائيلي،ويرجع هذا التخوف من بعض الدراسات الاستشرافية التي قدمت معطيات مع مطلع العام 2016م ترى انه وفقا لمعدلات النمو السكاني الحالية سيصبح نسبة السكان اليهود في "إسرائيل" 44.9٪ فقط من مجموع السكان مع مطلع العام 2030م[1].

– سقوط مسؤولية "إسرائيل" حول النكبة باعتبار –وفق الاعتراف– أن حرب 1948م هي حرب استرداد الحق التاريخي الذي ضاع وليس حرب استعمار استيطاني واحلالي،وان ضحايا حرب الاستقلال الإسرائيلي(حسب الرؤية الإسرائيلية) ليس مسؤولية إسرائيلية بقدر ما هي مسؤولية العرب والفلسطينيين أنفسهم .

– كذلك الاعتراف بيهودية الدولة له تأثير على فلسطيني الداخل (عرب 48)،بحيث يكيفون على انهم مواطنون من الدرجة الثانية يحكمون بواسطة القوانين العنصرية التي ما فتأ يصدرها الكنيست بحقهم منذ سنوات،فيصبح الفلسطيني مطاردا في الداخل والخارج،وبالتالي تتخلص "إسرائيل" من المشكلة الديموغرافية التي قد تحدث في حالة مطالبة الفلسطينيين بدولة واحدة ثنائية القومية او ديموقراطية علمانية،من خلال قوننة التمييز ودسترة العنصرية .

– الفلسطينيون يأخذون –وفق الاعتراف– توصيف أقلية من"الأغيار"،"لإسرائيل" حرية إعطائهم مواطنة بالصيغة التى تراها متوافقة مع أمنها وهويتها،او طردهم الى "الدياسبورا"،وعلى هذا أساس الاعتراف تكيّف إسرائيل الحق في التعامل مع فلسطيني 1948م بما يلاءم مع توجهاتها ورغباتها، فقد يشرّع لها ترحيلهم في حال هددوا أمنها .وسيتم اعتبارهم مواطني درجة ثانية لان المواطنة الكاملة تستلزم

[1]- أرنون سوفير ويفغينيا بستروف،، ترجمة :سليم سلامة، **إسرائيل ديمغرافيًا : 2030 – 2010 في الطريق نحو دولة دينية**، فلسطين:رام الله :المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية، 2010م، ص17.

الولاء التام و الاندماج الكامل في المجتمع الإسرائيلي باعتبار الدولة يهودية،وقد يعتبرون من" الغوييم[*]"وفق التوصيف الديني اليهودي "الحريديمي" .

– كما أن الاعتراف يقوّي المبادرات الإسرائيلية لقطع الطريق على أي نقاش شعبي قيمي حول بلورة دستور مستقبلي يحسم الصراع الأيديولوجي داخل" إسرائيل"، وذلك عبر تبني قوانين تتصادم مع بعض القيم الحقوقية الديمقراطية والتي تعمق حالة التمييز ضد المواطنين الفلسطينيين لصالح اليهود وبشكل دستوري، بحيث يتم ترسيخ الفوقية اليهودية والنظرة الدونية للفلسطينيين بطريقة مقنّنة .

مسألة الاستيطان وبناء المستوطنات: تتجلّى مظاهر التأثير والتأثر بين واقع الاستيطان والبناء الاستيطاني و المطلب الإسرائيلي بالاعتراف الفلسطيني بيهودية الدولة في متغير أساسي ينطلق من ان هذا المطلب ينقل المسالة الاستيطانية من صراع سياسي(يحل بالمفاوضات) لصراع ديني. وتبعا لذلك حذر الرئيس الفلسطيني "محمود عباس" من تديين الصراع عبر طرح يهودية الدولة بقوله" :إذا أرادت إسرائيل أن تكون دولة يهودية فسيكون هناك مبرر "لداعش[**]"وغيرها أن تقيم دولة إسلامية في سوريا وغزة ومصر وبلدان أخرى"[1]

إن زيادة حمى القراءة الدينية للصراع في جانبه المتعلق بالعملية الاستيطانية وبأطروحة الاعتراف بإسرائيل دولة يهودية للشعب اليهودي يعني أن البناء الاستيطاني الإسرائيلي الحالي تفسيراته الأخلاقية والقانونية والسياسية،بما يقود إلى إعطاء الشرعية للتوسع والزحف الاستيطاني وللمستوطنات والبؤر الاستيطانية الحالية.

يأخذ النشاط الاستيطاني الحالي وفقط هذا الطرح صيغة التوسع اليهودي في أرض الأجداد التي حرموا منها لقرون عدة وطردوا منها في أزمان غابرة،وما البناء الاستيطاني —حسب هذا الطرح– سوى إعادة بناء للأمة اليهودية،كما ان نقاءها(المنصوص عليه في التوراة) يستلزم القيام بعملية إحلالية

---

*– **الجويم** :او "اميين" ،وهو لفظ يهودي ورد في العهد القديم يقصد به أهانة الأغيار ، أي غير اليهود ، وهم الشعوب التي تكون مرتبتها في اعلاها أقل من مكانة اليهود وأدناها أحسن بقليل من الحيوانات، ووفق المنظور اليهودي العنصري فإن الغويم خلقهم الله من نطفة حصان لخدمة الشعب اليهويد المخلوق من نطفة يهوه القدير "الله".

–*داعش : هو اختصار لاسم الدولة الاسلامية في العراق والشام ، وهي جماعة مجهولة التكون والتمويل تدّعي اتبّاع الأفكار السلفية الجهادية، ويهدف أعضاؤه –حسب اعتقادهم– إلى إعادة "الخلافة الإسلامية وتطبيق الشريعة"، ويتواجد أفراده وينتشر نفوذه بشكل رئيسي في العراق وسوريا وبلدان أخرى .كما ان بعض التقارير و الدراسات تشير الى أنها مرتبطة انشاءا وتكوينا وتمويلا وتسييرا بمراكز ستخباراتية غربية و بتدعيم مالي ولوجيستيكي دولي و اقليمي بهدف تحقيق أغراض سياسية .

[1]- أشرف بدر،قانون القومية الاسرائيلية(يهودية الدولة): الدلالات وردات الفعل**شؤون اسرائيلية**،مركز رؤية للتنمية السياسية،فيفري 2017م،ص 28.

إجلائية للأغيار(هدم المنازل الفلسطينية،بناء المستوطنات،طرد السكان....).فالاستيطان هو جوهر استمرارية "إسرائيل" والدعامة الأساسية لإعلانها دولة يهودية للشعب اليهودي، لأنه الوسيلة الوحيدة التي تفرض الوقائع في الميدان بما يقوّي هذا المطلب ويدعّمه،ومن خلاله أيضا يمكن إحداث تغييرات في الواقع الديموغرافي ،وخاصة في القدس.فأي اعتراف فلسطيني بيهودية "إسرائيل" يعني الإقرار التام بحدوث هذا التغيير والقبول به،مما سيفتح الباب واسعا للسياسات الاستيطانية الإسرائيلية التوسعية في تهويد الأرض والاستيلاء على أكبر قدر منها،إذ أن أكبر إشكال يواجه النشاط الاستيطاني والمستوطنات هو معضلة الشرعية والتكييف القانوني،ووحده الاعتراف بمقدوره إضفاء نوع من الشرعية أو على الأقل التطبيع الفلسطيني مع الاستيطان .

-مسألة القدس: يذهب الباحث "عزمي بشارة "إلى القول أن الطموح الإسرائيلي يتبع الاعتراف فلسطيني اعتراف عربي بإسرائيل دولة يهودية،ثم يليه اعتراف الاثنين بالصهيونية وشرعيتها التاريخية،وبالتالي يتحول هذا الاعتراف —في رأيه– من تسووي واقعي الى اعتراف مبدئي بحق ديني وتاريخي[1]،وهنا يجب الإشارة إلى المفارقة الاديولوجية الكبيرة كون الحركة الصهيونية كحركة علمانية اعتمدت الحجة الدينية التاريخية لتبرير الاحتلال الاستيطاني وحق تقرير المصير من خلال التدليل بالأساطير التوراتية التلموذية(أرض الميعاد،شعب الله المختار،ارض بلا شعب لشعب بلا ارض،العقيدة الاسترجاعية...)

بيد،أن الاعتراف بيهودية الدولة هو اعتراف بالصهيونية،والاعتراف بهما هو اعتراف بالحق التاريخي،والحق التاريخي طرح يهوديا وصهيونيا مرتبطا أشد الارتباط بالقدس استنادا لأطروحة الحلم اليهودي بالعودة الى"صهيون" ،وهي تلة تقع في جنوب غرب اورشليم (القدس) ومنها أطلق اسم الصهيونية،وسميت بها أيضا أول منظمة استيطانية يهودية وهي"أحباء صهيون" 1882م،وعليه يقودنا هذا الترابط التاريخي الى التأكيد على ان الاعتراف بيهودية الدولة يقود ضمنيا الى الاعتراف بشرعية الحقوق التاريخية لليهود في القدس والإقرار بأطروحاتهم الدينية حولها(الهيكل المزعوم)،مما يقوّي الاليات السياسية والوقائع الاستيطانية الحالية (القدس عاصمة أبدية للشعب اليهودي).

-مسألة الحدود: أدرجت مسألة الحدود منذ بداية المفاوضات ضمن قضايا الوضع النهائي التي يؤجّل البث فيها لاستحالة الوصول الى توافق حولها -حسب ادعاء المفاوض الإسرائيلي-،ونظريا يبدو الأمر

[1] - عزمي بشارة ،دولة يهودية وديموقراطية، **المرجع السابق الذكر** ،ص 01.

طبيعيا لان العديد من الدول على مستوى العالم و الشرق الأوسط والجوار الإقليمي لإسرائيل وفلسطين ليس لها معالم حدود ثابتة،نتيجة الصراعات في المنطقة(سوريا لبنان،العراق والكويت،السعودية اليمن،مصر السودان..)،وهي الحجة التي يتحجج بها الجانب الاسرائيلي الرافض لمسألة تحديد حدود"الكيان"الذي استولى بعد 1967م على مساحات واسعة من فلسطين التاريخية و الجوار الاقليمي تقدر بإضعاف ما ناله من قرار التقسيم.

ومع الإصرار الإسرائيلي في السنوات الأخيرة على استمرار الضبابية في هذا الإطار والرفض الدائم لمسألة تقنين الحدود،والاعتماد على الزحف الاستيطاني للتوسع ورسم حدود جديدة،يأتي مطلب الاعتراف بيهودية إسرائيل ليزيد المسألة تعقيدا أكثر.ويكمن التعقيد أكثر في تزايد الشكوك حول الإسقاطات الإسرائيلية لمطلب الاعتراف على قضية الحدود،فإذا أخذنا مثلا شعارا إسرائيليا معروفا لدى التيار الاستيطاني مفاده "أينما يوجد سكن ليهودي هناك حدود "إسرائيل"،فإن ذلك يبيّن أن الاعتراف يراد به إسرائيليا جعل قضية الحدود قضية مفتوحة الى الأبد،ناهيك عن التفسير الديني لمسألة الحدود والذي يجعلها مطاطة ممتدة الى كل دول الجوار(إسرائيل بين البحر والنهر)،وهنا نستطيع ان نميّز بين الطرح الإسرائيلي "دولة إسرائيل" وطرح "ارتس إسرائيل [*]"(أرض إسرائيل) الذي يستمد جذوره وتنظيره الإيديولوجي من ما ورد على لسان سيدنا إبراهيم عليه السلام"لك ولنسلك من بعدك أعطي هذه الأرض من نهر مصر إلى النهر الكبير (نهر الفرات)".[1]

---

[*]- للمزيد من التوسع حول أطروحة "ارتس يسرائيل" يرجى العودة الى ،عبد الوهاب المسيري، موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية ، المجلد 7،**المرجع السابق الذكر** ،ص 310.

[1]- **العهد القديم** (التوراة) ، سفر التكوين، الاصحاح 12.

قائمة المراجع العلمية :

أولا :الكتب المقدسة :

1) **القرآن الكريم :**رواتي ورش و رواتي حفص.

2) **الكتاب المقدس :**طبعة "ريجارد واطس "في لندن (1831) على النسخة المطبوعة في روسيا سنة (1671م).

ثانيا :الكتب.

-باللغة العربية :

3) أبو جزر شفيق احمد ،**العلاقات الجزائرية الفلسطينية في ظل الاحتلال الفرنسي:مواقف وأسرار**،الجزائر: دار هومة ،2004م .

4) أرنون سوفير ويفغينيا بستروف،، ترجمة :سليم سلامة، **إسرائيل ديمغرافيًا 2010–2030 :في الطريق نحو دولة دينية**، فلسطين:رام الله : المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية، 2010م.

5) ايو هلال فراس ،**معاناة الاسير الفلسطيني في سجون الاحتلال الإسرائيلي** ،ط.1،بيروت:مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات،2009م.

6) التميمي عبد الملك خلف **الاستيطان الأجنبي في الوطن العربي:المغرب العربي ،فلسطين،الخليج العربي،دراسة تاريخية مقارنة**،عالم المعرفة ،1983م.

7) الجعفري وليد ،**الاستيطان الإسرائيلي وعملية السلام** ،عمان:صامد الاقتصادي،ع90،سبتمبر 1992م.

8) الحانان آرون، **دور الاستيطـان وأهدافه الأمنية في أمن إسرائيل في الثمانينات**،بيروت:مؤسسة الدراسات الفلسطينية،1980م.

9) البديري هند ، **أراضي فلسطين بين مزاعم الصهيونية وحقائق التاريخ**، القاهرة :جامعة الدول العربية، ،.1998م.

10) السيد حسين عدنان ،**التوسع في الإستراتيجية الإسرائيلية** ،ط1 ،بيروت:دار النفائس للطباعة والنشر،1989م.

11) الشامي عبد الله رشاد ،**إشكالية الهوية في إسرائيل**، الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب،1997م.

12) الشريف رجينا ، أحمد عبد الله عبد العزيز، **الصهيونية غير اليهودية في إنجلترا والصهيونية العنصرية**، م2، بيروت: دار الحمراء،1977م.

13) العثمان عثمان ،**مأزق التسوية السياسية للصراع العربي الإسرائيلي**،ط1،بيروت:المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ،2003م.

14) الفتلاوي سهيل حسين ، **جذور الحركة الصهيونية**،الأردن:دار وائل للنشر ،2002م.

15) القدسي دويك موسى ، **المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة**، الإسكندرية :منشاة المعارف، جلال حزي وشركاه،. 2004 .

16) المسيري عبد الوهاب ، **الإيديولوجية الصهيونية: دراسة حالة في علم الاجتماع المعرفة**، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب،1983م

17) المصري رفيق محمود ،**خيار الدولتين الفلسطينية والاسرائيلية والسيناريوهات البديلة** ، ،رام الله : دراسات مستقبلية فلسطينية ،المركز الفلسطيني للدراسات المستقبلية وقياس الرأي،2014م.

18) الهلول جبر ، **المواثيق والعهود في ممارسات اليهود :قراءة في الفكر الديني والفكر السياسي اليهودي المعاصر** ،ط1،بيروت :المؤسسة الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع ،2004م.

19) السعد جودت ، **الشخصية اليهودية عبر التاريخ**، ط1، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات و النشر، 1985م.

20) بدر غادة فريد ، **أسرانا في سجون الاحتلال الإسرائيلي**،ط1،عمان:دار الحامد للنشر و التوزيع،2006م.

21) بوعرفة عبد الرحمان ، **الاستيطان : التطبيق العملي للصهيونية ،ط1،بيروت: المؤسسة العربية لدراسات والنشر ،1981م**

22) تايلر ألن ، ترجمة سام أبو غوالة ،**الحركة الصهيونية**، ، ط1، بيروت: دار الطليعة،1977م.

23) حتي ناصيف ، **الإدارة الامريكية للامكانيات الدولية ، العرب ومواجهة إسرائيل احتمالات المستقبل** ،بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ،2000م.

24) حسن علي مصطفى ،**اليهود هم العدو فاحذروهم،الجزائر: دار الشهاب ،1986م**.

25) حماد مجدي وآخرون،**نحو إستراتيجية وخطة عمل للصراع العربي–الإسرائيلي**،).بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2000م.

26) دوعر غسان محمد ،**السجون السرية الإسرائيلية :صورة حية للإرهاب الإنساني** ،مركز الزيتونة للدراسات و الاستشارات
27) رشوان حسين عبد الحميد أحمد ، **الإدعاءات الصهيونية والرد عليها**، مصر: مؤسسة شباب الجامعة، 2004م..
28) روكاخ ليفيا ، **قراءة في يوميات موشي شاريت: خطة إسرائيل لإقامة الكيان الماروني**، بيروت:1981م.
29) شاش السفير طاهر ، **مفاوضات التسوية النهائية والدولة الفلسطينية :الآمال و التحديات** ،ط1،بيروت: دار الشروق،1999م.
30) شاكر محمود مصطفى ، **هرتزل القديمة– الجديدة وبذور الرواية العربية**، بغداد: مركز الدراسات الفلسطينية ، 1980م
31) شوفاني الياس ،**الموجز في تاريخ فلسطين:من فجر التاريخ الى سنة 1949م**،ط 2،بيروت : مؤسسة الدراسات الفلسطينية،1998م.
32) العايب لطفي ، ترجمة لطفي العايب، موس عنز، **الفكرة الصهيونية: النصوص الأساسية**، ، بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، 1970م.
33) غارودي روجي، **الأساطير المؤسسة للسياسة الصهيونية**، ط3، الجزائر، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، 2001م.
34) غازي حسين ،**الاستيطان اليهودي في فلسطين :من الصهيونية إلى الامبريالية** ،دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب ،2003م.
35) غريش ألان ،دومينيك كيدال ، ترجمة ميشال كرم ،**الأبواب المائة للشرق الأوسط**،بيروت:دار الفرابي ،2010م .
36) قاسم عبد الستار ،**الطريق إلى الهزيمة،فلسطين**:مطبعة رام الله الحديثة،1999م.
37) كوانت وليام ،**عملية السلام** :**الدبلوماسية الامريكية والنزاع العربي الإسرائيلي منذ 1967م** ،القاهرة: دار الاهرام للطباعة والنشر ،1994م.للدراسات و الاستشارات ، 2011م.
38) ماهر أحمد آغا،**اليهود فتنة التاريخ**، ط1، دمشق: دار الفكر، سبتمبر 2002م.
39) محسن صالح ، **الترانسفير(طرد الفلسطينيين)في الفكر والممارسات الإسرائيلية**،بيروت : مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات ،2009م.
40) محسن صالح ،**معاناة اللاجئ الفلسطيني**،ط.1،بيروت :مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات ،2010م.
41) محمود أمين عبد الله ، **مشاريع الإستيطان اليهودي منذ قيام الثورة الفرنسية حتى نهاية الحرب العالمية الأولى**، الكويت:المؤسسة الوطنية للثقافة والفنون والآداب، 1984م.
42) مركز دراسات الشرق الأوسط،وحدة البحوث والدراسات ،**اتفاق الخليل نموذج لمنهج الليكود في الحل النهائي** ،ط1،عمان: دار البشير للنشر والتوزيع،1997م.
43) معتوق سمير احمد ،**الاساس الجغرافي للاستعمار الاستيطاني الصهيوني في الضفة الغربية 1967–1985م** ،ط.1 الأردن: دار البشير ،1992م.
44) مهدي عبد الهادي ،**الانفصال الأردني :أسبابه واثاره** ،ط2، فلسطين: الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية »سبتمبر 1995/
45) موسى ابراهيم ،**قضايا دولية وعربية معاصرة**،ط1،بيروت:دار المنهل اللبناني،2010م.
46) موسى عاشور ،**الاستيطان في ضوء القانون الدولي:حالة المستوطنات الاسرائيلية في فلسطين نموذجا**،ط.1 ،القاهرة:دار الكتاب الحديث،2014م.
47) نحاس فادي ، **اسرائيل والأغوار بين المفهوم الأمني واستراتيجيات الضم** ،المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية ،رام الله ، 2012م.
48) هيكل محمد حسنين ، **العسكرية الصهيونية**، م1، القاهرة: مركز الدراسات الإستراتيجية، قوسة الأهرام، 1972م.
49) وهبة يوسف ،**وضعية الأسرى والمعتقلين في السجون الإسرائيلية** ،بيروت :مؤسسة عامل الدولية ،2011م.
50) يادلن عاموس ،**حان وقت اتخاذ القرارات:نحو الاتفاقات والخطط البديلة**،بيروت:ترجمات مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات،2014م.

B-**In Englich**:(51

52) -Chomsky Naom ,**peace in the Midlle East :reflections on justice and natiohood**,Landon :ventage books ,1974.

53) Darweish Marwen,**The intifada and social change**, race and class;1989

54) - Malli Mohammed, others ,**bilateral and multilateral Negotiations pease in the Middle East** , amman: Middle East Studies Centre , 1995

55) Amos Yadlin , **a Time of décisions :toword agreements and alternative plans** ,israeil m :stategic survy for israil ,INSS , 2014..

56) **Efraim Karsh**, The Oslo Disaster,**israel : The beggin- Sadat center for strategic study,Bar-Ellan University,september 2016.**

57) Kenneth Stein ,**political view of a to State solution**, the Washinton Istitute for Near East policy,august,15,2013.

58) Ruth Gavison,Stuart Eizenstat,**Jewish and Democraic :Implication of Israels Self-description ,at home andabroad** ,The Washintoninstitute For near East poLicy ,november ,4,2014

ثالث المقالات العليمية و الدوريات:

باللغة العربية:

59)ابو ستة سلطان ،"أهداف وسياسات التخطيط الحضري الاسرائيلي في القدس ومحيطها" ،**مجلة الدراسات الفلسطينية** ،العدد 72،بيروت :مركز الدراسات الفلسطينة ،2007م.

60) أبو نجل اسامة محمد ، يهودية دولة اسرائيل:جذور المصطلح وتأثيره على القضية الفلسطينية، **مجلة جامعة القدس المفتوحة للابحاث والدراسات**، العدد 23، جوان 2011م.

61)أزولاي أرئيلا ،عدي أفير،ترجمة نبيل صالح،**الإتحاد والديموقراطية بين البحر و النهر**،رام الله : المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية،2014م.

62)الكسندر يعقوبسون،تعبير دولة يهودية لا يمكن ان ينأى عن المفهوم الذي ورد في قرار التقسيم،**قضايا اسرائيلية** ،العدد40،2011م

63) أشرف بدر،قانون القومية الاسرائيلية(يهودية الدولة): الدلالات وردات الفعل،**شؤون اسرائيلية**،مركز رؤية للتنمية السياسية،فيفري 2017م

64)أيلاند،غيورا، إعادة التفكير في حل الدولتين". **قضايا إسرائيلية**، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية-مدار. العدد34 ،2009م.

65) **الاسطل كمال محمد محمد** ،مستقبل مدينة القدس في ظل السياسات والإجراءات الإسرائيلية الهادفة التي تغيير الواقع الجغرافي و الديموغرافي في المدينة بعد العام 1967م ، **بيروت** : حوليات القدس ،ع 10 ،شتاء 2010م.

66) النقار سليم ،المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية بين الثابت و المتحول ،**سياسات** ، العدد 12،فلسطين : 2010م.

67) المصري رفيق محمود ،خيار الدولتين الفلسطينية والاسرائيلية و السيناريوهات البديلة،**دراسات مستقبلية فلسطينة**،جامعة القدس المفتوحة، مركز الدراسات المستقبلية وقياس الرأي، 2014م.

68)الخطة الهيكلية الإسرائيلية لمدينة القدس لعام 2000 حتى عام 2020 م ، :**حوليات القدس** ، العدد التاسع، بيروت :2010م.

69) التكريتي يونس ، الهجرة اليهودية إلى فلسطين: طبيعتها وأسبابها ونتائجها، **مجلة مركز الدراسات الفلسطينية** ، المجلد2، العدد1، 1975م.

70) بكر عبير ، تعريف السجناء الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية ك "سجناء أمنيين– "الدلالة الأمنية للتمويه على الممارسة السياسية. ، **دفاتر عدالة**، ع5. 2009م،

71)بن اليعازر اوري ،ترجمة سعيد عياش،**حروب اسرائيل الجديدة :تفسير سوسيولوجي**- تاريخي،رام الله : المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية "مدار"،2017م.

72)جمعة محمد ،دوافع وآفاق المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية ،**مجلة السياية الدولية**، القاهرة :مؤسسة الاهرام ،العدد 193، 2013م.

73) حسن محمد وليد ، الدولة الفلسطينية ومستقبل عاصمتها القدس ،**مجلة مركز الدراسات الفلسطينية**،ع15،بغداد: جامعة بغداد، مركز الدراسات الفلسطينية ،2012م .

74) جبارين يوسف ،ترجمة سليم سلامة،سلافة حجاوي، **التخطيط القومي في اسرائيل: استراتيجيات الاقصاء والهيمنة**،رام الله : المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية،2014م.

75)دافوش آفي ، ترجمة محمود ابراهيم عبد الستار ،دولتان في وطن واحد:لننفصل لكن لنبق سويا،**مختارات اسرائيلية**،العدد 256،أفريل 2016م.

76)دحلان احمد سعيد ،"الصراع الفلسطيني الإسرائيلي حول المكان في مدينة القدس :دراسة جيوبوليتيكية "،**مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الانسانية** ، م.1، ع.02،غزة: الجامعة الإسلامية ،2013م.

77)ديفيز أوري ،الجدل في صالح حل مولّد للدولة الواحدة،**قضايا اسرائيلية**،العدد 34 ،2009م.

78)رزيق رائف ،ترجمة: الحاج صالح، حل الدولة الواحدة: من الصراع حتى الموت الى جدلية السيد- العبد،**مجلة الدراسات الفلسطينية**،العدد 86، ربيع 2011م.

79)روبن .د.ج. كيلي ،ترجمة نسرين ناضر ،رسالة من مخيم للاجئين في الضفة الغربية ،**مجلة الدراسات الفلسطينية**،العدد 91،بيروت : صيف 2012م.

80) سويدان مأمون ،قراءة في مسيرة التفاوض الفلسطينية الإسرائيلية عبر عقدين من الزمن،**سياسات**،رام الله: العدد13، 2010م .

81) سينغر ماكس ،ترجمة زهير عكاشة، **من يؤيّد حل الدولتين لا بد ان يدعّم تقرير ليفني**،مركز التخطيط الفلسطيني نقلا عن : مركز بيغين السادات للدراسات الاستراتيجية ،أفريل 2013.

82)شاهين خليل ،مأزق تفاوضي يفتح الأبواب اما سيناريوهات خطيرة،**مجلة الدراسات الفلسطينية** ، ع.97، 2014م.

83) شحادة رجا ،**التفاوض في شان ترتيبات الحكم الذاتي** ،بيروت،**مجلة الدراسات الفلسطينية** ، ع 9،ربيع 1992م.

84)شيهناف يهوذا ،ترجمة سعيد عياش ،زمن الخط الأخضر،**قضايا اسرائيلية**، العدد ، رام الله : المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية 34، 2009م.

85) صدقة جعفر ،أزمة المياه في الأراضي الفلسطينية:شح الموارد وإشكالات الأداء،**سياسات** ،العدد5،فلسطين :رام الله ،معهد السياسات العامة ،صيف 2008م.

86)عزمي بشارة ،دولة يهودية وديموقراطية،**دراسات واوراق بحثية**، المركز العربية للابحاث ودراسة السياسات،الدوحة: جانفي 2011م.

87) عطوان خضر عباس الجبوري.قحطان عدنان ،الصراع العربي الصهيوني :اعادة قراءة لفرض احتمالات الحرب، فلسطين :**مجلة مركز الدراسات الفلسطينية** ،العدد09، 2009م.

88)عوض سمير ،حل الدولتين لشعبين:هل مازال ممكننا ؟،**سياسات**،العدد 16،2011م.

89)عيران عوديد ، ترجمة سعيد عياش ،أي حل آخر عدا حل الدولتين لن يكون جيدا للطرفين،**قضايا اسرائيلية**،العدد 34 ، المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية، اوت 2011م.

90)غانم هنيدة ،اسرائيل كدولة يهودية ديموقراطية: اشكالية تعريف من هو يهودي،**قضايا إسرائيلية**، العدد 40/39، ديسمبر 2010م.

91)غوطفاين داني ،ترجمة وليد أبو بكر،لا يوجد بديل أخر لحل الدولتين،**قضايا اسرائيلية**، العدد 32/31، المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية، اوت 2009م.

92)غيورا ايلاند شلومو بلوم، عوديد عيران، اقتراح مبدئي لحلول مرحلية بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية، **عدكان استراتيجي**، المجلد 12 ، العدد3 ، 2009م

93) فاضل فوزي عباس ،الاستيطان الصهيوني:القدس نموذجا ،**دراسات دولية**، بغداد :مركز الدراسات الفلسطينية ،العدد 42، 2012م،

94) كميل منصور ،تقييم تجربة المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية وصياغة رؤية جديدة ،بيروت :**مجلة الدراسات الفلسطينية** ،العدد 86،ربيع 2011م.

95)ليف لويس غرينبيرغ،ترجمة سعيد عياش،الاتحاد الإسرائيلي الفلسطيني دول 1.2.3 دول:رؤية للمستقبل ،**قضايا اسرائيلية** ، العدد 34،،رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية ،2009م.

96)ليني افرايم ،الفلسطينيون وإسرائيل بين التسوية والأزمة: الجولة القادمة ،**عدكان استراتيجي**، ع.04، 2010م.

97)محمود أحمد ابراهيم ،اتفاق الحكم الذاتي الفلسطيني:قراءة في المضامين والاشكاليات والتطورات المستقبلية،**مجلة السياسة الدولية**،العدد117،جويلة 1994م.

98) مسيف مسيف ، قراءة للوضع الاقتصادي الفلسطيني ومؤشراته الكلية ضمن تقارير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ،**سياسات** ، العدد 21،فلسطين :رام الله ،نوفمبر 2012م.

99) نامق فكرت ، مستقبل القضية الفلسطينية في ضوء مسار التسوية، **مجلة ام المعارك** ,ع.30 بغداد:,بغداد 2002م.

100) هاليدي، فريد الأزمة في الإتحاد السوفياتي والعالم العربي ، **مجلة الباحث العربي**، ع 23، لندن: جوان 1990م.

101) هيئة تحرير صحيفة معاريف، ترجمة أحمد جمعة عبد الرحمان ،الأمم المتحدة تعترف ايضا بأن حل الدولتين غير قابل للتنفيذ، **مختارات إسرائيلية**،العدد 257،أفريل 2016م.

102) وليد حسن محمد ،"الدولة الفلسطينية ومستقبل عاصمتها القدس"،**مجلة الدراسات الفلسطينية** ،العدد 51،بغداد :مركز الدراسات الفلسطينية ،جوان 2012م.

B– In English :

103) Makovsky David, The legal consequences of UNSCR 2334 may be significant, while the impact on U.S.-Israeli relations and future peacemaking efforts could be profound. The Washington Institute for **Near east policy, January 10,2017**
104) Kenneth Stein ,**political view of a to State solution**, the Washinton Istitute for Near East policy,august,15,2013.
105) Oded Eran, Michael Oren, Merav Michaeli , **Israeli Perspectives on International Peace Initiatives**, The Washington Institute for Near East Policy, July,12,2016.

رابعا: الموسوعات العلمية و القواميس.

106) المسيري عبد الوهاب ، **الموسوعة الموجزة : موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية** ،م6،القاهرة: دار الشرق،2004م .
107) **الموسوعة العربية العالمية**. م2. ط1،سوريا: مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع،2002م.
108) **المعجم الوسيط** ، ط2، القاهرة: مجمع اللغة العربية،1972م.

-En français :

109) 173. Rola Ellafifi, **la politiques d'aide de l'Union Eouroupiene dans le territoire Palastinien vers l'etablisment d'un Etat Palastinien**, France : Universite de paris 8, 2015

سادسا: الملتقيات،الندوات:

110) ابو دبوس رجب،**التصور العقلي للسلام "في التصور الغربي للسلام** "،ورقة مقدمة لمنتدى الفكر العربي و اللجنة المصرية للتظامن ،القاهرة : مارس 1997م.
111) المصري هاني، سياسة روسيا الخارجية وإمكانية لعب دور منافس للدور الأمريكي، **مداخلة مقدمة للمؤتمر السنوي الثالث: المتغيرات الدولية ومستقبل القضية الفلسطينية**، المركز المعاصر للدراسات وتحليل السياسات.
112) حمد نبيل محمود فؤاد ،**المياه ومفاوضات السلام في الشرق الأوسط** "،ورقة مقدمة للمؤتمر السنوي الثالث، بعنوان :"المياه العربية وتحديات القرن الحادي والعشرين"،مصر : 24-26 نوفمبر 1998م.
113) **مؤتمر الخبراء الفلسطينيين حول قضايا الحل الدائم**، مؤسسة السلام السويسرية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي،فلسطين : رام الله الله، 2000م.

-سابعا : التقارير :

أ_ باللغة العربية:

114) **استعادة زمام المبادرة :الخيارات الإستراتيجية الفلسطينية لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي** ،تقرير الفريق الفلسطيني للدراسة الإستراتيجية ،2008م.

115) **التقرير الاستراتيجي العربي 2003-2004م**،: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام .القاهرة ،مؤسسة الاهرام ،2004م.

116) القدس بين سندان التهويد ومطرقة المفاوضات **،تقرير حال القدس 2013م:قراءة في مسارات الاحداث ومآلاتها**،بيروت :مؤسسة القدس الدولية ،إدارة الابحاث والمعلومات ،مارس 2014م.

117) - بيجيتش يلينا ، **المبادئ و الضمانات الإجرائية المتعلقة بالاحتجاز والاعتقال الإداري في النزاعات المسلحة وغيرها في حالات العنف**، تقرير اللجنة الدولية للصليب الأحمر ،2005م.

118) مؤسسة القدس الدولية ، **تقرير حول القدس 2013 قراءة في مسارات الاحداث والمآلات** ،مارس 2014 م.

119) **نحو استدامة اقتصادية لدولة فلسطينية مستقبلية : تعزيز النمو بقيادة القطاع الخاص** ، تقرير مجموعة البنك الدولي ،أفريل 2012م.

120) عقل سوزان **،تقرير المياه في الضفة الغربية** ، فلسطين : مركز التخطيط الفلسطيني ،سلسلة دراسات وتقارير،1998م.

121) غانم هنيدة وآخرون، **تقرير مدار الاستراتيجي لسنة(2011-2012-2013-2014-2015-2016-2017م)**،فلسطين: رام الله ،المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية

122) محسن محمد صالح وآخرون ، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنوات (2008-2009-2010-2011-2012-2013- 2014م-2015-2016م)**،بيروت :مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات .

123) نقطة تحول ، الفلسطينيون والبحث عن إستراتيجية أخرى ، **تقرير الشرق الأوسط رقم 95**-26،ابريل 2011م.

124) واقع الأسرى الفلسطينيون في سجون الاحتلال : 2014 هل يشهد توقف هذه الانتهاكات ؟**،تقرير المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا**،2013م-

In English :

125) -State of Israël ,**taken by israeil in support of developing the palastenian Econnomy and Socio-Economie structure**,Repport of Goverment of Israël ,2011.

تاسعا: المراجع الالكترونية:

-باللغة العربية:

126) قرارات الامم المتحدة بشان فلسطين والصراع العربي الاسرائيلي ،على الرابط : www.aljazeera.net/in deph/document/2001

127) الهيئة العامة للاستعلامات، **صك الانتدا ب:وثائق فلسطين** ،منظمة التحرير الفلسطينية :دائرة الثقافة،على الموقع :nakba.sis.gor.ps/british mandate.

128) معهد الابحاث التطبيقة "القدس"،**مراقبة النشاطات الاستيطانية الاسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة:نظرة شاملة حول سياسة الاستيطان وعدم توافقها مع العملية السلمية** ، على الرابط الرابط: www.poica.orgcasestudiescolonizationindex.htm

129) **نتانياهو لم يوافق على مناقشة القضايا الجوهرية** ،موقع عرب 48،على الرابط الالكتروني : www.arabs48.com/mod-articles&ID-74242 .

130) **عدد المستعمرين في الضفة الغربية يتجاوز مليون مستعمر** ،الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني ، على الرابط الالكتروني : www.pcbs.gov.ps/portails/_pcbs/press release / settelment 2009. .

131) **نظرة على المفاوضات** ،منظمة التحرير الفلسطينية :دائرة شؤون المفاوضات ،على الموقع الالكتروني :www.nad-plo.org

132) نعيم بارود ،**القدس:الاستيطان والتهويد** ،على الرابط الالكتروني: www. scholar.najah.edu/.../Jerusalem

133) **تغيير طابع القدس**،منظمة الشؤون الفلسطينية ،دائرة شؤون المفاوضات ،على الموقع الالكتروني: WWW.NAD-POLO.ORG.

134) **القدس اسئلة يتكرّر طرحه**،منظمة التحرير الفلسطينية ،دائرة شؤون المفاوضات على الموقع الالكتروني WWW.NAD-POLO.ORG.

135) الموقع الرسمي لوزارة الخارجية الإسرائيلية ،**عملية السلام مع الفلسطينيين،هل يتعين على إسرائيل الانسحاب الى حدود 1967م ؟،على الرابط الالكتروني** : http://mfa.gov.il/MFAAR/IsraelAndTheMiddleEast/PeaceProcess/

136) يوسي ألفير ، **وجهة نظر اسرائيلية :كلا الجانبين اتخذا التوجه الخاطئ** ،للمزيد يرجع العودة الى الموقع : www.bitterlemons.org.

137) **الجمعية الأكاديمية الفلسطينية للشؤون الدولية(PASSIA)،على الرابط** : **http://www.passia.org/palestine_facts/MAPS/0_pal_facts_MAPS.htm**

138) هيومان رايتس ووتش، **اللاجئين والنازحين**، على الرابط الالكتروني:www.hrw.org/refugees.

139) **هل يكون للفلسطينيين مبرّر شرعي لما يسمى "حق العودة"** ؟، على الموقع الرسمي لوزارة الخارجية الإسرائيلية :http://mfa.gov.il أو على الرابط الالكتروني **:**http://mfa.gov.il/MFAAR/IsraelAndTheMiddleEast/PeaceProcess/Pages/FAQ

140) غسان محمد دوعر، **السجون السرية الإسرائيلية :صورة حية للإرهاب الإنساني** ،مركز الزيتونة للدراسات و الاستشارات للدراسات و الاستشارات، 2011م على ال رابط الالكتروني : http://www.alzaytouna.net/permalink/10219.html

141) **الأسرى والمعتقلون الفلسطينيون** ، موقع مركز الأسرى للدراسات ،على الرابط الالكتروني : www.Alasra.ps/news php maa-view9962. .

142) .

143) صائب عريقات،الأمم المتحدة والقضية الفلسطينية:إمكانية تفعيل الدور،**المؤتمر السنوي الثالث: المتغيرات الدولية ومستقبل القضية الفلسطينية**،على الرابط الالكتروني:www.medad.ps/ar/?page=details&newsI .

144) حسام سويلم ، **الأهداف القومية الإسرائيلية وإستراتيجية تنفيذها** ، على الرابط الالكتروني : http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2004/10/3

145) هاني المصري، **المفاوضات والاستيطان** ،على الرابط الالكتروني : http://palestine.assafir.com/Article.aspx?ArticleID=2492..

146) هنري لورانس،واني شلايم،في حوار حول الصراع الفلسطيني الاسرائيلي،**جريدة الايام الالكترونية** ،على الموقع الالكتروني: http :www.al-ayyam.com/znews/site/template/article.aspx !did-158091 dat23-01-. 2011

147) نعيم بارود ،**القدس:الاستيطان و التهويد**،على الرابط: www. scholar.najah.edu/.../**Jerusalem**

148) **تغيير طابع القدس** ،منظمة الشؤون الفلسطينية،على الموقع الالكتروني :WWW.NAD-POLO.ORG .

149) هبة جمال الدين ، **رؤية معهد السياسة والإستراتيجية الإسرائيلي لمستقبل المنطقة العربية** ،على الرابط الالكتروني التالي:
http://www.acrseg.org/37862?fb_comment_id=fbc_872266196172984

150) مفهوم اللاجئ واللاجئون في الاتفاقات الدولية ،على الرابط الالكتروني :
http:// www. Pnic. Gov. Ps arabic. Html, : 12.10.2007 .a

151) هيومان رايتس ووتش،**اللاجئين والنازحين**، على الرابط الالكتروني :www.hrw.org/refugees

152) **هل يكون للفلسطينين مبرّر شرعي لما يسمى"حق العودة"** ؟، على الموقع الرسمي لوزارة الخارجية الإسرائيلية :
http://mfa.gov.il أو على الرابط الالكتروني **:**

153) http://mfa.gov.il/MFAAR/IsraelAndTheMiddleEast/PeaceProcess/Pages/FAQ%20israel%20conflict%20and%20peace%20process%20112007.aspx

154) – رهام العودة، **هل تؤجل اسرائيل الاتفاق النهائي للسلام حتى العام 2050م**،قضايا الشرق الاوسط ، ديسمبر 2016م ،على الرابط الالكتروني :https://rehamowda.wordpress.com/ .

155) **منظمة مراقبة حقوق الانسان، اسرائيل** – فلسطين: أحداث العام 2015م ،على الرابط الالكتروني :
https://www.hrw.org/ar/world-report/2016/country-chapters/285705